

هدى لحواشى الشريفه * والتحقىقات المنيفه * تاليف المجهىذ
النحرير * والعام العلامة الشهير * الشيخ سيدى علي
التسولى على شرح شيخ الشيوخ * وخاتمة اهل
الروخ * سيدى محمد التاودى على المتن الذى
طار ذكره فى الآفاق * المشهور بلايسة
الزقاق * المحتوى على كثير مما جرى
به العمل فى النوازل الفقيهيه *
على مذهب امام دار الهجرة
النبريه * على صاحبها
افضل الصلاة وازكى
التحيات *

أمين



طبعة اولى

بالمطبعة التونسية الرسمية بحاضرتها الحميمة

سنة ١٢٠٢ هـ

سيرة النبي الخميني

* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

الحمد لله الذي هدانا للإيمان والاسلام * وأمر عباده المؤمنين في كتابه وعلى لسان نبيه عليه افضل الصلاة وأزكى السلام * بالوفاء بالعقود * والوقوف عند الحدود * وشرائع الاحكام * والصلاة والسلام على سيدنا محمد قطب دائرة الكون في البدء والاختتام * وعلى آله واصحابه الذين عزروهم ونصروهم وقاموا بنصرة الدين من بعده احسن قيام * أما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه * الراجي عفو في سره ونجواه * علي بن عبد السلام التسولي البسراوى المدعو امديدش اسبل الله عليه رداء تقواه * واكرم مثقله ومثواه * لما كانت لامية ابى الحسن علي الرضا * اقبلت الطلبة على تدريسها وقراءتها لاختصارها وكثرة فوائدها ونصدي لشرحها غير واحد من متاخرى الائمة الخذاق * وكان افضل شروحها تحقيقا * واولاها بالصواب تدقيقا * مع التجاز وبسط عبارة * وابدع ترتيب وحسن

بسم الله الرحمن الرحيم
نحمدك اللهم ونشكر * ونستغفر * ونستعينك * ونؤمن بك ولا
نكفر * ونقول مثلاً لا مرك *
ومتشبهاً باذيال نبيك * اللهم
صل على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد كما صليت على
سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد كما
باركت على سيدنا ابراهيم انك
حميد مجيد عدد خلقك ورضى
نفسك وزنته عرشك وهداد
كلماتك وسلم تسليمًا مثل ذلك
وبعد فهذا ان شاء الله تعالى
تعليق وجيز على لامية الرضا
يحل مقلها * ويوضح مشكلها *

اشارة

ويبين مجملها * من غير اكنار ممل * ولا اختصار مخمل * والله اسأل ان ينفع به

إشارة * على الإطلاق * شرح شيخنا العالم التحرير * وذى العلم الغزير * وحيد عصره * شرقا وغربا * وفريد دهره * عجميا وغربا * الخائز قصبة السبق في مصمار الكمال من أهل عصره باففاق * شمس الدين سيدى محمد التاوى * أفاض الله علينا وعلى المسلمين من بحر علومه ما تقر به العين يوم التناذى * دعنى القريحة الجمادة الى جمع ما كنت قيدته على شرحه عند اقرائنا به مرارا عديدة مما يوضح مشكله ويحل مقفله فاجبت الى مطلوبها * وبادرت بالاسعاف الى مرغوبها * حرصا على كمال الفائدة * والنقاط نكتة زائدة * ليكون تذكرة لى * وتقريبا لفهام المبتدئين مثلى * ولتعلم ايها الاخ ان لانسان محل الخطا والنسيان * فقد يظهر له صوابا ما هو من قبيل الهذيان * فاعرف الرجال بالحق ولا تعكس فـ ان لكل زمان رجال * ولرجال كل زمان حرمة وبال * ولا تعرف الرجال إلا بالحق الواضح فى مباحث الاستدلال * وفى الجامع الصغير للامام السيوطى همة العلماء الدراية وهمة السفهاء الرواية اخرجهم ابن عساكر عن الحسن مرسلا مشيرا لصاحب هذا الشرح بصورة ته وللأمام الخطاب بصورة ح المهمة وللشيخ خليل بصورة خ المعجمة وللشيخ ميارة بصورة م او بصورة الش واصرح بغيرهم وربما تكلمت فى بعض المسائل مع شراح خليل او غيرهم وقصدى بذلك ايضا الحق من انصف * ومذاكرة من كان من اولى الالباب بقبوله انصف * كما قال القائل

ولله قوم كلما جئت زائرا * وجدت قلوبا كلها ملئت حلما
اذا اجتمعوا جاءوا بكل فضيلة * ويزداد بعض القوم من بعضهم علما
فان كان ما ابديته صوابا فمن الله وإلا فهو مما لا يستغرب مثله
من هذا الجنس واعوذ بالله ان اقول زورا او اغشى فجورا ومن حسد
يسد باب الانصاف * ويصد عن جميل الاوصاف * والله اسأل
سيوطيهم غيا وزقاق لم يغيب
عن الحق إلا انه لم يبجل
واشار بقبوله لم يبجل الى ما وقع
من قتل ولد ولده عبد الوهاب
ابن محمد بن علي وكان عالما
جليلا وشهرا بالزقاق لان بعض
اجداده كان لا يعيش له ذكر حتى سكب زق زيت على واحد فعاش ذو الزق

ان يعصمنا من الزلل * ويوفقنا لصالح القول والعمل * وان ينفع
 به كما نفع باصله انه على ما يشاء قدير * وبالاجابة جدير *
 وهو حسبنا ونعم الوكيل قال الناظم رحمه الله (ثناءى
 على المولى) الثناء مختص بالجميل فهو مرادف للحمد على قول
 وعليه درج الناظم لانه قصد متابعة المؤلفين وامثال الحديث وهو
 قوله عليه السلام كل امرئى بال لا يبتدا فيه بالحمد فهو ابتر او
 اقطع وفي بعضها كل امرئى بال لا يبتدا فيه بيسم الله الخ وقيل
 الثناء بالمدح قاله فى المشرق ولا ينبغي ان يحمل النظم عليه
 لما نقرر من ان المدح اهم من الحمد لخصوص الحمد بالعلاء وعموم
 المدح فيهم وفي غيرهم فلا يكون الناظم حينئذ ممتثلاً للحديث
 المذكور لان لاعلم لا اشعار له باخص معين ثم اذا قلنا انه مرادف
 للحمد فلا يرد ما اوردوه من ان لا ابتداء بالحمد يفوت لا ابتداء
 بالبسملة وبالعكس لانه يحمل لا ابتداء فيهما على العرفى الذى
 يعتبر ممتدا من حين الشروع فى الشئ الى حين الاخذ بالمقصود
 او يحمل فى البسملة على الحقيقى وفى الحمدلة على الاضافى بان
 يذكر الحمد عقب البسملة متصلاً بها كما يدل عليه الكتاب العزيز
 فهو مبين لكيفية العمل ثم ان الحمد لغة هو الثناء اى الوصف
 بالجميل على الجميل على جهة التعظيم والتبجيل فقول ظم ثناءى
 يتضمن الصيغة التى يودى بها الحمد وهو اللفظ المذكور ويتضمن
 الحمد اى اللائظ والواصف ويتضمن الحمد به لان الثناء خاص
 بالجميل كما مر وقوله على المولى هذا هو الحمد والمحمود عليه اى
 اصف المولى بالجميل لكونه مولى فالمولى من حيث ان الحمد واقع
 عليه هو محمود ومن حيث ان المولوية باعثة على الحمد هو محمود
 عليه فالامور الخمسة التى يتوقف عليها الحمد وهى الصيغة والحامد
 والمحمود والمحمود به وعليه كلها يتضمنها كلام ظم واذا كانت المولوية

(ثناءى على المولى) اى ذكرى
 له بالجميل اذ الثناء خاص
 بالخير على المشهور وقيل عام
 الحديث من اثنيت عليه شراً
 وجبت له النار واجيب بانه

هي الباعثة فلا يكون الثناء المذكور إلا على جهة التعظيم والتجليل
وقد علمت ان الحمد والمحمود عليه قد يفتقران بالاعتبار كما يفتقر
المحمود به والمحمود عليه بالاعتبار ايضا في نحو قولك اصف الله
تعالى بالجميل على الجميل اى اصفه بالصفات الجميلة من قدرة
ونحوها لكونه متصفا بها فهي من حيث الوصف بها محمود بها ومن
حيث انها باعثة على الحمد محمود عليها والحمد عرفا فعل ينبى عن
تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا وهو مساو للشكر لغة وبينهما وبين
الحمد لغة عموم وخصوص من وجه فعمومهما باعتبار المورد وعمومه
باعتبار المتعلق والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به
من سمع وبصر الى ما خلق لاجله وهو اخص مطلقا من كل واحد
من الثلاثة وقول ته من باب المشاكلة يعنى المجانسة ولما كان
ثناء اسم جنس اضيف الى معرفة فيفيد العموم فيوهم انه اتى
بجميع الثنات كلها رفع ذلك لايهام بقوله (ولكن لا احصى) الخ
فكانه يقول وان حصل منى ثناء عليه تعالى فانما ذلك على سبيل
الاجمال وليس فى طاقى ان اعد احاد ما يستحقه تعالى من الثناء
على التفصيل بل هو تعالى الذى يقدر ان يثنى على نفسه بما يستحق
من المحامد فوله ولكن بتشديد النون المفتوحة واسمها صمير
المشكلم اى ولكنى فحذف لاسم وفتح النون ولو ابقى النون
مكسورة بعد المحذف المذكور كان اولى والاخصاء العد قال تعالى
واحصى كل شىء عددا اى ليس فى طاقى احصاء اى عد الثنات
الموفية بما يستحقه تعالى من المحامد فقول ته موفيا الخ حذف
متعلقه كما ترى وهو جواب عن سوال مقدر وذلك ان ثناء نكرة
والنكرة فى سياق النفى نعم فهي لعموم السلب وذلك يقتضى نفي
العد من اصله مع انه لا يخفى امكان عد افراد كثيرة من افراد
الثناء فاجاب بان التنكير فى ثناء للنوعية اى لا احصى ثناء موفيا

من باب المشاكلة والثناء اسم
مصدر والمولى الناصر والمراد به
الله تبارك وتعالى ومنه ذلك
بان الله مولى الذين آمنوا
وثناءى معمول (اقدم) قدم
للاهتمام واقامة الوزن (اولا)
ظرف له اى قبل الشروع فى
المقصود وان كان قدم البسمة
والتعريف بنفسه جمعًا بين
الحديثين واقتداء بكتاب الله
العزيز وقال فى المنهج
حمد الاله ربنا يقدم
والقول مهمى لم يقدم اجزم
(ولكن لا احصى) اى لا اعد
(ثناء) عليك موفيا بالتنوين
للتوعية

بما يستحقه فالنقى مساط على القيد فقط دون المقيد وهذا الجواب
اصله للثاني ثم قال فإن قلت ما الدليل على العجز عن ذلك
قلت لما كان الحمد والشكر من النعم المقتضية للحمد والشكر
ولهما جرا الى غير نهاية لم يمكن لاثنيان بحمد أو شكر موفيين
بجميع النعم اه ولذا قال الفاضل

لك الحمد مولانا على كل نعمة ومن جملة النعماء قولى لك الحمد
فلا حمد إلا أن تمن بنعمته تعاليت لا يقوى على جدك العبد
وقد يقر المناسبات للقدم تفسير الاحصاء بالاستيعاب لكن لما كان
العبد يستلزم استيعاب المعداد اطلق نفى المزموم واريد نفى اللازم
وهو الاستيعاب قاله اللغاني ايضا وبالجملته فهما جوابان اما ان
يجعل التنوين للنوعية ويكون النفى مسلطا على القيد كما مر واما
ان يجعل من باب نفى المزموم وإدارة نفى لازمه الذى هو الاستيعاب
وهو اقرب وعلى هذا الثانى فلا يحتاج لجعل التنوين للنوعية وقول
ته وقال مالك معناه لا احصى نعمك الخ وعليه فالمراد بالثناء فى
النظم النعم من اطلاق اسم اللازم وإدارة ملزومه لان نفى استيعاب
النعم يستلزم نفى استيعاب الثناء المرتب عليها وقوله فائى عليك
بها أى تفصيلا (فذو العلا) مبتدا على حذف مضاف أى فثناء
ذى العلا (تعالى) تنزه عن صفات المحدثات كائن كائناته على
نفسه فما مصدرية ويحتمل ان لا يقدر مضاف فى المبتدا وتكون
ما موصولة والكاف زائدة أى فذو العلا هو الذى اثنى على نفسه
فى ازاله بما يستحقه ويحتمل ايضا ان تكون الكاف زائدة وما
مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل أى فذو العلا مشن على نفسه
أى ذاته بما يستحقه وهذا يجرى فى الحديث المذكور فقرأه
انت مبتدا وقوله كما اثبت خبره على التفصيل المتقدم (وبعده
على احمد الهادى صلاى) الواو داخله على صلاى وهو مبتدا وعلى

وقال مالك معناه لا احصى
نعمك فائى عليك بها (فذو)
الصفات (العلا) جمع عليها
بالضم والقصر ككبرى وفضلى
ودنيا وهو الله (تعالى كما اثنى
عليه) أى على نفسه فالضمير
لذو وأشار لحديث مسلم اللهم
لا احصى ثناء عليك انت كما
اثبت على نفسك (وبعده)
أى الثناء (على احمد الهادى)
أى المرشد وهو من اسمائه
صلى الله عليه وسلم قال تعالى
وانك لتهدى الى صراط مستقيم
(صلاى)

على الولا) مصدر والى وقصره (٧) ضرورة واتى بالصلاة بعد الثناء اداء لبعض الحق وامثالاً للامر

واغتناماً للاجر ففى الحديث

احمد يتعلق به وبعده خبر مقدم (وعلى الولا) حال من الاستقرار
فى الخبر ويحتمل ان يكون على الولا هو الخبر وبعده يتعلق بالاستقرار
فيه وعلى كل حال فالجملة معطوفة على جملة ثناءى على المولى
وقول ته وامثالاً للامر اى لانه ورد ان النبى صلى الله عليه وسلم
قال كل امرئى بال لا يبتدا فيه بيسم الله وبالصلاة على فهو اقطع
النخ قال بعض الايمه ينبغى للمصلى على النبى صلى الله عليه وسلم
ان يقصد بصلاته طلب زيادة الاكرام والنعام له لانه صلى الله
عليه وسلم اعطى حتى رضى وامثال قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليماً وقول ته وقيل والمطلب النخ المطلب اخو
هاشم واولاده اختلف فيهم اما بنو هاشم قال اتفاقاً وهو صلى الله عليه
وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن
قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر بن
مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن
مضر بن نزار بن معد بن عدنان (وآله) هو اسم جمع لا واحد له
من لفظه ولا يضاف غالباً إلا لمن له شرف من العقلاء المذكور فلا
يقال آل الجزار ولا آل الحجام ولا آل مكة والصحيح جواز اضافته
الى الضمير كما فعل الناظم ولاكثر ان آله من تحرم عليهم الزكاة
واصله اهل فقلت الهاء همزة على غير قياس ثم ابدلت الهاء
الفا ويصغر على اهيل واويل كذا فى القاموس (والزوجات) وقوله

وقد اشار الى ترتيب نكاحهن النخ خديجة بنت خويلد ثم سودة
بنت زمعة ثم عائشة بنت الصديق ثم حفصة بنت عمر ثم زينب
بنت خزيمة الهلالية ثم هند بنت ابى امية ثم زينب بنت
جحش ثم جويرية بنت الحارث الخزاعية ثم رملة ام حبيبة بنت
ابى سفيان ثم صفية بنت حبيى ثم ميمونة بنت الحارث الهلالية
وقوله اسم جمع لصاحب النخ اى لا جمع لصاحب الذى هو مطلق

يعنى فى الجمع والوزن لا فى ترتيبهن فان سودة هى اول من تزوج بعد موت خديجة رضى الله عن جميعهن وقد اشار

الى ترتيب نكاحهن من قال خليلي سباء على حلى زين هالة (٨) زها جفنها رمزا صحيحا فهذا

والصاحب اسم اجمع لصاحب
بمعنى الصحابي وهو من اجتمع
مومنا بالنبي صلى الله عليه وسلم
وهو من عطف عام على خاص
(ثم من تلامذ) اى تبعهم
(باحسان الى يوم لا تبلا) اى
الاختبار يوم تبلى السرائر وتبدى
ما اكتمته الضمائر (وبعد)
بنيت لشبهها بحيث فى قطعها
من الاضافة التى كانت تستحقها
وهى الاضافة الى مفرد قاله
الرضى (فمن فى الدين) يتعلق
بقوله (فقه) والفقه لغة العلم
والفهم قال ابو عبيد ليتفقها فى
الدين اى ليكونوا علماء به وقال
عمر تفقها قبل ان تسودوا معناه
تعلموا العلم ما دتم صغارا قبل ان
تصيروا سادة رساء فتستحيوا
والناس معسدين خيارهم فى
الجاهلية خيارهم فى الاسلام اذا
فقهوا اى اذا تعلموا العلم الذى
يتوصلون به الى عبادة ربهم
وحسن اتباع سنن نبينهم صلى
الله عليه وسلم والدين هنا اخص
منه فى قوله صلى الله عليه
وسلم هذا جبريل جاء يعلمكم
دينكم لان المراد ما ذكر وما

الصحة لان الصحابي اخص ومطلق الصحاب اعم انظر شرح
خليل عند قوله وآله واصحابه وقوله من عطف عام على خاص
النخ بل بينهما العموم والخصوص من وجه لئلا ان يكون مراده بالنسبة
لعطفه على الزوجات وقوله خليلي سباء على النخ اى سباء على
حلى زين هالة زها جفنها اى حسن وهنائم المعنى وقوله رمزا النخ
ليس مرتبطا بما قبله (وبعد) قول توهى للاضافة الى مفرد
النخ يعنى ان حيث منعت للاضافة لاصلية وهى للاضافة الى المفرد
والزمت للاضافة الى الجمل كما قال ابن مالك . والزما اضافة الى
الجمل . حيث واذا للاضافة الى الجمل على خلاف الاصل ولما
قطعت بعد من الاضافة لفظا ونوى معناها بنيت لشبهها بحيث فى
مطلق القطع ولأ فبعد منعت هنا للاضافة مطلقا لا الى المفرد فقط
ودخلت الفاء بعدها اما على توهم اما او على تقديرها فى الكلام والواو
نايبة عنها كقوله تعالى وربك فكبر والدليل على نيايتها انها لا تجمع
معها وقال الدمامي بعد طرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم
معمول لقول محذوف تقديره واقول بعد ما تقدم والمقول محذوف
اى واقول بعد ذلك تنبيه (فمن فى الدين النخ) وقوله اذا فقهوا
النخ يمكن ان يقرأ بتخفيف القاف وفتحها مع فتح الفاء ايضا مبنيا
للفاعل اى فقهوا امر الشريعة وفهموا مسائلها وتدربوا بها يعنى مع
العمل بذلك وذلك شامل لما يدخله الحكم والفتوى كالمعاوضات
او الفتوى فقط كالعبادات ويمكن ان يقرأ بضم الفاء وكسر القاف
المشددة اى اذا علموا الفقه فتعلموه وعملوا به وقوله اخص منه فى
قوله صلى الله عليه وسلم النخ الدين فى الحديث هو مجموع الايمان
والاسلام والاحسان لخبر هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم بعد سؤاله
عن هذه الثلاث ولا يخفى ان ما هنا اعم مما فى الحديث كما مر
لا اخص كما قال هذا الش وقوله لان المراد ما ذكر اى لان المراد

بالدين

يتعلق به من احكام الجهاد والنكاح والطلاق

والعدة والمحصانة والبيع والرهن (٩) والصمان والشركة والاجارة وغير ذلك من الاحكام الشرعية

(مجتبى) مختار فاجتبه ربه

اختاره وهو خبر سن (مراد به)

خبر ثان (خير) مرفوع بمراد

والتنوين للشكثير اى خير كثير

لخير المومن بخير على كل حال

(وللرشد) وهو ضد الغى (اهلا)

اى جعل اهلا للرشد فان عمل

كان خيرا راشدا يشير لقوله صلى

الله عليه وسلم من يرد الله به

خيرا يققهم فى الدين وانما انا

قاسم والله معطى الحديث رواه

البخارى فى العلم ومسلم فى

الزكاة من حديث معاوية وعند

الطبرانى يققهم فى الدين

ويلهمه رشده (واحكامه) اى

الدين اى قضاياه ومسائله

والاحكام جمع حكم والحكم

خطاب الله تعالى المتعلق بافعال

المكلفين بالطلب او بالاباحة

او بالوضع لهما (جلت) اى

عظمت (فذو خطه) ولايته

(بها) اى فيها اى فصاحب

الخطه فى احكام الدين (ان

اقسط) اى عدل (اعلى الناس

قدرا ومنزلا) وكيف لا والله

تعالى يقول واقسطوا ان الله

يحب المقسطين والمقسط العادل

بالدين فى النظم ما ذكره فى الحديث وزيادة وهو ما يتعلق باحكام
الجهاد والنكاح وغيرهما وعليه فصوابه ان يقول اسم بدل قوله
اخص فان كان المراد بالدين فى الحديث جميع متعلقاته من
احكام العبادات والمعاملات كان الدين هنا مساويا له لا اعم منه
ولا اخص وقوله والتنوين للتكثير النح اى فهو حينئذ على حذف الصفة
وقيل الحديث على ظاهرة وان من لم يتفقه لم يرد الله به الخير لخبر
ما استرذل الله عبدا الا حظه اى منعه العلم والادب وقوله اى جعل
اهلا للرشد يعنى انه يكون بحيث اذا ورد عليه ما يرشده وسمعه
قلبه انشرح له صدره وقوله رواه البخارى فى العلم اى فى باب
العلم ومسلم فى باب الزكاة (واحكامه) قوله خطاب الله تعالى المتعلق
اى الدال على طلب فعل المكلف او على طلب تركه او الدال
على اباحته او على الوضع للطلب او الاباحة فالاول كقيموا الصلاة
والثانى لا تقربوا الزنى والثالث كلوا واشربوا ومثال الوضع للطلب
ادوا الصلاة فى وقتها فزال الشمس مثلا وضعه الشارع دليلا على وجوبها
كمروء المحول لوجوب الزكاة ووجود الحيض والدين وضعهما الشارع
لعدم وجوبهما ومثال الوضع للاباحة قوله تعالى الا ما ذكيتم فان
الذكاة وضعها الشارع لحلية المذكى فة قوله بالطلب النح بدل من
قوله بافعال المكلفين وهو شامل لطلب الفعل وطلب الترك وسبك
العبارة المتعلق بطلب فعل المكلف او تركه ولا بباحة او الوضع لهما
اى للطلب والاباحة (قدرا ومنزلا) تميزان محولان عن الفاعل
اى علا الناس قدره ومنزله وجملة ان اقسط معترضة ويحتمل ان
يكون اعلى الناس خبر مبتدا محذوف اى فهو اعلى الناس والجملة
جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ذو وقوله ومنه ذلكم اقسط النح
اى لان اقسط هنا اسم تفضيل وهو انما يصاغ من الثلاثى لقول ابن
مالك * صغ من مصوغ منه للتعجب * النح وقال فى التعجب

واما القاسط فهو الجائر وقد يجئى الثلاثى بمعنى العدل ومنه ذالكم اقسط عند الله

قال ابو عبيد اى اعدل قال والعدل ما قام فى النفوس انه مستقيم لا ينكوه مميز وقائما بالقسط اى بالعدل (يظل) هو اى ذو الخطة المقسط فيها (بطل الله) اى يجعل له ظل من حر الشمس يوم تذنو على قدر الميل ويجعل وجهها لما يلى العباد وقيل هو كناية عن جعلهم فى كنف الله وستره يشير لوله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل الا ظله . امام عادل . وشاب نشا فى عبادة الله . ورجل قلبه معلق بالمساجد . ورجلان تحابا فى الله اجتماعا عليه وافترقا عليه . ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال اى اخاف الله . ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه . ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه . رواه البخارى وغيره ونظمها العلامة ابو شامة فقال

وقال النبى المصطفى ان سبعة يظلهم الله الكريم بظله
محب صيف ناشئ متصدق وباك (١٠) مصل والامام بعدله

وذيلها ابن جرير بسبعة اخرى فقال وزد سبعة اطلال غاز وعونه وانظار ذى سر وتخفيف حمله وارفاذ ذى عدم وعون مكاتب وتاجر صدق فى المقال وفعله قال فدل على ان العدد لا مفهوم له وزاد القسطلانى من شيوخه ابنى الخير السخاوى فانهاها الى اثنين وسبعين وذكر منها امرأة مات زوجها وترك لها ايتاما فقامت عليهم لم تتزوج حتى

وصغهما من ذى ثلاث الخ فاقسط فى الآية من قسط الثلاثى (يظل) بالبناء للفعل ونائبه ضمير ذى الخطة وقوله وارفاذ ذى عدم الخ الرفذ العطاء اى اعطاء ذى عدم ما يقضى به دينه يقال منعه رفته اى عطاءه وليس تكرارا مع ما قبله يليه لان الاول من رب الدين وهذا من غيره (يجتلى) قوله على منصتها اى كرسيها ومنبرها وقوله فضيلة ثالثة اى حال ثالثة والحال المؤسسة هى التى لا يستفاد معناها بدونها (لها خطط) قوله والشرطة الكبرى الخ صاحبها هو من له النظر فى الجنابات واقامة الحدود على من وجبت اقامتها عليه والصغرى صاحبها هو من وضع لمعونة الحكام واصحاب الدواوين

ماتوا او بلغوا ان يقوموا بانفسهم واجر ذلك للوالدة (منفردا يرى على منبر من نور) يشير فى لقوله صلى الله عليه وسلم ان المقسطين على منابر من نور يوم القيامة عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون فى حكمهم واهليهم وما ولوا رواه احمد ومسلم فى الامارة والنساء عن ابن عمر ورسكون الميم وبابن فى اوله ومعنى عن يمين الرحمن انهم فى حالة حسنة قال ابو عبيد يقال اثناء عن يمينه اذ اثناء من الجهة الحمودة والعرب تنسب الفعل الحمود والاحسان الى اليمين وضده الى اليسار وقوله وكلتا يديه يمين تنبيه منه على انه لم يرد الجارحة (الحب) بكسر الحاء اى المحبوب وهو المقسط وهو مرفوع نائب عن فاعل يرى (يجتلى) حال لان راى هنا بصرية من اجتليت العروس اذا رايتها مجلوة على منصتها ولا اجتلاء فضيلة ثالثة اذ لا يجتلى الا من يتشرف الى رويته فهى حال مؤسسة لا مؤكدة والله اعلم (لها) اى لاحكام الدين (خطط) جمع خطه وهى الولاية (ست) بسقوط التاء لان المعدود مونث

قال ابن سهل اعلم ان للحكام الذين تجرى على ايديهم الاحكام ست خطط اولها القضاء واجلها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة (١١) الوسطى والشرطة الصغرى . وصاحب مظالم . وصاحب رد وصاحب مدينة . وصاحب

سوق اه المراد منها اولها (قضاء)

وهو لغة الحكم والامر والالزام

ونفاذ الشيء وتسامه والوحي

والاعلام قاله ابو عبيد قال ابن

عرفة قضاء الشيء احكامه

وامضاؤه والفراغ منه وبه سمي

القاضي لانه اذا حكم فقد فرغ

مما بين الخصمين فالتضاء من

الله حكم على عباده بطيعون به

ويعصون به من ذلك وقضى

ربك ان لا تعبدوا الا اياه اى

حكم عليكم بذلك تعبدوا قال ولو

كان القضاء امضاء وارادة لما عبد

احد غيره كما انه قضى بالموت

فليس احد ينجم منه لانه قضاء

امضاء وقسال لازهرى وقضى

ربك ان لا تعبدوا الا اياه اى

امر ومنه فاقض ما انت قاض

اى امض ما انت مضيه قالوا

انصتوا فلما قضى اى فرغ من

تلاوته وقوله والمثلثة وقضى

لامر اى فرغ مما كانوا يوعدون

به وعرفا قسال ابن راشد هو

الاخبار بحكم شرعى على وجه

فى حبس من امره بحسبه وصاحب الوسطى هو من يقيم الحد اى يباشرة وصاحب الرد هو الذى يحكم فيما استرا به القضاة وردة عن انفسهم وقيل من يلخص الكتب التى ترفع الى الامير باقل لفظ واشهر اسم فيوقع الامير فى ذلك ما يراه ثم ينفذ الحكم صاحب الرد (قضاء) قوله الحكم والامر والالزام الخ الظاهر ان هذه بمعنى واحد اى امر على وجه الالزام فيقال قضى عليه بكذا اى حكم عليه به او امره به على وجه الالزام او الزمه به كما ان نفاذ الشيء وتماهه والفراغ منه بمعنى واحد وكذا الامضاء والارادة شئ واحد ايضا بدليل قوله ولو كان القضاء امضاء وارادة الخ فارادة عطف تفسير قال القسطلانى يرد بمعنى الامر ومنه قوله تعالى وقضى ربك اى امر والاعلام ومنه قولك قضيت لك بكذا اى اعطيتك به والوحي ومنه قوله تعالى وقضينا الى بنى اسرائيل ولا تمام ومنه قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة والفعل ومنه فاقض ما انت قاض والارادة فاذا قضى امرا والموت ومنه ليقض علينا ربك والكتابة ومنه وكان امرا مقضيا والفصل ومنه وقضى بينهم بالحق والخلق ومنه فقضاءهن سبع سموات قول ت اى حكم عليكم بذلك تعبدوا الخ اى اوجب عليكم ذلك والزمكم اياه وهو سبحانه قد يوجب الشيء ويريد خلافه كما اوجب الايمان والزمه للعباد واراد من بعضهم خلافه فلم يقع منهم وقوله وقال لازهرى الخ اى ابو منصور لازهرى لا الشيخ خالد شارح ابن هشام وقوله وقال القرافي انشاء الزام الخ لا يخفى انه يرد على القرافي ما ورد على ابن راشد لانه مساو له لان معناه انشاء الاخبار بالزام او اطلاق على ان قوله او اطلاق مستغنى عنه بقوله الزام لان الاطلاق فى المثال المذكور فيه الزام ايضا لمن بيده الارض

الالزام وقوله على وجه الالزام يخرج الفتوى ويفيد انه خبر فى اللفظ واما فى المعنى فهو انشاء لالزام الخصمين او احدهما كقوله تحلفان ويفسن البيع او يحلف المطلوب ولا شئ عليه

او الطالب مع شاهدة ويستحق ويرد عليه انه يصدق بحكم (١٢) الصيد وبساتر المخطط الشرعية

وقال القرافي انشاء الزام او اطلاق
كالحكم بلزوم الصداق او النفقة
او الشفعة او البيع والحكم
بزوال ملك ارض اندرست عن
احياء او صيد احرم صائدة او
فد وملكه آخر وقال ابن عرفة
صفة حكيمية توجب لموصوفها
نفوذ حكمه الشرعى ولو بتعديل
او تجريح لا فى عموم مصالح
المسلمين فتخرج ولاية الشرطة
واخوانها والتحكيم وخروجه من
عموم الاضافة فى قوله نفوذ
حكمه اى نفوذه فى كل شئ
حكم به والحكم لا ينفذ حكمه
إلا فيما حكم فيه ولخفائه قال
المطاط لم يظهر لى وجه خروجه
واورد ان القضاء تعرض له
لاحكام الخمسة ولا شئ من
الصفة بمعرض لهما واجيب
بان الصفة المذكورة معروضة
لاحكام باعتبار القبول والطلب
قال ابن عرفة وعلم القضاء اخص
من العلم بفقته لان متعلق فقته
كلى وكذلك فقه الفقيه من
حيث كونه فقيها اعم من فقته
من حيث كونه مفتيا قال فالحال
الفقيه من حيث هو فقيه كحال

عالم بكبرى قياس الشكل الاول فقط وحال القاضى والمفتى كحال عالم بها مع علمه بصغره القضاء

النساء والفتوى التي هذا عين ما قبله فلا ينبغي ان يعطف بايضا فالو
قال لان فتوى القضاء التي لكان صوابا وقوله الا ترى كيف غفل اسد
ابن الفرات التي فكان اسد ابن الفرات عالما بالكبرى فخط وهي
كل امرأة يحل وطوها يجوز لواطئها النظر لعورتها ونظرها هي اليه
ولم يكن عالما بالصغرى وهي ان نظر هؤلاء المجاري الى بعضهن
بعضا لا يحل ومثاله ايضا من علم ان كل امرأة ظهر بها حمل تحدد
حيث لا زوج لها ولا سيد ولم يعلم خصوص المرأة نفسها فقد تكون
هذه المرأة ثبت غضبها أو وطئت بشبهة أو جاءت متعلبة بغاصبها
او انها وطئت بين الفخذين على ما قالوا من ان الولد يتكون من
ذلك كما اشار له خ في اللعان بقوله ولا وطء بين الفخذين وهذا
معنى قولهم يلغى طردها ويعمل معتبرها وقوله عن ضيحه وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه التي مثله في ح عن ضيحه ايضا وتامله مع
قواهم العلم شرط صحة فيه كما قال خ مجتهد ان وجد وإلا فامثل
مقلد اللهم إلا ان يقال معناه لا باع له في حفظ مسائله ولكن معه
تحصيل لقواعد ومعهم من الفهم ما يدخل به الجزئيات تحت
كلياتها وإلا فكيف يتأتى له ان يحسنه مع فقد تحصيل القواعد
وعدم فهم ما يدخل به جزئيات تلك القواعد وفي اقصية البرزلى
ان اميرافريقية استفتى اسد ابن الفرات في دخوله الحمام بجواريه
دون ساتر له ولهن فاجاب بجوازه لانهن ملكه واجابه ابو محرز
بمنع ذلك قائلا لانه لا يجوز نظرهن الى بعضهن بعضا قال ولهذا
قيل ان ابا محرز كان افقه نفسا وفهما والآخر احفظ ولا فقه افضل
من الحافظ لقوله عليه الصلاة والسلام رب حامل فقه الى من هو
افقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه وفي المدونة قال مالك
ليس علم القضاء كغيره من العلوم ولا اعلم بهذا البلد احدا اعلم
بالقضاء من ابي بكر بن عبد الرحمن وكان اخذ شيئا من علم القضاء

ولا خفاء ان العلم بهما اشق
وايضا فقههما القضاء والفتوى
مبينان على اعمال النظر في الصور
الجزئية وادراك ما اشتملت
عليه من الاوصاف فيلغى طردها
ويعمل معتبرها اه الا ترى كيف
غفل اسد ابن الفرات اذ افق
السلطان بجواز دخوله الحمام
مع جواريه دون ساتر عن
نظر بعضهن الى بعض وادركه
غيره فافتاه بالمنع وهو الصواب
وقال في التوضيح وعلم القضاء
وان كان احد انواع الفقه
إلا انه تميز بامور زائدة لا
يحسنها كل الفقهاء وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه والنساء
فرض كفاية لان المرء لا يستقل
بامر دنياه ولا بد من تنازع
فاحتيج الى من يفصله ولهذا

المعنى جعل السلطان (مظالم) صاحب المظالم هو الذى جعل له اخراج الايدى الغاصبة عما استولت عليه واثبات الايدى المالكه وياخذ بالخبر الشائع والاستفساضة وشهادة اهل الخير وليس له تعديل شاهد فان تكلفات الشهادات عنده وتعدر لاصلاح رد امرهم الى القاضى يقطع نزاعهم باليمين وقال الماوردى نظر المظالم هو قود المتظالمين الى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبه فكان من شرط الناظر فيها ان يكون جليل القدر نافذ الامر قليل الطمع كثير الورع لانه يحتاج الى سطوة الحماية وثبتت القضاة ولم يتصب لذلك احد من الخلفاء لاربعة واول من انتصب لذلك وافرد له يوما عبد الملك ابن مروان وكان اذا اشكل عليه فيها حكم رده الى قاضيه ابى ادريس لا يزيد ثم زاد من جور الولاة وظلم البغاة ما لم يكفهم عنه الا اقوى الايدى فكان عمر بن عبد العزيز اول من ندب نفسه لها فاغظ فيها حتى قيل له نخشى عليك العواقب فقال كل يوم اخشاه دون يوم القيامة فلا وقته وجلس لها خلفاء بنى العباس وحاصلهم ان ما وقع من الغصب والتعدى والاستطالة ممن لا يقدر على دفعه وردة يرد من قدر على ذلك ووفقه الله تعالى ومما ينظر فيه صاحب المظالم رد الغصب السلطانية (١٤) وغيرها والاوقاف العامة والخاصة

وتنفيذ ما وقف من احكام القضاة والنظرين في المحسبة ومراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والاعياد (وسوق) قال ابن سهل وصاحب السوق كان يعرف بصاحب المحسبة لان اكثر نظره انما كان فيما يجرى في الاسواق من

من ابلان بن عثمان واخذ ذلك ابلان من ابيه عثمان (مظالم) هو المسمى في عرف الناس اليوم بالقائد وقوله الحماية جمع حام وهو من يحمى ويمنع الظالم من المظلوم وقوله وتنفيذ ما وقف من احكام القضاة اى ما عجزوا عن تنفيذه ينفذه صاحب المظالم (وسوق) قوله ويعدى اليه فيه اى يستنصر به فيه وكذا قوله

غش او خديعة ودين وتفقد مكيال وميزان وشبهه وقد سالت بعض من لقيت بعد هل لصاحب السوق ان يحكم في عيوب الدور وشبهها وهل يجوز له ان يخاطب حكام البلد في الاحكام فقال ليس له ذلك الا ان يجعل له ذلك في تقديمه وقال الماوردى حاصل المحسبة امر به معروف ظهر تركه ونهى عن منكر ظهر فعله قال تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير الاية قال وهذا وان صح في كل مسلم فان احتسب فرضه ذلك بحكم الولاية وفي حق غيره فرض كفاية وايضا عليه ان يبحث على المنكرات الظاهرة وعما ترك من المعروف الظاهر ويعزر في ذلك ويتخذ معه اعوانا ويعدى اليه فيه وليس ذلك لغيره قال واعلم ان المحسبة واسطة بين احكام القضاة واحكام المظالم توافق القضاء في الاستدعاء اليه وسماعه الدعوى لكن لا على العموم بل في امور مخصوصة وهى ما يتعلق ببخس وتطفيف في كيل او وزن وما يتعلق بغش او تدليس في مبيع او ثمن وما يتعلق بمطل وتأخير دين وليس له سماع الدعاوى الخارجة عن ذلك من العقود والمعاملات وما يتوقف على ثبوت البيّنات وقبولها والتخليف وانما ذلك للحكام والقضاة قال ويجب ان يكون حرا عدلا عالما بالمنكرات ذا رأى وخشونة

في الدين وقال غيره يجب ان يكون فقيها في الدين قائما مع الحق نزيه النفس على الهمة معلوم العدالة ذا امانة وحلم وثيق لا يستغفزه طمع ولا تاخذه في الله لومة لائم اقام علي رضي الله عنه حدا على رجل فقال قتلتني فقال الحق قتلك قال ارحمني قال الذي اوجب عليك الحمد ارحم بك مني ولا يثرب على احد في امر حتى يقدم فيه وراى ابن عائشة رجلا يكلم امرأة في الطريق فقال له ان كانت محرما فقيح بك وان لم تكن محرما فهو افسح ويجب ان يمنع الناس من المحكرة في زمن الضيق قلت وينهى عن بيع الرجل على بيع اخيه ويودب فاعله وفي المواقى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التسعير وقال ان الله هو القابض الباسط والمغلى والمرخص وانى لارجوان التقي الله وليس لاحد منكم علي مظلمة ظلمته بها لا في عرض ولا في مال قال ابن رشد الجالب لا يسعر عليه اتفاقا وان كان تسعير لغيره فلا يكون الا اذا (١٥) كان لامام عدلا وراه مصلحته بعد جمع وجوه اهل ذلك

السوق عليه (ورد) قال ابن

عرفة عن ابن سهل وانما يحكم صاحب الرد فيما استترابه القضاة وردوه عن انفسهم وقال ابن الحساج صاحب الرد هو من يلخص الكتب التي ترفع الى الامير باقل لفظ واشهر اسم يعرف في ظهر الكتاب فيوقع الامر في ذلك ما يراه ثم ينفذ الحكم صاحب الرد (شرطة) قال في القاموس

بعد في الاستعداد اليه اى في الاستنصار به ورفع الدعوى اليه وقوله ولا يثرب على احد النج الشريب العتاب قال تعالى لا تشريب عليكم اى لا عتاب اى لا يعاتب احدا في امر حتى يتقدم اليه فيه وينهاه عنه فح اذا عاد عاتبه بالضرب او السجن وقوله ويجب ان يمنع الناس من المحكرة يعنى من الشراء للاذخار ولاحتكار ومن احتكر طعامه وقت الرخاء فحدث غلاء فهل يجبر على اخراجه قولان ارجحهما عدم الجبر الا ان لا يوجد في السوق اصلا وكان فيه فصل عليه وعلى عياله (مصر) قوله والنظر في الاحكام الى قوله وحماية الحرم اى فيجى الحرم بان يتقم ممن يتعرض له

الشرطة بالضم واحد الشرط كصرد واول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت وطائفة من اعوان الولاة وهذا الاخير هو المراد لانهم قالوا وضع صاحب الشرطة لمعونة الحكام واصحاب المظالم واقامة الحدود والتعازير واشخاص الناس لذلك قاله الونشريسي عن ابن امين القوطي (مصر) يريد ولاية المصر قال الماوردي واذا قلد الخليفة اميرا على اقليم او بلد كانت امارته على ضربين عامة وخاصة والعامة امانة استكفاء وهى ان يفوض اليه في ذلك لاقليم او البلد سائر عمله المعهود من تدبير الجيوش وتفرقة في النواحي وتقدير ارزاقهم والنظر في الاحكام وتقليد القضاة والحكام وجباية الخراج والزكاة وتفرقة وحماية الحرم واقامة الحدود والامامة في الجمع والجماعات وتسيير الحاج من عمله ومن يسلكه من غير اهله حتى يتوجهوا معانين عليه والخاصة ان تكون مقصورة على شئ من هذه الامور اذ بنى اما الامامة الكبرى التي هي اصل لسائر الخطط فحقيقتها على ما في النهاية رئاسة في الدين والدنيا عامة لشخص واحد

ونقصه الآمدى بالنبوۃ قال والحق انها خلافة للرسول صلى الله عليه وسلم فى اقامۃ الشرع وحفظ
الملة توجب اتباعه على كافة الناس ابن عرفة الاقرب انها صفة حكمية توجب امتثال مستطاع امر
موصوفها فى غير منكر عمومها فيخرج النضاء وقوله مستطاع امر من اضافة الصفة للموصوف اى امتثال
امر موصوفها المستطاع وعندها لمن يقوم بها فى الامة واجب بالاجماع وان صد عنه الاصم قاله الماوردى
وهل هى واجبة بالعقل لما فى الطباع من التسليم لزعيم يمنعهم من الظالم كما قال الافوه وهو جاهلى
تهدى الامور باهل الراى ما صلحت وان تولت فبالاشرار تنقذ ----- اد

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة اذ جهالهم -----سادوا

او بالشرع قولان قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وقال صلى الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي (١٦) وقال سبيلكم بآي الله فيكم

البريرة ويايكم الفاجر بفجوره
فاسمعوا واطيعوا في كل ما وافق
الحق فان احسنوا فلکم ولهم وان
اساءوا فلکم وغلبيهم فصل الامامة
واجبة كفاية كطلاب العلم
وزيارة الكعبة فان لم يتم بها
احد حرج اى اثم من الناس
فريقان اهل الاختيار والحمل
والعقد وهو من اجتمع فيسه
ثلاثة اوصاف العدالة والعلم
الذى يوصل الى معرفة من

ويذب عن اعراض المسلمين وينظر فيمن يلي احكام الحسبة والمظالم والسوق والشروط قوله عن ابن عرفة اى امر موصوفها المستطاع يعنى الذى تجب طاعته فيه وقد يقال لاحاجة لهذا اللفظ لانه لم يخرج شيئاً فان قيل اخرج به الامر الذى تجب طاعته فيه اذ لا طاعة المخلوق فى معصية الخالق قلنا هذا خارج بقوله فى غير منكر ولا يقال اخرج به من لا تجب طاعة امره كمطلق الناس لانا نقول هذا خارج بقوله صفة اذ ليست هذه الصفة ثابتة لكل الناس تأمل وقوله والشجاعة والنجدة الوديان الخ انظر هل هما بمعنى او يقال النجدة هى كونه ممن ياخذ بالحق فى شجاعته لانها

الذى يوصل الى معرفة من الله

يستحقها والرأى والخبرة الموديان الى معرفة من هو بالامامة اصلح والتدبير اقوم
والفریق الثانی اهل الامامة حتى يتصب اقدم لها وليس على غیر هذين الفريقين اثم واهل الامامة
من اجتمع فيه العدالة والعلم وسلامة الخواص والاصفاء وصحة الرأى المفتى الى سياسة الرعية وتدبير
المصالح والشجاعة والنجدة الموديان الى حماية البيضة وجهاد العدو والسابع النسب وهو ان يكون
قرشيا قال صلى الله عليه وسلم لامراء من قریش وقال صلى الله عليه وسلم الخلافة في قریش ما
اقاموا الدين وخالفتم الخوارج وغلا بعضهم فقال لو استوى قرشى وقبطى في شروط الامامة ترجح
القبلى لانه اقرب لعدم الجور والظلم قال في القصيد ولا يكون بطرو النفسق منعزلا وتنعقد الامامة
بامور ثلاثة الاول اختيار اهل العقد والحل وهل يكفى منهم واحد او اثنان او لا بد من خمسة لان
هو جعلها شورى بين ستة امام اقدمهم ولان بيعة ابى بكر حضرها خمسة عشر وابو عبيدة وسالم

وسالم مولى ابي حذيفة وبشر بن الحارث واسيد بن حضير رضى الله عنهم ولا ينتظر غائب على الصحيح وقيل لابد من اهل العقد والحل في كل بلد فلو عقدوها لواحد ثم ظهر من هو اولى منه فان كان ذلك لعذر من سفر او مرض مضت للاول وإلا فقولان واذا انفرد بصفاتها واحد لم يجز ان يعدل عنه وفي افتقاره للعقد له قولان واذا عقدت لامامين في بلدين فهي للاول ولو في غير بلد الميت وفسخت ان عقدا بزمن او جهل الاول الثاني مما تنعقد به العهد من الامام الى من يراه اهلا لها اجمع المسلمون على جواز ذلك إلا ان يجعلها لابنه او ابيه فثالثها تصح للاب دون الابن لما جبلت عليه النفوس من حب الولد بناء على انها حكم على الامة او شهادة لمن لا يشهد له وقبول المعهود اليه المعين شرط واذا قبل فليس للمولى عزله إلا لضرر جرحته وللخليفة ان ينص على اهل الاختيار واهل العقد والحل ولم ان يعهد لاثنيين او اكثر على الترتيب كما فعل صلى الله عليه وسلم في غزوة موتة قال ان اصاب زيد فجعفر وان اصاب جعفر فابن (١٧) رواحة تنبيه وهل ينعقد العهد بمجرد الاشهاد به او حتى

ادوم له لا مطلق الشجاعة التي لا ياخذ معها بالخذر فهذه مذمومة

وقوله إلا ان يجعلها لابنه الخ اي فلا اجماع حيثذ وقوله فثالثها

تصح الخ اي واولها يجوز مطلقا لانه امين الامة نافذ الامر لهم وعليهم

فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للهمة طريق

على امانته وثانيها لا يجوز حتى يشاور فيها اهل الاختيار فيرويه

اهلا لها لان ذلك منه تزكية تجري مجرى الشهادة وتقليده على

الامة يجري مجرى الحكم وهو لا يجوز ان يشهد ولا ان يحكم

فلا بد من مشاورتهم بعد فقد

ذكر في القضية الميعار عن ابن

عرفة انه وقع لابن عبد السلام

والاجمى ان سلطان افريقية ابا

يحيى كتب العهد لولده احمد

فلما توفي ابو يحيى وكان حاجبه

عبد الله بن تاجر حين احضر

القاضيين قاضي الجماعة ابن عبد

السلام وقاضى الانكحة الاجمى وامرهما ان يبايعا عمر ولد الخليفة فاعتذرا كيف نبايعه ونحن شهدنا بيعه

اخيه احمد والتزمناهما وكان الحاجب نبيلاً فلما راي امتناعهما قال ادخلا دار السلطان واشتغلا بغسله وتكفينه

فلما دخلا احضر الحاجب اهل الحل والعقد وامرهم ان يبايعوا عمر فبايعوه فلما خرج القاضيان وجد

البيعة قد حصلت وكان في انتظار احمد المشهود له بالعهد وهو بقفصة خوف الفتنة فبايع القاضيان

وكان ابن عرفة يستصوب فعل الحاجب وامتناع القاضيين اولا وبيعتهم ثانيا رحمة الله على الجميع

الثالث مما تنعقد به البيعة التغلب فان اشتدت شوكته وجبت طاعته ولا تجوز منازعته ارتكابا

لاخف الضررين ولا يشترط حيثذ شئ من الشروط لقوله صلى الله عليه وسلم اسمع واطع وان كان

عبدا حبشيا قال النووي وتصور امامة العبد اذا ولاه بعض الائمة او تغلب على البلاد بشوكته واتباعه

وقال ابن العربي في حديث وان لا ننازع الامر اهله يعني من ملكه لا من استحقه وتجب طاعة

الامير ولا يجوز الخروج عليه ما لم يامر بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال عمر ابن

الخطاب

السلام وقاضى الانكحة الاجمى وامرهما ان يبايعا عمر ولد الخليفة فاعتذرا كيف نبايعه ونحن شهدنا بيعه

اخيه احمد والتزمناهما وكان الحاجب نبيلاً فلما راي امتناعهما قال ادخلا دار السلطان واشتغلا بغسله وتكفينه

فلما دخلا احضر الحاجب اهل الحل والعقد وامرهم ان يبايعوا عمر فبايعوه فلما خرج القاضيان وجد

البيعة قد حصلت وكان في انتظار احمد المشهود له بالعهد وهو بقفصة خوف الفتنة فبايع القاضيان

وكان ابن عرفة يستصوب فعل الحاجب وامتناع القاضيين اولا وبيعتهم ثانيا رحمة الله على الجميع

الثالث مما تنعقد به البيعة التغلب فان اشتدت شوكته وجبت طاعته ولا تجوز منازعته ارتكابا

لاخف الضررين ولا يشترط حيثذ شئ من الشروط لقوله صلى الله عليه وسلم اسمع واطع وان كان

عبدا حبشيا قال النووي وتصور امامة العبد اذا ولاه بعض الائمة او تغلب على البلاد بشوكته واتباعه

وقال ابن العربي في حديث وان لا ننازع الامر اهله يعني من ملكه لا من استحقه وتجب طاعة

الامير ولا يجوز الخروج عليه ما لم يامر بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال عمر ابن

الخطاب

السلام وقاضى الانكحة الاجمى وامرهما ان يبايعا عمر ولد الخليفة فاعتذرا كيف نبايعه ونحن شهدنا بيعه

اخيه احمد والتزمناهما وكان الحاجب نبيلاً فلما راي امتناعهما قال ادخلا دار السلطان واشتغلا بغسله وتكفينه

فلما دخلا احضر الحاجب اهل الحل والعقد وامرهم ان يبايعوا عمر فبايعوه فلما خرج القاضيان وجد

الخطاب لسويد بن غفلة لعلك لا تلقاني بعد اليوم فعليك بثقوى الله والسمع والطاعة للامير وان كان عبدا حبشيا مجذما ان شئتكم فاصبر وان ضربك فاصبر وان اخذ مالك فاصبر وان راودك هلى دينك فقل طاعة ربي دون طاعة مخلوق مثلى ولا تخرج يدا من طاعة الله وهى وصية جامعة واوحى الله الى بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام انا الله لا اله الا انا ملك الملوك قلوب الملوك بيدى فمن اطاعنى جعلتهم عليه رحمة ومن عصانى جعلتهم عليه نكمة فلا تشغلوا انفسكم بسبهم وادعونى اعطفهم عليكم (انجلى) تتميم اى اتضح الامر فى الخطط الست وعدها على ما ذكره المتيطى وابن سهل وغيرهما (واعظمها قدرا) اى واعظم الخطط الست اما الخلافة التى هى اصل جميعها فلا خفاء انها اعظم واجل والمراد اعظم قدرا عند الله تعالى اذا هو عدل (واكمل منظرا) فى عين الناس (قضاء) و اشار به الى قول المتيطى وابن فرحون عن ابن سهل (١٨) ان خطة القضاء اعظم الخطط قدرا

وان اليه المرجع فى الجليل والحقير

من الاحكام ويختص بالنظر فى الجراحات والتدميات ويحتمل واكمل منظرا ان محمل نظره اوسع لانفرادة بمما يختص به خ وانما يحكم فى الرشد وضده والوصية والحبس المعقب وامر الغائب والنسب والولاء وحد وقصاص ومال يتيم القضاء (نعم ان ام قاض) اى اذا ضم الى ولاية القضاء ولاية الخطبة والامامة بالجامع	لوالد ولا ولد وما ياقى من قصة ابن عبد السلام ولاجمى يتتصى ان الراجح الاول وقوله ما لم يامر بمصية النج اى فاذا امر بقتل نفس او نهب مال بغير حق فلا تجوز طاعته فى ذلك فان فعل المامور ذلك فانه يواخذ به فيقتل الامر والمأمور كما فى قى وغيره عند قول خ كمكره ومكره وكما قال فى الطلاق لا قتل المسلم وقطعه وان يزنى النج وفى معين الحكم ومن هدده بقتل او غيره على ان يقتل رجلا او يقطع يده او ياخذ ماله او يزنى بامراة فلا يسعه ذلك وان علم انه ان عصى وقص به ذلك اه (واكمل منظرا) قوله ويحتمل هذا الاحتمال هو ما تقدم عن ابن سهل من ان اليه المرجع فى الجليل والحقير النج وقوله وردة تليذه الابنى النج قد يرد
--	---

الاعظم (علا) بسبب ذلك (فلا) آخر ومقتضاه حسن اجتماعهما ولا شك انه اهيب ووقع فى النفوس قال ابن عرفة والمعروف ببلدنا قديما وحديثا منع امامة قاضى الجماعة او لانه كحة امامة الجماعة الاعظم بها وسمعتهم يعللون ذلك بان القاضى مظنة لعدم طيب نفس الحكم عليهم به مع تكرار ذلك فى الاحاد فيودى الى امامة من هو له كاره وردة تليذه الابنى بانه ان كان يحكم بالحق فكراهم لم غير معتبرة وهم ظالمون فى كرهه وان كان يحكم بالباطل فهو لا يستحق القضاء ولا الامامة والله اعلم ولما كانت النفوس تحب الرفعة ومن حسنت نيته قد يرغب فى الثواب ولا اجر وكان فى الامر خطر وغرر قال مر هذا فى ذلك ومرغبانه (ولكن حذرا) بالتثوين مع كسر الحاء اسم مصدر اى احذر كتحذيرا وبفتح الحاء وكسر الراء اسم فعل اى احذر (يا تليهما بشرعة) صيغة مبالغة فى عالم خصمه بالذكر

لان الجاهل يحرم عليه (توقاه) اى اجعل بينك وبين القضاء وقاية بان تدفعه عنك بما امكن (واهرب) منه فان ساقك القضاء اليه وبليت به فاعدل وهو قوله (واعدل ان كنت مبتلى) قال فى الجواهر الحكم بالعدل من افضل اعمال البر واعلى درجات الاجر قال تعالى فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المتقنين وقال صلى الله عليه وسلم المتسبون على منابر من نور يوم القيامة ولكن خطره عظيم لان الجور فى الاحكام والتباع الهوى فيها من اعظم الذنوب واكبر الكبائر قال الله عز وجل واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا وقال صلى الله عليه وسلم ان اعنى الناس على الله وابغض الناس الى الله وابعد الناس من الله رجل ولاه الله من امر امته محمد شيئا ثم لم يعدل فيهم فالقضاء محنة ومن دخل فيه فقد ابتلى بعظيم لانه عرض نفسه للهلاك ولذلك قال صلى الله عليه وسلم من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين وفى رواية ابن ابي ذؤيب فقد ذبح بالسكين فلا ينبغي ان يقدم عليه الا من وثق بنفسه وتعين له او جبره الامام العدل عليه اه كلام ابن شاس واليه اشار الناطم مع زيادة حديث القضاة ثلاثة فقال (تأمل حديث القاضيين (١٩) وثالث) رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة والحاكم

عن بريدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القضاة ما لا لابي بان فى كلام ابن عرفة حذف دل عليه السياق ومعناه مظنة لعدم طيب نفس المحكوم عليهم به لمظنة عدم حكمه بالحق لانه الغالب بدليل حديث القضاة ثلاثة ونحوه من كلام الائمة ولا سيما فيما تاخر من الزمان والمظنة لا تقتضى تحقق المنة فكراهم لم حينئذ فى محلها (توقاه) على حذف العاطف

الحكم فهو فى النار ويؤخذ منه ان الوعيد انما يالحق العالم الجائر او الجاهل الذى لم يؤذن له فى الدخول واما اذا اجتهد العالم واخطا فلا يالحقه الوعيد بل هو ماجور (و) تأمل (قول رسول الله) صلى الله عليه وسلم (يحسب) مضارع حسي (مغلا) يريد قوله صلى الله عليه وسلم ان القاضى يأتى يوم القيامة مغلولته يده الى عنقه فيطافهما عدله ويوثقهما جورة واخرج الشيرازى فى الالقاء عن عاتشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ان القاضى العادل يجاء به يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يمتنى ان لا يكون قضى بين اثنين فى ثمرة قط ذكره فى الجامع (وقوله) صلى الله عليه وسلم (فى ذبح بلامدية) اى من ولى القضاء فقد ذبح بغير سكين قال بعضهم وما اقبح الذبح بالسكين فكيف به بغير سكين (واية الجن) مبتدا (فيمن) قد (جار تكفى) فى التوقى يريد واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا اى الجائرون (لتعدلا) فالالف بدل من نون التوكيد الخفيفة واللام المكسورة لام الامر (ويروى بتفصيل) اى بصيغة اسم التفصيل (تتو وبغصة وبعد بمن) اى فيمن قد جار) يريد ان اعنى الناس على الله الى آخر ما تقدم (اياك والبلا) اى احذر تلاقى نفسك والقضاء

الذى هو بلاء ومحنة والله تعالى اعلم **فصل (الايهما الفاضى)** ناداه مستفتحا بحرف التنبيه تنبيهها على ما هو فيه من مقام الخلافة فى الارض ليحكم بالحق ولا يتبع الهوى فينبى له كيفية ابتداء الحكم وبيان المدعى من المدعى عليه وبيان اوجه الدعوى وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها فاشار للاول بقوله (لتامر من ادعى) اذا عرفته بكونه جلب الآخر او (٢٠) سبغه او سلم له انه المدعى

والا فلا يخلص واحدا بكلام ولا غيره قال ابن عرفة قال اشهب واذا جلس الخصمان بين يديه فلا باس ان يقول ما لكما او ما خصومتكما او يسكت ليستداه فاذا تكلم احدهما سكث الآخر حتى يسمع من صاحبه ولا يستدئى احدهما فيقول ما تقول او ما لك الا ان يكون علم انه المدعى ولا باس ان يقول ايكما المدعى فان تنازعا فى ذلك صرفهما كما قال فى التحفة وحيث خصم حال خصم يدعى فاصرفه ومن يسبق فذاك المدعى وقوله (بدعواه) متعلق بتامر اى لتسامره بذكر دعواه والمراد لتامر من ادعى بالكلام او بدعواه متعلق بتحولاً فى قوله (عن عرف واصل تحولاً) بيان للامر الثانى يعنى ان المدعى هو من تحول بدعواه عن الاصل والعرف اى تجردت عنهما معا كدعوى الرجل على آخر بدين او انه عبده فان الاصل الحرية وبراءة الذمة فالاول مدع والثانى مدعى عليه ولو اختلف الراهن والمرتهن فى قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المرتهن مائة نظرى قيمة الرهن فمن شهد له منهما فهو المدعى عليه والآخر مدع ولو تنازع الزوجان فى شئ من متاع البيت فما شهد العرف فيه انه للرجل كان

اى احذر منه وتوقاه **فصل (الايهما الفاضى)** قول تد وبيان اوجه الدعوى الخ يعنى هو الآتى فى قول الناظم فان صحت الدعوى الخ وكيفية ابتداء الحكم هو قول الناظم لتامر وبيان المدعى من المدعى عليه هو قوله عن عرف واصل تحولاً وقوله وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها الخ لو قال وبيان شروط صحة الدعوى لكان اقرب واحسن كما يأتى فى قوله فان صحت الدعوى الخ وقوله وبدعواه متعلق بتحولاً الخ حاصله ان جعلته متعلقاً بتامر فهو على حذف مضاف اى بذكر دعواه كما قال وان جعلته متعلقاً بتحولاً لزم الدر لانه يكون المعنى حينئذ هكذا لتامر من ادعى بالكلام حال كونه تحولاً بذكر دعواه عن اصل او عرف فتحوله عن الاصل والعرف يتوقف على كلامه وامره بالكلام يتوقف على تحوله وحينئذ فالصواب ان بدعواه يتعلق بتامر وان الناظم حذف الواو مع ما عطفت والتقدير لتامر من ادعى بدعواه ومن تحول عن اصل او عرف بالبينة فحذف الموصول وابقى صلته وان جعلت متعلق لتامر محذوفاً اى بالكلام وبدعواه يتعلق بتحولاً فلا بد من هذا ايضا اذ يصير التقدير لتامر من ادعى بالكلام ومن تحول بدعواه عن اصل او عرف بالبينة فلا محيد عن حذف الواو مع ما عطفت على كل حال والباء فى بدعواه على الثانى سببته نعم يحتمل ان الناظم سكث عن يومر بالكلام لان الغالب ان المجالب

هو تجردت عنهما معا كدعوى الرجل على آخر بدين او انه عبده فان الاصل الحرية وبراءة الذمة فالاول مدع والثانى مدعى عليه ولو اختلف الراهن والمرتهن فى قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المرتهن مائة نظرى قيمة الرهن فمن شهد له منهما فهو المدعى عليه والآخر مدع ولو تنازع الزوجان فى شئ من متاع البيت فما شهد العرف فيه انه للرجل كان

الرجل مدعى عليه والعكس بالعكس كما يأتي تمامه في قوله ذا المجيب من ادعى النكاح قال ابن المسيب من عرف المدعى من المدعى (٢١) عليه فقد عرف وجه القضاء اذ لم يختلفوا فيما لكل وفي التحفة

تتميز حال المدعى والمدعى

عليه جملة القضاء جمعا واعلم ان المدعى يطلق على معنيين احدهما الجالب وهو المراد بقوله لتسامر من ادعى والاخر المصطلح عليه المذكور في كلام ابن المسيب وغيره وهو من يومر بالبينة وهو المعروف بانه من تجرد قوله عن مصدق وذكره المصنف في قوله عن عرف واصل تحولا لا الذي يومر بالكلام اولا كما هو ظاهر كلام المصنف وخ في قوله وامر مدعي النكاح وغير واحد و اشار للامر الثالث وهو بيان اوجه الدعوى الاربعة وهي طلب شيء معين او ما في ذمة معين او ما يؤول الى احدهما بقوله (فان صححت الدعوى بكون) الشيء (الذي ادعى) المدعى (معينا) كزوج او دابة او عبد انه له (او حقا عليه) اى على معين بالشخص كدعواك على زيد بسدين او بسلام او بالجنس كدعواك على قبيلة ان

هو الذى يبدأ به عند القاضى ويكون المعنى ح لتامر من ادعى باثبات دعواه حال كونه تحولا عن اصل او عرف وهذا اقرب وقوله وقال ابن المسيب النكاح لا يخفى ان معرفتهما يتوقف على معرفة ابواب الفقه واحكامه وبعد معرفتهما لا بد ان يعرف ما يحكم به على كل منهما وذلك يتوقف على معرفة مسائل الفقه وقواعده تنبيه فان تعارض الاصل والعرف فالحكم للثاني قال ابن عبد السلام وغيره اذا تعارض الاصل والغالب فالحكم للغالب والغالب والعرف مترادفان وعليه فاذا كانت الدعوى مقارنته للعرف ومخالفة للاصل كدعوى الزوج على ولى الامة انه غره بحريتها فالاصل عدم الغرور والغالب عدم رضا الزوج بنكاح الامة فالقول له وكدعوى الزوجة على زوجها المحاصر عدم الاتفاق فهو متمسكة بالاصل وهو بالغالب فالقول له وكدعوى العبد المحوز بالملك انه حر فهو مدعي للاصل مخالف للعرف على انه قد يقال ان المدعى عليه في هذه المسائل ونحوها لم يتمسك بالاصل في المعنى لان حاصل معنى دعوى السيد في الاولى ان الزوج رضى بنكاح الامة والزوجة في الثانية تدعى تعمير الذمة والعبد في الثالثة يدعى نفى الرق وعداء السيد عليه والاصل عدم الرضا والتعمير والعداء (فان صححت الدعوى) حاصله ان الدعوى لا تصح الا بكون المدعى به معينا او في ذمة معين او يؤول لاحدهما معلوما ذا غرض صحيح وكونها معتبرة شرعا لا تكذيبها العادة قال ابن سهل ان كانت في شيء في الذمة بين قدرة وذكر انه ترتب من بيع ونحوه وان كانت في عقارين محل من البلد او في شيء من ذوات الامثال بين الكيل والوزن والعدد او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة القرأى وفي

رجلا منها قتل وليك خطا (او دعواك حقا) انجلى ظهر انه (يؤول لذا او ذا) اى يؤول معين كدعوى المرأة الطلاق لتحرز نفسها او العبد العتق كذلك او لما في ذمة معين كدعوى المرأة بعد الطلاق انه كان اصا بها

المحلى بالذهب قيمته فضة وبالعكس وبهما بما شاء منهما الى آخر ما ياتي عند قوله لكن ان كان مجعلا كلام يمين الخ وهو مستغنى عنه بما هنا فقول ظم بكون الخ يتعلق بصحة وقوله وكان محققا معطوف عليه وغايته انه عطف الفعل على المصدر الذي فيه راحة الفعل بل هو اصله وضمير كان يعود على الدعوى لا على المدعى به كما فعل ثم وغايته ان الناظم جرد الفعل من علامة التانيث لكون الدعوى لا فرج لها حقيقة على حد قوله ولا ارض اقبل ابقالها ومحققا اسم مفعول بمعنى المصدر اى وكانت دعوى تحقيق لان التحقيق بمعنى الجزم من صفات الدعوى وبهذا تعلم ما قاله ثم ايضا في التنبية الثانى من ان يكون يتعلق بدعوى لا بصحة فان قيل كان الصواب ان يحذف الناظم قوله وعليها به صلا ويحذف قوله بكون الذى ادعى معنا الى قوله لذا او ذا الخ فاحدهما يغنى عن الآخر لان كون المدعى به معلوما يستلزم تعيين المدعى به ان لم يكن في ذمة ويستلزم علم قدرة وجنسه ان كان في ذمة قلنا الامر كذلك لو اراد الاختصار ولكنه اراد ان يفصل المدعى به الى الاقسام الاربعة لزيادة الايضاح ويجعل قوله وعليها به صلا الخ راجعا لخصوص قوله او حقا عليه لان المعين والذى يتول اليه لا يكون إلا معلوما بخلاف الحق الذى في ذمة معين او يتول اليه فقد يكون مجهول القدر او الجنس او هما معا فلذا اتى بقوله وعليها به بعد التفصيل المذكور ليكون راجعا لذلك نعم لو حذف التفصيل المذكور واستغنى عنه بقوله وعليها به لكفاه ويكون التقدير هكذا فان صحة الدعوى بكون المدعى به معلوما متميزا في ذهن القاضى والمخصمين ذا عرض صحيح وبكون الدعوى محققة معتبرة شرعا لا تكذيبها العادة والتحقيق والاعتبار والتكذيب من صفات الدعوى وكونه ذا عرض من صفات المدعى به اى

من تعلقاته وعن القسمين عبر رخ بقوله فيدعى بمعلوم محقق ولم يذكر رخ قيد الاعتبار شرعا لان الدعوى على المحجور فيها تفصيل اذ هي تتوجه في نحو الطلاق والقصاص ان كان بالغاً كما قال رخ ويجيب عن القصاص العبد وعن الارش السيد وقال ايضا وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه الخ فهي على ثلاثة اقسام قسم لا تسمع فيه عليه كالبيع والشراء والتبض والابراء اذ لا يلزمه ذلك ولو مع البينة وقسم يلزمه في ماله كالاستهلاك والغصب لكن مع البينة دون الاقرار والثالث يلزمه في البينة والاقرار كالطلاق والقصاص ونحوهما وعن الاولين احتراز الناطم بقوله فيما ياتي ومعتبرا شرعا ولم يذكر رخ ايضا قيد التكذيب لان المشهور فيه انها تسمع كما ياتي هذا تحقيق هذا المحل فشد يدك عليه وقوله و اشار للدعوى الصحيحة الخ لوقال و اشار لشروط الدعوى الصحيحة (وكان محققا) قوله احترازا من نحو اظن الخ قال ابن فرحون عن ابى الحسن المشهور سماعها لان اليمين تجب على المشهور بمجرد دعوى الاتهام وان لم يحقق الدعوى وتوجه اليمين فرع سماع الدعوى وايضا فانه يومر بالجواب لعله يقر فتحصل انها تسمع قطعا (ومعتبرا شرعا) قول ته احترازا من دعوى الهبة الخ الصواب حذفه اذ الناطم وغيره من المتأخرين لا يحتزرون عما يجرى على القول الضعيف وانما احترز بها عن القسمين الاولين من اقسام المحجور (وعلمها به) قوله احترازا من نحوى لي عليك شئ الخ وقال المازري تسمع رخ قال وكذا شئ البساطى وهو الصواب اى لان من اقر بشئ فانه يجب عليه تفسيره كما قال في باب الاقرار والاحسن تفسيره كشئ ومحل الخلاف اذا لم يكن المدعى به من فضلة حساب شهدت به بينة وبقيت تلك الفضلة لا يعلم المدعى قدرها وكذا ان قامت له بينة بحظ في دار لا يعلمون قدره انظر ابن فرحون في

واشار للدعوة الصحيحة
وشروطها وهي خمسة بقوله
(وكان) المدعى به (محققا)
احترازا من نحو اظن ان لي عليك
الخ (ومعتبرا شرعا) احترازا من
دعوى الهبة على انها لا تلزم
بالقول او بالوعد ومن الدعوى
على محجور انه باعك او هبك
واما العكس وهو المحجور على
الرشيد فتسمع (وعلمها به صلا)
اى وصل بما ذكر عليها بالمدعى
به احترازا من نحو لي عليك
شئ رخ فيدعى بمعلوم محقق
قال ابن عبد السلام لا يقال
المعلوم والمحقق مترادفان
فاحدهما يغني عن الآخر لانا
نقول المعلوم راجع المدعى فيه
ولا بد ان يكون

باب القضاء بالشهادة النافذة وقوله متميزا في ذهن المدعى النج هذا التمييز الذي قدمه الناظم في قوله بكون الذي ادعى معنا النج كما مر التنبيه عليه (وذا غرض) قوله عن المنجور وهذا الشرط يغني النج لا يخفى ان الامر في هذا بالعكس لان شرط الاعتبار اخص ولاخص يستلزم لاعم تنبيهه قال ح قاعدة المذهب ان كل دعوى لو انكرها المدعى عليه انتفع المدعى بنكوله سمعت فيدخل في ذلك من قال للطالب انا عالم بعلمك بفسق شهودك ومن قال لمن طلب استخلافه احلف انك ما احلفتني من قبل فانه لا يحلفه حتى يحلف انه ما احلفه على ما به العمل عندنا فالدعوى هنا ذات غرض صحيح لانتفاع المدعى بالنكول فيها قال وهذا اذا لم يود ذلك الى خرم قاعدة من قواعد الشرع مثل ان يطلب المحكوم عليه من القاضي اليمين انه ما جار عليه او من الشهود انهم لم يكذبوا في شهادتهم فانها دعوى لا تسمع لانها تقصد قواعد الشرع ولا يشاء احد ان يحط منزلة القاضي او الشهود إلّا وادى مثل ذلك فيؤدي ذلك الى الوقوف عن القضاء والشهادة وكذلك المرأة تدعى على زوجها انه طلقها او العبد يدعى على سيده انه افترقه اذ لا تنشاء امرأة او عبد ان تحلف زوجها او سيده كل يوم إلّا وفعلت او فعل فان هذه الدعاوى لو اقر بها المدعى عليه انتفع المدعى وانما لم تسمع لما تقدم قلت ما ذكره في القاضي والشهود يقع في هذا الزمان القليل الخيرو لا سيما عند العزل فيدعى عليه باخذ الرشوة او الجور والغصب ونحو ذلك وقد قال العبدوسى الدعاوى التي فيها معرفة كالسرقة والجور ونحوهما لا تجب فيها اليمين ولا تسمع على من لا يليق به ذلك اتفاقا (مع نفى عادة) قوله من اول الشروط قد علمت مما مر ان اول الشروط هو قوله بكون الذي ادعى النج وقوله فلو قال عوضا النج اقرب منه على تسليم ما قاله لو قال فان

متميزا في ذهن المدعى والمدعى عليه وذهن القاضي والحقق راجع الى جزم المدعى بانه مالك لما وقع فيه النزاع فهو من نوع التصديق والاول من نوع التصور فلا شرائط العلم لا يسمع لي عليه شيء ولا شرائط الحق لا يسمع اشك ان لي عليه كذا او اظن او شبهه اه (وذا غرض ان صح) اى لا بد ان يتعلق بها غرض صحيح او حكم احترازا من الدعوى بعشر سمسمة وقال الشيخ المنجور وهذا الشرط يغني عن قوله ومعتبرا شرعا وفيه نظر اذ دعوى الهبة او البيع على محجور ذات غرض وليست معتبرة شرعا (مع نفى عادة مكذبة) احترازا من دعوى حاضرساكت بلا مانع عشر سنين على حائز اجنبى يتصرف

تنبيهان الاول في التمثيل بهذا تسامح لان المراد لم تسمع سماعا يوجب اليقينة على المدعى واليمين على من انكر لا انه لا يومر بالجواب بل يومر لعله يقر الثاني قوله وكان محققا النسخ هو اول الشروط كما ذكرنا وقوله يكون الذي ادعى متعلق بالدعوى لا بصحة وكان معطوفا عليه كما يوجد - الماظم فلما قال عوضا عن قوله وكان محققا بدعوى محقق ومعتبر النسخ ويكون متعلقا بصحة لتدبر كلامه فاذا استوفيت هذه الشروط (فامر مجيبيا) بجواب المدعى (وابطلا) الدعوى من اصله - ولا تأخر المدعى عليه بجوابها (اذا اختل شرط) من شروطها واخرجه عنك ابن شاس والدعاوى ثلاث مراتب ثالثها ما قطع بكذبه كمسالة الحيازة ثم (٢٥) قال (ذا المجيب من ادعى عليه يرى بالعرف او ساقا صلا)

صحت الدعوى وكان الذي ادعى معينا الى قوله بدعوى محقق تنبيه بادننى تأمل لما قدمناه تعلم انه لا يشترط في صحة الدعوى الا الا اعتبار شرعا ويزاد عليه على ما ياتي قريبا بيان السبب (ومقصوده جلا) قوله وذكر حكاية الاخوين النسخ يعني انه كان بالبصرة اخوان يتوكلان على ابواب القضاة ولهما فقه فلما ولي عيسى ابن ابان قضاء البصرة اراد ان يعلماه بمكانتهما من العلم فالتياه فقال له احدهما عند هذا كذا وكذا فقال عيسى للآخر اجبه فقال المدعى عليه ومن اذن لك ان تستدعى جوابي وقال المدعى لم اذن لك في ذلك فوجم عيسى بن ابان اى سكنت فقالا له انما اردنا ان نعلمك بمكانتنا من العلم وعرفاه بانفسهما ومعنى وجم سكنت عن غيظ كما في القاموس (بيعت ونحو) ظاهرة ان بيان السبب ليس من شروط صحة الدعوى اذ لم يذكره معها وصرح به ح قاتلا بيان السبب ليس شرطا في صحة الدعوى يبوخذ ذلك من قول نخ ولمدعى عليه السؤال عن السبب واعترضه طفى قاتلا وفيه

ظهر فلا يحتاج الى طلب وهذا هو المذهب واما الاول فحكاية المازري عن بعض الشافعية ابن دوفته اذا ذكر المدعى دعواه فمقتضى المذهب امر القاضى خصمه بجوابه دون توقف على طلب المدعى لذلك لوضوح دلالة حال التداعى عليه وفي التبصرة عن المازري الظاهر من مذاهب العلماء وهو ظاهر الروايات ان للقاضى ان يسال وان لم يقل المدعى للقاضى سلمه اكتفاء بشاهدى اعمال والعادة وان كان الاصل انه لا يجب على القاضى ذلك دون اذن المدعى قال وللشافعية فيه جهان وذكر حكاية الاخوين قال المازري وهى مناقشة ليس تحتها كبير فائدة (بيعت ونحو) كنز وبحث (يكتفى

معن ادعى (وحمل على الصحيح ولا يحتاج الى ان يقول بيعا صحيحا ولا بولي وصدائق والمزاد ان
 من ادعى بمال لا بد ان يبين سببه ومن اى وجه ترتب له فى ذمة المطلوب وكيفيه ان يقول
 من بيع (وإلا) يبين المدعى ذلك (فسل) ايها القاضى (عن موجب) لذلك الحق (جاز) اى
 جرى بينهما (انجلى) ظهر ابن حارث يجب على القاضى ان يقول للطالب من اى وجه ترتب
 لك ما ادعيت فان قال من بيع او سلف او ضمان او تعد (٢٦) لم يكلفه اكثر من ذلك فان لم يكشف

القاضى عن وجه ذلك وموجبه
 صار كالخياط خبط عشواء اذ لا
 يوم ان يكون ما يدعيه من
 وجه لا يجب له به حق اذا
 فسره فان لم يسأله القاضى جهلا
 او اغفالا فللمدعى عليه السؤال
 عن ذلك فان ابى ان يبينه لم
 يلزم المطلوب بالجواب وان قال
 فسيثقبل قوله بغير يمين الباجى
 القياس عندى يمين ثم يلزم
 المطلوب ان يقر او ينكر قاله فى
 كتاب ابن سحنون لا يقال
 كيف يوقف المطلوب والفرض
 ان الدعوى لم يعلم صحتها
 لانا نقول ما قبل نسيانه حتى
 حملت على الصحة واذا
 صحت الدعوى وامر المدعى
 عليه بالجواب فلا يخلو اما ان
 يقر واما ان ينكر او لا يجيب
 نظر بل صحتها متوقفة على ذلك ففى الجموعة عن اشهب ان
 ابى المدعى ان يبين السبب ولم يدع نسيانه لم يسأل المطلوب
 عن شئ ونحوه فى كتاب ابن سحنون ووجهه ان السبب الذى
 يذكره المدعى قد يكون فاسدا لا تترتب به غرامة قال الشيخ
 بنانى الطاهر ما للشيخ اذ لو كان بيانه من تمام صحة الدعوى ما
 قبل نسيانه ولبطلت الدعوى اذا لم يذكر ولم يسأل عنه وليس
 كذلك فيهما اه قلت وفى اعتراضه على طفى نظر ظاهر لان كونه
 ليس من تمام صحة الدعوى مع علمه به وامتناعه من بيانه
 يوجب ان يكلف المطلوب بالجواب لان الفرض ح ان الدعوى
 صحيحة وهذا مخالف لما فى الجموعة وابن حارث وغيرهما وقول
 الخ والمدعى عليه السؤال عن السبب لا دليل فيه لان هذا من
 حق المطلوب فله تركه وان يجيبه قبل تمام الدعوى باقرار او
 انكار والكلام انما هو فى التشاح مع العلم بالسبب بان يقول المدعى
 لا ايمنه وان علمته ويقول المطلوب لا اجيبك حتى تبينه واما ان
 ادعى نسيانه فهو معذور وقد خرجنا حيثئذ عن الموضوع فالصواب
 ما لمصطفى والله اعلم (فان بان اقرار الجيب) قول ته وهذا الذى
 قلنا من ان محل الخلاف اذا اقر الخصم ولم ينكر كما فى صحيح النخ

بل
 (فان بان اقرار الجيب فننظرن) اى امض الحكم عليه وظاهرة من غير اشهاد عليه
 بذلك وهو قول سحنون وغيره وبه العمل قال ابن عاصم (وقول سحنون به اليوم العمل * فيما عليه
 مجلس الحكم اشتمل) وقال فى صحيح مذهب مالك وابن القاسم ان القاضى اذا سمع قول الخصم لا
 يحكم عليه حتى يشهد عليه باقراره شاهدان ثم يرفعان شهادتهما اليه وذهب مطرف وابن الماجشون
 واصبغ وسحنون الى انه يحكم بما سمع وان لم يشهد عنده بذلك قال ولاول المشهور ابن الحاجب

وينبغي ان يحكم بحضرة العدول ليشهدوا بالاقرار فيحكم به وهذا على قول سمخون لياخذ بالاحوط
واما على المشهور فيكون (٢٧) احضارهم واجبا كما في صحيح وهذا الذي قلنا من ان محل

الخلاف المذكور اذا اقر الخصم

ولم ينكر هو مفاد صحيح ومصرح
به ح ولا جهوري واتباعه
وهو مفاد ابن سلون ايضا ونصه
ويعتمد القاضى على علمه في
التعديل والتجريح اتفاقا ولا
يحكم بعلمه في شئ من الاشياء
كان مما اقر به احد المتحاكمين
عنده او لا إلا ان يشهد بذلك
عليه شاهدا عدل قاله ابن
القاسم وبه العمل وقسال ابن
الماجشون يحكم عليه بما اقر
به عنده وان لم يشهد عليه وهو
قول عيسى واصبغ وسمخون
وليس به العمل ومثله في المفيد
وابن مرزوق عن النوادر وقال
الشيخ طفى ان محل الخلاف
في الحكم بالاقرار اذا انكر
المقر قبل ان يحكم عليه اما اذا
استمر على اقراره فمحمل اتفاق
على انه يحكم عليه فان انكر
بعد الحكم عليه اقراره لم يفده
الخصم اختلف اذا اقر بعد ان
جلسا للخصومة ثم انكر فقال
ابن القاسم لا يحكم عليه وقال

بل الخلاف عند صاحب صحيح ومن معه مطلق استمر على الاقرار
الى ان حكم ام لا والحاصل ان الخلاف المذكور انما هو في الاقدام
على الحكم ابتداء اى هل يقدم على الحكم بما سمعه ابتداء قبل
الاشهاد عليه ام لا وعلى الاول يحكم ولو انكر وعلى الثانى الذى
هو المشهور لا يحكم إلا اذا استمر هكذا قدر طفى هذا الخلاف وظاهر
ح وصحيح ومعنى ان الخلاف عام استمر ام لا فان انكر بعد الحكم
فهو قول خ وان انكر محكوم عليه اقراره بعده لم يفده الخ فمفهوم
الطرف انه اذا انكر قبل الحكم فيفيدة ولا يحكم عليه حينئذ على
قول ابن القاسم ومالك فان حكم عليه فينقضه هو وغيره كما يفيدة
الطرف بل الراجح في قضاة الوقت خلاف مما جزم به خ من
عدم افادة انكاره بعد الحكم كما للخصم والجلاب وابى بكر بن عبد
الرحمان وغيرهم انظر شرحنا على التختة وذلك ان استمرار اقراره
حتى حكم عليه وعدمه لا يعلم إلا من قول القاضى فاما ان يقبل
عليه فيمضى حكمه سواء قال استمر ام لا او لا يقبل عليه فلا يمضى
حكمه سواء قال استمر ام لا فالحكم الشرعى مرتب على مجرد الاقرار
ولا يظهر حينئذ فرق بين الاستمرار وعدمه وليس المراد ان الاستمرار
ثبت بشاهدين اذ ذلك خروج عن الموضوع كما لا يخفى وقد قالوا
لا يقبل اليوم من قضاة الوقت قولهم شهد ضدى بكذا او اعذرت
الى فلان او اجلته إلا ببينة فكذلك قوله استمر على اقراره حتى
حكمت او اقر عندى فحكمت عليه وما في خ من عدم الافادة
مبنى على ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وعلى قبول قوله اجلت
ونحو ذلك كما صرحوا به في مفهوم قوله ولا تقبل شهادته بعده
انه قضى بكذا والله اعلم وقول تدفى كون محل الخلاف في

عبد الملك وسمخون يحكم عليه ورايا انهما اذا جلسا للحكومة فقد رضيا ان يحكم بينهما بما يقولانه
وان ذلك قصده وان لم ينكر حتى حكم ثم انكر هذا الحكم وقال ما كنت اقررت بشئ لم ينظر لانكاره

وهذا هو المشهور من المذهب اه وقال ابن رشد وما اقر به احد الخصمين في مجلس قضائه ثم جحدته
فالاختلاف فيه موجود في المذهب وقال محمد لا اختلاف فيه بين اصحاب مالك اه فني كون محل
الخلافا في الحكم بالاقرار دون اشهاد على المقر ابتداء دون (٢٨) انكار منه ولا رجوع وهو ما في

صحيح وابن سلون والمفيد وابن

مرزوق وغيرهم او فيما اذا رجع
المقر من اقراره قبل ان يحكم
عليه وهو ما نقله مصطفى عن
اللتخمي وظاهر ابن رشد تردد
(وان يتبع الاشهاد ذو الحق)
وهو المقر له (فاقبلا) خ وان
اقر له لا اشهاد عليه وللحاكم
تنبهه عليه لما فيه من تحصين
الحق وقطع النزاع وتبليغ
الخصوم وليس هو من تلقين
الخصوم المنهي عنه وفي التبصرة
لا باس ان يلقي احدهما حجة
عجز عنها واذا حكم عليه بعد
الاشهاد على اقراره ثم انكر لم
يعذر له قاله ابن العطار وغيره
وهو الصحيح خلافا لابن
الفخار خ إلا الشاهد بمسئوق
المجلس فان حكم عليه حين
اقراره من غير اشهاد مضى
ولا يلغى لانسكاه وان
انكر محكوم عليه اقراره بعده
لم يفده فان كان اقر في مجلس

الحكم بالاقرار ابتداء دون انكار ولا رجوع وهو ما في صحيح الخ
يتقضى انه اذا انكر لا يحكم عليه اتفاقا عند صحيح ومن معه وليس
كذلك بل فيه الخلاف عندهم كما مر (وان يتبع الاشهاد ذو الحق)
قوله وليس هو من تلقين الخصوم الخ اي لان المنهي عنه هو
تلقين الحجته التي يتوصل بها الى الباطل وقوله إلا الشاهد بما في
المجلس الخ ظاهرهم وهو الحق انه لا اعذار فيه ولو عزل هذا
القاضي وقدم غيره وان كان تعليلهم بان الاعذار فيه كالا عذار في
نفسه يدل على ان عدم الاعذار خاص بقاضي ذلك المجلس وقوله
فان حكم عليه حين اقراره الخ تقدم ما فيه اذ استمرار اقراره حتى
حكم عليه وعدم استمراره لا يعلم إلا من قول القاضي وامضاء حكمه
مع اخباره بالاستمرار دون غيره ما فيه لان الحكم الشرعي
مرتب على مجرد الاقرار فاما ان يمضي حكمه في الجميع ولا مفهوم
حيثئذ للطرف واما ان لا يمضي في الجميع لانه استند فيه الى
علمه وهو الصواب ولا سيما في قضاة الوقت فما في خ وان كان هو
المنصوص لغير واحد لكن للنظر فيه مجال بالنسبة لمفهوم الطرف في
كلامه والله اعلم وبهذا تعلم ما في قول ته فان ظاهر قولهم ينقضه
هو فقط انه ينقضه وجوبا وهو مشكل مع قولهم حكم الحاكم اذا صادف
قولا مضى لقوله ورفع الخلاف على ما للاقدمين اما على ما للمتأخرين
من انه لا يعتبر من القضاة إلا ما وافق المشهور فلا وقد علمت ان
المشهور انه اذا انكر قبل الحكم لا يجوز له ان يحكم خلافا لسكون
ومن وافقه نعم ان كان ينقضه هو فقط استحبابا فيقال فلم لا ينقضه

ايضا

الحكم ثم انكر فحكم عليه ينقضه هو فقط بناء على ما شهرة في صحيح من قول
مالك وابن القاسم لا على قول سكون وقبل المجلس ينقضه هو وغيره فاذا حكم عليه وسال التأخير
ليأتي بالحق اجيب وهو معنى قوله

(وللمحاكم التأجيل بالحق)

متعلق بالتأجيل وهو بالنصب
مفعول بقلوبه (صححنا اذا

طلب المطلوب ان يتاجلا)

فيوجه المحاكم على حسب ما

يراه خ وان وعد بقضاء وسال

تاخير كالتيوم اعطى حميلا بالمال

وهو روى سحنون في تاخير

المطلوب دون اذن صاحب

الحق وقيل لا يؤخره إلا باذنه

تنبية قول الناظم التأجيل

بالحق صريح فيما قررناه به

وحمله على التأجيل في دفع

البينة كما فعل الشارح بعيد

وموجب التكرار مع قوله وان

يرد المطلوب السخ ثم شبه

في التأجيل ما اذا زعم المدعى

ان له بينة غائبة فيعطى

المطلوب حميلا بالوجه فان عجز

عنه حلف الطالب ان له بينة

غائبة بما ادعى وسجن له

المطلوب ان كانت الغيبة قريبة

فان كانت الغيبة بعيدة حلف

المطلوب ايضا انه لا يعلم له

حقا وكان الطالب على حقه

واليه الاشارة بقوله (كبينة

غابت بقرب) كالتيوم كانت

ايضا في استمرار الاقرار استحبابا ايضا فالواجب في ذلك كله ان
لا يحكم ولا يمضى ويرفع لمن فوقه ويكون شاهدا بذلك الاقرار
كما في المدونة (وللمحاكم التأجيل) قوله صريح فيما قررناه الخ
يعنى لقول الناظم بالحق اى في اداء الحق وعلى ما للش يكون
المعنى في نفى الحق فالباء ظرفية على كل حال وهل يقدر المضاف
اداء او نفى كلام الناظم محتمل نعم حمله على الثاني يوجب التكرار
كما قال (كبينة غابت) حاصله ان البينة الغائبة اما قريبة او بعيدة
فالقريبة يومر المطلوب بحميل الوجه فان عجز حلف الطالب ان له
بينة غائبة ثم يسجن المطلوب وهذا على ما به العمل من وجوب
الحميل بمجرد الدعوى وهو معنى قول نخ في الشهادات او لاقامة
بينة فجعله بوجهه خلافا لما درج عليه في الصمان من قوله ولم
يجب وكيل للخصومة ولا كفيل بالوجه بالدعوى وان كانت
بعيدة حلف الطالب ان له بينة غائبة ويسمى الشهود على الراجح
وقيل لا يحتاج الى تسميتهم ثم يحلف المطلوب انه لا شئ عليه
فان قاست بينته التي سماها قام بها قال في كتاب الشهادات من
المدونة ان قال الطالب بينتي غائبة فاحلفه لي واذا قدمت بينتي
قمت بها نظر الامام فان كانت بينته بعيدة الغيبة وخاف تطاول
الامر وذهاب الغريم احلفه له وكان له القيام بينته اذا قدمت
وان كانت بينته قريبة الغيبة على مثل اليومين والثلاثة لم يحلفه
للا على اسقاطها ابن عرفة عن ابن فتوح انما له ان يحلفه في
بعد بينته ان سمى البينة قلت ويعين الموضع خوف ان يعتقد
فيما ليس بعيد انه بعيد والخوف في المفازة يصير القريب بعيدا اه
فقول الناظم لمدع صفة لبينة او حال لوصفه بجملة غابت
وضمير به للمطلوب وقوله يمين المدعى فاعل تحصل والباء في
بذنب ظرفية فيمين المدعى شرط في سجن المطلوب في الاولى وفي

(المدعى فيكون مطالباً بان يتكلماً حميلاً بالوجه) بدل (بالعجز سجن) مبتدأ وخبر اى فان عجز عن الضامن سجن وهذا اذا ادعى غيبة قريبة وحلف عليها (وان بعدت) الغيبة (يحلف) المطلوب (له) وانما يحلف له في القريبة ويحلف في البعيدة (ان تحصلا بذين) البينين (يمين المدعى ان مدعى) المدعى (من البينات صحح باسم) اى مع تسمية الشهود الذين زعم غيبتهم فان لم يشهدوا او شهد غيرهم فلا قيام له فان قيل تسميتهم لم يكن له ان يحلف إلا بشرك حجه وتسميتهم منصوصة في البعيدة وكان الناطم قاس السجن في القريبة على حلف المطلوب في البعيدة (وثيل لا) يحلف الطالب في البعيدة بل يسمى الشهود فقط (وان يرد المطلوب دفعا) ان البينة التي قامت عليه بجريح شهودها مثلاً (وشبهه) كاثبات البراءة من ذلك

تحليفه في النافية وقوله ان ما ادعى بيان لما يحلف عليه المدعى في المسالتين وجملته صح خبر ان المفتوحة وباء باسم بمعنى مع على حذف مضاف اى مع ذكر اسم الشهود تتعلق بمحذوف حمال من يمين المدعى والتسمية خاصة بسبعد الغيبة كما مر فيرجع لها فقط قال ذلك كله الش وقول ت فلا قيام له كذا في المتطية وغيرها وانما كلف بتسميتهم لانه اراد استخلاف المطلوب مع بقاء حجه فلذلك كان لا يمكن من تحليفه إلا اذا شهد انه لا شهود له غيرهم وحينئذ فاذ لم يشهدوا او لم يكونوا عدولا او شهد غيرهم فلا شئ له واما اذا لم يطلب تحليفه فله القيام بهم وبغيرهم وظاهر كلامهم انه لا قيام له بغيرهم ولو لم يعلم بالغير حين التسمية والتحليف وذلك واضح لانه ضيق على نفسه بطلب التحليف فلا يدخل هذا تحت قول خ فان نفاه واستخلفه فلا بينة إلا لعذر كنسيان وقول ت وكان الناطم قاس السجن في القريبة الخ عبارة غيره وكان الناطم قاس السجن في القريبة مع العجز على الاستخلاف في البعيدة فاعتبر التسمية ايضا وإلا فلا ميل الى السجن اه قلت كيف يقال ان الناطم قاس ذلك مع ان السجن المذكور عند العجز صرح به شارح التحفة وغيره ونقله م ههنا وهو صريح قولها واشهب بضامن الوجه قضى عليه حتما وبقوله القضا فان قلت مرادهم قاس التسمية في القريبة على التسمية في البعيدة فلا سجن عليه في القريبة إلا مع تسميته وحلفه قلنا هذا ممكن ولكن كان اصواب ان يقولوا كذلك لا قاس السجن الخ وبالجملة فالمنصوص في القريبة هو الحلف ان له بينة ولم يشترطوا تسميتها كما شرطوا في البعيدة وظاهر النظم ان التسمية شرط فيهما وتقدم ان قوله باسم راجع للبعيدة فقط ليوافق المنصوص انظر شرحنا على التحفة (وان يرد المطلوب) ظاهرة كغيره كان النزاع في الديون او

فمع ضامن بالمال يرضى) أى بان يكون مليا مقدورا على الانصاف منه (فامهلا) أى آخر المطلوب واجله
 خ ومن استمهل لدفع بينة امهل بالاجتهاد كحساب وشبهه بكفيل بالمال أى لثبوت الحق كإن اراد
 اقامة ثابن او لاقامة بينة فبحكميل بوجهه وفيها ايضا نفيه والعمل على لزوم ضامن الوجه بمجرد الدعوى
 وضامن المال مع شاهد او امرأتين واذا وجب التاجيل للطالب او المطلوب اجل او فرق او جمع (وتفريق
 تاجيل وجمع) له (وكثرة) فيه (٣١) (و ضد) لها وهو القلة كل ذلك موكول (الى) اجتهاد (الحكم)

وبعد كونه الى الحكم (والعرف

اعملا) أى اتسع مساعده
 القضاة العدول ولا تخرج
 من احكامهم وقد اشار الى
 جملة منهم وية اساس عليهما
 غيرها فقال (ففى حل عقد
 للتلاين) يوما (ينتهي) التاجيل
 وكذا فى اثبات لاصول حيث
 تكون البينة حاضرة والورثة
 فيوجل فيه خمسة عشر يوما
 ثم ثمانية ثم اربعة ثم ثلاثة ثلثا
 وقيل يوجل ثمانية ثم ثمانية ثم
 ثمانية ثم يطلو بمسنة وقيل
 بعشرين ويطلو لم بعشرة او
 يجمع الجميع فى شهر قال شارح
 التحفة وحل الفرد يكون باشياء
 اما لظهور تناقض على السواء
 فى الاسترعاء هى الشهادة
 التى يود بها الشاهد من حفظه

فى لاصول اما الاول فظاهر لانه يريد اقامة البينة على عينه وكذا
 فى الثانى فيعطى كل منهما ضامنا بوجهه لصاحبه لتلايطول الدعوى
 عليه وبه كنت احكم وقد نص شارح مخ عليه عند قوله فى الزكاة
 وان تنازع قادرون فيبينهم اذ من حجة المطلوب ان يقول للطالب
 عند الحكم ان كانت له دعوى على فلان فليذكرها ويوجل لاثباتها
 ويعطى ضامنا للاجل خشية ان يتغيب فيبقى ضرورة مستمرا على
 بتكرار النزاع منه وذلك واضح خلافا لما فى م ههنا من انه اذا
 كان النزاع فى لاصول لا يحتاج فيه لاضامن لامنهما انظر شرحنا
 على التحفة عند نصها المتقدم قريبا (ففى حل عقد) قوله اما بظهور
 تناقض على السواء النج مثاله ان يشهدوا بملكية فرس لشخص مثلا
 وانه من ماله وتنازع كسبه لا يعملونه خرج عن ملكه منذ تملكه
 بالشراء وقوله او بظهور تناقض من المشهد مثاله ان يشهدوا
 باع فلان الدار الفلانية التى ورثها من ابيه التى لا زلت انتصرف
 فيها منذ تملكها بالشراء من فلان او يشهدوا بحبسها على اعتابه
 تكون مالهم وملكهم وقوله واختلف قول النج أى باختلاف قول
 الشاهد فى الاسترعاء واضطراب مقال المشهد فى لاصل فالاول كان
 يقول يشهد من يضع اسمه ان فلانا غضب من فلان كذا فى

المصدرة يعرف شهوده فلانا النج او يشهد من يضع اسمه النج او بظهور تناقض من المشهد او من فى
 حكمه كالوارث والغريم فى شهادة لاصل وهى التى يملها الشهود عليه على الشاهد باختلاف قول
 واضطراب مقال واعلم ان الاسترعاء المذكور غير الاسترعاء الذى هو بمعنى الاستحفاظ واداع الشهادة
 (واثبات دعوى ماسوى اصل) كدابة او ثوب او كتاب (انجلا) انتهاء للاجل (الى واحد مع
 مشرتين) أى الى احد وعشرين يوما فيوجل ثمانية ايام ثم مسنة ثم اربعة ويطلو لم بثلاثة (وان تكن

باصـل) اى فى اصل انتهى لاجل (لكـالشهرين) والثـلاثة وهذا اذا كانت اليـنة غائبة كما قال ابن عاصم
« وفى اصول اربث اوسواه ثلاثة لاشهر منتهاه » (٣٣) و (فى) اثبات (الدين قـلا)

لاجل وهو امر ولالف بدل من نون التوكيد الخفيفة او ماض ولالف للاطلاق وقدر هذا المثل (ثلاثة ايام) ونحوها (كقـد بشقعة) اخذ بها الشريك فيوجل فى دفع الثمن ثلاثة ايام على ما به العمل وهو المشهور وقال اصبغ بحسب قلة المال وكثرته واقصاه شهر اللخمى الشهر كثير (تلوم بها) اى بالثلاثة (ايضا فى العدم) يدعيه المدين ولم يثبت ولا اثبى بضامن وجه حتى يثبت (اعقلا) اى احبسه ايها القاضى (بقدر ديون) ففى الدراهم اليسيرة الشهر ونحوه وفى الدراهم الكثيرة اربعة اشهر وفيما توسط شهران (مع مراعاة حال (غريم) من عـزة نفس ورفع همة او عكس ذلك (و) من جهل حاله او علمت قلة ذات يده (سرحن بعيد) اى بعد السجين المذكور خـ واخرج المجهول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص واسـو

وقت كذا الى ان يقول شهد على اشهاد الغاصب بالغصب من اشهده به والثانى مثاله ان يشهدهم بان هذه الارض ورثها من ابيه ثم يشهدهم انها حبس عليه من فلان وهكذا انظر شرحنا على التحفة ففیه الشفاء ان شاء الله وانظر واسط اقصية البرزلى ففیه ما يدل على ان الاضطراب فى الدعوى لا يضر ونقله عن ابن رشد وغيره (كقـد بشقعة) هذا اذا عبر بالمضارع وقال انا اخذ بها كما فى خـ واما ان قال اخذت بعد ان اجابه الآخر اليها وتسليمها له فذلك بيع والثمن حينئذ تخلد فى ذمة الشفيع فيباع المشفوع فيه ان عجز من الاداء من غيره كما قال خـ فبيع للثمن انظر شرحنا للتحفة عند قولها كمثل احضار الشفيع للثمن الخ وقال ناسطـ عمل فاس واجلوا ثلاثة لا يـم — م للاخذ بالشقعة للانتمام وزيد فى اجل احضار الثمن اكثر من شهرين ان ضاق الزمن قال شارحه يوجل لاتمام اخذه بالشقعة ثلاثة ايام ولاحضارة الثمن اكثر من شهرين انظر تمامه (اعقلا بقدر ديون) هذا فى مجهول الحال واما معلوم الملاء وظاهرة فلهما حكم آخر وهو الحميل بالمال او السجن حتى يودى ولو طال كما قال خـ اعطى حميلا بالمال والا سجن كمعلوم الملاء (ان تم ما قد تاجلا به) قول ته اى احكم عليه وعجزة الخ يقتضى ان قول الناظم عجزن اشار به الى ان التعجيز امر زائد على الحكم وهذا هو الذى اختاره فى التنبيه بعد هذا واستدل له بكلام اللسانى وغيره والصواب ان يقال ان قول الناظم عجزن هو بمعنى الحكم فقط وكون هذا الحكم عليه تقبل له الحجة ام لا سياننى فى قوله وان قام ذو التعجيز اى

الحكوم

هزل القاضى او مات بنى الآخر على ما مضى ولم يستأنف ضرب لاجل وكذا فى موت اهد الخصمين (نعم ان تم ما قد تاجلا به الشخص) طالبا كان او مطلوبا

المحكم عليه وبهذا يلزم كلام الناظم واما ان حمل على ان المراد به الحكم بانقطاع الحجّة لم يبق لقوله وان قلنا ذو التعجيز الذي محل يحتمل عليه لانه اذا حكم عليه بقطع الحجّة لم يقبل منه ما ياتي به سواء اقر بالعجز ام لا وبالمجمل فقلنا عجزن اي احكم وكونه تقبل حجته او لا كائن على قسمين قسم لا تقبل فيه وهو مدعى الحجّة واجل لها فلم يات بشئ وقسم فيه خلاف وهو ما اذا لم يدعها بل اقر بالعجز من اول الامر فلو كان معنى قوله عجزن احكم عليه بعدم قبول الحجّة لم يبق محل لحكاية الخلاف لان حكمه بذلك يرفع الخلاف في مسالة الافرار لانه يحكم بابطال المفاضل بخلافه على الاول لانه حكم بمتضى الافرار من غير تاجيل ولا تلوم فهو معذور بعدم الاستقصاء فجري في قطع حجته الخلاف المذكور فصا فانه طمى من ان التعجيز مرادف للمحكم وانه ليس زائدا عليه هو الممتنع عا ولا ونقلا اما الاول فلانه لو كان التعجيز اموا زائدا على الحكم ولا تنقطع الا به لم يكن للتاجيلات والتلومات فائدة في قطع الشغب والهجج ويصير المدار في قطعها على التعجيز الذي هو زائد على الحكم بالمحق او فليه ويستوى مدعى الحجّة وغيره في قبول الحجّة حيث لم يوجد التعجيز بالمعنى المذكور مع ان الحكم انما شرع لنقطع ذلك اذ لا معنى له بعد انقضاء الآجال والتلومات الا ذلك وجري خلاف في قبولها فيما اذا اقر بالعجز للعذر كما مروا وكان التعجيز عند الناظم وغيره هو الحكم بعدم قبول الحجّة ما تباقي له حكاية الخلاف بعد لان حكم المحاكم يرفع الخلاف واما الثاني فلان الناضى عياض وغيره كالميتطى في عدة مواضع وابن سهل وابن رشد وغيرهم اطلقوا التعجيز على الحكم قال الميتطى فاذا انتقضت الآجال ولم يات بشئ عجزه وانفذ النضاء عليه ولا تقبل له حجّة وكذا قال اخ ايضا ثم لا تسمع بينته ان

(مع عجز عن النفع) حال اي
تم له الاجل ولم يات بشئ
ينفعه (عجزن) اي احكم عليه
وعجزه الا فيما استثناه بقوله
(بغير طلاق) ادعت المرأة مع
عناق ادعاء العبد واجلا في
الاثبات

عجزة قاض مدعى حجة وقال ابن رشد وان عجزه بعد التلوم وهو يدعى حجة لم يقبل منه ما ياتى وقال ايضا بعد الحكم عليه بالتعجيز الى غير ذلك ويبعد كل البعد ان يطلخوا التعجيز على الحكم بعدم قبول العجزة ثم يحكموا بالخلاف فى الاقرار بالعجز مع قولهم ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وانها سمو الحكم بالحق او نفيه تعجيزا لانه يكون بعد عجز المحكوم عليه عن الطعن او عن الاثبات وبعد ضرب الاجالات والتلومات فتناسب مع ان يقولوا حكم عليه بالعجز اى بالحق بعد العجز او عجزه ونحو ذلك فان قلت ان حملنا قوله عجزه على ما ذكرته فتكون المستثنيات مخرجة من الحكم فيقتضى انها لا حكم فيها قلت نعم هذه المستثنيات مخالفة لغيرها فان الطالب يحكم عليه فى غيرها ولا تسمع حجته بعد بخلافها فلا يحكم عليه اذ لا ثمرة له كما هو ظاهر النظم وغيره وغاية ما يتناول الفاضى للزوجة بعد العجز عن الاثبات لا تسمع هذه الدعوى مجردة كما تقدم فى القاعدة عند قوله وذا غرض صحيح وكما ياتى فى قوله فكل الذى يحتاج للشاهدين ان تجرد الخ وهذه كلها لا تثبت الا بشاهدين فلا يمين فيها ولو فرضنا ان المرأة اقامت شاهدا فان الزوج يخلف ارد شهادته وكذلك السيد ولا يحتاج للحكم لانهما فى العصمة او الرق اذ الاصل بقاؤهما فالحكم به من تحصيل الحاصل وانما يحتاج للحكم فى الامور التى لولا الحكم لم تثبت اما هذه فتثبت بدونه وتأمل قول خ وغيره وحلف مطلوب فيترك بيده وقوله وان ظال دين وفخوهما وغايته ههنا ان الزوج والسيد اذا حلفا خلى الفاضى سبيلهما ولم يتعرض لهما بشئ فذلك كما لو قال لا احكم بالشاهد واليعة او لا اسمع هذه البيعة ونحو ذلك مما ليس من الحكم فى شئ وانما هو اعراض عنهما كما قالوه عند قول خ او وجد ثانيا مع يمين لم يره الاول وكما فى التبصرة وغيرها وبهذا

فلم يأتيا بما ينفع من شهادة عدلين ودم ثابت عمدا وادعى القاتل عفو الولي وأجل في ذلك فلم يأت بما
ينفعه وحكم عليه بالقتل ثم وجد (٣٥) ما ينفعه فلا يقتل ويعتق العبد وتطلق المرأة وليس المراد

مدعى الدم يعجز عن اثباته

فإن هذا يعجز والصواب في

ذلك كل حقيق ليس لمدعيه

استقاطه بعد ثبوته جلا لتعظيم

كذا نسب عجز عن اثباته

وحكم عليه بنفيه ثم اثبت

وقف على غير معين وأما علي

فلان بخصوصه وعجز عن

اثباته فيمضى عليه التعجيز

فقط واكتفيه قسالا في التبصرة

ولم تجر العسادة بافرازة بعد

وانما يضمونه في عقد السجلات

وان افرد فلا باس لتبنيهم

في التوضيح ان التعجيز هو

الحكم بعد تبين اللدد وصوبه

الشيخ مصطفى واستدل له

بكلام عياض وغيره واطل في

ذلك وقال ناصر الدين اللفاني

التعجيز هو الحكم بانقطاع

الحجة وأنه لا يقبل منه بعد

ذلك حجة قال فجعله قضاء

القاضي بالحق والابراء منه

تسامح وهذا هو الذي اتهمه

الاجهوري واصحابه قسالا

الزرقاني وعجزه اي حكم

عليه بعدم قبول بينة ياتي بها بعد ذلك وذلك زيادة على حكمه بالحق قسالا وليس هو الحكم

بعد تبين اللدد لان هذا لا يمنع من نقائه على حجة له ونحوه للشيخ ابن رحال وهو الصواب

كله تعلم ضعف ما قاله اللاني ومن تبعه من ان التعجيز هو

الحكم بعدم قبول الحجة وفهموا ذلك من الاستثناء مع ثبوت ح

يصير المدار في قطع النزاع والشغب على صدور التعجيز بالمعنى

المذكور والحكم بالحق بدونه لا يقطع ذلك فيكون لا ثمرة له في

التاجيلات والتاومات ويستوى ادعاء الحجة وعدمها ولا يتأني حكاية

الخلاف في الاقرار وهذا بعيد لا دليل عليه مثلا ولا نقلا كما مر

وسياتي ان المشهور من الخلاف الآتي هو عدم قبول الحجة واو اقر

بالعجز وقول تدعى القاتل عفو الولي الخ حمل على هذا بعيد

من كلام الناطم وغيره والظاهر ان المراد بالدم هنا الدم الذي لا عفو

فيه كقتل الغيلة او القتل بالحربة اذ لا عفو فيه للامام ولا لغيره

ولا يثبت إلا بشاهدين او يقال يحمل الدم هنا على ما اذا قام

بعض الشركاء فيه وعجز عن اثباته فقام الشريك الآخر واثبت فان

الحكم بالقصاص الاول والثاني على القاتل والله اعلم لكن هذا

الثاني لا ينطبق عليه الصواب الذي ذكره وانما ينطبق على قتل

الغيلة ونحوه وقوله وأما على فلان بخصوصه فيمضى عليه التعجيز

الخ قد يقال هذا داخل في الصواب المتقدم اذ الحبس حق لله

فليس للمحبس عليه بعد قبوله استقاطه وبيعه مثلا فلا تعجيز

فيه وكل من عسر بالمحبس اطلق فيه ولم يقيده زولا لغيره ممن

وقفت عليه وقول تدعى القاتل عفو الولي الخ ينافي ذلك الخ صوابه

كالصريح في ذلك او صريح في ذلك كما لا يخفى ثم ان ما لابن

فرحون الذي نقله ته هنا انما هو في مسالة الاقرار الذي درج

عليه خ في قوله فان نقاه واستخلفه فلا بينة إلا لعذر كئسيان

الخ لان قوله من غير صدور تعجيز اي من غير ادعاء الحجة

عليه بعدم قبول بينة ياتي بها بعد ذلك وذلك زيادة على حكمه بالحق قسالا وليس هو الحكم

بعد تبين اللدد لان هذا لا يمنع من نقائه على حجة له ونحوه للشيخ ابن رحال وهو الصواب

والقول لها ليوافق كلام ابن رشد وغيره ممن قبله وليس فيه ما يدل على انه قضى عليه مع ادعاء الحجّة من غير حكم بعدم قبول الحجّة حتى يكون شاهدا للآلئى ومن معه وقول رخ فان نفاها الى اقر بنفيها ابتداء وحكم بابراء المطاوب مع يمينه فلا بينة الخ وهو مراد ابن فرحون هنا والمشهور المعمول به انه لا تقبل حجته كان له عذرا لا ففى كتاب ابن دويس اذا فصل الحاكم بين الخصمين لم ينظر له فى بيّنة بعد ولم يعذر فى غيبته او جهلها او جهل من يجرح من شهد عليه اه وفى ابن سهل انه الذى به العمل وفى الشامل انه المشهور انظر شرحنا على التحفة ولا بد ان اردت زيادة التل فى ذلك عند قولها

ثم على ذا القول ليس يلتفت الخ (وراج شهيدا غساب) قول ته ولاول المعمول به الخ صوابه وهو المشهور ايضا وما فى التقيّد واعتمده ابن رجال من ان العمل على قول سحنون بضامن الوجه لا يعول عليه ولعله اذا لم يرد الطالب ان يحلف مع الشاهد إلّا فالحق قد ثبت بشاهدين حينئذ لان اليمين كالشاهد وقول ته وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا الخ هذا هو المتعين فيما يظهر والاحتمال ان قبله مستغنى عنهما بما قدمه الناظم قريبا فى قوله وفى اثبات دعوى ما سوى اصل الى قوله وفى الدين قللا (وان قام ذو التعجيز) اى الحكم بالحق او بنفيه بعد تبين اللدد كما صرح به فى قوله وقد كان ينفى العجز فلو كان التعجيز هو الحكم بعدم قبول الحجّة كما زعمه اللفائى ومن معه لم يحتج لقوله وقد كان ينفى العجز وقول رخ وظاهرها القبول الخ ليس هو مقابلا لقوله مدعى حجّة ببل هو مفهومة لان موضوع الاول انه لم يقر بالعجز وموضوع الثانى انه اقر به فكان مفهوما له لا مقابلا واقتصر فيه على القول الذى هو ظاهرها طالبا كان او

وقول ابن فرحون فان كان الحاكم قضى على لقائهم باسقاط دعواه من غير صدور تعجيز ثم وجد بينة قضى له بها اه لا ينال ذلك وعلى كل حال لا يشترط ان يتلفظ بالتعجيز وانما يذكر التعجيز ويكتب لمن ساله تاكيدا لا ان عدم سماع الحجّة متوقف على هذا اللفظ وظاهر المصنف ان العاصى يعجزه ولو لم يطلب الخصم منه ذلك وهو ظاهر رخ ايضا وقال ابن عاصم وسائل التعجيز ممن قد قضى يهضى له فى كل شئ بالبقاء والظاهر انه حق لهم ما سعا للمحكوم له وللحاكم لما فيه من قطع الشغب وتطويل الدعاوى وراج شهيدا غساب بالقرب واقام شاهدا فيما لا يثبت إلّا بشاهدين مطلعا او عند العاصى او اراد ان لا يحلف اجلا بالاجتهاد بعد اعطاء ضامن بالمال وقيل بالوجه فقط ولاول المعمول به

ويحتمل وراج شهيدا غاب مع كونه فلم بمجرد الدعوى فيوجب للاتيان به انقطع دعواه وعدم ذكر
 الناظم للوكيل على هذا جار على قول مخ وام يجب وكيل للخصومة ولا كفيلا بوجه وقيل يجب وبه
 العمل ايضا وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا اى عجزن ما لم يدع شهيدا غاب بقرب ورجى
 ذلك فيوجب ايضا زيادة على (٣٧) ما مر ثم شبه في التاجيل قوله (كمن بكثرت بيتا) او دارا
 او حانوتا (لومت) اى لمدة

من سنة او شهر (ويناضى)
 فيه يد المكي اخراجهم
 (ويطلب) هو (ماري) ياروي
 اليه (ان يجده تحولا) اليه
 فيوجب بحسب ما يراه الحاكم
 ولا اشكال في وجوب الكراء في
 مدة لاجل كسبه اذ اتممت
 السنة وله زرع اخضر (وان
 اقام ذو التعجيل) اى المعجز
 (بعد) اى بعد تعجيله (بحجة)
 وجده من بينة وشبهها (والحالة
 انسه) قد كان ينفي العجز
 ويدعى ان له حجة حين الحكم
 وحكم عليه مع ذلك (فارد)
 ما اتى به من حجة (وباطلا
 وان كان قد انتهى السلاح)
 حين الحكم اى اعترف بالعجز
 (فهل كذا) اى ترد حجة ايضا
 او لا ترد اقوال اشارة لاولها
 بقوله (نعم) ترد وللثاني بقوله

مطلوبا اى كان لذلك وجه كما اشار له في باب النضاء بقوله
 فان نفاها واستخلفه فلا بينة الا لعذر كنسيان النية فقوله نفاها
 اى اقر بالعجز وحكم القاضي ببرائة المطلوب بعد يمينه ثم ادعى
 الطالب انه نسي البينة وهذا وان كان قول لابن القاسم ايضا
 لكن المشهور عنه كما في المتيطة وغيرها انه لا تقبل له حجة كان
 له عذرا لم لا اقر بالعجز ام لا طالبا كان او مطلوبا قال في الشامل
 ثم لا حجة للمحكوم عليه بعدة وكذا ان امر على نفسه بالعجز على
 المشهور انظر شرحنا له ومن صرح بان ما لابن القاسم في النسيان
 مقابله ابن سهل في احكامه وتصدير الناظم به يفيد رجحانه ايضا
 وما في الشامل من انه يقبل عذره بالنسيان على الاشهر ونحوه في
 المعيار كله لا يعول عليه اذ لو كان عذر النسيان ونحوه مفيدا لم
 يكن لصرب الاجالات والتلومات فزودة كما قاله سحنون وغيره
 وتقدم من ابن سهل انه الذي به العمل (وان وقع الانكار)
 قول - ولا يكفي ان يقول لا اظن اني عندي شيئا النية فيه نظر فانه
 سيأتي للناظم وان قل لا ادري وحلف على ذلك فانه يفيد
 ويعمل به فكيف بقوله لا اظن اني اللهم الا ان يريد انه قل
 ذلك ولم يحلف عليه وقوله يعنى افعل هذه الامور النية قد يقال
 وهو الصواب انه من عطف المرادف او يقال الحل للقاء التفرعية
 لان مطالبته بالبينة هو عين الاعذار او مفرع عنه لان الاعذار هو

(لا) اى لا ترد بل تسمع وهو ظاهر المدونة مخ ثم لم تسمع بينته ان عجزه قاض مدعى حجة وظاهرها
 القبول ان اقر على نفسه بالعجز والتاثل بالتفصيل فتسمع ان كان طالبا ولا تسمع ان كان مطلوبا
 والية اشارة بقوله (ولا) اى ترد (ان كان مطلوبا) وقوله (انجلا) اى الحكم فيها وهو تتميم ثم اشار الى
 قسم قوله فان بان اقرار المحجب وهو ما اذا انكر بقواه (وان وقع الانكار) الصريح ولا يكفي ان يقول

لا اظن عندى شيئا (اعذر وطالبين بينة ثم اليمين) يعنى (٣٨) اقول هذه الامور لا على

ترتيب النظم لان الاعذار انما يكون ثانيا اي قبل للمدعى الك بينة فاذا جاء بها اعذرت للمطلوب فيها ابن عرفه ولا عذار سوال الحاكم من توجه عليه الحكم هل له ما يسهطه وهو واجب والحكم بدونها باطل وقيل يستأنف الاعذار فان قال المدعى لا بينة لى فطالب المدعى عليه باليمين (ان اهلا) اي الطالب ليمين المطلوب بان تكون الحظاة ثابتة بينهما على القول باشتراطها والعمل على انهما لا تشتط مطالبا وان تكون الدعوى مما يثبت بالشاهد واليمين وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجردهما ولهذا حقبه بقوله (فكل الذى) اي جميع الامر (الذى يحتاج للشهادتين) اي لا يثبت الا بهما ولا يثبت بالشاهد واليمين كالنكاح والطلاق والعق والولاء وليس منها الشركة خلافا لما فى الشارح من التبصرة (ان تجرد) ذلك الامر عن الشاهد (لم تلزم

سوال الحاكم من توجه عليه الحكم الك ما يسهطه ولا شك ان المطلوب لما انكر توجه الحكم على الطالب بان لا شئ له مع يمين المطلوب او بدونها فيقول الحاكم هل لك ما يسهط هذا الحكم فاذا اتى بالبينة توجه الحكم على المطلوب فيقول هل لك ما يسهطه وهكذا وقوله وهو واجب النسخ ظاهرة انه واجب ان يقول له ذلك ابتداء وانتهاء اعنى بالابتداء عند الانكار او اقامة البينة عليه وبالاختفاء بعد اخذ النسخة وعجزة عن الطعن فيها فلا بد ان يقول له الحاكم ايضا هل اتيت بهجة ولا يسجل الحكم قبل ان يساله اذ لعله اتى بهجة وهو لم يساله حتى يخبره بها وهذا هو المنصوص عليه لابن سهل وغيره قال اذ لا بد ان يعذر اليه عند ارادة الحكم له او عليه فى آخر الامر وقال ايضا لا بد للعاضى ان يقول للمتخاصمين اخيرا اقيت لكما هجة - اه - ونحوها وائل باب الوكالة من شرح الشامل وانظر شرحنا للتحفة فى القضاء (ان اهلا) اي وبان يكون المطلوب ممن لو انكر ونكل انتفع الطالب بنكوله احترازا من المحجور ومن تقدم عند قوله وذا غرض صحيح النسخ (بلى اذا لم يكن محتاجا) قول توفى الطلاق والعق والعفو لا يثبت الا بشاهدين النسخ تامل كيف يتصور الاجل فى العفو وما قبله مع عدم التعجيز فيها ولعله مبنى على ما مر له من انه يدخلها الحكم فيحكم بيناتها فى العصمة وبيقائه فى الرق فلا يثبت الاجل فى ذلك ليرتب عليه الحكم الا بشاهدين وقد جلت مما مر انه لا حكم فيها اصلا اذ لا يسمع فيها مجرد الدعوى ولو فرضنا انه اتى ببينة مقدوح فيها اذ هى حينئذ كالدعم فلم يسبق الا مجرد الدعوى وهى لا تسمع فى ذلك واما الاجل فى العفو اذا انكره الولي فلا يحكم عليه به الا بشوته بشاهدين وكذا الطلاق اذا اثبتته المرأة واجل الزوج للطعن فيه فلا يثبت الاجل فيه الا بذلك

يمين به) قال فى التوضيح اذ لا فائدة فى توجيهها فان فادتها اذا نكل حلف والعق

المدعى واستحق ذلك لا (٣٩) يمكن هنا لان اليمين مع النكول انما تفيد في الاموال ومفهوم

ان تجرد انه اذا قام للمدعى

شاهد واحد توجهت على

تفصيل ذكره الخ في قوله وحلف

بشاهد في طلاق وعق لا نكاح

فان نكل حبس وان طل دين

(بلى) تلزم اليمين (اذا لم يكن)

الشيء محتاجا) في اثباته

الى الشاهدين كالمال وما يتول

اليه كاجل وخيار وشفعة وشركة

وقتل خطأ واعلم ان الاجل

بحسب الموجل فيه ففي الطلاق

والعق والعنوسة ولا يثبت إلا

بشاهدين وكذلك الوكالة إلا

ان تعلق بها حق الوكيل من

اجرة او كان النزاع بين الوكيل

ومن عامله بدفع اوبيع اواشراء

سلعة من وكيل مالكة فتثبت

بالشاهد واليمين إلا فلا يحلف

الوكيل ليستحق غيره قوله ابو

الضياء سيدى مصباح واورد على

الكلية الاولى وحلف الطالب

ان ادعى عليه علم الغم وكذا انه

عالم بفسق شهوده وله يمينه انه

لم يحلفه اولا ولا اتل الاستخلاف

على العفو فانها يتوجه فيها اليمين

مع انها لا تثبت إلا بعدلين كما

اورد على العكس من ادعى على

والعق مثله ويمكن ان يكون هذا مرادته وقوله قاله ابو الضياء

سيدى مصباح اى وكذا قاله الناطم فيما ياتى في قوله واما اب

فيما تولاه من معاملات الخ يعنى لانه وكيل عن ابه وكذا قاله

غير واحد من المتقدمين والمتأخرين وما قاله سيدى مصباح نقله في

معاوضات المعيار قال سئل سيدى مصباح عن رجل اقام شاهدا واحدا

بوكالة فاجاب ان كنتم تعنون بالذى اقام شاهدا واحدا هو من عامل

الوكيل فله ان يحلف مع شاهدة ويقضى له اذا انكر الموكل الوكالة

وان كنتم تعنون به الوكيل نفسه فليس له ذلك اذ ليس في السنة

ان يحلف رجل ويستحق غيره اه باختصار وبالجملة ان كان النزاع

بين الوكيل والموكل في الوكالة فلا يحلف الوكيل مع الشاهد بالوكالة

إلا ان تعلق بها حق كاجرة ونحوها وان كان النزاع بين الوكيل وبين

من عامله بيع او شراء فلهن عامله ان يحلف مع الشاهد وليس

ذلك للوكيل وقوله واورد على الكلية الاولى وحلف الطالب ان ادعى

عليه علم الغم وكذا انه عالم بفسق شهوده الخ في ايراد هذين نظر

اذ لا نسلم ان دعوى العلم في هذين ودعوى التحليف في الثالثة لا

تثبت إلا بشاهدين قاله سيدى عمر وتقدم التنبيه عليه عند قوله

وكذا غرض ان صح الخ وقوله وللقائل الاستخلاف الخ انظر اذا شهد

واحد انه عفى عنه على دية هل هو مما يتول المال فيحلف القائل

معه ام لا وهو الظاهر بل المتعين ولا شبه ان دعوى العفو لا توجب

يميننا قال ارايت ان حلف له فلما قرب للاتل قال عفا عني ذنبي

ايحلف له اه وحيث اورد على القاعدتين ما ذكر فهما اغليبتان فقط

(ان كان مشبها ودعواه صححت) قول ته بان يدعى على مثله الخ او قال

بان يدعى على من يشار اليه بمثل ذلك لكان اولى لان المشهور توجه

الدعوى مطلقا على مثله وعلى غير مثله ولا يستثنى من ذلك إلا ما فيه

معرفة كالسرقة والغصب ونحوهما فانها لا تتوجه على من لا يشار له

آخر انه عبده فانه لا يمين عليه وان كان الرق يثبت بالشاهد واليمين (ان كان مشبها ودعواه صححت)

اى ومع كون الحق مما يثبت بالشاهد واليمين فلا بد من الشبه بان يدعى على مثله ومن صحة الدعوى من كون الذى ادعى معينا او حقا الى آخر ما مر من شروط صحة الدعوى (لكن ان كان مجعلا كلام يبين) هذا راجع لجميع ما مر وكافه يقول لا تقع ايها القاضى فى سماع الدعوى واعتبار صحتها بظاهر الحال او ما تفهمه اذت بفراستك بل لا بد من بيان المجمل كلى عليه حق او شئ (كالتمام لخاص) كلى عليه عشرة حتى يقول من بيع (وتفسير ايهام) كدناير او دراهم وفى البلاد سلكك مختلفة (وان لفظ اشكلا) كضمير لا يدري مرجعه (فيوضح) قال ابن سهل اذا صحت الدعوى سأل الحاكم المطلوب عنها ثم قال فان كانت بشئ فى الذمة بين قدرة وذكر انه ترتب من بيع او قرض مثلا وان كانت فى غار بين محله من البلاد او فى شئ من ذرات الامثال بين الكيل والوزن والعدد او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة قال الفارافى وفى الحلى بالذهب قيمة فضة (٤٠) وبالعكس وبهما بما شاء

منهما لانه موضع ضرورة وان كان فى شجة او جرح ذكر موضعه وقدره او فى سرقة بين ما هى وقدرها ومن اى موضع اخذت (ولنا مر) ايها القاضى (بتقييد غامض) متشعب صعب (لتسأل عنه اولان تناملا) مما اشتملت عليه الدعوى من الفصول ولاى باب ترجع من الاصول وحينئذ فليست هذه المسألة تقييد المتسأل المشار اليها بقول التخصة

بذلك ولا على من لا يليق ذلك بمنصبه اتفاقا كما للعدوى وغيره (لكن ان كان مجعلا النج) واولى ان كان فيه لبس والفرق بينهما هو قول النائل والفرق بين اللبس والاجمال مما به يهتم فى الاقوال واللفظ ان افهم غير التصدد فاحكم على استعماله بالرد لانه اللبس واما المجمل فربما يفهمه من يعتد به وذلك ان لا تفهم المجمل فليسما ولا سواء بل تصوير واقعا وحكمه القبول فى المصادف فاحفظه نظما اعظم الفوائد وهذا كله تكرار مع قوله فيما مر فان صحت الدعوى بكون الذى

ادعى

والكتب يقتضى عليه المسبب من خصمه الجواب توقيفا ادعى

النه لان ذلك فيما بين الخصمين وما هنا فيما يفعله القاضى فيما صعب عليه من الدعوى (وفكرك فرغ) من كل شغل او مشوش اذا جلست للفصل بين الخصوم ابن الحاجب ولا يحكم فى كل غضب ولا جوع ولا ما يدهش عن تمام فكر المدونة واذا دخله هم او صجر فليقم وفى الحديث لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان (واطلب النص وافهم) الواو لا تقتضى الترتيب والمراد اذا فرغت فكرك وسمعت من الخصمين فتفهم فى كلامهما ثم اطلب النص فى نازلتها ولا يجوز الحكم بالجزر ولا بالتخمين (وبعد حصول الفهم قطعا) للنازلة وحكمها (لتفصلا) قال فى النبصرة قال اشهب وسحنون ولا يقتضى الااضى حتى لا يشك ان قد فهم واما ان يظن ان قد فهم ويخاف ان لا يكون فهم



لما يجده من الحيرة فلا ينبغي ان يقضى وهو يجد شيئا من ذلك اه (وإلا) يحصل الفهم قطعاً بان لم تفهم او حصل لك شك في الفهم (فمر بالصلح) ظاهرة انه اذا لم يفهم يامر بالصلح وليس بهراد بل يامر الخصمين بالاعادة حتى يفهم عنهما وانما يامر بالصلح اذا اشكل عليه وجه الحكم لغرايته او تشعب امره ولم يجد من يسال عنه ولا قضيا غيره يصرفهما اليه والحاصل انه اذا اشكل على الحاكم كلام الخصمين من جهة تصوره امرهما بالاعادة (ع) ليفهم عنهما وان كان من جهة جهله والحكم بين في نفسه سال

ادعى معينا النج ويحتمل على بعد ان يكون هذا في المدعى عليه وان كان لالتباسه او تشعب دعوى المتخاصمين سال فان لم يجد امر بالصلح (كالخوف من تفاقم الامر) اى تعاطفه وادائه الى فتنة او هرج والصلح حيثذ واجب بخلاف قوله (او ان كان بين ذوى الصفات) (العلا) اى اهل العلم والدين (او الرحم الدعوى) اى او كانت الدعوى بين الاقارب وذوى الارحام والصلح في هذين مندوب قال عمر رضى الله عنه ردوا الحكم بين ذوى الارحام حتى يصطامحوا فان فصل القضاء يورث الضغائن اللخمي وهذا بين الاقارب حسن وان تبين الحق لاحدهما او لهما (وإلا) يخف من تفاقم الامر ولا كانت الدعوى بين ذوى الرحم (فلا) يدعو للصلح (اذا بدا الحكم) اى وجهه قال اللخمي لا يدعو للصلح اذا تبين الحق لاحدهما إلا ان يرى لذلك وجها قال ابن سحنون كان ابى ربما رد الخصمين الى من عرفه بالصدق والامانة فيقول اذهب الى فلان يصالح بينكما ثم اشار الى القسم الثالث وهو ما اذا امتنع من الجواب بالاقرار والانكار بان سكت او قال لا اجيبك حتى تقيم بينك او قال لا ادري فقال (والذ) يسكون الذال لغة

الامر ولا كانت الدعوى بين ذوى الرحم (فلا) يدعو للصلح (اذا بدا الحكم) اى وجهه قال اللخمي لا يدعو للصلح اذا تبين الحق لاحدهما إلا ان يرى لذلك وجها قال ابن سحنون كان ابى ربما رد الخصمين الى من عرفه بالصدق والامانة فيقول اذهب الى فلان يصالح بينكما ثم اشار الى القسم الثالث وهو ما اذا امتنع من الجواب بالاقرار والانكار بان سكت او قال لا اجيبك حتى تقيم بينك او قال لا ادري فقال (والذ) يسكون الذال لغة



في الذي (لا يجيب لتعقلا) اي اعقله بمعنى احبسه (وادب) اي بالضرب بعد الحبس اذا لم يجب به (وبعد) اي بعد الضرب والسجن واستمراره على ابايته (احكم لطالب حقه) منه (بدون يمين في) القول (الصحيح) وهو قول ابن المواز وقال اصبع بعد اليمين (وقيل لا) اي لا يسجن ولا يضرب (ويقضى لدى الدعوى بعيد يمينه) حكاية في التبصرة فهي ثلاثة اقوال قال مالك اذا قال اقم بينك على ما تدعى اما انا فلا اقر ولا انكر لم يترك على ذلك ويجبر حتى يقر او ينكر قلت ومثله اذا قال لا اجيبك حتى تبين لي هل ما تدعيه علي برسم او بغير رسم فلا يجاب ويلزم ان يجيب قبله (وان قال لا ادري) هل علي شيء مما تدعى (٤٢) حلف على ذلك فان ابى

(ولم يحلف اعملا) بالف بدل
من نون التوكيد اي اعمل ما
مر من السجن والادب ثم احكم
بلا يمين الخ (وإلا) بان حلف
انه لا يدري قبله شيئا (ف)
يقال المدعى (اثبت ما ادعيت
امدع) الهمزة للاستدعاء فان
اثبت وإلا فلا شيء له ثم اشار
الى ما اذا اجاب بما يتضمن
الاقرار دون تصريح به فذكر
ان الحكم فيه مختلف باختلاف
الفروع فقال (مضمن اقرار
كتصريح) به (ار جلا) اي ان
ظهر ذلك وكان (برع) اي في
اصل من الاصول كدار مثلا يبدل

رجل ادعى آخر انها له ورثها من ابيه او جده فانكر من هي بيده وقال ما ملكتها المدونة
قط فاقام المدعى بينته بما ادعى فاخرج الآخر بينته بشرائها منه فلا تسمع بينته لانه كذبها حيث
قال ان القائم لم يملكها قط لان انكاره تضمن تكذيب بينته والاقرار بما ادعاه القائم ويصير كانه اجاب
اولا بقوله اشتريتها منك ولا بينته له على الشراء (ودين) اي ادعى به فانكر المطلوب المعاملة وقال لم
تقع بيني وبينك معاملة قط فاقام المدعى البينة بمدانته فاقام الآخر بينة شهدت له بالتضاء فلا تقبل منه
ولا تنفعه لانه كذبها بانكاره اولاً (في) اي على القول (الصحيح) عند الناطم من الاقوال وعول فيما
صححه من تسوية الربيع بالدين على ما نقله المتطفي عن ابن العطار ومضى رواية حسين ابن عاصم

عن ابن القاسم قال أبو الحسن وبها فتوى الاشياخ وفي ضميمته ان فيمن انكر شيئا بالذمة او انكر الدعوى في الربع او فيما ينضى للحد ثم رجع او قامت عليه البينة فأتى بما يبرئته اربعة اقوال الاول لابن نافع يقبل منه في جميع الاشياء الثاني لغير ابن القاسم لا يقبل منه ما أتى به في جميع الاشياء الثالث لابن المواز يقبل منه في المحدود دون غيرها الرابع يقبل منه في المحدود والاصول ولا يقبل منه في الديون وشبهها (٤٣) وهو قول ابن القاسم في المدونة اه واعتمد للاجهوري واصحابه قول ابن القاسم هذا

المدونة الخ هذا وان كان مذهب ابن القاسم في المدونة لكن الذي شهرة أبو الحسن في كتاب اللعان وابن هلال وغيرهما وقالوا ان العمل عليه هو الاطلاق كما اطلق الناطم والعمل مقدم على المشهور فكيف به وهو مشهور ايضا وقد ذكرنا في شرح التحفة ان هذه المسألة احدى المسائل التي خالف فيها اهل الاندلس مذهب ابن القاسم فانظره وانظر شرح الشامل في باب الوكالة وعليه فلا يعول على ما اعتمدته عجم واتباعه من الاستثناء المذكور ولا على ما قاله تدمر من ان الاقوى في الربع خلاف ما صححه الناطم وقوله ثم مسألة الدين مقيدة الخ كل من نزل المسألة كصاحب المختصر والتحفة وابن الحاجب والتميطي وغيرهم اطلق وما قيد بالعارف ولا بغيره والتقييد بذلك يقتضي ان هذه المسألة لا يحكم بها إلا على الفهاء اذ لا يعرفها غيرهم وهذا من ابعد بعيد وان ما قاله الرعيني ومثله لابن محرز ولكن جل الأمانة قديمهم وحديثهم اطلقوا وما فصلوا ولا قيدوا وهم ممن لا يخفى عليهم ذلك والنصوص اذا تواردت مطلقة على وثيرة واحدة فاطلاقها مراد كما قاله غير واحد فالقول بالقيد المذكور مقابل لما مر من العمل والمشهور كيف وهم قد قالوا ان العمل الجاري لمصلحة عامة او سبب كذلك

فيها ادرعها بالشبهات والاصول يظهر فيها انتفاء الملك فدعوى انها ما دخلت في ملك غير من هي في حوزة لا يلتفت اليها فكانه لم يحصل منه ما يكذب البينة التي اقامها اه وكان الاقوى في الربع خلاف ما صححه الناطم رحمه الله تعالى ثم مسألة الدين مقيدة بالعارف بما يترتب على الانكار واما الجامل بما يترتب على انكاره فلا يضره لانكاره الرعيني وقيد به الخطاب وغيره كلام خ وبه القضاء والفتوى (وان بدا) مضمون الاقرار (بعق واقرار به فعكس تحصلا) اي لا يلزمه عتق ولا يكون

مضمن لاقرار كالاقرار وذلك كمن شهد على شريكه الموصر بعق نصيبه من العبد ففي ضمنه ان نصيب الشاهد حر وانه يستحق قيمته قال خ نصيب (ع) الشاهد حر ولاكثر على

خلافه فمشی الناظم على ما

يستمر ما دامت تلك المصلحة وهم قد علوا العمل المذكور بان المصلحة فيه قطع الشغب والنزاع وإلا لم يكن لتقييد المقال فائدة وهذا الامر الذي هو التكذيب بالانكار المذكور مركز في الطبع وعمل قضائنا اليوم بدوا وحضرا على عدم المسالات وای شغب اكثر من فتح هذا الباب اذ الناس كلهم عوام إلا النادر وتامل قول ابن الهندي وغيره من اوجب سماع بينته بعد تكذيبه اياها فقد فتح بابا من الشغب والتعنيث واعان عليه اه فما قاله الرعي بلفظ ينبغي لا يعمل عليه لمقابلته للمشهور المعمول به كما مروا نظرا شرحنا للتحفة في باب الوديعة ففيه زيادة على ما مروا قوله وبه القضاء والقوى الخ لم اقف عليه لغيره وقوله (كمن شهد على شريكه الى قوله وكمن شهد او اقر الخ) المسالتان يرجعان لشي واحد وهذه الثانية اصرح في لاقرار فلا ينبغي ان يعدل عنه في منع استخدامه في يوم نصيبه وان كان التعديم لا يلزمه (وثالثهما في مودع) حاصل ما لناظم في هذه المسألة من اولها انهم اختلفوا في لاقرار الاستفادة بالتضمن والمشهور فيه يختلف باختلاف الفروع ففي الربع والدين هو كالصريح على الصحيح وفي الشهادة بالعق ولاقرار به ليس هو كالصريح وفي الوديعة ثالثها كالصريح في دعوى الرد دون دعوى التلف ومقتضى ما للتحفة وغيرها مما مر استواء هذه الفروع في عدم القبول وتصديره بقوله فنصيب الشاهد حر وبقوله في الوديعة وبجدها ثم في قبول بينة الرد خلاف يدل على ذلك ايضا وقول ته وكان الناظم في غنى الخ تامل فان قول الناظم مضمن لاقرار الخ واسطة بين صريح الانكار وبين قوله لا ادري فهو انما ذكرها في الدعوى ايضا اى في جوابها

عليه لاكثر وكمن اشهد او اقر ان اباه اعتق عبدا وخالفه غيره من الورثة فان ذلك لا يجوز عليهم ولا يلزم المقر فيه عتق واختلف هل له ان يستقدمه في يوم نصيبه (وثالثها في مودع) اى وفي مسألة الوديعة ينكره المودع ثم يقرأ ويقوم عليه البينة فتشهد له بينة بردها او تلفها ثلاث اقوال حكاه ابن رشد وابن زرقون القبول مطلقا قل ابن زرقون وهو المشهور وعده مطلقا وفي ابن ناجي انه المشهور وقد بحث معه بانه انما تمسك باطلاقتها وهما لمالك والثالث لابن القاسم تقبل بينته في التلف ولا تقبل في الرد لما تضمنه جمعه من تكذيب بينته واليه اشار بقوله (كهو) اى ثالثهما ان مضمن لاقرار كالاقرار (في الذي الى رده) يلجسا (فيدعى الرد) وفي (نالغى اى في دعوى التلف فلا) وكان الناظم في غنى عن

هذه الفروع وانما ذكرها ابن الحاجب ومن تبعه في الدعوى خ وان انكر مطلوب فليس الخ (ومن في حساب يدعى غاطا مع الغريم) او الشريك مثلا وبعد ان تحاسبا وتباراى وكنها البراءة

بينهما قام (بعيد الكتب) اى بالقرب منه (وهو) اى الغريم او الشريك (يقول لا) اى لا غلط بينهما
 فطلب يمينه (فليس له احلافه) نعلمه الخطاب عن النوادر عن ابن عبد الحكم قال ولو كان له ذلك ما
 نفعت البراءة ولا انقطعت (٥٤) المعاملة واختلف في القسمة اذا ادعى احد المتقاسمين فيها غلطا
 او جورا هل الحكم فيها كذلك

(فليس له احلافه) ما اقتصر عليه الناظم هو الذى فى خ والذى
 لابن سلمون من مالك ان له ان يحلفه ومثله فى نوازل الصلح من
 المعيار ومجالس المكناسى قائلا وقع الحكم به وقال مسدى عبد
 القادر الفاسى هو الذى ادين الله به لفساد الزمان ابن رحال وهو
 الذى ينبغي او يجب الحكم به لان قول مالك اولى ما يقلد اه
 وهو ظاهر اذ غايته انه يحلف ما علم بوقوع الغلط او ما دخلا على
 ان ذلك لم يدخل فى الابرأه وذكر سيدى عمر الفاسى عند قول
 الناظم فيما يأتى ويتضى الخصم بعد نفى حقوقه النعم ان العمل
 على اليمين قلت وما احق هذه المسألة بان تجرى على قوله وان
 عمه الابرأه والخلع سابق اليه اذ الابرأه فى هذه جرى على سبب
 خاص وهو الحاسبة من شركة ونحوها كالاتية بل البرزلى صرح
 بذلك كما يأتى (بغير عمار يستحق) قوله ومفهوم يستحق النعم
 قال البرزلى فى مسائل المديان عن ابن بطال ومثله فى المدونة
 لا يبيع القاضى من دار المدين إلا بقدر الدين بخلاف ما يبيعه
 من جارية او غلام فيبيعه كله لضرر الشركة اه انظر نصه فى
 باب الرهن من شرحنا للتحفة واذا بيعت ثم قدم والبث البراءة
 فانه لا ينقض البيع إلا ان يجدوها لم تتغير فيبكيهين امضائه واخذة
 ودفع ثمنه قاله زوساينى قريبا ايضا وقوله (وفى نفقة الزوجة)
 اى لان نفقتها من باب المعاوضة بخلاف نفقة الاولاد فهى من

إلا بعد لاعذار فيكتب اليه بان يحضر او يوكل فان ابنى حكم عليه فى كل شئ كما اذا لم يجب باقرار ولا
 انكار وبين حد القرب بقوله (مسافته) وان مع امن انجلى وإلا) ينجلي الامر فى مسافة اليومين بان كان
 خوف نزل منزلة الغيبة المتوسطة وهى العشرة ايام (فيقضى) الحاكم عليه (مع يمين) القضاء انه
 ما قبض ولا احوال ولا احتمال ولا وهب ولا تصدق ولا اسقط حقه بوجه من الوجوه (كعشرة بغير عتار
 يستحق) اى يحكم عليه فى كل شئ ما عدى استحقاق العقار (اذا جلا) ومفهوم استحقاق انها تباع

باب المواساة فاذا كان الولد غنيا سنطت نفقته بخلاف الزوجة
وفي معنى الغنى اذا كان قادرا على الكسب بصناعة نص على ذلك
في المدونة قالوا وكذلك الصبيبة اذا كانت لها صناعة فاذا كانت
الصنعة تقى ببعض نفقاتها كمل الاب باقياها اللخمي اذا كانت
صنعتها لا تدركها بها معرفة ما لم تكسد صنعتها او يقع بها مرض
فتجب على الاب وفي منعه لانشفاع بفاضل خراج ابنه الصغير
عن نفقته وجوازه قولان لبعض الموثقين واصبغ مع ابن لبابة انظر
القلشاني وانظر شرحنا على الشامل في باب الاجارة وهذا كله ما
لم تكن الام خالعت لاب بالنفقة على الاولاد والا فاجرتهم
تستعين بها على نفقتهم قاله في خلع الميعار (لمدع لديه متاع)
قوله قال الش هو فاعل جلا النج ونصه جلا الشيء يجلبو اذا ظهر
وفاعله متاع واعد بفتح الهمة وكسر الدال من اعدى الرباعى
بمعنى حكم وهو جواب اذا وبعيد يتعلق باعد ولدع يتعلق بشيوت
وكذلك لديه والضمير للفاضى وول عطف على اعد بحذف
العاطف وموصلا نعت المحذوف اى شخصا يوصل الحق ويميع
اما بصيغة المضارع وفاعله المولى بالفتح ومفعوله مال الغائب واما
بباء السببية الداخلة على مصدر باع اه وقوله واسهل منه النج اى
وحيث تعلق بعيد ييضى فيكون قوله اعد معطوفا على ييضى بحذف
العاطف وجواب اذا على هذا محذوف كقوله انت ظالم ان فعلت
اى فيضى فى القرينة وفى المتوسطة بعد ثبوت الموجبات لمدع
من نعتهم وصفته لديه متاع واعدة فيه وعطف الانشاء على الخبر
جائزا لكنك اذا قاملت وجدت ما قاله م اسهل (كما يدري)
اى من كونه بعد الاستيناء للتسوق والاستقصاء فى الثمن وحلف
اربابها على بقائها وثبوت ملك الغائب وهل يقتدر الى ثبوت كونه
اولى ما يباع عليه فان كان المبيع رهنا فلا يحتاج الى ذلك لتعلق

عليه دارة مثلا فيما ثبت عليه
من الدين وفى نفقة الزوجة لا
الاولاد (بعيد ثبوت الموجبات)
من الدين او الزوجة واستمرارها
والغنية وقدرها والحلف (لمدع)
يتعلق بشيوت (لديه) اى عند
الفاضى (متاع) قال الش هو
فاعل جلا وقوله اعد جواب اذا
وبعيد يتعلق به والتقدير اذا جلا
متاع بعد ثبوت الموجبات من
المدعى لدى الفاضى واسهل
منه اذا جلا هو اى استحقاق
العقار وقوله بعيد يتعلق بيقضى
او باعد ولديه متاع مبتدأ
وخبر والجملة صفة لمدع اى
عنده متاع للغائب يرود ان
يعدى له فيه اعد (ول) اى
قدم شخصا (موصلا) للطالب
حقه (يبيع) ما يعدى فيه
(كما يدري) قسالى خ
وبيعت دارة بعد ثبوت ملكه

حق المرتهن بعينه وربما كان ايسر من غيره قاله ابن عرفة وان كان غير رهن فلا بد من ذلك وقوله عن خليل بالخيار ثلاثا الخ قال عجم لم يبين من له الخيار وفي كتاب العتق الاول من المدونة انه الحاكم فان زاد احد في السلعة فسخ البيع الاول وبيع لهذا الثمانى لما في ذلك من الغبطة اه قلت انظر لو باعه بغير الخيار المذكور وقعت الزيادة بعد الثلاثة والظاهر انه لا ينقض ولا سيما حيث كان بعد التسويق ولم ياف زائد غير المشتري المذكور فالخيار ثلاثا ليس شرط صحة بل كمال فقط ثم بعد كنى هذا وقفت على نوازل البرزلى وفيها ما نصه سئل المازرى عما اذا باع الحاكم حصه فدان بعد ان عرض بيعها على الشريك فسلم ثم البيع زاد زيادة معتبرة فاجاب اذا ثبت امضاء البيع على حسب ما مر من مضى الخيار ثلاثا وبشله فلا تقبل منه زيادة البرزلى جرى العدل عندنا انها لا تقبل زيادته في الثلاثة الايام التي يبيع السلطان على خيارها خلاف ما وقع في جواب البرزلى واما بعد الثلاثة الايام فلا تقبل الزيادة ممن كانت اذا وقع التشييد بذلك والاستقصاء حسبما تقدم في بيع الفاضى على المحاجر وكثيرا ما يقع هذا في بيع ثلاث الحبس واكرية ربعه ما لم تجر العادة فيه انه على قبول الزيادة وان كان فيه يوم البيع غبن كثير وجب الرجوع فيه كما تقدم في بيع الوصى اذا حصل المسوغات ثم ثبت الغبن اما ان كان الغبر لسوق حدث فلا يلتفت اليه اذا كان بعد الثلاثة ايام اه وانظر ابن عات فعلم منه ان الزيادة بعد ثلاثة ايام لا تقبل ممن كانت ولو لم يبيع الفاضى على خيارها والله اعلم فرع في اجوبة الشفشاونى ما نصه وفي المعيار سئل التابسى عن مديان له ربع واسع فلم يجد من يشتريه منه فساله رب الدين ان يشتريه بخس كثير فاجاب ليس له ان يبيع ربعه من صاحب الدين وانما تباع

وانها لم تخرج عن ملكه في عليهم
ثم يمينه بالخيار وقال في الفلاس
وبيع ماله بحضرته بالخيار ثلاثا
قال في صحيح ليس خاصا بالفلاس
بل كل ما يتولى الحاكم بيعه
على غائب او يتيم او نحوهما
كذلك (ويقتضى) ما لزم الغائب
(وان يكن) هذا البيع (بجعل)
او اجرة (ففى معطيه) لمن
قدمه الفاضى لتوليته

(قولان اعملا) معا الاول لابن القاسم ان يجعل على طالب البيع والثاني العيسى قال ما ارى العمل
إلا على الراهن قل ابن رشد وقول عيسى اظهر من قول ابن القاسم لان الراهن مأمور بالقضاء واجب
عليه فعله فهو اولى بغرم ما يتوصل به الى اداء الواجب عنه ثم وجه قول ابن القاسم (وناء) اى
وغائب بعيد كمن بالفيروان على مسافة شهرين فاكثر لتكهن بلام الامر مكسورة ونون التوكيد الخفيفة
اعليه بكل) اى فى كل شئ حتى فى استحقاق العقار (مع يمين) القضاء (وما النجلى) ذكره معها من اثبات
الموجبات ولا بد فيها من تسمية الشهود وقد استوفى المسألة (٤٨) خ بارجز عبارة اذ قسما

والقريب كالحاضر والبعيد جدا
كافريقية قضى عليه بيمين
القضاء وسمى الشهود وإلا نقص
والعشرة او اليومان مع الخوف
يؤضى عليه معها فى غير استحقاق
العقار فرع فان قدم الغائب
بعد بيع اصله واثبت براءته
من الدين او النفقة بما يسقط
ذلك منه مضى البيع ويرجع
على الطالب بما اخذ وحكى
التونسي ان له نقص البيع
ودفع الثمن للمشتري قسما له
الجزرلى وقاله ابن الناطم فى
شرح التحفة عند قولها وغائب
من مثل قطر المغرب عن ابن الحاج
قال الشيخ ابن رحال فى ابن
يونس تقييد عدم رد البيع بما

الرابع لمن يشتريها فاذا خلى البلد ولم يبق من يشتري من سائر
الناس فيوجب الى ان يجئ الناس ويرصد من يرغب فى الشراء
فى تلك الناحية هذا الذى ارى فى هذا الوقت فى المواضع التى
اخلاها تغير الزمان اه قللت وهذا لا يخالف ما قاله من انه يوجب
بيع عتاره كالشهرين فاذا انقضت فانه يباع ولو لم يبلغ القيمة
لانه غاية المقدور كما قاله ابن محرز وغيره لان ما فى المعيار انما
هو فيما اذا لم يجد من يشتريه لخلاء البلد وما لابن محرز وغيره
انما هو فى غير ذلك انظر شرحنا للشامل فى باب الرهن وشرحنا
للتحفة فيه ايضا (قولان اعملا) قول ثم وجه قول ابن القاسم
النج اى وجهه بان الراهن يقول انا لا اريد بيع الرهن لاني
ارجوان يتيسر لى الحق دون بيع فاذا اردت تعجيله فاد الجعل
(مع يمين) ثم ما ذكره ظم من اقسام الغيبة الثلاثة انما هو اذا كانت
الغيبة فى غير اياته الفاضى والطالب والمطلوب من اياته واما
ان كان المطلوب من غير اياته فهو قوله فى التحفة والمحكم فى المشهور
حيث المدعى عليه وقوله وسمى الشهود اى ليتمكن من الطعن

اذا فات المبيع اما اذا وجد متاعه بحاله لم يتغير فله اخذه بشئيه كما لو قامت بيته انه فيهم
مات او قبل فيبيع ماله ثم قدم اه وهو حسن والى مسألة الموت اشار نخ بقوله وان انفذت وصيته
مستحق بريق لم يضمن وصى او حاج ان عرف بالحرية واخذ السيد ما بيع ولم يفت بالثمن كمشهود
بموته ان عذرت بيته لمقتضى وإلا فكالغاصب وما فات بالثمن كما لو دبر او كبر صغيرا ولما فرغ من
الحكم على الغائب باقسامه الثلاث اشار الى المتغيب وهو قسمان مختلف فى بيته ومتغيب لم يدر اين
هو فاشار الى الثانى بقوله (اعملا بطبع) النج

واشار الى الاول بقوله (اذا يختفى خصم ببيت) معلوم وطلبه الخصم واني ان يجيبه (فارسل
عدولا) اي عدلين (له) اي للخصم او لذلك البيت (مع من) اي مع رسول ثقة (ينادي) على
بابه يا فلان ابن فلان القاضي فلان يدعوك (الا لا تختصر) مجلس الحكم مع خصمك (ولا)
تختصر (فالوكيل) مبتدا (ثلاثة) بالنصب معمول لارسل وينادي على طريق التنازع (يقام) خبر
المبتدا اي ولا تختصر اقام لك وكلا فان خرج وحضر مجلس القاضي ولا اقام وكلا وسمع من المدعي
وامضى الحكم عليه (وبعد) اي وبعد حصول ما ذكر (احكم ويمضي) الحكم عليه (وحصل
لبعض به هجما) اي ولبعض (٤٩) من العلماء انه بهجسم به اي يدخل عليه في بيته

على حين غفلة (وقيل يفتشه)

اي يفتش داره (بعدلين
والاعوان والنسوة) اي يدخلن
ابتداء ويعزلن نساء المطلوب
الى ناحية ثم يدخل الاعوان
والعدول يفتشون وكل ذلك
يكون بغتة ولم يفترق هذا القول
مع الذي قبله الا بما فصله من
ذكر الاعوان والنسوة والعدول
ولا فهو هجم ايضا ولعل الاول
انما يخالف في العدلين قال في
البيان وذكر ابن شعبان انه
انه اذا توارى واثبت
الطالب حقه حكم عليه ان
كان له مال ظاهر وان لم يكن

فيهم لانه على حجة اذا قدم وجرى العمل بتسمية الشهود الحكم
بشهادتهم كان الحكم عليه غائبا او حاضرا ولا نقص الحكم لضعف
العدالة في قضاة الزمان كما مروياتي انه يعطيه النسخة من
الحكم وقوله اما اذا وجد متاه بحاله الخ تقدم هذا عن زكريا
مقتصرا عليه كانه المذهب (احكم ويمضي) يعني ولا ترجى له
حجة حيث كان تغيبه بعد حجة ولا رجيت كما ياتي (وقيل
يفتشه بعدلين) الظاهر ان هذا هو عين ما قبله اذ لا بد فيه من
العدلين ايضا (والنسوة) فالقولان بمعنى اذ كل ما يفعله القاضي
هجما او غيره لا بد فيه من العدول وقوله وقضى عليه الى ان
يقدر الخ وترجى حجة ان تغيب قبل استيفاء حجة ولا قوله
ومنهم من يرى انه يرسل الخ الظاهر انه اذا لم يوجد من يجري
على المتغيب الذي لا يدري اين هو ولا يقيم له وكلا وقوله في
التنبيه الخ المذكور هنا غير الطبع الخ لا يخفى ما فيه اذ الختم

له مال ظاهر وثبت انه في منزله فمنهم من يرى انه يختم على بابه ويبعث اليه رسولا ثقة
ومعه شاهدان ينادي بحضرتي فلانة اينام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ابن فلان القاضي فلان
يامرك بحضور مجلس الحكم مع خصمك فلان ولا نصب لك وكلا فاذا فعل اي ولم يخرج
نصب له وكلا وسمع البينة وقضى عليه الا ان يقدر على استخراج المال منه ومنهم من يرى انه
بهجم عليه ومنهم من يرى انه يرسل عدلين معهما جماعة من الخدم والنسوان والاعوان فتكون
الاعوان بالباب وحول الدار ثم يدخل النسوان ثم الخدم بغتة ويعزلن حريم المطلوب الى ناحية
في بيت ويفتش المنزل اه من التوضيح ونحوه في الطرر من الشعباني تنبيه الختم

المذكور هنا غير الطبع الاتي في النظم لانه هنا حتى ياتني العدول ولاعوان لئلا يخرج ويتغيب والمذكور في النظم ليضطر للحضور والخروج الى المحكم تنكيت انكر ابن عرفة على ابن الحاجب وابن شاس المحكم على المتواري قائلا لم اجد في النواذر عن سحنون قال وتواري الخصم عن خصمه وهو معه في بلدة كثير وما سمعت ولا شاهدت ان احدا من القضاة حكم عليه كالغائب ثم ذكر عن ابن فتوح ما حاصله انه يضيق عليه حتى يظهر وان ثبت انه في داره سمرها عليه حتى يخرج قال فظاهرة انه لا يحكم على المتواري بالدار اه وانظر قوله لم يسمعه مع ما سمعت عن الشعباني وابن شعبان وما تسمعه قريبا عن صاحب البيان هذا كله اذا ثبت اختفاء (٥٠) المطلوب كما في النص وظاهر

النظم واما قبل ذلك فقال ابن سلون ومن لم على غيره دعوى دماء الى القاضي فان اجاب وللا دفع اليه القاضي طابعا ليرتفع به المطلوب معه ان كان في مصر المحاكم او على الاميال السيرة وفي البعيدة يكتب الى من يشق فهمه ودينه وينظر في تلك الدعوى قال ولا يشخص من البعد خصما ولا شاهدا والبعد ستون ميلا ذكره سحنون في العتبة وفي خ وجلب الخصم بخسانم او رسول ان كان على مسافة العدو

ليس هو للحضور فطبل ليضطر للحضور فيكون بعد حضور العدول والمناذاة اذ لا يلزم ان يبقى العدول ولاعوان هنالك لثلاثة ايام فالطبع والختم شئ واحد وغايته انه اذا ثبت انه في منزله يختم عليه على هذا القول ليضطر ذلك للحضور كما يختم عليه اذا لم يدر اين هو وفي الاول نقله ابن فتوح قائلا من اخذ رسولا من حاكم الى رجل او امرأة فذكر انهما غيبا وجوهما داخل الدار ليطلا حقه وسال من الحاكم ان يسمر الباب حتى يضطرهما الى الخروج فليس للمحاكم تسميرها حتى يثبت الطالب ان المطلوب يسكن الدار بكراء او غيره اه بنج (اعتقلا) قول تديعاقب مزيله النج الصواب انه يفعل ذلك ليعلم انه اذا ازيل فقد دخل المنزل فيفعل به ما مر من المناذاة او الهجوم لانه اذا كان يعاقبه على ازالة الطبع فيعاقبه على العصيان ابتداء ولا معنى للطبع بشمع او جلدة ونحوهما مما يسهل زواله لالا ذلك اذ المقصود من الطبع

لا اكثر كستين ميلا لالا بشاهد ثم اشار الى المسألة الثانية فقال (اعقلا) اي منع بيت المطلوب الذي تغيب عنه (بطبع) بشمع او طين فيه نذش بحيث اذا ازيل وفتح الباب لم يعد لحاله فيعاقب مزيله (او التسمير) للباب بجلدة (ان لم يعب) بالعين المهملة التسمير الباب والقضاة اليوم يسمررون ولا يبالون (اذا تغيب) بالعين المعجمة وكل ذلك بعد اخراج ما له روح من عاقل او غيره كما قال (ولتخرج ذوى الروح مسجلا) قال ابن سلون عقب ما مر عنه واذا امتنع الخصم من الحضور وتغيب وثبت ذلك فكان سحنون يكتب بعقلة ضياعه ومنافعه وسد بابيه ليضطر ذلك الى الحضور وقال في المقصد العمود وان تغيب المدعى عليه

طبع الفاضى على دارة وهو احسن من التسميز لانه يفسد الباب فسان لم يفسده سمرة عليه بعد
ان يخرج منها ما فيها من الحيوان وبني آدم اه ولا تسمر الدار حتى يثبت انها المطلوب يسكنها
وحده فان لم يظهر ولا حضر مع ذلك حكم عليه قال في البيان اذا تغيب بعد استيفاء حجه فرارا
من القضاء قضى عليه وعجزة ولا حجة له وان تغيب قبل استيفاء حجه تلزم له فان لم يخرج
وتماذى على مغيبه قضى عليه (٥١) من غير قطع حجه واليه اشار في التحفة بقوله

ومن الد في الخصام وانتهج

نهج الفرار بعد اتمام الحجج

ينفذ الحكم عليه المحاكم

قطعا لكل ما به يختصم

وغير مستوف لهما ان استتر

لم تنقطع حجه اذا ظهر

فرع فان كان الحق على امرأة

فقال العبدوسى مضى العمل على

ان الزوج يجبر على احضارها او

يعين وكلا عنها لانها في بيته

ولا يخفى عليه امرها وقيل

يخلف ولا شئ عليه كما لو

بادر بطلاقها (ومن عجزه عن

مسجد يدعى) يعنى ان من

وجب عليه يمين في الجامع

لكونها في ربع دينار فاكتر

وادعى عجزه عن المسجد وانه

لا قدرة له على الخروج اليه

ف قيل اذا ثبت عجزه بالبينة

منع المتوارى من التصرف في الدار إلا بافساد بابيه وهذه الامور
الضعيفة يمكنه ازالتهما بلا افساد فلم يبق وجه لذلك إلا ما ذكرناه
من كونه يعلم دخوله للمنزل فيفعل به ما مر وقوله فكان سخنون
يكتب بعقبة ضياعه الخ هذا صريح في ان التغيب يفعل به ما
ذكره الناظم كان له مال ظاهر ام لا خلاف ما مر عن ابن شعبان
وصريح ايضا في انه لا يعقل عليه الدار فقط بل كل الضياع التي
يملكها والحاصل ان التغيب اذا ثبت تقيمه وعصيانه وفي معناه
المريض المحبوس يمتنعان من التوكيل يحكم عليه الفاضى بعد
التلوم بالاجتهاد سواء تغيب من اول الامر او بعد ان انشب
الخصومة وسواء قلنا ان التغيب يطبع عليه مطلقا كما هو ظاهر النظم
او ان لم يكن له مال ظاهر يعدى اليه فيه على ما تقدم في نقل
نه عن ابن شعبان ونحوه في الشامل ولكن ترجى له الحجة
حيث لم يستوف حجه كما قال في التحفة

ومن الد في الخصام وانتهج نهج الفرار بعد اتمام الحجج الخ
تنبيه من هذا المعنى احد الشريكين يطلب صاحبه بالقسمة
فيتغيب فان الفاضى يوكل من يقسم عنه بعد ان يفعل به ما مر

حلف في بيته وان لم يثبت عجزه اخرج واليه اشار بقوله (فهل يخلف في بيت) يميناً بالله
من غير مصحف (اذا عجزه انجلي) بالبينة الشاهدة به (وإلا) ينجلى عجزه (فخرج) للمسجد
وقيل ان ثبت عجزه حلف في بيته كما مر وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج لا ركباً
ولا ماشياً فان حلف خير المدعى بين ان يخلفه في البيت او يصبر حتى يبرأ وان نكل اخرج الى
المسجد واليه اشار بقوله (او يخير مدع) في تحليفه (ببيت وتأخير) له الى ان يبرأ فيخلف

له في الجامع وهذا التفسير (ان اقسام المطلوب الذي لم يثبت عجزه (اولاً وإلاً) يقسم (خارج) وله قلب اليمين لاصلية فيغرم الحق وأما يمين الخروج فلا ثقل لانها يمين تهمة وقيل ان ثبت عجزه حلف بالمصحف في بيته وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج ويخير المدعى بين ان يحلفه الان بالمصحف او بعد براءة بالجامع واليه اشارة بقوله (او يميناً بمصحف) في بيته اذا ثبت عجزه (وإلاً فحلف) على العجز (ثم خير بما خلا) فقوله او يميناً هو معطوف على قوله يحلف في بيت مع بقاء موضوعه الذي هو اذا عجزه انجلى والقول لاول لابن بقى والثاني لابن حصارث والثالث لابن لبابة وفي المسألة رابع لابن زرب يختبره القاضى بشاهدين وانكراه ابن ميسر ولعل الناظم لذلك تركه ولو شاء ذكره لقال

وقال ابن زرب يتلى في مقسماله بيعت له (٥٢) مع شاهدين واجباً

وقال الغبريني في قول ابن	(ثم خير بما خلا) قوله يجلبون للجامع الخ قال اللخمي يجلبون
لبابة دليل على ان التكليف	الى مكة والمدينة وبيت المقدس واما غيرهم فيجلبون في مواضعهم
بالمصحف جائز ولم يقع فيما	إلا ان يكونوا بقرب من المصر على العشرة اميال ونحوهما وقال ابو
هلمت لإلا هنا وقال القاسبي هو	مصعب يجلب الى لامصار من كان على ثلاث اميال وهو احسن
بدمة وقال التونسي هو جائز	فصل
اذا رجي ان يرتدع به ومثله	(كما عن تقدم اى لان ربه لم يرض بذمته حتى تترك القيمة
الحلف بالله عند ضرائح	عنده بخلاف الدين الذي عن معاملته فانه قد رضىها وقول تد
لمشايع لا بهم فيمنع تستمت	او كان القيام بالغبن الخ هذا ظاهر اذا كانت معاوضة كسلعة بساعة
اهل البادية يجلبون الى	مثلاً فلكل منهما القيسام به واما اذا كان البائع باعه وغلب فقام
الجامع ان قربوا منه كثلثة	اميسال وقيل الى عشرة وإلاً
خلفوا مكانهم والله اعلم اه	

يتبع

فصل

(ولا يتقاضى دين عينا كان ام لا من غاب) من مدين له حاضر (حاكم سوى دين مفقود ومهجور انجلى) اى ولا اب له ولا وصى او غاب عنه واهمله قال في المدونة وينظر الامام في مال المفقود ويجمعه ويوقفه كان بيد وارث او غيره ويوكل به من يرضاه ويقبض ديونه ولا يبرأ من غرمائه من دفعها لورثته لانهم لم يرثوه بعد وفي طرر ابن عات يلزم القاضى قبض ما يجيب للغائب واية فيه وبراء الغريم اه وهذا فيما اذا طلب ذلك الغريم لتبرا ذمته كما يفيد آخر كلامه وهو قول الناظم (كذا ما على باغ براءة ذمة) فدين المفقود يقتضيه الحاكم مطلقاً ودين الغائب غيره يقتضيه اذا طلب دفعة المدين فيبرأ منه من سلم طعام او غيره (كما عن تعد) اى كما يقبض من دين الغائب ما وجب له بسبب

تعد قال ابو الحسن ومن تعدى على مال غائب فافسده فان لامام يأخذ منه القيمة ويحبسها للغائب اه وكذا لو اراد المدين سفرا بعيدا او نحوه (و) ك (الذى قد تحصل له) اى الغائب (من معيب بيع) يعنى انه اذا باع الرجل عبدا مثلا ثم غاب او باعه وكيله على البيع فقط ثم وجد المشتري فيه عيبا فرفع للمحاكم واثبت العيب وغيره من الموجبات وباع العبد وقضى المشتري وفصلت فضلة لريادة (هـ) ثمنه فان المحاكم يقبض ما تحصل من الفضلة حتى ياتى الغائب (او شفعة بهما

المشتري فيه بالغبن فقد يقال انه لا يجب لذلك لان الثمن يتبع الرغبات فقد يرغب المشتري في الشيء فيعطى فيه اكثر من قيمته بكثير فكيف يصدق في الغبن وانه لم يكن له رغبة فيه وعليه فالقيام بالغبن يجب ان يختص بالبائع وكثير من الناس لا ينتبه لهذا المعنى فيوجب القيسام به حتى للمشتري مع انه قد تكون له رغبة والدراهم لا تزداد لاعتيانها لكن يقال ثبوت كونه جاهلا بالقيمة ينفي عنه ذلك اذ لا يتمال زاد على القيمة للرغبة الا اذا كان غارفا بها وقوله قال عياض مفهومه انه المفهوم هنا بمعنى المدلول وقوله وقد يقال كان يمكن في مسالتي العيب وعدم الفوات ان تبقى الفضلة بذمة المشتري ايضا الخ لا يخفى ما فيه لان المشتري لا ذمة له هنا وانما هو امين وقوله فالصواب تاويل عياض الخ لا يخفى انه في العيب وعدم الفوات يتولى المحاكم البيع فلا يرد الفضلة للمشتري لانه عقل من امانة الى امانة ولا فائدة في نقلها للمشتري بخصوصه بل قد يكون غيره اولى بخلافه في الفوات فليس للمحاكم فيه بيع وانما فيه الزامه بالقيمة التي في ذمة المشتري فبقاء الفضلة في ذمة المشتري اولى من اخراجها بالغبن

المشتري ثمنه وان كانت فضلة قبضها المحاكم قال في المدونة ولو اقام المبتاع بينة انه ابتاع منه عبدا بيعا فاسدا فان لم يفت بتغيير سوق او بدن فعل فيه لامام كفعله في العيوب وان تغير في سوق او بدن حكم عليه لامام بقيمته كانت اقل من الثمن او اكثر ويفسخ البيع ويتراد هو والبائع الفضل متى لقيه اه قال عياض وقوله وان تغير في سوق او بدن مفهومه انها لا تؤخذ من المشتري الزيادة ولا توقف وهو معارض بما اذا كان العبد قائما ولمسالة العيب اذ قال توقف الفضلة ولا تترك عند المشتري فقبل لم لم يثق هناك بالمشتري ووثق به هنا اه وقال ابن يونس لان في العيب

وعدم الفوات يباع العبد ويقضى المشتري ثمنه وتبقى الفضة النظر فيها للحاكم وفي الفوات لم يبيع
وانما الزم المبتاع بقيمته فان كان فيها فضل فكدين الغائب قال وهذا بخلاف من جنى على مسال
غائب فللسلطان ان يأخذ القيمة من الجاني وقال ابن محرز فرقوا بين المسالتين بانه لما فسخ
البيع في العيب بطلت المعاملة بين المشتري والبائع وكأنه لم يعامله قط وفي الفساد اذا فات فكان
البائع قد كان رضى بمعاملته فيترك فضل القيمة عنده قال وهذا الفرق ليس بشئ لانه لم يرض
بمعاملته على ان يترك شيئا في ذمته وانما هو امر حادث (٤٥) بالحكمة فرأى ابن القاسم
ابقاءه في ذمته اولى من اخراجه

<p>للإمانة وتعرضه للتلف فان خشى الحاكم على ذمته نقله الى حيث يثق به اه وقبله ابو الحسن وقد يقال كان يمكن في مسالة العيب وعدم الفوات ان تبقى الفضة بذمة المشتري ايضا ولا تنقل للإمانة وتعرض ايضا للهلاك فالصواب تاويل عياض انه لا فرق بين المسالتين وان وثق هنا بالمشتري ولم يثق به هناك والحاصل انه فرق في المدونة بين المسالتين كما فعل الناطم وهل ما بينهما خلاف او وفاق تاويلان (ورشد وضد) اي الترشيذ والتسفيه (والوصايا) اي النظر في صحتها او بطلانها</p>	<p>للإمانة فالصواب حينئذ ما لابن يونس واعتراض ابن محرز حينئذ عليه غير ظاهر بل ما قاله ابن محرز قبل اعتراضه متفق مع ما قاله ابن يونس في المعنى فتأمل (نسبة مع معقب) قوله تعلق بها حق الله وحق من ليس بموجود الخ يعني بعضها تعلق به حق الله وبعضها تعلق به حق من ليس بموجود لان الامرين حاصلان في جميعها (بالسبب اجالا) قوله إلا الربع فبـ ان السبب خلاف الخ اي فيذكره اذ لا يعلم احتياجه للنفقة إلا من قبله وان اثبت احتياجه لها بالينة كان احسن كما في ابن عروصون واما بالنسبة للغطية او كونه بين ذميين او جيران سوء ونحوهما فلا بد من اثباته على هذا القول والله اعلم وقوله فافق السيوري الخ يعني اذا بين وثبت خطاه كما لو تبين انه باع ما ليس ملكا له او ما ليس اولى بالبيع اذ لا ضمان حتى يتحقق تعديده واما ان لم يثبت وبقي الامر محتملا فهو محمول على الصحة اذ هي لاصل في العقود كما لو زوج بغير اثبات الموجبات فهو محمول على الصحة ايضا حتى يتبين كونها في العدة او كون الزوج ليس كفوا</p>
---	---

(و) امر (غائب ومال يتيم للنصاة) لا للمحكمين ولا للوالى ووالى الماء ويحكم حسبما
فيها نائب القاضى والسلطان الذى ولاه فالمحصر اضافى (كذا الولاء) اي لا يحكم في ثبوته ونفيه
عند التنازع إلا القضاة (وحد) و (قصاص) و (نسبة مع) حبس (معقب) فهذه عشرة وزاد في
المختصر في باب القضاء اللعان وذلك لخطر هذه الامور ولانها تعلق بها حق الله وحق من ليس
بموجود (وبيعك ولا نكاح) بالنصب فيهما مفعول مقدم (بالسبب اجعلا) اي لا تتبع ايها القاضى
مال اليتيم ولا المفلس ولا الغائب إلا بعد اثبات الموجبات والسبب في ذلك خ والولى لاب

والبيع مطلقا وان لم يذكر سببه ثم وصيه وان بعد وهل كالأب أو إلا الربع فيبيان السبب خلاى
ثم حاكم وباع بثبوت يثمه واهماله وملكه لما بيع وانتهى الأولى وحيازة الشهود له والتسويق وعدم
الفاء زائد والسداد في الثمن وفي تصريحه باسماء الشهود قولان قال البرزلى فان باع الغاضى تركته
قبل اثبات الموجبات فافق السيورى بنقض البيع وان فدت لزومه المثل في المثلى والقيمة في المقوم
يوم تعدى ولا بد في الفلاس من اثبات الديون ويعذر للغماء بعضهم لبعض واما النكاح فان كانت
بكرا فلا بد من ثبوت يثمه (٥٥) وانها لا وصى بها ولا مقدم ولا عاصب نسب وبلوغها وخلوها

حسما ما قلناه ابن المكوى وشيرة واما ان باع التركة لقضاء الديون
وقضاها قبل ثبوتها فلا اشكال في ضمانه بخلاف بيعها لم حاجة الايتام
فلا ضمان حتى يثبت عدمها وقد نصت في شرح التحفة عند
قولها في النكاح وحيثما العقد لفاص قد ولى الخ ان المعتمد في بيع
الوصى دون اثبات الموجبات مضيه حتى يثبت ما بوجوب فسخره
وكذا يقل في مقدم الغاضى اذ هو كالوصى كما قاله ابن رجال في
حاشيتها وقال المييطى في باب الوصايا عن بعض المؤثرين ما نصه
الذى جرى به العمل ان حكم مقدم الغاضى حكم الوصى في
جميع اموره وانظر شرحنا للشامل في باب الحجر وشرحنا على التحفة
في فصل في مسئلة من احكام البيع وقوله فاحرى اذا ادعت الخ
اى فاحرى الطارئة الغير المبرورة اذا ادعت عدم الزواج الخ وفي
الفصل الثامن في التسجيلات من تبصرة ابن فرحون اذا طرات
المرأة وادعت غيبة زوجها غيبة منقطعة وانها ضائعة فانه يحلفها
وتطلق نفسها انظر تمامه وانظر ابن سلون وانظر الفشتالى ايضا
قبل عقود الطلاق (وربع يتيم) قوله وثالثها ان كان الوصى عدلا
فاحرى اذا ادعت عدم الزواج

او موت الزوج مثلا والله اعلم (وربع يتيم) قال الجوهري الربع الدار والمراد هنا جميع لاصول قال
ابن سلون وللاصول قسمان ربايع وهى الدور والحوانيت ولافران ونحوها وعقار وهى الفدادين والمجانات
والكرم ونحوها اه (لا يباع) اى لا يبيعه الوصى ولا المحاكم إلا لواحد من الاسباب الآتية ذكرها واما
كأب فيبيع لها ولغيرها كما مر عن المختصر وقيل الوصى كالأب يجوز له ما يجوز للأب ابن يونس
الوصى العدل كالأب يجوز له ما يجوز للأب ولا يجوز للأب ان يبيع عقار ابنه إلا لوجه نظر
كالوصى ابن عرفة تامل هذا مع نقل المييطى انه على النظر اتفاقا قلنا لا نظر لان الاول في حكم

انعدام كلاب وما لا يجزله ابتداء والثاني فيما يحمل عليه بعد صدوره منه عبد الحق للاب ان يبيع هتار ابنه الصغير ولا يتعرض عليه وليس كالوصى الذى لا يبيع الا لنظر اوجه ابو عمران محمل ببيع الوصى على غير وجه النظر حتى يثبت انظر بخلاف كلاب وهذا فى الرباع خاصة واما غيره فهما جميعا على النظر حتى يثبت خلافه وثالثها ان كان الوصى عدلا عارفا محمل ببيع على النظر فى الربيع وغيره وان كان جاهلا او امراة حملا على غيره قال ابن عات وبه العمل وقال البرزلى وبه عمل شيخنا وتبعه قضاة بلدة قزل فى شرح التفتة فيمضى فعله ما لم يكن اليتيم غنيا اهـ (٥٦) وما ذكرناه من ان الذى يبيع

للاسباب المذكورة الوصى والمحاكم هو الصواب فقال فى الجواهر وولى الصبي ابوه وعند هدمه وصيه او وصى وصيه فان لم يكن فالمحاكم ولا يتصرف الا على ما يقتضيه حسن النظر ولا يبيع هتاره الا لحاجة او غبطة الخ ونحوه لابن المحاسب والشامل والمختصر وبه قررة شراحه س وعج وغيرهما وقال طفى انما يبيع للأسباب المذكورة الوصى واما المحاكم فلا يبيع الا للحاجة كما هو مصرح به فى المدونة وابن رشد وابن مرفة ولم يات بكلام المدونة وساق كلام ابن رشد وابن مرفة المتقدم ولا دليل فيه

عارفا الخ قال ابن رحال فى حاشية التفتة الراجح انه كلاب فى حمل تصرفه على السداد باع ربعا او غيره وهذا ما لم يبين السبب والا فهو محمول على ذلك اتفاقا ولا يحتاج الى اثبات السبب بل يكفى ذكره له وهذا على غير الراجح واما على الراجح فهو كلاب لا فرق اهـ فما قاله ابن عتاب قريب من هذا الراجح لانه ان كان عدلا عارفا فهو كلاب لا يحتاج الى اثبات السبب وان كان على خلاف ذلك فلا بد من اثباته وقد انتقد صفى على خ تشهير القول ببيان السبب لكن يجب ان يكون هو المعتمد فى زماننا هذا لقلة الديانة ولا بد من اثبات غير الحاجة كما مر حيث لم يكن مشهورا بالعدالة وانظر شرحنا للشامل وقوله ونحوه لابن المحاسب الخ يعنى لانهم اطلقوا فشمع الوصى والمحاكم ولا يدخل كلاب لانهم قدموا انه يبيع مطلقا وقوله وفى المدونة واذا بذل الخ قد يقال كلامها لا دليل فيه لاحتمال ان يكون البائع هو كلاب او الوصى لا المحاكم نعم ظاهرها الاطلاق ولكن تقدم قريبا ان مقدم القاضى كالوصى على المعمول به وهو ظاهرها فهو مما يؤيد الرد المذكور وقال

ولى امدنية واذا بذل المالك اضعاف القيمة بيعت له دار اليتيم سحنون ابن ان كان طبيب الكسب اهـ وكيف لا تباع اذا خشى عليها السقوط او الغصب او كانت بين الذميين او جيران السوء كما تباع للحاجة المذكورة فى قوله (سوى الحاجة) كنفقته وكسوته (اولما يخشى من الهدم) اى السقوط (او) من (جلا) بالمد قصره ضرورة اى لما يخشى من الجلاء اى انتقال الدمار جلا القيم اى خرجوا من ديارهم (ولا مال للاصلاح) راجع لقوله لما يخشى من الهدم (او كان) البيع (راجحا) على الهدم ولاصلاح كان تصلح بما يشتري به غيرها

ابن رجال ايضا في حاشية التحفة وقد اضطرب كلام الناس قديما
وحديثا هل المقدم كالوصى او يفترقان ولاولى التمسك بظاهرها
وانه لا فرق بينهما والمقدم نائب عن القاضى واذا قلنا ان كلام
الوصى والمقدم يبيع لهذه الوجوه فلا بد للوصى من اثباتها على
القول ببيان السبب إلا الحاجة للاتفاق كما مر واما المقدم والقاضى
فلا بد من اثبات غير الحاجة اتفاقا واما الحاضن فلا يعضى بيعه
إلا في اليسير على المشهور وقيل انه كالوصى وبه افق ابو الحسن
الصغير ونقله عن شيخه ابى راشد وقال ابن جلال الصواب الآن
العمل بقول من انزل الحاضن الكافل منزلة الوصى انظر بشرح الشامل
ثم اذا قلنا انه كالوصى فيجوز على حكمه واما اذا قلنا بالمشهور من
انه لا يعضى بيعه إلا في اليسير فقال في الشامل ونحوه في ضيحه
ان قام الحاضن بعد رشده على من اشترى من حاضنه فان
المشترى يكلف اثبات كفالة بائعه وحاجة المكفول والسداد في
الثمن وان الكافل انفق الثمن في مصالح الحاضن وانه اولى ما يباع
عليه اه وانظر قوله وان الكافل انفق الثمن النج فانه شرط عسير قال
ابو العباس الملوى ومن خطه نقلت لم يذكر هذا الشرط صاحب
الوثائق المجموعة ولا ابو الحسن ولا ابن هلال ولا ابو اسحاق
ابراهيم بن اسحاق وذلك يدل على ضعفه وان نقله صاحب
التبصرة في الفصل السادس اه وصدق رحمه الله في كونه ضعيفا
اذ لا وجه لاشتراطه اذ غايته انه حيث جاز يبيعه في اليسير فهو
كالمقدم ولا يشترط في بيع المقدم إلا ما مر من ثبوت يتمه واهماله
النج ومن كونه للحاجة او الغبطة على ما مر ولذا لم يذكر الشرط
المذكور صاحب المعيار ولا صاحب المختصر ولا غيرها ممن يعتمد
وانما ذكروا ما عداه تنبيها ذكر في معاوضات المعيار ان ابا الحسن
سئل عن رجل باع ارضا نصفها له ونصفها لابن اخيه الصغير وذكر

او اكثر (كدين) على المحجور
ثابت (وذى شرك مرید)
لبيع يملك الصفقة على المحجور
(او انجلي) الربع (بتوظيف)
عليه (او) كان (جزءا او)
كان (سوء مجاور) كشریب
ولص وفاسق (كذى ذمة) اى
كون دار سكناه بين ذميين فان
كانت للغة لم تبع (او قل نفع)
في ذلك الاصل (فابدلا له
ضدها) راجع لما عدى الحاجة
والدين فيبدل بكامل وذى نفع
وعسارة وحسن جوار وبسلا
توظيف (و) يباع ايضا لاجل
(الخوف من غاصب ولا غبطا)
في الثمن كما مر عن المدونة

(وفي التجهيز قولان حصلا) نقل ابن عرفة ان للوصى تجهيز اليتيمة من مالها واختاف ان كان اصلا وجهازها فقال بعضهم يباع ان كان ترك الجهاز معرفة عليها وبه العمل شائعا والدار المشتركة اذا سكنها بعض الشركاء وطلب غيره اخلاءها لبيع اخليت قاله ابن عات وقال ابن القطان تنكرى بشرط البيع والصواب ان ثبت ان تسويقها خالية افضل منه مسكونة واوفى للثمن اخليت والا قيل لهم تفاووها فان ابوا اشهرت للكراء بشرط البيع ولهذا اشار بقوله (٥٨) (وتخلي لتسويق ديار فقط)

قال ابن عبد السلام اخبرني
بعض قضاة بلدنا انه لا يحكم
بالاخلاء في الحوائث وشبهها
(و) قيل تخلى الديار الا من
اثقال المخازن يكون فيها
القمح والزيت ونحو ذلك مما
في نقله كلفته فانه (سهلا)
لا امر به ولا يلزم اخراجه
وهذا القول انما حكا في التبصرة
وضيحه في العقلة اذا سال
المعقول عليه ان يترك فيها ما
يثقل اخراجه عليه اجابته
الحماكم وبهذا جرى عمل
سمنون فان كان الناظم قاس
لاخلاء لبيع على لاخلاء للعقلة
فقد يفرق بان يد المعقول عليه
اقوى اذ لا تزال الدار جميعها
على ملكه الى ان يقضى عليه
(وتنكرى على بيع) عطف على

لشهوده حين انكروا عليه فعله انه يعاوضه في ذلك بموضع
آخر وعلم المشتري بذلك ثم قام ابن الاخ على المشتري فاجاب
بان المشتري يرجع على البائع بالثمن وذلك شبهة تسوغ له
الغلة كما قالوه فيمن اشترى سلعة تعرف لزيد ممن ادعى انه
وكيله على بيعها واما على من يرى ان الاخ والعلم يقوم مقام الوصى
فلا اشكال اه وكرره في العيار ثلاث مرات (وتنكرى على بيع) الواو
بمعنى او التي لتتوبع الخلاف وهذا على ما قاله في التوطئة واما
على ما شرح به هنا من كونه كالشئنى اى تخلى الا ان يوجد
الخ فليست بمعنى او (وصوب اخلاء) المصوب هو ابن القطان كما
مر وهذا القول هو الذى يجب اعتماده ويحمل على التفسير الاول
وحاصله ان الدار المشتركة اذا اراد بعضهم اخلاءها للتسويق وقل
بعضهم تسويق مسكونة ولم يقل الثمن باخلاؤها فيقال لهم ان اتفقتم
الآن على المقايضة في الكراء الى ان يتعقد البيع فتقاووها ثم يسكنها
من وقفت عليه وان ايتهم اخليت ثم اشيدت للكراء ثم تشاد للبيع
فاذا بلغ كراوها ثمنا كان لمن قال تسويق مسكونة ان يضم حصص
اصحابه الا ان يزيد عليه من يشاركه فالزائد احق قاله المتيطى
والحكم في الكراء كالبيع فاذا امكن قسمها قسمت بينهما والا تكرابها

تخلي في قوة لاستثناء منه وأشار به لقول ابن عات الذى افق به
شيوخنا انها تخلى للتسويق خالية الا ان يوجد من يكرهها من غير الشركاء على شرط التسويق
فتكرى منه اذا امن منه الميل الى بعض الشركاء كما قال الناظم (لغير ولم يمل وصوب اخلاء به) اى
بذلك لا اخلاء (ثمن علا) اى كثر وزاد فتخلي (والا) يعاود الثمن بالاخلاء (تفاووا) ها اى تزايدوا
في كراتها ويسكنها من وقفت عليه (ثم ان لا) اى ابوا المقايضة لانه لا يجبر عليها احدهما قاله

الباجى (لالاكرا اشيدت على
بيع ومن زاد فاقبلا) اى اشهرت
ونودى عليها للكراء بشرط البيع
فاذا وقفت فليس لاحد الشركاء
ان ياخذها الا اذا زاد (وان
يبعد من ذى الحق) اى من
الذى استحق سكنها بالمفاواة
او بزيادة (ضرر) كمنعه المشتري
او تزهدهم فيها ليخسرها
(فاخرجين) منها لتكرى
(لغير وف) مسالة (بيع)
وجب (لذى حق) اى حظ
من دار مثلا واراد البيع واجبر
له الآخر (انقلا) ثلاثة اقوال
فيما اذا وقفت على ثمن واراد
احدهم اخذها بما اعطى فيها
هل له ذلك او لا ان يزيد
لاول (نعم) ذلك لطالب
البيع ولا يبي (ثم) اى القول
الثانى ان ذلك للابى (لا
لطالب البيع ثم) اى القول
الثالث ان ذلك للابى وللطالب
اذا لم يقصد اخراج الشريك
(لالاقصد اخراج الشريك بذا
اعملا) اى بهذا القول الاخير

اى تزايد فى كرائها والا اكرت عليهما فان قال كل انا آخذ بعد
وقوف كرائها على ثمن تزايد قاله فى المتطية وهذا قول خ وان
اكثريا حانوتا فاراد كل مقدمه قسم ان امكن والا اكرى عليهما
اى والا نكارياه والا اكرى عليهما كما مر وقوله لانه لا يجبر عليها
من اباها النج هكذا نص عليه غير واحد ونظمه صاحب العمل فقال
وليس يجبر على المقاومـه ذو حظ ما لا يقبل المقاسـه
وقال فى شرحه ومفهومـه ان ما يقبل القسمة لا يجبر على المقاواة
بالاولى ومن دعى الى قسمة اجيب اه وظاهره ولو كان يملك عليه
الصفة وهو كذلك حيث لم يسبقه المصنف بالبيع (وفى بيع لذى
حق) هذه مسالة اخرى وقوله واجبر عليه النج اى لكونه يملك
عليه الصفة والصواب ان هذا عام فيشمل ما اذا لم يملك عليه الصفة
واراد احدهما البيع ووافقه الآخر من غير جبر بعد امتناعه اولا
فصوتت بعد التقاوى فى كرائها او اكرائها للغير ووقفت على ثمن
بعد التسويق المذكور واما اذا كان يملك الصفة فتكرى لاقوال
الثلاثة فى المسالتين واما اذا لم يوافقه فواضح انه لا يبيع الا حظه
فقط (بذا عملا) اى وحيث عمل به فغير قاصد لالخارج اخذه
بما وقف عليه ما لم يزد الآخر عليه فيتزايدان كما يتزايدان ايضا
اذا لم يقصد احدهما الخارج وقال كل انا آخذ بما وقف عليه
تنبيهان الاول علم من هذا انه اذا طلب احدهم المزايدة وطلب
الآخر البيع قلنا لا يجبر على المزايدة من اباها فانه ينادى على
المبيع فاذا بلغ ثمننا فيتزايدون فيه حتى يسلمها احدهم انظر شرحنا
للحفة فى باب القسمة الثانى كثيرا ما يقع التشاح بين الشركاء
فيطلب احدهم لاخلاء للبيع ويزعم الساكن انه لا يريد بيعها
وانما يريد لاضرار به وانها اذا وقفت على ثمن بعد التسويق
شهرين ونحوهما لا يبيع فاذا رجع الساكن الى سكنها طلبه باخلاها

حمل القضاة قاله مياض (ومن ملكه اثناء) اى وسط (املاك غيره ومنها) اى من تلك الاملاك (له) اى للملكه (الترداد) بغرس ذوى الاملاك املاكهم واغلقوا عليها ومنعوا المرور عليهم وقعت بياجة بياسته فكتب فيها القاضي ابو الاصمغ ابن سهل الى شيوخه بقرطبة سنة اربع واربعين واربعمائة فاجاب ابن عتاب الارض البراح مخالفة لما قد حظر عليه وصرف الى موضع يدخل منه فان كان لاهل البلد سنة في الفدادين والاحقال حماوا عليها وإلا فان كان صاحب الارض المجهولة يعلم ان مثله يجهل ذلك كصغير ورث الارض او غائب جهل امرها لزم كل من جاوره اليمين على ارضه فمن حلف برئ ومن نكل كان عليه المدخل وان كان صاحب الارض ممن يعلم انه لا يخفى عليه ذلك قيل ان حقت الدعوى على احد لزمته اليمين على ارضه (٦٠) ومن نكل كان عليه المدخل او

بصرفها عليك فتستحق المدخل
وان لم تحققها على احد فلا
يمين لك واليه اشار بقوله
(فالحكم) في ذلك (ان جلا)
اى ظهر (نزاع) الحكم مبتدا
وخبره قوله (بنفى الحق) اى
كائن بسانه لا حق للمدعى
(مع حلف الذى عليه ادعى
حقا وإلا) يدعى على احد منهم
بعينه (فلا) يمين له على
احد منهم وهذا اذا كان ممن
لا عذر له لصغر او غيبة مثلا
وإلا فله الحلف على جميعهم

كما علمت (اقبلا) تثميم واجاب يحيى بن يحيى بانهم يومرون ان يجعلوا
له طريقا الى كرمه غير مضرة به ولا بهم ثم يتراد القوم ذلك الممر بينهم حتى يكون على جميع من
كان يختلف عليه واليه اشار بقوله (وقيل بالزام الجميع بحقه) قال ابن سهل بعد ان ذكر فتوى
ابن عتاب ويحيى بن يحيى وغيرهما ما نصه ورايت بعد ذلك فى هذا المعنى كتب الى ابي بكر
ابن وافد فيمن له ارض فغرسها كروما وحولها ارض جيرانه وقرايته غير محظور عليها فكان يختلف
من حيث امكنه عشرين سنة ونحوها ثم غرس جيرانه وقرايته ارضهم من كل ناحية واغلقوا عليها
فمنعوا الاختلاف الى كرمه من كل ناحية فاجاب ليس لهم ان يغلقوا ما يقطعون بساغاتهم السلوك
الى كرمه ان شاء اليه ثم نقل عن سحنون فى المجعوعة نحو ما لابن عتاب

وحاصل المسألة على ما يفهم منه ان الارض التي غرست واغلق عليها ان كانت في الاصل كروما وطال تبويرها بحيث يخفى عليه الممر بان كان صغيرا او غائبا حين ورث حلفوا له ومن نكل فعليه الممر وان لم يطل الزمان والرجل حاضر بحيث لا يخفى عليه ممره فان ادعى على احد بعينه حلف له او رد عليه اليمين فيستحق (٦١) ممره والّا فلا يمين له على واحد منهم وان كانت

الارض المغترسة في الاصل فدادين اجبروا على ان يجعلوا له طريقا الى ارضه من غير مضرة بهم ولا به ثم يترادون بينهم حتى يكون على جميع من كان يختلف عليه اه فقد ظهر لك ان القول الاول في كلام المص موضوعه في الكروم التي بورت والشانى موضوعه في الفدادين والارضين وظاهر النظم ان موضوعهما واحد وانه لا فرق بين المسالتين وليس كذلك وكان الفرق هو ان المجنات من شأنها ان يكون لكل واحد منها طريق ومدخل بخلاف الفدادين تنبيه فان نكلوا كلهم او حلفوا كلهم فسال ابن سهل ابن شتاب عن ذلك فلم يجبه والحكم والله اعلم ان يجبروا كلهم على الممر غير ضرر كالمسألة من شهد عليه انه

فانها تكون عليه (وطوع بغرم في قراض) انظر التزامات ح قلت والراجع من القولين عدم اللزوم لانه هدية مديان كما في خ في باب القراض قال م علم من النقل ان الخلاف لا يختص بالقراض كما هو ظاهر النظم بل هو عام في كل ما لا يضمن كالوديعة والاجارة ونحوهما اذا وقع الضمان فيها تبرعا بعد العقد انظر تمامه وقوله او كراء النخ يعني حيث كان الشئ المكترى مما يغاب عليه وشرط بعد العقد ان لا ضمان او كان مما لا يغاب عليه وشرط بعد العقد ضمانه لان الكراء لا يجرى على قول خ في العارية وضمن المغيب عليه الا ببينة وهل وان شرط نفيه تردد لان الكراء لا ضمان فيه مطلقا حيث لا تطوع كان مما يغاب عليه ام لا كما في شراح خ بخلاف العارية ففيها التفصيل المذكور في الشرط في العقد لا في الشرط بعده الذى الكلام فيه والذى يفهم من تصدير النظم بقوله (نعم) النخ ان الراجع هو الاول وهو الذى يفهم من النقل لانه معروف التزيم وقول تد في العارية والاجارة المشهور عدم الضمان النخ قال في ايضاح المسالك نص الفقهاء على ان التزام ما يخالف العقود شرعا من ضمان او عدمه ساقط على المشهور كالوديعة على الضمان ولا ككراء كذلك وقال في الشامل ولو شرط نفي الضمان في المغيب عليه من العارية لم يفده على الاصح اه لكن هذا كله فيما اذا اشترط ذلك في العقد وكلامنا في التطوع

قتل ودخل في جماعة ونظاؤها والله اعلم ثم قال (وطوع بغرم في قراض نعم ولا) يعني ان من اخذ مالا ليعمل فيه قراضا او بضاعة باجر او بغير اجر او وديعة او كراء ثم تطوع بعد ذلك بالشهادة على نفسه انه ان حصل فيه خسر او تلف فانه يغرمه ففي لزوم ذلك قولان احدهما نعم يغرمه لانه معروف التزيم وصححه ابن هات في عامل اخذ مال سفيه

قراضا وتطوع بعد بضمائه والثاني لا يلزمه لانه شرط منافي لمقتضى العقد فبقى الامر على ما كان عليه من صحة العقد وعدم الضمان فان شرط ذلك في صلب العقد فصرحوا بان القراض فاسد ويرجع فيه لقراض المثل ولا ضمان وفي العارية ولا جارة المشهور عدم الضمان وتلزم اجرة المثل فيهما ثم شبه في القولين المستفادين من قوله نعم ولا فقال (كجمع الدعاوى) الموجب كل منها يميناً في يمين واحدة يحلفها المطلوب او طالب استحق بشاهد ووجبت يمين الاستحقاق فيحلف ان ما شهد به الشاهد لحق وانما ما باع ولا وهب ولا خرج عن (٦٢) ملكه بوجهه وقيل لا بد من

يمينين (سوى التي ترد) فلا بد
بعده اى بعد العقد في غير القراض وبعد ان شرع في العمل فيه
تجمع مع غيرها قال ابن سهل
الذى جرى به العدل جمع
الدعاوى في يمين واحدة إلا
يمين الرد فلا تجمع مع غيرها
على ما ذهب اليه ابن عتاب
اه قال في المفيد مثل ان
تكون اليمين قد وجبت على
المدعى عليه فلا يجمعها المدعى
عليه في يمين واحدة (ومن
يحلف بلا من له العلى) اى
بغير الله تعالى كطلاق ووجبت
ايضا يمين على المدعى فردها
على المدعى عليه فلا الخ
(اعاد بقرب) فان طال اكتفى
باليمين الاول لانه لما طلب
تغليظا عليه فان كان عالما بانها

كفارة

لا تنقطع بها الحقوق فواضح وان كان جاهلا لم يعذر بالجهل بخلافه

مع الفور فيمكن تلافيه تنبيهان الاول لم يمينوا قدر الطول والظاهر انه ما يدل على الرضى لا سنة
كما في الشفعة والقسمة والحضانة والاصابة وغيرها الثاني لا فرق هنا بين الحلف بالطلاق او
بالايمان اللازمة وتفرقة الوانغى بينهما فيها نظر وسقوط الحق مع الطول في الايمان اللازمة كسقوطه
في الطلاق لان كلا منهما ليس باليمين الشرعية التي تنقطع بها الحقوق وتحصل الارهاب وهى بالله
الذى لا اله الا هو فان اقتصر على الصفة او الوصف لم تجده حتى يجمع بينهما واما التفرقة بين الحلف

بالطلاق وبالإلزامه بأنه في الطلاق قصدت يمين مفردة وهما إنما دل عليها بالتضمن وهو معتبر في الحنث لا في البر ففيها نظر من وجهين أحدهما أن الإلزامه يلزم فيها جميع الأيمان على القول به لا في البر ولا في الحنث (٦٣) الثاني أن المخالف أن كانت صيغته بالأيمان الإلزامه

ما لك علي حق فاليمين

داخلته بالتضمن ولا تكفي

لأنها خلاف اليمين الشرعية

وإن كان صيغته بالأيمان تلزم

مالك علي حق فابعد وابتعد

لأنه من باب الالتزامات

لوجبات الأيمان والله أعلم

(والذي يدعى على رشيد بما

قبل) بالضم بغصب أو سرقة

أو اتلاف مال تعدياً من غير

تأمين عليه وكل ذلك قبل الرشد

وانكر المدعى عليه وقوع شيء

من ذلك فقال ابن لبابة وغيره

لا يمين على المطلوب نظراً لوقت

العداء المدعى به وانكره ابن

بسام وقال لا أدري ما هذا

فإن الدعوى إنما وقعت بعد

الخروج من الولاية وعليه قول

الناظم فقال (اليمين لم أجعلها)

وبه أفتى البرقي فإن أقام

المدعى بينة على ما ذكر ضمن

كما يضمن في حبال حجره خ

وضمن ما أفسد أن لم يؤمن

كفارة اليمين إنما هو معتبر في جانب الحنث ولا يلزم من اعتباره

فيه اعتباره في جانب البرور من الحق الذي هو المقصود في مسالتنا

وعليه فإذا كانت صيغته بالأيمان الإلزامه ففي ضمنها أقسم بالله

ولكنها لا تكفي مع القرب ولا مع البعد لأنها خلاف اليمين

الشرعية لأن البرور من الحق لا يقع إلا بأكمل الأيمان واتمها إلا

ترى أنه لو اقتصر على الموصوف دون الصفة أو بالعكس لم تجز

بخلاف المخالف بالطلاق فإنه أتى يمين مفردة غلط الخصم عليه

بها فبطلت بالقرب في نظر الشرع وصححت بعد طول فلا تقاس

الإلزامه على الطلاق لعدم اتحاد مدلولهما هذا معنى كلام الوانوفي

وجوابه أن يقال إذا كانت اليمين بالطلاق تكفي مع الطول لأنها

من باب الاستقاط مع أنها لا دلالة فيها على الشرعية بتضمن ولا

غيره فاحرى أو بالمساواة أن تكفي هذه إذ لا أقل أن يكون نقص

فيها الصفة أو تكون ما تضمنته كالعدم فيساويان فقول

ولا تكفي لأنها خلاف اليمين الشرعية الخ لا يخفى عليك مما

مر أن الوانوفي يوافق على هذا ويقول لا تكفي في القرب ولا

في البعد فما قاله في هذا الوجه الثاني موافق للوانوفي بتمامه

وقوله وإن كانت صيغته بالأيمان تلزم الخ هذه ليس فيها إنشاء

اليمين وإنما فيها التزام موجب الحنث وهو الكفارة فكانه قال

الكفارة لازمة لي أن فعلت كقوله علي المشي أن فعلت وإذا كان

كذلك فليس فيها حلف بالله لا ضمناً ولا غيره فصارت بمنزلة

الطلاق من كل وجه فعدم لحرقها به أبعد وأبعد إذ لا يتوهم حينئذ

عليه (وذو حلف) توجهت عليه اليمين يحلفها (من غير أحلاف خصمه) مع حضوره أو بدونه

(وغير رضى) أو أحلفه فساداً أو حلف في غير الجسامع فلم يرض الطالب (لم يستند) المخالف

(شيئاً أملاً) من شروط الطلب عنه وعليه أن يعيد اليمين (أن يزعم الأحلاف) أي أن طالب منه

اليمين في امر انكره فزعم انه قد كان حلف (احلاف خصمه على نفى احلاف له قد تقبلا)
منه لا يراوده على الوجه الواجب فان حلف الطالب انه لم يحلفه حلف المطالب على نفى
الحق وان نكل حلف المطالب انه قد كان حلف وهذا هو المشهور خ وله يمينه انه لم يحلفه اولا
وفي البرزلى عن الاخميمي انه سئل عن ذلك فقال لا يمين (٦٤) على الطالب ولو مكن الناس

من ذلك لدخل عليهم ضرر عظيم
لانهم يهابون لايمان فلا يقدر
الطالب ان يصل الى حقه الا
بعد يمينه ويقابل يمين يمين
واختاره الشيخ ابن رحال ومضى
عليه ناظم العمليات فقال
ولا يمين حيث قال احلف لي
انك ما حلفتني من قبلى
وليس بظاهر لانه اذا لم يحلفه
على نفى الحق حلفه لقد
حلف فهو متمكن من يمين
بغير يمين والله اعلم

* فصل *

(شهادة) (شاهد) (معروف)
هذه القاضى ابتداء او بعد
تعديله عنده وتعريفه (لمعروف)
اى لمشهد له معروف عند
القاضى (ان جبرت على
مثله) اى على شخص معروف
عنده (والشئ) المشهود به
(معروف اقبلا) عند القاضى

عدم مساواتها للطلاق هذا ما ظهر لنا في حل كلام تـ والله اعلم
تنبيهـ قال ابن سهل عقب مسالة الناظم وكذا لو قال رضىت
بشهادة فلان فان انكر شهادته في الحين وقال ظننت انه لا يشهد
الا بالحق فلا تمضى شهادته عليه وان لم ينكر بل سكت سكوتنا
يدل على رضاه بشهادته مضت عليه اهـ (على نفى احلاف له
قد تقبلا) تقدم عن م عند قول ظم وذا غرض ان صح الخ ان
العمل اليوم على هذا المشهور وما لناظم العمل لا يتنص حجة
لانهم حافظوا على حق المدعى عليه واخلاوا بحق المدعى الذى
يقول انه قد حلفه قبل ذلك وقد تكون دعواه صحيحة فقد راعوا
جانبا احد الخصمين دون الاخر بلا دليل ولا مرجح ولذا قال
تـ وليس بظاهر الخ

* فصل *

(شهادة معروف) اشتراط معرفة الشئ المحكوم به حيث كان
في الذمة اى معرفة قدره وجنسه مثلا اما بقول الشاهد ابتداء
واما بالاسترسال على ما بيناه في شرح التحفة عند قولها . ومن
اطالب بحق شهدا . الخ وانظروا وانظر ايضا ما نقلناه عن الفقيه
اليازغى وغيره مما يوافق ذلك في كتاب الشهادات من النوازل التى
جهعناها وقوله (لمعروف) الخ هذه الثلاثة تشترط حتى في
الشاهد اذ لا يشهد الا على معروف لمعروف في معروف ويلزم

اما بالاداء على عينه او بالحيازة ان كان ربعا او بالعقل ان كان دينيا (ولا) بان
جهل القاضى واحدا من الاربعة (فلا) يحكم قال الفشتالى في وثائقه فان كان الشهود لا يعرفونها اى
المرأة بالعين والنسب فلا بد ان يثبت عند القاضى عينها واسمها اذ لا يجوز للقاضى ان يحكم الا على
معروف لمعروف في معروف بشهادة معروف اما الحاجة الى معرفة المحكوم عليه فقد ياتى

من يتسمى باسم غائب وتجرى (٩٥) عليه الاحكام ومولم يحضر ولم يقع عليه حكم وكذلك الحكم

في الحكم له واما الحاجة الى

معرفة الحكم فيه فالوقوف على

عينه يكفى في ذلك اما بالشهادة

عند القاضى او بالخيار ان كان

ربعا واما الحاجة الى معرفة الشاهد

فلاجل التعديل والتجريح لان

العدالة لا تكون الا بمعرفة الشاهد

اما ان يعرفه القاضى بالعدالة او

بالجرحة فيكفيه ذلك واما ان

يعرفه بالعين والاسم ولا يعرفه

بعدالة ولا جرحة فيعدل عنده

واما من لا يعرفه البتة فيعرف

باسمه وعدالة وحليته على عينه اه

وهو مراد الناطم بما كتبه على بيته

هذا من قوله قال بعضهم لا يحكم

القاضى الا على معروف لمعرف

في معروف بشهادة معروف واما

كون الشاهد لا يشهد الا على

معروف فسياتي في كلام الناطم

وانظر هذا الذى قاله الفشتالى

فانظروا مع ان القضية لا يعتبرون

في الحواضر ولا في البوادي ياتي

الخصمان القاضى من كل ناحية

فيحكم على المدعى عليه باقراره

وباعترا فانه الشهود عليه وان

لم يعرفه باسم ولا نسب فينبغي

ان يفتن لذلك ولا يتساهل

من كونه معروفا عند الشاهد ان يكون معروفا عند القاضى هذا مراد

هذا الشئ وليس مراده لا بد ان يكون معروفا عند القاضى بغير واسطة

الشاهد فان ذلك لا يشترط فالصواب ان الثلاثة لاخيرة شروط في

الشاهد واما القاضى فهو وان كان يعرف المشهود له وعليه وبه فلا

يحكم الا اذا عرفها الشاهد او شهد على الحلية والصفة والا فهو حاكم

بعلمه وقول تدان لم يعرفه باسم ولا نسب الخ هذا لا يمنعه

من الحكم لان العدول الكائنين للحكم هم الذين يعرفونه او يسجلون

الحكم على حليته وصفته كما اشار الى ذلك اخيرا والا كان الحكم

باطلا وهذا معنى قول خ ولا على من لا يعرف الا على عينه ولا

يسجل على من زعمت انها ابنته فلان ولا على منتقبة لتعين للاداء

وان قالوا اشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها قلدوا وعليهم اخراجها ان

قيل لهم عينوها الخ فقولهم وان قالوا اشهدتنا منتقبة الخ هو في معرفة

النسب وكذا في غير معرفته لكن بعد الوقوع اى لا يشهدون

عليها منتقبة وان وقع قلدوا وعليهم اخراجها الخ وهذا اولى ممن

قال ان هذا خاص بمعروفة النسب لان معرفة النسب تستلزم

معرفة العين اذ لا يشهد عليها بانها ابنته فلان حتى يعرف عينها

ولا يتوهم عدم التقليد حتى ينص عليه نعم اذا كان يعرف عينها

ونسبها ويجعل اسمها فليهم اخراجها من اخواتها فقط ان كان لها

اخوات لا من النساء وعليه فقولهم وعليهم اخراجها اى من النساء

المنتقبات ويفهم منه انهم اذا شهدوا عليها بدون نقاب ان عليهم

اخراجها بالمساواة واما بالاحرى ان انكرت الشهادة لانها ان

انكرت فلا فرق ح بين ان يقولوا اشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها

او بدون نقاب وكذلك نعرفها فالك في غير معرفة النسب كما

هو موضوع المسألة والا فمعرفة النسب تستلزم معرفة العين كما

مر بل لو كانوا يعرفون عينها ونسبها ايضا فليهم اخراجها من بين

فيه عند الخطر وموضع التهمة فيسجل الحاكم على عينه وحليته كما في الشهادة والداعلم ثم شبه في قواه فلا بد ان

أخواتها فتحصل أن عليهم إخراجها على كل حال لكن في النقاب
وبدونه إنما هو أن لم يتعرضوا لخليتها وصفتها وإلا فالمدار على الخلية
والصفة وليس عليهم الإخراج وكذا أن عرف لهم بها معرف
تنبهنا. الأول قال في مختصر المصطفي وتجاوز الشهادة على معرفة
الصوت بدليل قوله صلى الله عليه وسلم أن بلالا ينادى بليل فكلوا
واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم وأيضا فقد أخذ الناس السنة عن
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب ومعناه والله أعلم
أنه يجوز للشاهد أن يقطع بمعرفة العين اعتمادا على معرفته الصوت
كما هو ظاهر كما أنه في السماع الذي يفيد العلم يأتي فيه بالشهادة
على الجزم والقطع وإن كان مستندها السماع فإن صرح بالسماع
سقطت إلا بشروطه وليس المراد أن الشاهد يصرح في الوثيقة
بأنه لا يعرف عينها بل صوتها فقط إذ لا يتأتى له الأداء إلا على
عينها بصوتها وقد تخفيفه كما لا يخفى إلا أن يتكرر منها بحيث
لا يمكنها استعمال غيره ونزلت في شاهد على امرأة قال في الوثيقة
يعرف صوتها فقط فحكمت بسقوط شهادته وما قيل في المرأة في
هذا كله يقال للرجل الثاني قال البرزلي في الانسكحة ولو كانت
الشهادة عليها بالتعريف كما هو واقع في كثير من انسكحة زماننا
فلا مر مشكل إذ لا يوثق بالمعرف ولو وثق به اكانت بمنزلة من
شهد عليه بحق فانكر أن يكون هو المشهود عليه فإن الأصل أنه
هو إذا كان موافقا لما في الوثيقة حتى يثبت أن ثم غيره على صفته
ونسبه فيكون لا ثبات مع على الطالب في تعيينه دون غيره اه
وقوله على صفته الخ يعني فيما إذا كانت الشهادة على الخلية
والصفة وإلا فلا فالشهادة بالتعريف ليس فيها ذلك فانما عليه
أن يثبت أن هناك من هو على نسبه قال واحفظ في نوازل ابن
الحاج أن يلزم الحق جميع من كان على تلك الصفة اتحد أو تعدد اه

(كالجرح فيه) اى كما لا يحكم القاضي اذا جهل الشاهد مثلا حتى يعدل عنده لا يحكم اذا علم جرحه ولو زكاه عدلان مقبولان لانه يستند الى علمه فى التعديل والتجريح ويحتمل ان المراد لا يقبل الجرح فى الشاهد المعروف بالعدالة اذا اجهل حتى يفسر لغط كثير منهم فى ذلك كالذى فسر بقوله لا يرجح الميزان والذى قال انه يبول قائما وشار بقوله (وكثرون بغير عدول واجتهد وتاملا) لما فى النوادر والاستغناء من انه اذا كان فى بلد لا عدول فيه فانه يكتفى بالامثل فالامثل ويستكثر بحسب خطر الحقوق إلا ان كلام الناطم شامل لبلد لا عدول فيه وبلد فيه عدول لكن يتفق فى بعض المسائل والنوازل وقوعها دون حضور عدول وانما حصرها عامة الناس فيستكثر منهم وفيه اشارة الى ما جرى به العمل من شهادة اللفيق واعلم ان شهادة اللفيق على وجهين احدهما ان يشهد بالامر عدد يحصل خبرهم العلم لاستحالة تواطئهم على الكذب عادة وهذه موجودة فى كلام المتقدمين كشهادة اهل قرية كبيرة بروية الهلال رجالا ونساء وعميدا فيأزم الصوم وهذا من باب التواتر والاستفاضة ولا يقدح فيهم باسفاة لانه مدخول على عدم عدالتهم بخلاف تهمتهم بالكذب فلا يسد من (٦٧) السلامة منها الوجه الثانى من اللفيق من لا يحصل خبرهم العلم وهو الذى

وقال بعد ذلك باوراق لا يشهد على المرأة عند مالك إلا من يعرفها
واما التعريف فهو عندهم ضعيف الخ (كالجرح فيه) اى معلوم الجرح
عندك اى كما لا تحكم بشهادة غير المعروف كذلك لا تحكم بشهادة
الجرح بكسر الراء اذا اجهل فيه ولم يفسر (وكثرون بغير عدول) كل وقت وفى كل نازلة
فيضيع كثير من الحقوق ولا

مستند له هكذا قال ابو عمران فى مجلسه الفقهي الحفيل ومن حضره ابو العباس المقرئ وابو سالم الجلاى وابو محمد بن عاشر وغيرهم حين جرى ذكرهم اشهادة اللفيق قال واقتصارهم على اثني عشر رجلا لا اصل له يعنى لا نص فى عينه وانما عمل الناس به اخذا من التواتر وقياسا على غيره اجيز للضرورة قال الجلاى ولقد ادركنا الكبار من اشياخنا منعوا قبول شهادة اللفيق فى المعاملات فضلا عن الانكحة حتى اشتكى الناس ضياع الاموال والحقوق فانتقلوا الى جوازها فيما يتفق حدوثه دون ان يحضر عدول فيضطر الى اللفيق اداء كما يضطر الى شهادتهم تحملا فى بلد لا عدول فيه لئلا تهدر دماء وتضيع حقوق كشهادة الصبيان وكترجمة الكافر والعبد والمسخوط وصورة العمل الجاري فيه ان المشهود له ياتي باثني عشر رجلا كيفما اتفق له من افتراق او اجتماع الى عدل منتصب للشهادة ثم يختلف العمل فى ذلك فتارة يكون بجمع من قدم للشهادة وتارة يقتصر القاضي على واحد بعينه او اكثر

وهو الاول لان السماع من اللفيف موكول الى اهل التبريز في العدالة العارفين بما تصح به شهادة اللفيف فيودون شهادتهم عنده فيكتب رسم لاستروعاء على حسب شهادتهم ويضع اسماءهم عقب تاريخه ثم يكتب تحته رسما آخر فيه تسجيل القاضى اى الشهادة بثبوت الرسم وصحته عنده ويترك موضع اسم القاضى ابيض ثم يطالع القاضى بذلك فيكتب بخطه تحت اسماء الشهود شهدوا لدى من قدم لذلك بموجبه فثبت ويضع علامته موضع البياض ثم يضع عدلان علامتهما عقب هذا الرسم الثانى شهادة على القاضى بهضمه وانما يفعل القاضى ما ذكر في رسمى اللفيف والتسجيل اذا طولع به داخل ستة اشهر من تاريخ كتابته واما (٦٨) ان تاخر عن ستة اشهر

فانه يلغيه ولا يكتب عليه ولا يحكم به وقد علمت ان اللفيف لا يكتبون ولا يضعون اسماءهم بانفسهم لقصورهم عن ذلك وانما يكتب المتلقى منهم ثم يطالع به القاضى فيودون عنده ما قيد عنهم فيكتب بخطه على كل واحد منهم ثبت ادى لدى او شهد او صورة الش مختصرة منها فان زاد على ما فى الرسم او نقص كتب وادى بكذا وكذا قال ابو الحسن والاداء المعتبر انما يكون عند القاضى يعنى او عند من يختاره ويعينه لذلك لنهايته ودينه ولا يجوز للقاضى ان يكتفى بما قيده المتلقى ويكتب عقبه

قول تد وهو الاول بل هو الواجب لان غير العارف كثيرا ما يزيد على الفاظ اللفيف او يقص عنها ظنا منه ان المقصود من الشهادة قد حصل بما كتبه وقوله وقال ابو الحسن حاصل كلام ابى الحسن انه اذا قصر سماع اللفيف واداءه على عدل عارف بما تصح به الشهادة جاز له ان يقول شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك وإلا فلا يجوز له زيادة وادوا بل لا يقول حينئذ وادوا حتى يودوا عنده وقوله واحتيج الى الاستفسار الخ يقتضى بظاهرة ان اللفيف يودى اولا عند القاضى ثم يستفسر عنده ايضا ثانيا وسياق عن ابى الحسن انه لا يكتفى منه بقوله نعم بعد قوله هذه شهادتك بل لابد ان يساله عن فصولها الخ وهذا من الاضرار بهم وكثير منهم يمتنع فيودى لسقوط الحق والذي ينبغي هو ان يجمع بين الاداء والاستفسار دفعة واحدة وهو الذى كنت افعله فكنت احضر عدلين واستفسر اللفيف واحدا بعد واحد واكتب على كل واحد ادى لدى ويكتب الاستفسار واخطب عليه وانكره

يجوز للقاضى ان يكتفى بما قيده المتلقى ويكتب عقبه شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك مع انه انما قدم للشهادة في الجملة لا لما ذكره من الاداء فان ذلك من التساهل في الدين والاستخفاف بحقوق المسلمين الذى لا يسوغ في الشرع فاذا تمت الشهادة على ما ذكرنا من الاداء واحتيج للاستفسار ويسمى ايضا الاستفصال فعل وهل هو من حق القاضى وهو ما قاله ابو الفضل العقباني وابو سعيد بن لب او من حق الخصم وهو مقتضى ما جرى به العمل بفاس فانهم لا يستفسرون إلا اذا طلبه الخصم او من حقهما معا وهو الظاهر وقد ينفرد به احدهما كالقاضى يظهر له اجمال او يطرا له شك وفي جواب لابي الحسن لا يكتفى القاضى

وقوله وانكره ابو الحسن اى انكر ابو الحسن الاستفسار من غير حضور
 القاضى قنلا ليس الاستفسار عند المبرزين بجائز ولا يجوز للقاضى
 ان يبيحه البتة لانه انما هو نقل شهادة انظر م وانظر افضية المعيار
 فى كيفية الاستفسار وقد ذكرناه ايضا فى شرحنا للتخفة وانظر افضية
 الزياتى ونبصرة ابن فرحون بعد نحو ورقتين من فصل لافضية
 والشهادات وانظر شهادات المعيار ايضا فانه ذكر انه لا يلزمهم ان
 يضبطوا المدة فى الاستفسار وقوله عن النشريسى وجرى عمل بعض
 القضاة الخ هذا هو الذى عليه العمل الى الآن ونقل سيدى العربى
 الفاسى فى التقييد الذى له فى الليف جوابا للفتية النالى فيه ان
 الرسم اذا جاوز ستة اشهر من يوم الاداء فلا تعطى منه النسخة
 ويحكم به كذلك من غير استفسار لشهودة وبهذا جرى العمل من
 قضاة فاس ولم يكن عندهم غير هذا وقوله لا تعطى منه النسخة
 اى لاجل الاستفسار واما للتجريح بكثرة الكذب ونحوه فتعطى وهذا
 معنى قول ناظم العمل المطلق
 واستحسنوا ان مر نصف عام من الاداء ترك الاستفسار
 وقال ناظم عمل فاس
 وستة اشهر حد استفسار فى الهيئات قاله فى المعيار
 وقوله والحق خلاف هذا كله يعنى ان ما به العمل خلاف الاصول
 والقواعد اى وذلك لا يبطل العمل لانه استحسن فقط والاستحسان
 مقدم على النياس عندهم لانه سمعت اعشار العلم وعن سيدى
 علي بن هارون ان تحديد الاستفسار بستة اشهر انما هو اذا علم
 المشهود عليه بشهادة الليف وإلا يكن منه وان طل والقول قوله
 فى عدم العلم اه وهذا هو الذى يتبغى اعتمادا وبه تتفق حيلة تاخير
 القيام بها فرارا من الاستفسار ثم اذا استفسر الليف وزاد فى شهادته
 او نقص بطلت وليس من الزيادة تفسير المبهم وبيان الجمل كما فى

من العوام فى شهادتهم بما يكتفى
 به من نقاد الطلبة بان يقول
 له هذه شهادتك فيقول الطالب
 نعم لان من لا يقرأ لا يعرف ما
 فى الرسم الذى قيدت فيه
 شهادته وقال القاضى المكناسى
 العمل الآن باعادة الشهود
 شهادتهم عند القاضى بمحضر
 عدلين يسمعون منهم كان المشهود
 عليه حين الاداء حاضرا او لا
 وهو المعبر عنه بالاستفصال
 وانكره ابو الحسن دون القاضى
 قال النشريسى وجرى عمل
 بعض القضاة فى هذا الوقت
 باستحسان ترك الاستفسار بعد
 مضي ستة اشهر من ادائها
 معللا بانها مظنة النسيان
 وبعضهم يقول باعتبار ستة اشهر
 ان اداءا اثر تحملها فان طال
 ما بدن تحملها وادائها ثم
 زعم نسيانها بعد ستة اشهر من
 ادائها لم يقبل قال والحق خلاف
 هذا كله اه وصدق رحمه الله
 فى ان الحق خلاف هذا كله

وكيف ينسأها لستة أشهر من ادائها وهو انما يودها دائما (٧٠) من حفظه وقد يرد بها السنين من تحملها حتى صار الدهر من

ارباب الخصومات يقيمون البينة ثم لا يقومون إلا بعد ستة أشهر ثم يحتجون بان الاستفسار لا يكون بعد ستة أشهر فيجب طردهم ورد هذه الحيلة عليهم كما سيأتي فيجلى الذي للغي يبغي توصلا تنبيهها لاول ذكر الشئ ان شهادة اللفي لا يحكم بها إلا في الاموال فهي بمنزلة الشاهد واليمين اه والعمل الآن بها في الاموال وغيرها لكن يجب الاحتياط فلا يقبل كل احد وان كان غير منظور فهم الى العدالة فلا بد من توسم السلامة مما يمنع الركون الى الشهادة كحمية او عصبية ثقة مصيها المحال وقد صرحوا بمنع قبول شهادة الزفانة والزمانة ومن يجري مجراهم ومن يتعاطى الحشيشة ونحوها وقد ذكر لي بعض انه احتاج الى بينة فاقامها بمثل هؤلاء بستة اواق في ساعة واحدة الثمانى اذا تعارض لفيان نظر بينهما بما هو معروف في تعارض البنتين فينزل توسم الخير منزلة زيادة العدالة ولا تعتبر الكثرة إلا ان

المعار في نوازل الهبات واذا غلط في نص شهادته عند القاضي فليعرض عنه ويامر الكاتب ان لا يكتب ويقول للغايط ثبت فاذا ثبت على شهادته امر بكتبتها قال ابن فرحون في تبصرته في الفصل السادس وهو يدل على انه اذا سكنت عن فصل من فصول الوثيقة سئل عنه فاذا اتى به مجملا سئل ايضا اذ الساكت عن فصل لا يحكم عليه بشهادته به ولا بعدمها اذ الساكت لا حكم له وكذا من فسر كلامه بمجمل فانه لا يحكم عليه بشئ حتى يقول لا اعرفه إلا على ذلك الوجه ولا اعرفه على التفصيل وفي الفصل المذكور منه ايضا يجوز استيناف الشهادة عند حاكم اذا لم يقبلها لاول وقال في الفائق جرى العمل باستفسار شهود الاسترعاء عند المبرزين عن شهادتهم بعد ادائها عند القاضي وقبوله اياهم اه قال سيدى العربى الفاسى وهذا شامل للعدول والليف اه وعليه فليس الاستفسار خاصا بالليف بل مثله شهود الاسترعاء اذا كان فيه اجمال او ظن به التلفيف وقول تد وكيف ينسأها الخ النسيان يقع لا محالة فكيف يستغرب امره (شهادة اعتاق) قوله لاولى ان يقولوا لا نعلمه إلا حرا الخ وانما احتيج للاستفسار لانه لا يدري هل قصد بالعلم اليقين او غلبة الظن اى لا نظنه إلا حرا ولهذا علمه بقوله لعدم القطع فوجه الاجمال فيه هو كون الشهادة على العلم لا على البت وليس هذا من المواضع التى تجوز فيها الشهادة بالظن المشار لها بقول التخصة وغالب الظن الخ وقوله وهو الصواب اى لانه لا يلزم من كونه يتصرف تصرف الاحرار ان يكون حرا وانظر التبصرة الفرعونية فانه نص فيها على ان شهود الاسترعاء يستفسرون واطال في ذلك وظاهره كان في الشهادة اجمال ام لا لكن مع عدم الاجمال انما هو اذا ظن به انه جرى على المسطرة او كانت في الحدود وتقدم قريبا عن الفائق ان به العمل واما الحدود والزنى

فانه

تبلغ التواتر وتصل الى درجة اليقين والله اعلم (شهادة اعتاق) كتب الناظم

بطرة نسخته انه عقد في هذين البيتين كلام الغرناطي وصدق رحمه الله فان ما في الغرناطي هو ما فيه مما من غير نقص ولا تصحيف ونصه من نسخة اذلية في غاية المجددة ولا تقبل شهادة مجملته في ملك او عتق او تجريح او تعديل او ترشيد او تسفيه او تولي او ذكر اخ في وثيقة الوراثة إلا من اهل العلم واما من غيرهم فلا تقبل إلا مفسرة اه وما ذكر الغرناطي بعد هذا إلا الشهادة بالحاق الحمل بابيه الميت قبله هل لا بد من ذكر المدة بين الوضع وموت كلاب ام لا قولان ولاول الصواب اه واعلم ان صور الشهادة بالعتق اى الحرية ثلاث الاولى ان يقولوا لا نعلمه إلا حرا او (٧١) هو حرى علما فهذه لا تصفى لعدم القطع قاله ابن

عتاب ولم يخالفه احد الثانية

ان يقولوا نشهد بانهم يتصرف كما قال خ ونذب سواهم كالسرقة ما هي وكيف اخذت الخ (ورشد وصده) قوله ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين الخ هذا وان صح عن ابن رشد كما قال وسلم من النقص والتكرير فهو مقابل لما درج عليه الناظم كما تقدم عن وثائق الغرناطي ومقابل لما لابن رشد ايضا في المقدمات حيث قال فيها الشاهد المعروف غير العالم بها تصح به الشهادة يسأل عن كيفية علمه بما شهد اذا ابهم ذلك اه فشمّل كلامه المسائل التي في الناظم والتي زيدت عليها وايضا فان ما في المقدمات هو الذي لابن فرحون في فصل مراتب الشهود قائلا ان غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سؤاله عن مستند علمه على ما به الفتوى ومثله في المعين والميتية في كتاب الماذون ونحوه لابن سلمون في بيع الوكيل في باب الوكالة ونقل ابن رحال في ارتفاقه نحوه عن كثير فهذا كله يويد ما للناظم ويدل على انه

فانه يستفسر ولو لم يكن في الشهادة اجمال ولا ابهام طلبا لدورها كما قال خ ونذب سواهم كالسرقة ما هي وكيف اخذت الخ (ورشد وصده) قوله ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين الخ هذا وان صح عن ابن رشد كما قال وسلم من النقص والتكرير فهو مقابل لما درج عليه الناظم كما تقدم عن وثائق الغرناطي ومقابل لما لابن رشد ايضا في المقدمات حيث قال فيها الشاهد المعروف غير العالم بها تصح به الشهادة يسأل عن كيفية علمه بما شهد اذا ابهم ذلك اه فشمّل كلامه المسائل التي في الناظم والتي زيدت عليها وايضا فان ما في المقدمات هو الذي لابن فرحون في فصل مراتب الشهود قائلا ان غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سؤاله عن مستند علمه على ما به الفتوى ومثله في المعين والميتية في كتاب الماذون ونحوه لابن سلمون في بيع الوكيل في باب الوكالة ونقل ابن رحال في ارتفاقه نحوه عن كثير فهذا كله يويد ما للناظم ويدل على انه

او يحسن التسمية على الخلاف في ذلك ومثله هو سفيه المشار اليه بقوله (وصده) ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين بوجه الشهادة وإلا لم تقبل اصلا قل في شرح المنهاج واما الولاية ويعنى بها التقديم على من ظهر منه سفة فاشار الى قول ابن رشد يستفسر الشهود من اين علموا السفة اذا كانوا عالمين بوجه الشهادة وان كانوا من اهل البلب والغفلة فلا يقبلون قاله في احكام ابن مزين اه فنص على انها لا تقبل من ذوى العلم إلا مفسرة واهرى غيرهم والمغفل او كالبه لا شهادة له ثم قال بعد هذا وقد مضى ان الشهادة في الرشد والسفة لا تقبل مجملته ولا بد ان تكون مفسرة اه وهو غير ما هنا وانما عول هنا على كلام الغرناطي كما مر عنه

عين الحق والصواب وايضا فان الاستفسار لدرء الحدود مستحب فكيف برى التسفيه والترشيد فلا اقل ان يحمل كلام ابن رشد الذى فى ته على فرض صحته على الاستحسان وعلى غير العالم كما ياتى فلا يخالف ما درج عليه الغرناطى الذى تبعه الناطم وحينئذ فكلام الغرناطى والناظم والمقدمات وغيرهم فى وجوب الاستفسار وفالك فى غير العلم وكلام ابن رشد كذلك واما الابله فلا تقبل منه مطلقا بخلاف المغفل فتقبل فيما لا يلبس كرايت هذا يتطوع يد هذا والترشيد وضده مما يلبس فلذا لم تقبل فيه وبالجملته فما قاله فى الفائق من استفسار شهود الاستعراء يحمل على غير العالم وكان هناك اجمال او ظن به الجرى على المساطير او كانت الشهادة فى الحدود وان كان فى المدونة والمختصر نص على استحسانها لكن المعمول به كما فى التبصرة وغيرها هو الوجوب وان كانت المدونة اطلقت فظاهرها كان عالما ام لا لكن المعمول به ان غير العالم لا بد من استفساره والعالم يستحب فيه ذلك فى الحدود فقط لدرءها وبهذا يطابق ما فى النظم وغيره والتوفيق بين كلام الائمة مطلوب ما امكن هذا ما ظهر لنا فى تقرير هذا العمل وقد زلت هنا اقدام وقولم ولا بد ان تكون هنا مفسرة الخ يعنى من غير العالم ايضا والا فيقتضى ان العالم بما تصح به اذا غاب او مات لا يعمل بشهادته المجملية بل تبطل كغير العالم وذلك خلاف المنصوص عليه فى غير ما ديوان كما مروكما فى المسائل التى بعدها اذ الكل استراء والله اعلم على انه قد يقال معنى قول ابن رشد اذا كانوا علمين بوجوه الشهادة الخ اى يظن بهم علمها اى وليسوا من اهل العلم بدليل مقابلته لهم بالابله والمغفل فيوافق ما تقدم عنه فى المقدمات وما ذكره غيره ايضا والا فهو قد اسقط مرتبة فتامله والله اعلم (وجرح) قوله كما مر اى عند قوله كالجرح فيه

(وجرح) اى تجريح الشاهد بان قال هو مجرح او فاسق فتقبل من اهل العلم اى من العارف باسباب الجرح دون غيره وهذا احد اقوال اربعة فى المسألة والمشهور لا بد من البيان مطلقا كما صرح به خ وظم كما مر فذكره هنا من باب جمع النظائر

(وتعديل) قل ابن فرحون اذا قل الشهود نعم العبد او هو ممن تقبل شهادته ولم يزدوا فان كانوا من اهل العلم قبلت شهادتهم وإلا (ص ٧٣)

فلا اه ومقتضاها ان القول المذكور يكفى فى التزكية من اهل العلم وهو خلاف قول المدونة

وذلك على الاحتمال الثانى هناك فقط وقد يقال ان ما لناظم فيما مروا الخ وغيره انما هو فى غير اهل العلم وإلا فالعالم لا يوقع شهادته إلا حيث تجوز هذا محامه عندهم وخ اطلق كغيره فلا يفيد انه لا بد من الاستفسار مطلقا اذ لا فائدة لاستفسار العالم بما تصح به قول ابن فرحون فى تبصرتهم فى فصل مراتب الشهود ما نصحه المبرز فى العدالة العالم بما تصح به الشهادة تجوز شهادته وتجرحه ولا يسال عن كيفية علمه اذا ايهم . وبالجملته لما قل اهل العلم وكانوا قليلا ما هم والغالب عدم انتصابهم للشهادة اطلق بعض الايمه فى وجوب الاستفسار نظرا للغالب (وتعديل) قوله وهو خلاف قولهم الخ لو قال بدله لقولهم ان التزكية الخ لكان اصوب كما لا يخفى على ان قوله باشهد انه عدل انما هو فى غير العالم لانه الذى يقدم للشهادة غالبا واما العالم فمعلوم عندهم انه لا يستفسر وقوله قلت ينبغي ان لا يقبل ذلك الخ اى لا يقبل قوله عدل رضى من غير بيان معنى العدالة والرضى إلا من العالم ويمكن ان يكون هذا مما يشملها الناظم ايضا والله اعلم قال فى ضريح العدالة تشعور بسلامة الدين والرضى يشعور بسلامته من البله والغفلة اه وفى نظم العمل

وان يقل رضى منك قبــــــــــــــــلا وهو اليق بوقت ســــــــــــــــلا
ويريد انه لا يكون قوله رضى تزكية إلا ان كان عارفا بمعناه
(وتاليج) قوله ولم يفرقوا فى هذه الخ يعنى اطلقوا ولكن تقدم ما يفيد التفرقة بينهما وبالجملته فهذا الش تمسك فى استفسار اهل العالم فى هذه وفيما قبلها بمجرد الاطلاق وذلك لا يتم به الاعتراض كما مر التنبيه عليه فى كل مسالة على انفرادها

التوليج وكان المملك ميراثا وإلا بطل التوليج عند اكثر وقال ابن زرب يحتمل العدل من ذلك ما تحمل ما لم يتبين كذبه ولم يفرقوا فى هذه بين ذرى العلم وغيرهم ويأتى حكم التوليج فى كلام ظم بعد هذا ان شاء الله

(واثبات ملك) قال ابو الحسن ان كان الشاهد عارفا بما يصح به الملك قبل اطلاقه الشهادة بالملك وقليل ما هم وإلا فلا تقبل والشروط خمسة كما ياتي في قول الناظم يد نسبة طول النسخ واختلف هل يعتمد عليها الشاهد او لا بد ان يصرح بها وبه العمل إلا انه يقصص في ذلك بين اهل العلم وغيرهم (او اخ في وراثته) اى شهدا بانته توفى فلان فورثه زوجته وبنته واخوه ولم يبيننا كونه لاب او ام (تفسر) وإلا لم تقبل (إلا من ذوى العلم فاقبلا) لانه لو كان للام ما سماه وارثا واعطاه جميع الربع الباقي وذكر الش هنا نظائر المسائل المذكورة اكثرها مبكوث فيها لانه ليس من هذا القليل كالشهادة بالملا على من ثبت عدمه قال في التبصرة ان شهدوا على المديان بانه له مال ولم يعينوا ذلك فليس بشئ كالشهادة بصور الزوجة لا تقبل مجملة وظاهر كلامهم مطلقا لان له تاديبها

(واثبات ملك) ما قاله عن ابى الحسن شاهد للعلم في جميع ما مر وهو الذى تقدم من المقدمات وابن فرحون وغيرهما لانه اذا جازت شهادة اهل العلم في هذه من غير استفسار فكذلك غيرها من الشهادات لاستوعائية من باب لا فارق وقوله واختلف هل يعتمد النسخ هذا في غير العالم واما العالم فيقبل اطلاقه والعمل الذى ذكره انما هو في غير العالم والعالم قليل وجوده (إلا من ذوى العلم فاقبلا) قوله واعطاه جميع الربع النسخ الصواب اسقاط لفظة الربع او يقول بدله واعطاه جميع الثلاثة الاثمان الباقية وقوله واكثرها مبكوث فيها النسخ تأمل لا يسلم البكوث في واحد منها فضلا عن اكثرها وقوله عن التبصرة فليس بشئ النسخ يعنى اذا كان من غير اهل العلم والذى في زانها اذا شهدت بان له مالا اخفاه تقبل على ما به العمل عيشه ام لا اطره عند قول خ ورجحت بينته الملا ان بينت النسخ بل ذكر ابن عات انها ح تقبل اتفاقا وعليه فتقبل من اهل العلم وان لم يقولوا ان له مالا اخفاه بخلاف غيرهم حتى يقولوا ان له مالا اخفاه وقوله كالشهادة بصور الزوجة النسخ هذا ايضا فيه ما فيه لانهم اذا كانوا من اهل العلم لا يشهدون بالضرر حتى يخلص لهم من باطن الامر انه لم يفعل بها ذلك على وجه التاديب وان الضرر ليس هو مجرد البغض وإلا لم يكونوا من اهل العلم وهذا المراد فيما تقدم وفيما ياتي وقوله وغبن النسخ لان مفهوم من يحسد الغبن بالثلث فاكثروا بعضهم يحده بما نقص عن القيمة نقصا له بال وان لم يبلغ الثلث والمراد بالكفر الردة والعياذ بالله لاختلاف الناس فيما يكفر به فان كان من اهل العلم يحتمل على انه لم يشهد بالغبن والردة حتى خاص عنده انه الثلث او زاد على الثلث وانه تلفظ بما يكفر به اما اتفاقا او على المشهور وإلا فليس هو من اهل العلم وكذا الولاء لا تقبل من غير اهل العلم مجملة

ولان بعضها ليس من الضرر ولو شاء الناظم ذكرها لقال مثلا (وغبن وكفر سوقة وزنى ولا) بل

بل حتى يقولوا باشر عتقه او جره ولاء او عتق وكذا السرقة لا بد
ان يسألوا ما هي وكيف اخذها ومن اين اخذها وهل من حرز او
غيره وهل خفية او جهارا فان غابوا قبل ان يسألهم الحاكم او ماتوا
قطع إلا ان يكونوا من غير اهل العلم قاله في التبصرة وغيرها ونقله
الشش وكذا التذنب والشتم لان من الالفاظ ما لا يعد قذفا ولا شتما
والله نيس مختلف فيه قيل اربعون وقيل خمسون وقيل غير ذلك
وقوله عدم الخ اي قالوا انه عديم ولم يزدوا انهم لا يعلمون له
مالا ظاهرا ولا باطنا واو قالوا هو عديم لا مال له ظاهرا ولا باطنا
فلا بد من استفسارهم ايضا هل مرادهم القطع والجزم فتبطل او
مرادهم لا يعلمون فتصح وهذا ان كانوا من غير اهل العلم والإلا قبلوا
وام يستفسروا على ما مر وقوله وقف سبل الخ اي شهدوا بوقف
طريق على المسلمين اذ قد يكون المحل ينتفع به وهو مملوك
وقوله سماعهم الخ اي شهادة السماع لا تقبل من غير اهل العلم
حتى يقولوا من اهل العدل وغيرهم وقوله فساد عقود الخ اي لا تقبل
شهادتهم ان هذا البيع مثلا فاسد حيث لم يكونوا من اهل العلم
حتى يسيئوا وجه الفساد اذ قد يظنوا فسادا بوجه لا يفسد به
شرا وقوله حمل ميت الخ اي لا بد ان يسيئوا المدة التي بين
الوضع وموت الاب لانه مختلف في المدة التي يلحق فيها الحمل
بابيه وهل اربع او خمس خلاف ومنها ضيق الطريق فلا يشهد
به مجملا إلا من يعرف حد سمعه وهو سبعة اذرع ومنها اذا
شهد انه غاب منذ حين فلا تقبل مجملته إلا من اهل العلم
الاختلاف في قدر الحين ومنها الكفاءة لا تقبل الشهادة فيها مجملته
إلا من اهل العلم لاختلاف الناس فيها ومنها شهادتهم ان فلان
على فلان مائة دينار او انه معاوضة فلا تقبل مجملته من غير اهل
العلم حتى يقولوا اسلفها له بحضرتنا او اقر بها اي بالمعاوضة او بالسلف

(وقذف وشتم عنست عدم ملا)

(وضر وغصب وقف سبل سماعهم)

(فساد عقود حمل ميت له تلا)

ولما ذكر في تعداد الشهادات

التي تفسر ولا تقبل مجملته إلا من

ذوى العلم الشهادة بالملك

اشار الى ما يشترط فيها

بالخصوص والى حكم التعارض

فيها او في غيرها وانما اذا امكن

الجمع بين البيتين جمع ومثاله

قول المدونة من قسالى لرجل

اسلمت لك هذا الثوب في

مائة اردب حنطة وقال الآخر

بل هذين الثوبين لثوبين سواء

في مائة اردب واقاما معا البينة

لديننا وبالجملته فهذه الامور ونحوها لا تقبل مجملته من غير
 اهل العلم وتقبل منهم الا ان اهل العلم قليل ما هم في هذا الزمان كما
 قاله ابو الحسن فيمن اطلق في وجوب الاستفسار وكان اطلاقه
 مرادا عنده نزلتهم منزلة العدم كالغراب الابقع ولكن لكل زمان
 رجال فلا ينبغي التنزيل المذكور وعادة الفقهاء التنصيص على الصور
 العقلية التي يمكن وجودها وقد يوجد الله تعالى في زمان من هو
 انقه واعلم ممن كان قبله وما ذلك على الله بعزيز (باسباب ملك
 رجحان) قوله اخذ الاثواب الثلاثة الخ لا يقال اخذه لها مشكل
 لانه انما ادعى ثوبين ولا يقتضى له بغيرهما لانا نقول اخذه للثوب
 الواحد بدعواه وبنيته واخذه للآخرين لاخيرين بينته صاحبه فقط
 اذ هي شاهدة بذلك عليه تنبيه فان شهدت بينته انه نطق
 بطلاق زوجته فلانة في وقت كذا او في مجلس كذا وشهدت
 الاخرى انه انما تلفظ في ذلك المجلس بعنق عبده او بطلاق
 فلانة لزوجته اخرى فذلك تكاذب وتهاور انظر ح عند قول خ
 وان امكن جمع بين البيتين الخ وقال المكناسي في مجالسه في
 الشهادات فان شهد على شخص بسقاط حق وكانت الشهادة
 عليه بتعريف معرف ثم شهدت لاخرى ان المشهود عليه لم يكن
 في البلد في ذلك الوقت فقال ابن رشد فيمن شهد عليه بالقتل
 وشهد آخرون انه لم يكن يوم القتل في ذلك البلد فالشهادة بالقتل
 اعمل وذهب القاضي اسماعيل وابن عبد الحكم الى ان الشهادة
 بالقتل ساقطة ثم قال ولو شهدوا ان فلانا اقر عندنا بمائة في يوم
 عرفة بعرفة وشهد آخرون انه كان يوم عرفة بمصر ان الشهادة
 بالاقرار اعمل قسالمكناسي ولست اعرف لهذا معنى والذي
 ارى ان كان الشهود الذين شهدوا انه كان بمصر اعدل سقط
 الحق والقتل الخ قلت قال ابن عبد البر ما قاله اسماعيل

لزمه اخذ الاثواب الثلاثة في
 مائتي ارب اه وان لم يمكن
 الجمع بينهما صير الى الترجيح
 ويكون باشياء منها اشتغال
 احدى البيتين على بيان سبب
 الملك كما قال

(باسباب ملك رجحان ان تعارض)
 (بدا من شهود وانتفا الجمع اولا)
 مثال سبب الملك (كنسج)
 اى شهدت بينته بان الثوب
 ملك لزيد واخرى انه ملك
 لعمرو نسجه بيده فتقدم
 الشهادة بالنسج واما قوله

(لنفس) فلا حاجة اليه مع موضوع المص الذي هو قيام البيتين معا بالملك وانما ذكره فيما اذا شهدت احدهما انه ملكه والاخرى انه (٧٧) نسجه فلا بدح ان يقولوا لنفسه وان يكون النسج مما

من انه يقضى بالاعدل هو الصحيح وقال ابن رحال هو الصحيح عندي ولا نطبق ان نقول بغيره ولا سيما في الدم اذ لا يقدم عليه إلا بيقين وفي ز في اللعان ان محل تقديم بيينة القتل ما لم يكثر الآخرون وإلا فلا قتل (لنفس) يحتمل ان يكون الناظم اشار لتعارض مجرد النسج والنتاج مع الملك ويفهم منه تعارض الملك والنتاج مع الملك بالاحرى (ورجحنا على الملك) اى رجحنا الشهادة بالنتاج على الملك وهو تكرار مع قوله باسباب ملك النج وانما اعاده ليرتب عليه الاستثناء في قوله (إلا من مقاسم) ويحتمل ان يكون المعنى وشهرون البينة الشهادة بالملك المينة لسببه من احياء او اصطياذ كلولو من بحر او شراء من ثابت الملكية على الشهادة بالملك التى لم تين سببه اصلا إلا من مقاسم اى إلا ان يكون الملك المطلق من المقاسم فيرجح على التى بينت السبب واخرى على غيرها فلا تكرار حيثذ لان السبب هنا غير السبب المتقدم على الاول فقال في المدونة اذا ادعى دابة وليست بيد احدهما فاقام هذا بيينة انها نتجت عنده واقام الآخر بيينة انه اشتراها من المقاسم قضى بهما لصاحب المقاسم لا ان ادعى انه اشتراها من سوق المسلمين فهى لذى النتاج حيثذ وكذا لو كانت بيد من نتجت عنده فانه ياخذها صاحب المقاسم اه فقد علمت ان المقاسم تقدم على الملك والحوز قلت لا يظهر التعارض بين الملك والمقاسم بل ذلك من امكان الجمع اللهم إلا ان تشهد بيينة الملك والنتاج باستمرار الملك والتصرف الى الآن فيظهر حيثذ التعارض وترجح بيينة المقاسم عليه يحتمل الناظم لا على ما قرر به (وزيد عدالة) قول ته وان شهدت لذى اليد الخ صوابه وان

احدهما على الشهادة بالملك وكذا لو شهدت بالنتاج وحده عند ابن القاسم قال في المدونة ولو ان امته ليست بيد احدهما فاقى احدهما ببيينة انها لم لا يعلمنها خرجت عن ملكه حتى سرقت لم واقام الآخر بيينة انها له ولدت عنده لا يعلمنها خرجت عن ملكه بشئ قضى لصاحب الولادة وقال المخمى ولا شبهه فيمن اقام بيينة في امة بيد رجل انها ولدت عنده فلا يقضى بها حتى يقولوا انه كان يملك امها لا نعلم بغيره فيها حقا وقد يولد في يده ما هو لغيره وقول ابن القاسم انها لمن ولدت عنده اصوص ويحمل الامر على انها كانت له حتى يثبت انها ودبعة او غصب اه ونحوه في التوضيح عن التونسي قاله ابن غزى والى قول ابن القاسم اشار الناظم بقوله (ورجحنا) اى رجحنا الشهادة بالنتاج (على الملك إلا من مقاسم)

بشراء او اخذ في نصيبه (فاقبلا) وقدمه على النتاج وحده او مع الملك لامكان الجمع (وملك) تقدم الشهادة به (على حوز) لانه اهم اذ يكون بالملك وبالوديعة وبالعارية وغيرها (وزيد عدالة) على اخرى وان شهدت

لذى اليد نخ وباليده ان لم ترجع بينة مقابلة وياق ان ذلك (٧٨) خاص بالمال (وبالنقل) على

الاستصحاب قال في التوضيح
كمن له دار مات عنها وادعى
ولده انها لم تخرج عن ملك ابيه
واقام بينة بذلك واقامت الزوجة
بينته انه اعطاها لها في صداقها
فتقدم بينتها لانها ذليلة ومثله في
بينته شهدت ان رجلا كان يغتال
جميع ما يملك الى ان مات
وشهدت اخرى بانها كان صيرها
لزوجة فيما ترتب لها قبله
وانها حازتها عنه فان التصير
صحح ولا يقع في ذلك تعارض
(والاثبات) قال في نوازل ابن
سهل افق ابو مروان ابن مالك
في هبة اختلاف الشهود فيها
فبعضهم شهد بالحوز وبعضهم شهد
بانها لم تحز فالحق الشهادة بصحة
الحوز اعمل لوجوه من انظر مع
موافقة الروايات في مثل ذلك
قال ابن سهل يريد لان الشهادة
بالحوز اثبتت الهبة لصحتها
فكانت اولى من التي شهدت
ببطلانها قال و اشار بقوله مع
موافقة الروايات الى ما في
الموازية في شهيدين شهدا
بحوز الرهن وشهد آخران
بعدم الحيازة قسما ل شهود

لغير ذى اليد ويمكن ان تكون المبالغة راجعة لقوله على اخرى
اي وان شهدت الاخرى لذى اليد لكنه بخلاف المتبادر لان
الحدث عنها هي الزائدة عدالة واما ان كانت احدهما عدل وارتخت
الاخرى فقليل يرجح لاعدل وقيل عكسه وهو الراجح وثالثها يتساقط ان
(وبالنقل) بيننا الملك والحوز والنقل والاستصحاب ايستأ من التعارض
في شئ لان المستصحة شهدت بنفي العلم بالخروج عن ملكه
وذلك لا يقتضى عدم الخروج فنفي الخروج اعم والاعم لا اشعار
له باخص معين وكذلك الحوز لانه اعم قد يكون عن ملك وغيره
فلا اشعار له بالاخص نعم اذا قالت هذه وقع النقل بالبيع او
الطلاق في وقت كذا وقالت الاخرى لم يقع بينهما بيع ولا طلاق
مثلا في ذلك الوقت اصلا فيتعارضان ح وتقدم بينة النقل وفي
اقتضية ابن سهل عن ابن عثاب فيمن شهدوا لرجل بملك شئ
وشهدوا لمن هو ببيده بالحوز ان شهادتهما عاملت لانهما شهدا
بعلمهما في الامرين وحيازة الحائز يحتمل ان تكون بارفاق او
توكيل او ابتياع ولا يلزمهم الكشف عن ذلك اه وتامل كيف لا
تكون هذه الشهادة متناقضة لان الشهادة بالملك لا بد ان تعتمد
فيه على اليد اى على الحوز اذ هي من جملة ما تعتمد عليه ثم
شهدوا بالحوز لغيره فان اتحد الزمان فذلك تدافع قطعاً وإلاً
صحح وعليه يحمل كلامه (ولائيات) انظر كيف ينضبط النفي
وللائيات ما هنا اذ كل نفي يمكن ان يكون في معنى اللائيات ويوول
لائيات كما يوول العكس ايضاً فان كان مرادهم ان النافية هي التي
تلفظت بحرف النفي فكذلك لا يصح لانه يقتضى انها اذا
شهدت احدهما انها اوصت وهي مختلطة العقل والاخرى انها
غير مختلطة تقدم بينة للاختلاف وذلك خلاف الواقع وكذا في الهبة
اذا شهدت احدهما انها بقيت ببيده والاخرى انها لم تبقى بل

جازها تقدم بينة البقاء وذلك خلاف النقل والتعليل بان المشبهة
 اثبتت حكما لا يفيد لانها في الامثلة المذكورة اثبتت حكما ايضا
 وعليه فاما ان يقال تقديم الاثبات انما هو في شئ خاص وهو ما
 اذا قيدت المثبتة بوقت واطلقت النافية كما اذا شهدت احدهما بانه
 طلق او باع وقت كذا وشهدت الاخرى لم يبع ولم يطلق في علمنا
 فلو قالت لم يبع ولم يطلق اصلا بطلت لانها لا يمكنها ان تستحس
 في جميع الاوقات حتى تقطع بالنفي المذكور كما ياتي عند قوله وهل
 عدم التفويت الخ ولو قالت لم يبع ولم يطلق في ذلك الوقت بل
 كان في بلد اخرى او تلفظ بغير لفظ الطلاق والبيع سقطتا فان كان
 مرادهم الوجه الاول فليس من التعارض في شئ ولعلمه هو قول ابن
 مالك لوجه من النظر ولا يصح ان يكون مرادهم الوجه الثاني والثالث
 لان التقديم يقتضي ان النافية صحيحة لولا وجود ما يقدم عليها وحيث
 فقد يقال ان قول الناظم او ما قد تنصلا يغني عن قوله والاثبات اذ
 المدار عليه وهو في الحقيقة راجع اليه ولذا اسقطه خ وغيره من
 المشاهير وايضا فان المستصحة شاهدة بالاصل فلعل مرادهم بالاثبات
 النقل اي من عبر به واراد النقل لانه راجع اليه ولانه هو
 الذي يناسب تعليله بقوله اوجب حكما فالشهادة بالخياره اثبتت
 شرطا يصح عقد الهبة وكذا الشهادة بصحة العقد اذ لا عمل في
 العقود الصحة وذلك راجع لتقديم الناقلة على المستصحة وكذا
 الشهادة بالتجريح اذ الغالب عند مالك في الناس المرحمة لكنها
 ناقلة عن الاصل الذي هو عدمها وكذا الصغر والبلوغ فان الشهادة
 بالبلوغ اعمل لانها اوجب صحة العقد خلافا لتا وهكذا واما بينة
 القتل فقد تقدم عند قوله باسباب ملك رجحت ان ذلك من
 التهاثر على الصحيح وكذا من شهدت انه باع او طلق في محاسن
 كذا وشهدت الاخرى بانه لم يبع بل وهب او طلق اخرى في

الجلس المذكور كما مروا بالجملة فمراهم بالاثبات انها اثبتت
حقا لم يكن وذلك راجع الى النقل والاستصحاب فمهمى اطلقت
احدهما وقيدت الاخرى بوقت معين فلا تعارض ومهمى قيدنا
بوقت واحد كانتا متهاثرتين كمسالة القتل والطلاق المتقدمتين
في التنبية ونحوهما وعليه فاذا شهدت بان الواهب استمر حوزة
للهمية الى المانع وشهدت الاخرى انها حيزت عنه واطلقت فان
بينت عدم الحوزة وانها استمرت بيد الواهب الى المانع تقدم لان
الاخرى اطلقت فيحتمل ان تكون الهبة رجعت الى الواهب
بعد حوزها باقرار قبل تمام السنة كما قال القراني وغيره فهذا مما
يمكن فيه الجمع ح وان شهدت احدهما باستمرارها بيد الواهب
الى المانع والاخرى بانها حازها عنه سنة فهما متعارضتان في
السنة ح فبينت الحيابة اعمل لانها شهدت بمقتضى الاصل اى
النقل في العقود ومكذا انظر شرحنا للتحفة ولا بد فان قلت
يمكن حمل النفي والاثبات على ما اذا شهدت احدهما انه طلق
او قتل او باع في وقت كذا وشهدت الاخرى انه لم يطلق ولم يبيع
ولم يقتل في ذلك الوقت اصلا قلنا تقدم انهما متهاثران على
الصحيح او يقال الشهادة بالطلاق ونحوه ح على مفاصلة نافلة
والاخرى مستصعبة فهو مستغنى عنه بقوله وبالنقل الخ اذ
الشهادة بالقتل نافلت عن الاصل الذي هو عدم العداء الى العداء
وفي الطلاق نافلت عن العصمة الى الخروج عنها ومن ذلك الحيابة
لانها اثبتت شرط النقل وكذا صحة العقل في الوصية ونحو ذلك
اذ ما يرجع لشرط صحة العقل نقل والمستصعبة شاهدة بالاصل
فتأمل ما المخلص فان لاثبات راجع لاحد الامرين اما النقل
والاصل والاو هو الصواب والله اعلم وقوله عن ابن عرفة ان اجتمع
تعدبل وتجريح الخ كالصريح في ان الشهادة بالتجريح هي

ابن عرفة ان اجتمع تعدبل
وتجريح فطرق روى ابن نافع
عن مالك ينظر الى الاعدل من
الشهود فيؤخذ بقوله وقال
ابن نافع المجرحان اولى
سحنون لو عدله اربعة
وجرحه اثنان والاربعة اعدل
اخذت بشهادة المجرحين
لانهما علما لم يعلمه الآخرون

(او ما قد تاصلا) فتقدم الشهادة بالاصل كالجرح على الشهادة بخلافه وكالصغر والبلوغ وكبينة شهدت بانہ اوصى وهو صحيح والاخرى (٨١) وهو مريض فتقدم بينة الصحة لانها لاصل قاله ابن القاسم قال بعضهم ويظهر الاثر

فيما اذا كانت الوصية بتدبير فانها في الصحة تكون في المعلوم والمجهول قلت اخرج ذلك فرضهم المسألة على غير وجهها فانها في صحة العقل وعدمه لاني الصحة والمرض قال في العتبة وسئل عن قوم شهدوا على امرأة انها اوصت بكذا وكذا في مرضها وهي صحيحة العقل وشهد آخرون انها كانت موسوسة العقل فقال ارى ان تثبت شهادة الذين شهدوا في الوصية وهي صحيحة العقل وتطرح شهادة الذين شهدوا انها موسوسة قال ابن رشد هذه مسألة قد مضى الكلام عليها في آخر نوازل سحنون فلا معنى لاعادتها اه من سماع ابي زيد من كتاب الشهادات الرابع وهكذا اعادها ابن رشد في سماع ابي زيد من كتاب الرصايا الخامس وتقدم بينة الصحة على الفساد الا ان يغلب وبينة السفة على الرشد وبينة الاكراه على الطوع وان كان هو الاصل لان الاولى نافذة

النافذة اى عن الاصل فهو يويد ما قدمناه (او ما قد تاصلا) قول ته الجرح على الشهادة بخلافه الخ كذا في غالب النسخ وهو الصواب وفي بعضها كالحرية وذلك لا يصح لانه سيأتى ان يبنى الحرية والرقية يتساقطان او كانت تقدم بينة الحرية ما قالوا بتساقطهما لكن اذا تساقتا لم يبق لمدع الرقية الا مجرد الدعوى فعليه البيان ولهذا لم يجعل الناظم اليد من المرجحات لانها ليست منها خلافا لظاهر الخ بل اذا تساقتا بقى الشيء بيد حائزه كالمدعى للحرية هنا لانه حائز نفسه ولكن يكون مثل بالتجريح للفى والاثبات ثم مثل به لقوله او ما قد تاصلا وذلك دليل على تداخلهما كما مر ومراوده بالاصل بالنسبة للجرح الغالب كما مر والا فالاصل لاصيل هو عدمها وبالجملته لو استغنى المص بالنقل عن الاثبات والتاصيل لسلم مما مر لان التاصيل هو الاستصحاب في المعنى والاثبات هو النقل على ما بيناه وقوله قال بعضهم ويظهر الاثر الخ قد يقال ان هذا البعض انما تكلم على تعارض بينة الصحة والمرض في البدن فان بينة الصحة اعمل كما في المعيار عن البيزناسنى لانها الاصل وقيل بينة المرض اعمل فاذا شهدت بانہ تبرع في حال صحة بدنه والاخرى في مرضه المخوف قدمت بينة الصحة ويكون التبرع نافذا ان حيز وان شهدت بانہ اوصى في الصحة والاخرى في المرض فالوصية نافذة على كل حال ويظهر الاثر في التدبير ونحوه فانه حيث قدمت بينة الصحة يكون في المعلوم والمجهول وفي المرض يكون في المعلوم دون المجهول وح فهما مسالتان وقوله لان الاولى نافذة الخ انما كانت بينة الاكراه نافذة الخ لانها قد خاص لها باطن امرة ما نقله عن اصله الذى

(وبائنين) اى الشاهدين على شاهد ويمين اذ من العلماء من لا يرى الشاهد واليمين وكذا على شاهد وامراتين وفهومة ان الزيادة عليهما لا تعتبر خ وبمزيد عدالة لا عدد الا ان يكثروا بحيث تفيد شهادتهم

العلم (و) يرجح ايضا (التاريخ) على التي اطلقت ولم تورخ (٨٢) (او سبقه) الاخمسى وان ارجحنا

قضى بالاقدام وان كانت

لاخرى اعدل (ومن يفصل)

من الشهود في شهادته (فمختار)

اي مقدم (على من قد اجملا)

مثل لهما بما نقله بهرام عن

ابن الهندي في قوله ولو ادعاهما

رجلان فانكرتهما او احدهما

واقام كل البينة قال فلو ارجحت

احدهما برمصه وان والاخرى

ببيوم منه قضى بذات اليوم

إلا ان تقطع الاخرى ان النكاح

كان قبل ذلك اليوم اي فترجح

لأنها اقدم تاريخا ثم اشار الناظم

الى ان ما تقدم من الترجيح

بالعدالة محلله اذا كانت

الشهادة بالمسال او ما يتول اليه

لا فيما لا يشبث إلا بشاهدين

فقال (بعنق) الباء بمعنى

في و (نكاح السغ زبد) اي

زيادة (عدالة كجد طلاق

مع دم جرح) بفتح الجيم اي

تجريح فيقدم على التعديل

ولو كانت بينته اعدل قال

سحنون لو شهد اربعة بالعدالة

واثنان بالمجرحة والاربعة اعدل

قدمت المجرحة واما كونه

بضم الجيم فبعد لانه يحتاج

للتقييد بالعمد ويكون على غير المشهور (انجلا) اي ظهر تميم ولما ذكر اثبات الملك

هو الطوع وقد يكون الشخص في ظاهر الحال طائعا وفي الباطن بخلافه فشهود لا كراه قد علوا من باطن الامر ما لم يعلمه الآخرون والسفاهة مثله (وبالتاريخ) اي ولو كانت الاخرى اعدل لانه اذا كان يقضى باقدمية التاريخ ولو كانت الاخرى اعدل فالخبر ان تلغى لاعدية فيما اذا لم تورخ (او سبقه) فاذا شهدت احدهما انه يملك هذه الامنة منذ عامين وشهدت الاخرى للآخر بانه يملكها منذ عام قضى بذات العامين لانهما تساقطا فيما تعارضتا فيه وهو العلم وبقي استصحاب الحال لذات الاقدم قاله ابن عبد السلام قلت وهو ظاهر اذا كان تعارضهما في العلم الاخير واما اذا تعارضتا في الاول فيتساقطان فيه ايضا ويبقى الحوز للآخر (ومن يفصل فمختار) ما مثل به ثم هو من باب الجمع وقد يمثل له ايضا فيما يظهر كما في الشك كمن شهدت بالقتل ولم تعين لا عمدا ولا خطأ وشهدت الاخرى بانه عمد او خطأ وهذا من باب الجمع ايضا والصواب ان يمثل له بالشهادة المجملة في التوايح ونحوه اذا كانت من اهل العلم وشهدت الاخرى بانهما توسطتا العقد بينهما فلم يقع بينهما تاليح فتقدم المفصلة كانت من اهل العلم او غيرهم وكذا في الولاية شهد اهل العلم به مجملا للشخص وشهدت الاخرى لغيره ان هذا هو مولاه باشر عشقه او جرة له ولاء بولادة او عتق الى غير ذلك والله اعلم وظهرة ان المفصل مقدم ولو كان غيره اعدل (طلاق) او شهدت بانه طلقها بمجلس كذا من يوم كذا وشهدت الاخرى بانه انما تلفظ في ذلك المجلس بالعتق او بطلاق زوجته اخرى فيتساقطان وكذا يقال في الحد والدم (دم) تأمل فانه يقتضى ان زيادة العدالة في الدم لا تكون كالعدل الواحد توجب القسامة مع ان الدم مما يشبث بالعدل والقسامة فلا اقل ان يكون زيادة العدالة لوثا كالشاهد الواحد فانظروا وظاهرة انه

يلغى

يلغى في هذه الامور زيادة العدالة فقط ولا يلغى غيرها من المرجحات
 كالنفصيل وقدم التاريخ وهو كذلك كما يفهم من تمثيل بهرام
 (يد) يعنى كانت موجودة بيده قبل مدة النزاع واما حرث الارض
 وغيرها من الاجنات وح وجود النزاع فيها في زمن الحرث ولم
 تكن محوزة بيده قبل ذلك فلا عبرة به في دعوى المحوز قاله
 سيدى عبد الكريم اليازغى وغيره قللت كثيرا ما تكون الارض
 ونحوها بيد شخص فيترامى عليه غيره ممن هو اقوى منه ويشرع
 في حرثها فاذا رفعه الحائز للشرع يقول المترامى عليه هي الان
 بيدي وحوزي فكنت وقت ولايتي خطت القضاء بفاس اقول لهما
 ايكما كانت بيده في السنة التي قبل هذه وفي السنة التي قبلها
 فاذا قال احدهما انا كلت المترامى عليه باثبات كونها كانت بيده
 لا غير فاذا اثبت المدعى صراح مدعى عليه وكلت المترامى
 عليه بملكية ما ترامى عليه فان اثبت ذلك المترامى كلت المدعى
 بالبينة وهذا وجه الفصل فليتظن له القضية فقد ضاعت هنا
 بسبب الترامى اموال يعلمها الكبير المتعال (كعشرة اشهر) قال سيدى
 عبد الكريم اليازغى اذا قامت القرائن الدالة على صحة الملكية
 وبعدت مسافة البائع بحيث لا يمكن الرجوع عليه ولا علم ما
 عنده من مدة الملك حتى تلفق العشرة منها ومن مدة المشتري فيتعين
 المصير الى ما قاله العلامة الحقيقى القاضى ابو عبد الله بردلته وادا
 على من قال باشتراط العشرة اشهر قائل ان لم ينزل بهما كتاب
 ولا سنة ولا صرح احد من الائمة باعتبار مفهومها مع ان مفهوم
 العدد ضعيف ولم يقل به الا قليل من الاصوليين والفقهاء والآيات
 القرآنية والاحاديث النبوية شاهدة بالغاء مفهوم العدد قال عليه
 السلام لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة فيحتسبهم الا كانوا له
 جنة من النار فقالت امرأة واثنان قال واثنان وقال من كان له

والترجيح اشار الى ما يشترط
 فيه وانه لا بد في الشهادة
 بالملك من خمسة امور (يد
 نسبة) اى كون الشيء محوزا
 بيد المشهود له وانه ينسب
 لنفسه و (طول) لتلك الحيازة
 (كعشرة اشهر) فاكثر (وفعل)
 اى كونه يتصرف فيه بالهدم
 والاستغلال او غيرهما

فرطان من امتى ادخله الله بهما الجنة قالت عائشة ومن كان له
فرط واحد قال ومن كان له فرط واحد ياموققة آية المنافق ثلاثة
آية المنافق اربع . اعطيت خمسا لم يعطهن احد قبلى الى غير
هذا مما هو نص فى عدم اعتبار مفهوم العدد وإلا لما سئل عنه عليه
السلام وقال تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة الآية ولا مفهوم لسبعين
وهذا يدل على ان العشرة انما هى شرط كمال لا شرط صحة وكثيرا
ما يشتري الانسان الدابة وتبقى بيده نحو اشهر وتسرق له فيريد
استحقاقها ولا يجد من يشهد له بالعشرة ولا يعلم البائع فتلق
مدته لمدة المشتري فيضيع حقه وتامل هذا مع قول خ وام ياخذ
ان شهد انه كان بيده النخ ولعله حيث لم تقم قرينة بان له
وحيث لم يطل بيده طولا معتبرا كعشرين يوما ونحوها او حيث
لم يشهد له بغير اليد من باقى الشروط ولا سيما وقد قال ابن رحال
فى الارتفاق الاصل فيمن باع شيئا انه يملكه لان العداء خلاف
الاصل فالمشتري ح اذا اتى بوثيقة الشراء ولم يشك ان بائعه
تصرف المدة المذكورة فانه يقضى له بالاستحقاق ولا سيما مع
بقية الشروط وليس للمحائز ما يعارضه ثم بعد كنى هذا وقت
على ان قول خ وام ياخذ ان شهد انه كان بيده هو مذهب
اشهب وصححه ابن محرز ودرج عليه ابن شاس وابن الحاجب
ومذهب ابن القاسم انه يجب رده الى من كان بيده امس وارتضاء
التونسي قائلا لان الاصل ان من سبقت يده الى شئ لا يخرج
عن يده إلا ييقن قال العوفى وكلام التونسى ومذهب ابن القاسم
اصوب ونحوه للخمى انظر شرحنا للشامل (بلا خصم) ظاهرة كغيرة
انه اذا ساقه الموثق مساق القطع لا تبطل شهادته وهو كذلك
لانه شهد بالملك معتمدا على تصرف مرئى له مصحوب بعدم
النازعة فكانه يقول ذلك التصرف المرئى لى لم تعارضه منازعة

(بلا خصم) أى من غير منازع
ولا معارض (بهما) أى بهذه
الخمس (الملك يجتلا) ويتضح

ولا بد كما قال ابن هلال من
تصريح الشاهد بهذه الخمس
وان يزيد انه لم يخرج عن
ملكه في علمهم كما قال خ وصحة
الملك والتصرف وعدم منازع الخ
وقيل هو شرط كمال فقط وقيل شرط
صحة ان كان المشهود له بالملك
ميتا وإلا فكمال والى ذلك اشار
بقوله (وهل عدم التفويت في
علمهم) اى الشهود بان يقولوا لا
نعلمه باع ولا وهب ولا خرج عن
ملكه الى الآن (كمال) فلو لم
يقولوه صححت وهو ظاهر المدونة
في كتاب العارية (او صحة) وهو
ظاهر ما في الشهادات (للحى)
ابو الحسن ينبغي ان يكون هذا
الاختلاف في الحى واما على
الميت فشرط صحة قطعا واليه
اشار بقوله (الميت ذا اجعلا) قال
ابن مرزوق وما قاله ابو الحسن
ظاهر حسن يعنى لان الحى يحلف
على البت والوارث يحلف على
نفى العلم فان قطعوا بالشهادة
وقالوا لم تخرج عن ملكه كانت زورا
فانه في المدونة والمراد لم تقبل

بل لو كان الشاهد مطلوبا بسوقها على العلم لا وجبوا على المشهود
له اليمين على ذلك كما اوجبوها عليه انه ما باع لما تقرر من
كلامهم ان كل من شهد له بظاهر وجب ان يستظهر على باطنه
باليمين قاله ابو العباس الملوى رحمه الله وهو ظاهر وإلا وجب
ان يقولوا بلا علم خصم او بلا علم منازع اه قوله ولا بد كما قال
ابن هلال من تصريح الشاهد بهذه الخمس الخ يعنى حيث لم يكن
الشاهد من اهل العلم وإلا فلا يحتاج للتصريح بها كما مر عن ابى
الحسن حيث قال واهل العلم قليل ما هم وعلى هذا قول ابن رحال
في ارتقاؤه قائلا وقول من قال هذه الشروط يعتمد عليها ولا يصرح
بها إلا بقوله ولا نعلم انها خرجت عن ملكه نقول بموجبه اذا كان
الشاهد عالما بها اه (الميت ذا اجعلا) اى لا بد في الشهادة بالملك
الموروث ان يقولوا لا نعلم الهالك فوته الى ان توفى وان سقط عدم
تفويت الورثة لما ورثوه لم يضر ذلك وذكره اثم كذا لابن فرحون
وغيره وقال في الوثائق المجموعة لا بد ان يقول الشهود انهم لا
يعلمون المشهود له فوت ذلك بشئ الى ان توفى وتركه لورثته
فان سموهم وزادوا وان احدا من ورثته لم يفوته في علمهم ايضا كان
اثم وان لم يزيدوه تمت الشهادة دونهم ومثله للغرناطى والمثبطى
قبل الوكالات منها والحاصل انه اذا كانت الشهادة للميت فلا
يشترط في صحة الشهادة ان يقولوا الى الآن حيث كانت شهادتهم
قاصرة على الاثبات للميت خاصة فاذا ثبتت الورثة بشهود آخرين
حتى انتهت الى الاحياء ثبت الملك لهم لان الاصل عدم النقل قال
في مختصر الميثية والاحسن ايضا ان يقولوا لا نعلم ان احدا من
الورثة القاتمين فوت شيئا مما نقلته الورثة اليه الى الآن فان لم
يقولوا ذلك تمت الشهادة قاله ابن العطار وقال ابن الفخار وكذلك
ان شهدوا للقائم فليقولوا نعرفه في ملكه وحوزة لم يفوته في علمهم

الى الآن فان اسقط ذلك تمت الشهادة اه وهذا اذا لم يموت من
ورثة الهالك احد وإلا فلا بد من نفى علم الخروج عن ملكه الى
موته ايضا قال في اختصار المتطية ويشهدون انه لم يفوتها عن
ملكه الى ان مات وخلفها الى ورثته وان احدا من ورثته لم يفوت
حظه بوجهه الى ان توفي وتركها لورثته وهكذا فان لم يذكروا
ان المتوفى التالى لم يفوت شيئا مما جرته الوراثة اليه في علم
الشهود الى ان توفي لم تعمل الشهادة لورثته شيئا اه ونحوه في
الوثائق المجموعة قال فيها وان لم يذكر في الميث من ورثة الميث
الاول انه لم يفوت شيئا مما نقلته الوراثة اليه في علم الشهود الى ان
توفي لم تعمل الشهادة لورثة الميث من ورثة الموروث الاول شيئا اه
فتبين انه في الورثة الاحياء وفي الشهادة للقائم لا يشترط ان
يقولوا ولم يفوتها احد من الورثة القائمين الى الآن وكذا في
الشهادة للقائم إلا على جهة الكمال بخلاف الشهادة للميث وارثا
كان او موروثا فلا بد من ذلك قال ابن رحال في شرح المختصر
عند قوله وتوولت على الكمال في الاخير ما نصه والذي به العمل
هو شرطية هذا في وثيقة الميث وانه ان لم يذكره بطلت واما
في وثيقة المحي فمن باب الكمال اه واصله لابن ناجي انظر
شرحنا للشامل وانظر لم اشترطت هذه الزيادة في الميث مع ان
الاصل عدم التفويت قال بعض وجه ذلك انهم اذا لم يزيدها
فقد يكون لهم العلم بتفويت الملك ويشهدون له بالملك المتقدم
وارثه انما يحلف على نفى العلم قال وهذا الاحتمال وان كان
ضعيفا فانه يمنع عند لايمتة من اعمال الشهادة ونظيره ما في
التبصرة من ان الشهود بدين الميث اذا انكر الغريم فعليهم ان
يزيدوا في شهادتهم انهم لا يعلمون المتوفى قبض منه شيئا الى حين
شهادتهم اه بل نقل في المعيار وذكرناه في شرحنا للتحفة ان الشهادة

في مثل هذا غير عاملة حتى يذكر في شهادته انتفاء علمه بالمبطل
 لها ومن ذلك ما يكتبه الموثق في مثل التعديل والتجريح من
 قولهم لا يعلمون المشهود عليه انتقل عن هذه الحالة وقولهم في وثيقة
 الغيبة لا يعلمون الغائب رجوع عن غيبه ونحو ذلك مما هو كثير
 قلت وفي القلب من هذا كله شيء مع ان الاصل الاستصحاب
 فتأمل ذلك وقد قال ابن رجال في حواشي الخفئة قول الموثق لم
 يزل على ذلك الى ان مات او غاب انما هو على جهة الكمال والآن
 فالاصل الاستصحاب وبالجملته فالنقل علمه ووجهه قد رايت
 وغاية ما يجب به ان احتمال الخروج في الميت قوى سبب
 كون الوارث لا يحلف الا على نفى العلم فعارض الاستصحاب
 المذكور وبطل حق التائم بالشهادة التي لم تصرح بنفى الاحتمال
 المذكور والله اعلم فقول هذا البعض هذا الاحتمال وان كان ضعيفا
 لا يسلم له ضعفه في الميت بل هو قوى في الميت وانذا بطول
 الحق مع عدم نفيه تنبيهات الاول اذا قالوا لم تخرج ولم
 يزيدوا في علمهم فمنهم يستفسرون هل ارادوا الشهادة على نفى العلم
 او على المجزم والقطع فتبطل لانها غموس الا ان يكونوا من اهل
 العلم كما مر في مسألة الشهادة بالعدم وقاله ايضا ابن رجال وغيره
 في هذه المسألة فان تعذر استفسارهم فليعتمد انها باطلة ايضا كما
 في المعيار ومثله في الشيخ بناني عند قول خ وبنقل على مستصحية
 قائلا الراجح في هذه المسألة انها باطلة لانها لم تشهد على نفى
 العلم اه الشاننى قال في التبصرة في فصل الاستحقاق فان قال
 الشهود هذا وارث مع ورثة آخرين يسهونهم اعطى هذا نصيبه
 وترك الباقي بيد المدعى عليه حتى ياتي مستحقه انظر نقله
 في شرحنا على الخفئة عند قولها * ومن ابى اقرارا او انكارا * النج
 الثالث هذه الشهادة التي في النظم عاملة في العقار وغيره فاذا

وقد تغفر للعوام (وان يعدم الترجيح) بين البيتين فاسقطهما (٨٨) معا لتعارضهما وصيرهما كالعدم

(فاحکم الحائز) ای ویبقی
الشیء بعد حائزۃ من المتداعیین

(ويحلف) قال ابن المحجب
اليد مرجحة عند التساوى مع
اليمين على المشهور وقال ابن
عبد الحكم تقدم بيته غير المحاضر
وتلغى لاخرى لحدِيث البيئَة
على المدعى النج وراى ابن
القاسم ان هذا ما لم يات
المدعى عليه بمثل ما اتى به

المُدعى فإن كان الشيء بيد
غير المتداعيين كان للذى يقر
له به الحائز واليه اشارة بقوله
(او للذى يقر له انقلا) ولما ذكر

الشهادة بالملك وكان المدعى به
قارة يدعيه لنفسه وقارة يدعيه
لمورثه وانه صار له من قبله
وكان القسم الشافعي يشترط
فيه امر آخر لا تسمع الدعوى
من المدعى حتى يثبت له اضرار

له بقوله (ومن يدعى حقا
لميت) وانه صار اليه كلمه او
بعضه (اي شئ من له) اي لاجله
(المسوت والوراث بعدد) اي

بعد ما ذكر (لتفصلاً) قال ابن
حات قال المشاور ولا يوقف
المدعى عليه على الجواب إلا

كانت دار مثلاً بيد شخص حاز لها عشرة أشهر بالشروط المذكورة
ثم وجدها بيد الغير فانه يعضى له بها ما دام الغير لم يثبت
حيازتها عنه عشر سنين مع حضوره وسكوته بلا مانع النجف فله
ثبتت المجازة التي في النظم إلا ولا تقطعها المجازة الواقعة بعدها
إلا أن تكون عشر سنين في الاصول او امان في العيود والدواب
على ما هو مفصل في قول خ وان حاز اجنبي الى قوله وانما تفترق
الدار من غيرها النجف ولا يحتاج القائم بالاستحقاق في الاصول الى
انه كان يتصرف فيه عشر سنين كما يظن من بعض الطلبة والعوام
قال ناظم عمل فاس

وحوز ما جهل أصله كفى
عشرة الأشهر والعـــام وفي
يد ولا منازع طول وقـــع
تصرف المالك والنسبة مع
هذا اذا توفرت فيشـــدد
اما الذي علم فالشـــدد
عشر سنين وله تقريـــر

وقول تـ وقد تغتفر للعوام النـح يعني اذا تعذر استفساره بموت او غيبة
والأ فلا يضى بها حتى تستفسر قال سیدی عبد الکریم الیازغی
فی بعض تنقییة القطع بعدم الخرج عن الملك فی شهادة
الاستحقاق من العامی لا یضرة كما نقله ح عن أبی زید وابی
عمران وذكر بعض المتأخرین انه المعتمد فی الفتوی وانظر ح فی
النص المتقدم لـلـیل (فاحکم الحائز) انما یحکم به للحائز اذا جهل
اصل الخوز ففی المدونة ومن ورث رجلا بولاء یدعیه واقام بینة
على ذلك واقام قابض المیراث بینة اخرى انه مولاہ وتکافانا سقطنا
والمال بینهما قیل له ولو لم یبق لبید الحائز قال انما ذلك اذا لم
یعرف اصله وهذا قد عرف اصله فلا یختص به حائزاه (ومن
یدعی حقا لمیت لیثبتن) قول تـ فان لم یثبت ذلك لم یکن
له یمین على المطلوب النـح هذا هو الذی یأتی للناسط فی قوله

بعد اثبات المدعى موت من يقوم عنه وعدة ورثته وتناسخ الوراثات فإن لم يثبت ذلك وإن

لم يكن له يمين على المطلوب لان من حجه ان يقول ان اباك او من تدعى عنه حى وسيقدم ويقر انه لا حق له عندى فان (٨٩) قال المدعى انت عالم بموته وعدة ورثته قال وان اقر بذلك

لم يقبل لما فيه من الزام الحق وان يكن اهملا ثبت فعن مطلوب اسقط يمينه الخ ونحوه لابن رشد في اجوبته قائلا به العمل وهذا وان قال به ابن الفخار وابن فرحون والبرزلى وابن رشد وتبعهم الناطم فهو مبنى على ان الدعوى لا تتبع وان الشهادة اذا رد بعضها للسنة ردت كلها وقد ذكرنا في شرح التلخفة عند قولها ومن ابى اقرارا او انكارا وجوب اليمين حيث قل انت عالم بموته وبانى من ورثته لانها دعوى أدلت الى المال وان اقراره بذلك لازم ويبعد كل البعد ان ينفى المقر الشئ عن ملكه ونحن نشبه له وقد قالوا اذا ادعى شخص على آخر ان اباه اوصى له بمال وعشق عبده فلان لزمته اليمين بالنسبة للمال دون العتق ولو شهد شاهد بذلك كلف معه المدعى وحلف هو لرد شهادته بالنسبة للعتق فكذلك ههنا يعمل بالدعوى والشهادة بالنسبة لما يثول المال ولا يعمل به بالنسبة لالزام الحقوق بالنسبة للعدة ونحوها من تزويج زوجته وتوريثها وانفاذ وصاياه الخ وايضا فهو مقر على نفسه بالنسبة للمال وعلى غيره بالنسبة لالزام الحقوق والقاعدة ان من اقر على نفسه وعلى غيره لزمه الاقرار على نفسه ولا يلزمه على غيره ولكن يكون فيه شاهدا قوله لا يواخذ به الخ المشهور انه يواخذ به ولكن لا تتزوج زوجته ولا يورث ماله حتى يثبت موته فيعمل باقراره بالنسبة لما يرجع له لا بالنسبة لما يرجع لغيره وقوله وفي نوازل المعيار انه لا بد من بيان القعدد الخ محل اشتراط بيان القعدد على ما عليه المتأخرون اذا كانت المنازعة بين الاقارب لا مكان ان يكون احدهما اقعد من الآخر ان كان النزاع مع بيت المال لان بيت المال غير وارث على كل حال قال سيدى علي بن هارون اذا تعدد المدعى للتعصيب كلفوا القعدد واما اذا

في جد فهي اكمل واكمل قال الفشتالى وفي نوازل الاقرار من المعيار انه لا بد من بيان القعدد ثم ان كانت البيته تعرف اعيان الورثة ذكورا واناثا فهي عاملة بلا خلاف وان كانت لا تعرف اعيانهم

التحد فلا يكلف إلا اثبات الموت والارائة من غير ان يجمعوا بينه وبين الهالك في جد واحد اه وقال سيدى العربى الفاسى حسبما وقع في نوازل الزدنى وبهذا يجمع بين ما اقتصر عليه شيخ المحققين ابن عرفة عن المتيطى وغيره انه لا يشترط ذكر القعد الذى يجتمعان فيه وبين ما في المعيار انه لا بد في صحتها من ذكر القعد اه وبهذا صدرت الفتوى من شيخنا سيدى محمد بن ابراهيم الدكالى في حدود الثلاثين بعد المائتين والالف ووقفت على مثله في جواب لتس قال فيه ما نصه تحرير المسالة ومحصلها على ما تفيد اجوبة المحققين وكلام اصحاب النوازل انه اذا لم يكن هنا وارث يدعى ذلك إلا مقيم البينة كان يبار القعد فيها شرط كمال وصحت دونه كما في المتيطية والفشتالى وابن سلون وغيرهم وان كان هناك معارض لها ومن يدعى خلافها فلا بد من بيان القعد ليعلم لاحق منهما اه قوله إلا في الزوجات والبنات الخ قال في المفيد اذا شهد الشهود ان فلانا مات واحاط بميراثه زوجته فلانة وبنوه فلان وفلانة وفلانة وقالوا انما نعرف عين الزوجة والابن ولا نعرف عين البنتين ان الشهادة جائزة قال ابن فرحون عقبه بعد كلام فتلخص من هذا ان الزوجة حكمها حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينها في استحقاق الميراث اه وانظر فصل التوارث من المتيطية فقد اقتصر فيه على ان الشهود اذا عرفوا عدد الورثة ولم يعرفوا اسماءهم فهي شهادة تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وذكر فيه ايضا انهم اذا سموهم ولم يشهدوا على عينهم او لم يذكروا انهم يعرفونهم فهي تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وقال ابن رشد في شرح مسالة من سماع رويان ان الذى جرى به العمل انه لا يكلف المحاكم الشهود على الموت والارائة الشهادة على اعيان الورثة ابتداء لا الزوجة ولا غيرها حتى يحتاج الى الاغذار فيهم فيما ثبت

لمحملهما على الصحة إلا ان يقع بين الورثة نزاع واحتاج المحاكم الى الاغذار اليهم فلا بد من الاشهاد على العين إلا في الزوجات والبنات لا فرق بينهما كما قال ابن رشد رادا على ابن زرب في قوله تقبل في قولهم لا يعرفون اعيان البنات قال في المفيد يخرج من قول اصبح انه لا يحتاج في ثبوت الموت وعدة الورثة الى تعيين الورثة اذا كن نساء وبه جرى العمل اه وقال ابن فرحون فتلخص من هذا ان حكم الزوجات حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينهن في استحقاق الميراث

(كعكس) المسألة الاولى مات صاحب الحق وهذه مات من عليه الحق وقامت تدعى على وارثه فلا يلزمه ان يجيبك حتى تصل اليه باثبات الموت وعدة الورثة قال في معين الحكم واذا قام الطالب بدين له على رجل متوفى او غائب فاول ما يدا به الناظر ان يامر الطالب باثبات موت المطلوب وعدة ورثته وهل هم حائزوا (٩١) الامر او غير حائزيه وهل لهم ان كانوا غير حائزي الامر وصي او ناظر ويكلفه اثبات غيبته

المطلوب وهل يعملون موضع استيطانه او لا ثم بعد ذلك ينظر الحاكم (واكن) يقتضى للطالب في هذه (مع يمين) اى لابد من حلفه يمين القضاء انه ما قبض حقه ولا شيئا منه ولا احوال ولا اسقط عن الميث بوجه من الوجوه بخلاف المسألة الاولى فانه لا يمين فيها ولذلك استدرك بلكين ثم استطرد نظائر تجب فيها يمين القضاء فقال (كغائب) قمت عليه بحق وادرت استيفاء من مال له حاضر (وذى الحجر) اى اذا وجب لك حق على مجرور صغير او سفيه فلا بد من يمين القضاء (ولا حباس) تتوجه لك عليها الدعوى (والشبه يجتلا) كبيت

عليهم او على الميث الذين ورثوه فان لم يثبتوا اعيانهم لم يبح الحكم عليهم وكذا ان ماتوا او غابوا (كعكس) ذكر ابن فرحون في القسم الرابع في الدعوى على الميث ان الورثة اذا كانوا كلهم رشداً واقروا بالدعوى في مال الميث فلا يحتاج القائم الى اثبات موته ولا عدة ورثته اه وهو واضح ومثله يقال في القائم بدين لمورثه على غيره متى اقر المطلوب به فلا حاجة الى اثبات موت رب الدين وهو ما قررنا قبل وانظر شرحنا للتحفة في المحلل الذى قدمناه وفي المتبعية ان قام الطالب بدين على ميت فان القاضى يامره ان يثبت موت المطلوب وعدة ورثته من اجل ما يحتاج من الاعذار اليهم ان كانوا مالكيين امر انفسهم وان كانوا صغاراً او جمل عليهم وصى كلفه القاضى اثبات الايصاء وقبول الوصى بالشهادة على عينه فاذا اثبت الطالب جميع ذلك كانت الخصومة بينه وبين الرضى او المالك امر نفسه غير ان الوصى لا يكلف جواباً لان اقراره وانكاره لا يعمل به اه قلنت وانما لا يعمل بانكاره واقاراره اذا لم يمل المعاملات كما ياتى والا فاقارره شهادة على مجروره فتتمضى ان كان عدلاً فان كانت بدين للميت لم تجز لانه يجبر بها نفعا لنفسه واما المشرف فشهادته جائزة له وعليه اذ لا تهمة تلاحقه (والشبه يجتلا) قوله وراى بعض شيوخنا ذلك لازماً حتى في العقار الخ هذا هو الذى به العمل قال ناظمه

العقار قل في المفيد قال الباجى اجمع من علمت من اصحاب مالك انه لا يتم لمستحق غير الرباع والعقار حكم الا بعد يمينه وراى بعض شيوخنا ذلك لازماً في العقار والرباع ولم يره بعضهم قال وهذا ان استحققت من يد غير غاصب واما من يد غاصب فلا يمين على المستحق ان اثبت ملكه اه فلو كان الدين لميث على ميت او غائب لم يحلف الا من يظن به العلم من ورثته قال ابن عرفة

يحلف اكابر الورثة انهم لا يعلمون ان وليهم قبضه ولو كان المطلوب حيا لم يحلفوا حتى يدعى ذلك على الميت او عليهم ولا يحلف للاصغر وان كبروا بعد موته (يمين قضاء ذى) وهى احد اقسام اليمين الاربعة قال فى التحفة وهى يمين قهمة او القضاء او منكر او مع شاهد رضيا قال ابن رشد ويمين القضاء لا نص فى وجوبها لعدم الدعوى على الخالف بما يوجبها الا ان اهل العلم راوا ذلك على سبيل الاستحسان احتياطا للغائب ومن فى معناه اذ هى فى مقابلة دعوى مقدرة اما الحاضر يدعى القضاء فاليمين ح يمين منكر والدعوى فيها محققة وهى واجبة بنص الحديث فان قلت حصرت اقسام اليمين فى اربعة فاين يمين الاستحقاق اليست قسما خامسا قلت قد وقع فى كلام ابن رشد وابن فرحون وغيرهما انهم اطلقوا (٩٢) عليها يمين القضاء اذ قالوا ويمين القضاء متوجّهة على

من يقوم على ميت او غائب او يتيم او بيت المسال او فى استحقاق ما عدى الرباع وهى فى المعنى راجعة لليمين مع الشاهد التى هى لكمال النصاب لان الضابط ان كل بينة شهدت بظاهر كالاستحقاق والاعسار فانه يستظهر يمين الطالب على باطن الامر قال فى التوضيح واستثنوا من ذلك الشهادة باعسار الاب لينفق عليه ابنه فلا يمين عليه على المشهور	كذا فى الاستحقاق للاصول القول باليمين من معصية - ول (يمين قضاء ذى) قوله لانص فى وجوبها الخ يعنى من قبل الشرع لكن لا يمتد راوا ذلك استحسانا وقوله راجعة لليمين مع الشاهد الخ قد يقال يصح رجوعها لكل منهما من جهة كونها لرفع احتمال الخروج من اليد اشبهت يمين القضاء ومن جهة كونها لا تنفع الشهادة الا بها اشبهت اليمين مع الشاهد ولو قال قائل انها راجعان ليمين التهمة ما بعد قوله وهى اخف من يمين الاستحقاق الخ سيأتى له عن ابن عرفة فى الورقة بعد هذه عكس هذا اللهم الا ان يقال ما يأتى هو مختار ابن عرفة فى نفسه والواقع هنا هو مختار غيره لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة لا يتم المحكم الا بها كما قاله ابن رشد وعزاه لابن القاسم قال واما يمين
--	--

خلاف القول خليل وله تحليف ابيه وفى ذلك قلت * وكل من بظاهر قد شهدا * القضاء * له فحلفه بقطع ادا * سوى اب كلف بالاعسار * لينفق ابنه على المختار * قلت ويستثنى ايضا الشهادة بعدة الورثة فانهم يقولون لا نعلم له وارثا سواه ولم يذكروا فيها يميننا وقال ابن عرفة يمين الاستحقاق اخف من اليمين مع الشاهد لانها واجبة باتفاق وفى الاخرى ثالثها المشهور تجب فى غير العقار وما قاله لا يقدح فى كونها قسما واحدا لكمال النصاب ولكن اداها اخف من الاخرى ويمين القضاء وان كانت واجبة اتفاقا فهى اخف من يمين الاستحقاق تنبيها يمين الاستحقاق انما وجبت لقول الشهود وان لم يخرج عن ملكه فى علمهم فيحلف انها لم تخرج عن ملكه اما الملك والتصرف والحوز ونحوها فالبينة تقطع بذلك فلا يحلف عليه خلاف ما يكتبه المؤثّقون قاله الباجي

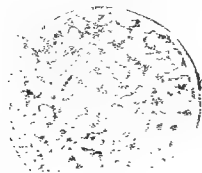


فرع من شهد له شامدان على خط غريمه بما ادعاه عليه لا يمين عليه على المشهور بخ وجازت على خط مقر بلا يمين مسالمة فان دفع الوصى الدين دون يمين القضاء ضمنه إلا ان يحضر القابض ويحلفها بعد ولا يجوز للوصى ان يصالح عن يمين القضاء إلا ان يرى عزيمة عليها وقال ابن رشد فيمن وكل على غائب ليس له ان يصالح في يمين القضاء فان اقر رجل في دين انه لا حق له فيه وتوجهت يمين القضاء (٩٣) فقال ابن الحاج يحلف المقر له لانه صاحب الدين وقال ابن حمديس يحلف المقر

القضاء فانما هي في مقابلة دعوى مقدرة الغريم وقوله فقل ابن الحاج يحلف المقر له النعم المعتمد في هذه المسألة هو ما قاله ابو الحسن اذ تعليقه يدل على ان ذلك جار في الهبة والاقرار والشراء وبه افق ابن سودة رحمه الله حسبما في نوازل العلبي ويؤيده ان الصغير يجب له الحق بشاهد واحد ولا يحلف عنه الاب ولا الولي وقوله حتى تحلف المرأة النعم هو موافق لما اجاب به ابن رشد قبله (وتلزم مطلقا ولو لم يردّها) حاصله ان محمل الخلاف اذا كان الورثة كلهم رشدا ولم يطلبوها واما ان طلبوها او كانوا صغارا او فيهم محجور فتلزم بلا خلاف فقول ثم وظهر ما في النوادر خلافه النعم هذا هو لاطلاق الذي صدر به الناظم وما في كتاب الاستغناء من التفصيل هو قوله (وقيل لا) وقوله وقال بعض الشيوخ هو دليل لقوله خلافه الذي هو لاطلاق والمراد ببعض الشيوخ هو ابن رشد قال لا يحكم له إلا بعد اليمين وان لم يدع الورثة عليه انه قبض او وهب بل لو اقر له الورثة بالدين ولم يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم لم يحكم القاضي له إلا بعد يمينه مخافة ان يطرا وارث او دين اه وبه تعلم ما في قول ثم ولم يدفعوا بحاكم النعم فصوابه ودفعوه بحاكم لانهم اذا دفعوا بغير حاكم لا نتعرض لهم اذ

قال ابن رشد ان كان وهب الدين حلف الواهب وان كان اقر اذ لفلان دينه حلفا جعلا وسئل ابو الحسن عن اشترى شيئا بعدل واحد وتصديق به ثم قام عليه الباتم فاجاب يحلف المتصدق عليه لان المشتري يقول لا احلف ويتنفع غيره وفي البرزلي من تصدقت بكائيهما على زوجها الميت لم يقبضه المتصدق عليه حتى تحلف المرأة انظر الخطاب في باب الهبة عند قواه والإفاكارهن (وتلزم) يمين القضاء رب الدين (مطلقا) كان الورثة صغارا او رشدا ولم يطلبوها بل (ولو لم يردّها ذو رشاد) منهم (وقيل لا) تلزم اذا كانوا رشدا

ولم يدعوا الدفع منهم ولا من موروثهم قال في التبصرة اذا ادعى رجل بدين على ميت واقام البينة فان كان ورثته كبارا ولم يدعوا دفع الدين من موروثهم ولا من انفسهم ففي كتاب الاستغناء لا يلزم رب الدين يمين بخلاف ما لو كانوا صغارا فلا بد من اليمين وظهر ما في النوادر خلافه وقال بعض الشيوخ لا بد من اليمين مخافة طرودين او وارث آخر اه فظاهر النوادر وقول بعض الشيوخ هو لزومها مطلقا كما صدر به الناظم فمحمل الخلاف اذا كانوا رشدا ولم يطلبوها ولم يدفعوا بحاكم وتلزم بانفاق



ليس على الحاكم ان يبحث عن ذلك كما يدل له قول ابن رشد ولم
يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم النخ وحينئذ فالمداري وجوبها على ارادتهم
الدفع بحكم كانوا مقرين او منكرين اذ الحاكم نائب عن الوارث
او الغريم المقدر طرفة (اذا يتغى) جعله ته كالش متعلقا بتلزم
مقدرا وهو يقتضى ان هذه مسألة اخرى وان الاولى لا يشترط في لزوم
اليمين ابتغاء الدفع بحاكم وليس كذلك كما مر والصواب انه متعلق
بتلزم المذكور وكأنه قال وتلزم مطلقا ولو لم يردها ذور شاد بان لم يدع
الدفع منه ولا من موروثه او اقر بالدين اذا يتغى دفعا بحاكم وغايته
انه اظهر في محل الاضمار فقال كبير والاولى حذفه ومفهوم قوله
اذا يتغى دفعا بحاكم انه اذا اراد الدفع بغير حاكم ففيه تفصيل
فان كانوا كلهم رشداء كما هو الموضوع فلا تعرض لهم وان كان فيهم
صغير واولى ان كانوا كلهم صغارا فهو قوله وفي غيره اطلق فموضوع
قوله وتلزم مطلقا فهم كلهم رشداء هذا اذا ارادوها وطلبوها من رب
الدين بل ولو لم يريدوها ولا طلبوها اقرؤا له بالدين او لم يقرؤا
ولم يدعوا دفعا منهم ولا من موروثهم وهو معنى الاطلاق المذكور لكن
انما تلزم اذا ابتغوا الدفع بحاكم لانهم قد يقرؤا به ولكن لا يريدون
الدفع إلا بحكم وموضوع قوله وفي غيره اطلق ما اذا كان فيهم
صغير او كلهم صغارا ولا يكون الدفع إلا بحاكم ومن دفع بغيره ضمن
(وان يكن اهلا) تقدم ما فيه عند قوله ومن يدعى حقا لميت
تنبيه تقدم في التنبيه الثاني قبل قوله ومن يدعى حقا لميت
عن التبصرة انهم اذا فالوا هذا وارث مسع ورثة آخرين يسمونهم
انطى نصيبه النخ وهذا يفيد انه اذا اثبت موت موروثه وعدة
ورثته واثبت موت بعض ورثة الموروث لاول وجرا القائم ذلك
الى نفسه ولكن لم يجد من يشهد له بعدة سائر ورثة الوارثين
غير من يدلى به هو فانه يقتضى له بحظه لانه لا جهل فيه لانه

اذا كانوا صغارا وتلزم ايضا
(اذا يتغى دفعا كبير) واحد
او متعدد (بحاكم) فتواه اذا يتغى
يتعلق بتلزم مقدرا لا بتلزم
المذكور (وفي غيره) اى
غير الكبير الرشيد (اطلق) في
وجوبها (وان يكن اهلا ثبوت)
هذا راجع للمسألة الاولى اعنى قوله
ومن يدعى حقا لميت اى وان
لم يثبت المدعى موت موروثه
ولا عدة ورثته فلا يمين له
(فعن مطاوب استقط يمينه)

بل وجوابه كما مر

(بتعجيز ذى الايصاء قولان حصلا) هذا راجع المسئلة الثانية والمعنى انه اذا مات المدين وكان وارثه مجبورا او فيهم مجبور له وصي واثبت القائم الحق ولم يجد الوصي مدفعما فهل يعجزه الحاكم كما يعجز الرشيد في حق نفسه اولا يعجزه لان الحق لغرة ومن المجاز ان يقوم المجبور بحجته في ذلك قولان حكاهما المتطبی قولا ان الوصي لا يملك جوابا لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا وهل يعجزه اولا في ذلك قولان ثم ان يمين القضاء انما وجبت احتياطا للغائب ونحوه كما مر فـ اذا حلفها القائم على الغائب وتأخر القبض (٩٥) للحاجة لبيع اصول او غيرها لا تعاد مرة اخرى لاحتمال

حج القضاء لانه وهم لا عبرة به بخلاف ما او حضر الغائب ثم غاب فتعاد اذوة لاحتمال عند حضوره وكذا ان كان الدين منجما وبعد ما بين النجوم فيحلف عند كل نجم كما اشار الى ذلك بقوله (يمين قضاء لا تعد) بعد حلفها (سوى لمن)

اي لاجل مدين (يثوب) من غيبته اي يحضر ثم يغيب كما قال (وايضا غاب) بعد اوبته وجب حضوره (او) حصول (بعد) بين حلول النجمين (انجلا) ثم ان يمين القضاء والاستحقاق اذا توجهت على رشيد حلفها ولا اشكال وان توجهت على مجبور كسفيهة مات زوجها

استبان انه يرث من الموروث الاول الربع مثلا ولا عليه فيمن يرث الثلاثة الارباع وبه افق شيوخنا معرضين عما في المتطية من انه لا بد ان يثبت تناسخ الوارث حيث ما بلغت قاله ابو العباس الملوي رحمه الله (بتعجيز ذى الايصاء قولان) لاصح منهما عدم التعجيز كما في اقصية المعيار وقوله لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا الخ اي فيما لم يل المعاملة فيه كما ياتي (وتعطى صدقا) قول - الثالث انها تحلف الآن ولا تأخذ شيئا إلا بعد اليمين الخ هذا اللفظ ليس في صحيح هكذا كما يعلم من نقل الشس وغيره وكلام - المذكور يقتضي انها اذا نكلت يبطل حقها اذ لا تأخذ شيئا إلا بعد يمينها وليس كذلك بل اذا حلفت استحققت وان نكلت عن يمين القضاء او يمين الاستحقاق قضى لها بالحق وارجئت اليمين الى رشدها فان حلفت بعد ان رشد استمر ذلك بيدها وإلا ردت ما اخذت هذا هو الراجح اعتمد في النازلة انظر شرحنا للتحفة في باب اليمين فالشهور هو توجه اليمين عليها الآن لكن اذا نكلت فالحكم ما مروسياتي قريبا بعد هذا وان الغائب

واها عليه دين من صدق او غيره ثابت فافق ابن عتاب وابن سهل وابن رشد واكثر الاندلسيين بانها تقبض دينها وكالاتها وتوخر عنها اليمين الى ان ترشد فان حلفت استمر القبض وان نكلت ردت ما اخذت وعليه اقتصر الناطق فقال (وتعطى صدقا ذات حجر وارجئت) اي اخبرت اليمين (لرشد) وقيل يحلف لاب كما سيقوله المصنف القول الثالث انها تحلف الآن ولا تأخذ شيئا إلا بعد اليمين قال في التوضيح وهو المشهور وهو الظاهر انما يضيع حق الخصم اذ قد تبتى طول عمره مجبورة بل تنصد ذلك لئلا تحلف كما هو مشاهد عيانا

(كفى استحقاق محجور اجلا) تشبيهه في ارجاء اليمين والمعنى انه اذا قام المحجور شاهدان في استحقاق عرض او حيوان فان وصيه مثلا يمكن من الشيء المستحق وتوخر اليمين الى ان يرشد المحجور ولا نص فيها بعيثتها الا اطلاقهم عليها يمين القضاء وسئل ابن عرفة عن ورثة صغار شهد لهم شهود على بهيمة انها لموروثهم ولم يبق الا يمين الاستحقاق هل يكون كاليمين مع الشاهد فيجلب المطلوب ويبقى الشيء بيده او كيمين القضاء فياخذه اليتيم ويسجل له ليحلف اذا بلغ وكيف اذا كان فيهم بالغ وحالف فاجاب يمين الاستحقاق (٩٦) اخف من اليمين مع الشاهد

للاجماع على توقف الحكم بالشاهد على اليمين وشهادة الخلاف في يمين الاستحقاق في الربع وغيره وهي اخف عندى من يمين القضاء لغلبة سببه فيمكن الوصى وترجا اليمين وحالف بعض الورثة لا يسقط اليمين عن بقيتهم هذا هو المعروف في المذهب اه وقوله فيمكن الوصى اى من الشيء المستحق هكذا في البرزلى عن شيخه ابن عرفة وصحف بعضهم فيمكن فكتب فيلزم فوقم في اشكال وقد علمت صوابه والله الموفق (كمن غاب) اى كارجاء يمين من غاب بعبء سواء كانت يمين قضاء كمن

اذا توجهت عليه يمين القضاء فانه يتقضى لوكيله بالحق وتوخر اليمين لتقدم الموكل فلسفيه اولى بهذا الحكم (كفى استحقاق) قوله الا انهم اطلقوا عليها يمين قضاء الخ اى سوا يمين الاستحقاق يمين القضاء كما تقدم له عند قوله يمين قضاء ذى الخ وظاهر النظم ان استحقاق السفيه البالغ كذلك وهو ظاهر خلاف تخصيصه له بالصغير وقوله لغلبة سببه اى ولغلبة سببه وجبت انفسا واضعف سبب يمين الاستحقاق جرى فيها الخلاف وقوله فيمكن الوصى الخ وكذا يمكن الوصى ويرجا يمين القضاء اذا توجهت على صغير من غير خلاف (ولاقوال اربعة) قوله عن ابن رشد لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة الخ هذا تقدم له ايضا عند قوله يمين قضاء ذى الخ وان يمين القضاء اخف خلاف ما مر له عن ابن عرفة فوق هذا من ان يمين الاستحقاق اخف من يمين القضاء هذا وقد يقال ان يمين القضاء اخف من جهة ان يمين الاستحقاق من تمام شهادة الاستحقاق ويمين الاستحقاق اخف من جهة ان في وجوبها خلافا دون يمين القضاء

وكل على اقتضاء دين من ورثة والموكل غائب او يمين استحقاق كمن ابق له وقوله هو ووكل من يطلبه (ولاقوال اربعة) في مجموع اليمينين لا في كل واحدة منهما فويل يتقضى للوكيل في المسالتين حملا لمسالة الاستحقاق على مسالة دعوى القضاء وهو قول اصنف وقيل لا يتقضى له في المسالتين حتى يكتب الى موكله فيجلب حملا لمسالة القضاء على مسالة الاستحقاق وقيل يتقضى للوكيل بعد حلفه على العلم في المسالتين والرابع يتقضى للوكيل في مسالة دعوى القضاء دون مسالة الاستحقاق قال ابن رشد وهو الاظهر وهو الذى يعزى لابن القاسم لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة

لا يتم الحكم إلا بها والاخرى انما تجب بقول الغريم انه قد قضى فيقال له اد الدين للوكيل وحلف صاحبه ان لقيته اه وهذا كله في الغيبة البعيدة كما قررنا واما في القريبة فلا يقضى للوكيل إلا بعد يمين موكله فيهما بلا خلاف قال الخطاب وظاهر الخلاف المذكور انه ليس على القاضي ان يستحلف الموكل على قبض حقوقه الغائبة انه ما قبض منها شيئا وانما يكتب له دون يمين سواء خرج او وكل قال ابن رشد وهو ظاهر ما في كتاب البضائع والوكالات وهو خلاف ما في كتاب الاقضية انه لا يكتب له حتى يستحلفه (٩٧) في الوجهين خرج او وكل انه ما قبض ولا احوال قال وعلى الرواية الاخرى جرى العمل

وقوله فيقال له اد الدين وحلف صاحبه ان لقيته الخ هذا هو المعتمد فاذا لقيه وحلف له برئ واستمر القبض وإلا حلف المطاوب واسترد ما اخذ منه وقوله وظاهر الخلاف الخ موضوع هذه الاقوال الثلاثة ان شخصا اثبت حقا عند القاضي على رجل غائب واراد الخروج لذلك او توكيل غيره وقوله وقد اهل ظم هذه الخ يعني اهل ما اشار اليه عن ح من الاقوال الثلاثة واجمل في الاقوال الاربعة وموضوعها مختلف فموضوع هذه الثلاثة ان من عليه الحق غائب وموضوع التي قبلها بالعكس وقوله في الايات مستحق هو بحذف العاطف على حذف مضاف اي يمين مستحق فرع الوكيل عن الغائب يريد الخصام لا يمين على موكله ان غاب قبل حاول لاجل قاله في اقضية المعيار (بانفاذ ايضا) محلها اذا زاد الدين على ثلثه هذا هو الظاهر (كالصدق فاقبلا) ذكر ابن ناجي في شرح المدونة ان العمل على افعال الشرط مطلقا بلا يمين اه فان تطوع بعد العقد قليل لا يجوز لانه هديته مديان في البيع والسلف وانظر الباب التاسع والعشرين من التبصرة والتزامات

ثم ذكر قسم قوله وارجئت لرشد وهو القول الثاني فيقال (وقيل يحلف في مهر ابوها معجلا) ولا حاجة اليه لانه مقابل (بانفاذ ايضا) بدين لربه بلا حلف قولان (لما قدم ان من قام بدين على ميت لا بد ان يحلف يمين القضاء اشار الى ما اذا وصى الميت باسقاطها وان يصدق صاحب الحق بدونها فهل تنفذ وصيته ويعمل بها وهو ما افق به ابن الحاج ونسبه لابن القاسم وقال غير ان الحق لغير الميت فلا تسقط اليمين وقوله قولان مبتدا وفي انفاذ الخ خبر مقدم و (كالصدق فاقبلا) تشبيه في القولين يعني انه اذا كان الحق على غائب او ميت وقد كان رب الدين شرط انه مصدق

في عدم قبض حقه فقال بعضهم ان ذلك جائز في البيع وما اشبهه بخلاف القرض فانه لا يجوز لانه
سلف جر نفعا وقال بعضهم لا ينتفع باشتراط اسقاط هذه اليمين الا العدل المبرز وفي التوضيح في باب
الرهن اختلف المذهب في البائع بثمن الى اجل يشترط في عقد البيع انه مصدق في عدم قبض الثمن
هل يوفى له بذلك او لا او يوفى للمتورعين عن الايمان من اهل الفضل دون غيرهم على ثلاثة اقوال وقيل
في التفليس فلو كان في عقد احدهم انه مصدق في لاقتضاء (٩٨) دون يمين فهل تسقط عنه

اليمين ان كان مامونا لاجل
الشرط او لا تستط لان الحق
للغرماء قولان لابن القصار
وابن الفخار اه وعلى التصديق
لو مات صاحب الحق لم
يورث ذلك عنه لانه انما
رضى بامانته وقد علمت ان
يمين القضاء ويمين الاستحقاق
كلاهما مع قيام البينة ويأتي
الكلام على اليمين مع الشاهد
في قوله ويحلف عبد اوسفيه
اذا بدا شهيد النج واما يمين
المنكر فتقدمت فلو اراد من
توجهت عليه يمين لانكار
او اليمين مع الشاهد ان يقلبها
على خصمه بعد ان التزمها
فله ذلك كما اشار له بقوله
(ملتزم مطلوب) باليمين لانكاره
او لقيام شاهده له في حق مالي

النزاع انه يحلفها ثم رجع واراد قلبها (ان يقلب اليمين) على خصمه وهو الطالب
في الاولى والمطلوب في الثانية ويستط الحق المدعى به فيهما قال في التوضيح قال ابو عمران في المدعى
عليه يلتزم اليمين ثم يريد الرجوع عنها الى احلاف المدعى فذلك له لان التزامه لا يكون اشد
من الزام الله تعالى له قال وقد خالفني في ذلك ابن الكاتب وراى ان ذلك يلزمه والصواب ما
قدمناه اه قال اللقاني ولا نسلم ما قاله ابو عمران فان الله تعالى لم يلزمه اليمين بل خيره بينها وبين

ردّها على المدعى ومن التزها فقد اسقط حقه من ردّها (اما رجوع) من توجهت عليه (بعد) نكول
او (قلب) منه (لها) على (٩٩) خصمه (فلا) يقبل قال ابن شاس ويتم نكوله بان يقول لا
احلف احلف انت اويستمر

كما في النظم فالصواب ما لابن الكاتب قاله ابن رحال وغيره ودرج
عليه ناظم العمل فقال

والخصم يختار اليمين ونسكل فما لقلبها سبيل او محسّل
(اما رجوع بعد قلب) ظاهرة انه لا رجوع له عن قلبها سواء
التزم المقلوب عليه حادها اثر قلبها او سكّت حتى مضى زمان وهو
كذلك كما في ابن سهل عن ابن عتاب وقول ته عن ابن عتاب
ليس قوله ذلك اسقاطا لبينته النخ هذا وان اعتمد شراح خ
وقرروا به قوله وان استخلفه ولم يبيّن حاضرة لم تسمع قالوا
معناه حلفه بالفعل وإلا فتسمع النخ لكنه خلاف ما افق به
ابن رشيق مع ان رضاه باليمين مع علمه بالبينة الحاضرة يوجب
عدم رجوعه اليها وهو ظاهر اطلاقات الشراح عند قول نخ في
الاقرار كان حلف في غير الدعوى لانهم قالوا ان قال له احلف
وخذ فلا رجوع وهو الظاهر مما مر عن ابن الكاتب لان رضاه
التزام اى لانه لما رضي باليمين اسقط حقه من البينة كما ان
من قلب اليمين اسقط حقه منها انظر شرحنا للتحفة عند قولها في
الشهادات

ولا يمين مع نكول المدعى بعد ويقضى بسقوط ما ادعى
وقوله من نخ فلا يينة إلا لعذر كنسيان النخ تقدم ان هذا هو قوله
في تنازع الزوجين وظاهرها القبول ان اقر على نفسه بالعجز وتقدم
ان المشهور هو عدم قبولها ولو مع الاقرار بالعجز انظر ما تقدم عند قوله
نعم ان تم ما قد تاجلا وحيث قد افق به ابن رشيق اصوب به وافقته
لما قاله ابن الكاتب ولما في النظم من قوله اما رجوع بعد قلب
كما مر وبه شاهدت المحكم عند كثير والله اعلم (وعقل اماء) مبتدا

رائعة كانت اولا ما سونا كان سيدها او لاطلب ذلك القائم او لالحق الله تعالى والعقلة وتسمى ايضا الحيلولة
ولا يطاق منع من بيده الشيء المتنازع فيه من التصرف فيه في الجملة (و) عقل (غيرهن) اى غير الاربعة

من دار أو عرض أو حيوان يكون (لمن ينبغي) واتى بشبهة على دعواه كمدل أو شاهدين يحتاجان للزكية (ممن قد اجلا) لاثبات دعواه يعني اذا وقف الشيء فلا بد من ضرب الاجل فان لم يات عدده بشئ رجع الشئ لربه فان لم يطلبها القتم او لم يات بشبهة لم تجب خ وجعلت امه مطلقا كغيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان لا انتفيا وطلب ايقافه لياتي ببينة ثم عقل لامة بوضعها عند امينة وعقل غيرها يختلف (فارض) اى فعلة ارض تكون (بمنع الحرث والدار ان تكن لسكنى) اى وعلة الدار ان كان يسكنها المطلوب باخلاؤها كما اشار له بقوله (فتخلى ما لخرج) اى عقل ما كان للخراج والكراء كالدار والحانوت والفرن بان يوقف (١٠٠) كراوة فان كانت الدعوى فى جميعه وقف الكراء كله وان

كانت فى جزء منه فليل كذلك وهو الراجح وقيل يوقف ما ينوب ذلك المحظ فقط وهو معنى قوله (لتعقلا كراء له) اى لما له خرج والخروج لغة فى الخراج واختلف (هل) يوقف (كله) ان بحصة (جرى) نزاع جرى وباء بحصة بمعنى فى متعلقة بنزاع (او قسطها) فقط (ذاك) اى القول وهو توقيف الكل (فاقبلا) وهو الراجح ثم ظاهر كلام الناظم هذا مع ما سياتى من قوله وهل شاهد كاف الخ ان العقلة تكون فى الاصول على الوجه المذكور ولو لم يكن الا شاهد واحد يفتقر للزكية ونحوه لابن الحاجب واضرعه الحاجب

ابن عبد السلام بانها انما تكون بشاهدين باتفاق او بشاهد واحد مقبول ولم يرد المستحق ان يحلف معه وذكر ان له شاهدا آخر وفى احكام ابن بطال لا تجب العقلة الا بشاهدين وفى مسائل ابن زرب كل ما يغاب عليه من العروض وغيرها يوقف بشاهد عدل بخلاف العتسار لا يعقل الا بشاهدين وحيازتهما اى من التوضيح وفى التبصرة اعلم انه لا يعقل على احد شئ بمجرد دعوى الغير فيه حتى ينضم لذلك سبب يقوى الدعوى او لطنخ والسبب كالشاهد العدل او المرجو تركيته والطنخ الشهود غير العدول واذا ثبت هذا فالاعتقال فى الربع على وجهين الاول عند قيام الشبهة او اللطنخ فيوقف

بمنع من في يده الشيء من التصرف المفيت كالبيع والهبة والبناء والهدم وشبهها الثاني ان يثبت المدعى دعواه ببينة قاطعة ويدعى الآخر مدفعا فيضرب له الاجل ويوقف الشيء برفع اليد عنه على نحو ما ذكره الناطم وغيره عن ابن سهل وهو الصواب ومثله في ابن عرفة وقد حكى الناطم الخلاف في العقل بالشاهد الواحد فقال (وهل شاهد) واحد (كاف بعقل نعم) هو كاف (ولا) اى لا يكفى وهو القول الثاني في المواق عن ابن سهل اختلف في العقل بشاهد واحد عدل ففي احكام ابن زياد وجرب العقل به وهو في الدار بالافعال لها وفي الارض بمنع حرثها وقال ابن لبابة انها لا تجب إلا بشاهدين وهو قول ابن القاسم وفي وثائق ابن العطار لا تجب العقل بشاهد ولكنه يمنع المطلوب ان يحدث في العقار بناء او بيعا او شبه ذلك (١٠١) بالعقل ولا يخرج من يده وقال سحنون ان اقام المدعى

المحجب هو الذي لابن رشد واعتمده ابو الحسن قائلين بالشاهد الذي لا تتوهم فيه العدالة ولا الجرحة توجب شهادته اليمين عند بعض العلماء وتوجب اليمين والحميل وتوقف الشيء المدعى فيه اه وقال بعضهم عليه العمل لكن في الاصول بالمنع فيها من الاحداث في غيرها بالحيلولة ليوافق ما ياتي وبالجملته فالاصول لا توقف بالانتزاع من اليد إلا بشاهدين بقى الاعذار فيهما واما غيرها فينزاع من اليد بكل الطخ وسبب بل وبمجرد الدعوى على ما ياتي (نعم ولا) الراجع منهما انه يمنع من التفويت فقط ولا يزال من يده كما اقتصر عليه في التحفة (وحلفن مع العدل) قولهم عن عبد الحق او شاهدا واحتاج للتعديل الخ فيه دليل على ان ما يخشى فسادا يباع ويوقف ثمه حتى سمع الواحد

مطلعا ويوقف غيرها من العروض والحيوان بشرطه على يد امين فان كان الشيء مما يخشى فسادا بالوقف كالحم ورطب فاكهة فمع الشاهدين يباع ويوقف ثمه ولو كانا غير عدلين ومع العدل الواحد يحلف المطاوب ويبقى بيده والى هذا اشار بقوله (مع شاهدين الوقف) مبتدا (في ثمن جلا) ذلك الثمن وحصل (بما يبيع خوفا من فساد) يقع فيه (وحلفن مع العدل) الواحد (مطابوا ويبقى الشيء بيده كما انجلا) خ وحيلت امته مطلعا غيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان ويباع ما يفسد ويوقف ثمه معهما بخلاف العدل فيحلف ويبقى بيده واستشكل بان الحكم كما يتوقف على الشاهد الثاني يتوقف على عدالة الشاهدين فاما ان يباع ويوقف ثمه فيهما او يحلف ويبقى بيده فيهما واجاب عبد الحق بان مقيم العدل قادر على اثبات حقه بيمينه فتزكركم ذلك كتمكينه منه بخلاف من اقام

شاهدين او شاهدا واحتاج للتعديل و اشار المازرى لفرق آخر وهو ان الشاهدين الجوهلين اقوى من العدل الواحد لانا نقطع الآن انه لا يستحق به والشاهدان اذا عدلا انما كشف الغيب عن حقيقتهم ولم يزد شيئا ومحل ذلك في الشاهد اذا قال مقيمة لا احلف فان اطلب شاهدا آخر فان وجدته وإلا حلفت بعم الشيء ايضا كما قاله خ وغيره (وان لم يكن لطنج) من شاهد ولا بينة سماع ولا غير ذلك (ويطلب وقف غير ربع) عبد ودابة (لاثبات) اى لاقامة بينة (بكاليوم) او يومين (اجلا) ووقف العبد قال ابن سلون ومن ادعى في عبد او دابة (١٠٢) بيد آخر وصال توقيفها الى ان

يأتى بينة فان ادعى انه يحتاج للثبوت وهو ما تقدم عن ابن رشد و اى الحسن (ويطلب وقف غير ربع) جرى العمل بالايقاف بمجرد الدعوى وتمكينه من وضع القيمة ولو لبلد بعيد حيث كانت الطريق مأمونة انظر شرحنا للتحفة ودو معنى قول ناظم العمل وكل مدع بلا حجة اق مكن من الاثبات بالاطلاق لكن ينبغي للقاضي ان يقول للمستحق ان لم تثبت دعواك غرمت للطاوب تعطيل المنفعة لانه تبين انك مبطل فيها فان خشيت ان لا تثبت ذلك ويتوجه غرم المنفعة فخذ منه كفيلا بعدم التفويت حتى تاتى بالاطح والسبب الموجب للايقاف وبهذا يندفع الضرر عن المستحق منه (وان كان سمع) اى ثبت بعدلين او بعدل واحد وهو قوله او شهيد وليس مرادة الشهيد العدل لانه يتكرر مع قوله وهل شهيد كان الخ والمعنى حينئذ اذا طلب التاهيل بكاليوم لياتى بينة قاطعة او بينة سماع ثابت بشاهدين او بشاهد واحد (ويتبعى ذهابا به) بعد اثباتان بذلك (كى يثبت) الشهادة على عينه (فاقبلا) الخ وهذا الحمل اتم فائدة وينتفى مع التكرار المدونة واليه اشار الناظم بقوله

(وان كان سمع) اى شهادة سماع بانه ذهب له عبد مثل ما يدعى (او شهيد) عدل لانه بذلك المدعى (ويتبعى ذهابا به) الى بلد (كى يثبت) الحق بالشهادة على عينه (فاقبلا بقيمته) اى اجبه لطلبه من الذهاب به بعد ان يضع قيمته عينا ولا يقبل غيرها إلا ان يرضى الآخر وان سال ذو العدل او بينة سمعت وان لم تقطع وضع قيمة العبد الخ ثم اشار الناظم رحمه الله الى مسالة لم يذكرها في المختصر وهى ما اذا تمت بينة المستحق وخير المستحق منه بين ان يخصم او يرجع فاختر الرجوع وطلب وضع القيمة واخذ الشيء ليذهب به الى بلد البائع ليرجع بثمنه

فقال (كالمستحق) بالفتحة أى كالمستحق (يريد به) أى يريد الذهب (به مستحق منه للثمن) أى لاجل أن يرجع بالثمن على بائعه فيه متعلق بالضمير قبله والمعنى أنه كما يأخذ المدعى فيه مدعيه ليذهب إلى بلد البيعة ويضع قيمته كذلك يأخذ المستحق منه ليذهب به إلى بلد البائع ويضع قيمته ويضرب له أجل كالاول وهو قوله (اجعلا له أجلا) بحسب المسافة (أن لم يجئ حين ينقضى) لاجل (فقيمته) (١٠٠) التى وضع (للمستحق) يأخذها (وفصلا) أن جاء وساق ما ذهب به (فإن سيق ذا

لأنه إذا كان الشاهد الواحد عدلا وشهد بالحق فقد تقدم له فيه خلاف وعلى العقل فلا معنى لذلك إلا ليذهب به ليشهد الآخر على عينه أو ليخلف معه كما أنه في الشهود غير العدول أى المعلومين الجرحه يوقف الشيء بهما ويمكن من الذهاب به كما مر عن التبصرة والعدل الواحد بالسماع أو بالنشيدان كذلك أو أولى ويكون هو معنى قول خ إلا أن يدعى بيعة حاضرة أو سمعا يثبت به فيوقف ويؤكل به في كيوم ويفهم من ظم حينئذ أنه إذا أتى بالسماع بعدلين أو بعدل ابتداء أنه ذهب له مثل ذلك يوقف له ليذهب به بعد وضع القيمة كذلك أو أولى وهو قول خ وإن سأل ذو العدل الخ ولذا قلنا إن الحمل المذكور أتم فائدة والله أعلم (كالمستحق يريد به) يعنى وليس للمستحق منه أن يرجع على البائع قبل الحكم عليه بل إذا سلم البيعة حكم الحاكم بالاستحقاق ويرجع حينئذ المستحق من يده على البائع وللبيع حينئذان بخلافه أو يسلم وهكذا انظر نوازل البرزلى في الشهادة ولا قضية (أن لم يجئ) الصواب أن يرجع هذا للمستحق منه والمستحق في الصورة الاولى كما هو ظاهر (فمن حامل) مفهومه أن لم يذهب به أحدهما ومات فهو من مستحقه وهو كذلك كما يأتى (والامن شرط)

نقص بعيب) حصل فيه (فخبرن) المستحق أن شاء أخذه معيا ولا شئ له في ارش العيب وإن شاء تركه وأخذ القيمة الموضوعة (وإلا) يسق ذا نقص بأن أتى به سالما (فرد) أى فيرده للمستحق ويأخذ قيمته فإن لم يأت به وثبت هلاكه بسماعى كموث الدابة أو العبد فضمانه من الذهاب به كما قال (والهالك أن انفجلا ومن حامل) أى فإن تلفت القيمة مسع ذلك فمصيبة كل ممن هو يده فإن جاء بها وهلك القيمة أخذها منه ومصيبة القيمة من ربه قاله في سماع عيسى (والامن شرط بحمل ذا) أى ويشترط

في حمل الشيء المستحق أمته كان أو عبدا أو غيرهما إلى بلد البائع كون الطريق مأمونا وأما مع الخوف فلا يمكن من ذلك قاله غير واحد كما لا يمكن من الأمانة الرائعة ولا من المستحق بحريته كما يأتى والرجوع بالصفة كفى في ذلك (وللبعض) من الشيوخ (اطلاق) أى كان امن أم لا لأنه لا يذهب به حتى يضع قيمته فإذا ضاع أخذها المستحق فلا ضرر عليه وفيه نظر إذ قد لا يريد بيعه بالقيمة ولذا قال

(بذلك) القول الاول (فاعلا) ومفهوم قوله يورده مستحق منه انه اذا ارادة البائع من المستحق منه ففي المقدمات انه يمكن منه كالذى قبله ولم جرا وفي المفيد والمعيان انه لا يمكن من الشيء المستحق الا المستحق منه ليرجع على بائعه خاصة واما (١٠٤) من عداه فيرجع بالصفة

قوله الحميدي وبه العمل
تنبه اذ تم الاستحقاق
خير المستحق منه بين ان يسلم
ويرجع على بائعه او يخلص
فان اختار الخصام ثم عجز عن
الدفع فهل له ان يرجع على
البائع فقال الش فيه قولان
ابن الطاهر وبالرجوع القضاء
الميتى وهو اختيار الشيوخ
بالاندلس ابن عبد السلام
والاصح عدم الرجوع اه وفيه
نظر انما القولان في المشتري
اذا علم صحة ملك بائعه
والاصح لا يرجع كما في خليل
واما اذا ادعى مدفعا في بيعة
لاستحقاق وعجز فانه لا رجوع
له على البائع قولا واحدا قال
في معين الحكم اذا اعذر للذى
الفى في يده الشيء فالصواب
ان يقول لا حاجة الى الا ان يرجع
فان ادعى مدفعا في الشهود اجل
فان عجز حكم عليه ثم لا يكون
له رجوع على البائع منه لان

هذا شرط ايضا في ذهاب المدعى كما تقدم التنبيه عليه (بذلك
فاعلا) قول قد وفيه نظر انما القولان الخ حاصله ان المسألة
اعم مما للش لانها صادقة بما اذا علم صحة ملك البائع وبما اذا
شك فيه فان تسلت ما وجه عدمها لانه اذا طلب الطعن
فقد كذبها وتكذيبه اياها اقرار بصحة ملك البائع فتجربى فيها
الاقوال التى في ش ولا يتجسس عليه لاعتراض قلنا لا يلزم من
تكذيبه البينة واردة الطعن فيها علم بصحة ملك البائع
اذ قد يكذبها ويريد الطعن فيها وصحة ملك البائع مشكوك
عنده بالتكذيب واردة العلم اعم من العلم بصحة ملك البائع
لكن يلزم القائل بالرجوع في العلم ان يقول به في الشك بالاحرى
ولا يلزم القائل بعدمه في العلم ان يقول بعدمه في الشك لانه
يعمل بعلة اخرى وهو ان رجوعه مع علمه بملكه طام للبائع فهو
عنده لا يرجع ولو لم يدع طعنا وان كان الطعن في الباطن لازم
لمن يعلم صحة الملك وان لم يدع في الظاهر وحينئذ فهما
مسالتان والطعن صادق بهما فتكلم الش على احديهما وترك
الاخرى وانظر شرحنا للتحفة وشديدك على ما فيه وقوله فانه
لا رجوع له قولا واحدا الخ فيه نظر مع كون المسألة من مضمون الاقرار
ومع ما مر من كون القائل بالرجوع في العلم يلزمه ان يقول به في
الشك بالاحرى ولانهم يقولون لا رجوع على ما به العمل كما في
الدر الشرح عن ابي الحسن انظر شرحنا للتحفة وقوله عن ابن ناجي
ليس هناك ما يخالفه الخ مراده ليس هناك ما يخالفه مما يعتمد

قيامه عليه انما هو بالبينة التى اعذر له فيها فان طعن فيها لم يكن له بها قيام اه
وقال في الوثائق المجموعة فان ادعى المستحق من يده مدفعا اجل ثم لا رجوع له بعد ذلك على من
باع منه اذ قيامه عليه انما هو بالبينة وقد كذبها اه ونقله ابن ناجي في شرح المدونة قال وذكره

عليه ولذا لم يقل ولا خلاف فيه ونحو ذلك ولألا فيبعد كل البعد ان يقول ابن ناجي لا مخالف له مع كون المسألة من مضمون الاقرار وقد علمت مما مر ما فيه من الخلاف والله اعلم وقوله ليشتمل الوثيقة الخ اى باستفسار شهودها ان كانوا لفيها او كان في شهادتهم اجمال ونحو ذلك والحاصل اما ان يعلم صحة ملك البائع او يشك فيها ويجزم بالطعن وهو ما تقدم وهذه شك في صحة الملك وفي كون البيعة استوفت الفصول او في كونها مطعونا فيها فاراد ان يثبت لنفسه وقوله في الفرع الاول حلف على ذلك اى ويغرم الثمن ففي السماع سئل عن الرجل يشتري السلعة من السوق فيدعيها رجل قبله ويقيم البيعة انها اغتصبت منه فيزعم المشتري انها قد هلكت فهو مصدق في الحيوان ونحوه مما لا يغاب عليه ولا يصدق فيما يغاب عليه ويغرم قيمته بعد يمينه لقد هلك إلا ان ياقى بيعة على هلاكه قيل له فان باعها قال لا يكون عليه إلا ثمنها وهو مصدق فيما يدعى انه باعها به اه تنبيهات الاول قال البرزلى في نوازلها اذا اشترى الدابة سن استحققت من يده اى بعد الحكم بالاستحقاق فهل يرجع على البائع بالثمن او شراؤه يضعف حجته قولان ذكرهما سحنون في اقصيته والاولى وضع القيمة ولا يشتريها وياخذ الدابة ويذهب بها الى بائعها ثم ان شاء اشترها بعد ذلك قال وكثيرا ما يقع ان المستحق من يده يصالح على المستحق ويدفع فيه شيئا ويمتاز به فان كان بعد ثبوت الاستحقاق فهي المسألة المفروضة لسحنون اى التى تقدم له انه حكى فيها قولين وقد يقع هذا قبل يمين الاستحقاق فيسقط من ثمنها لاجل يمينه فان قلنا يمين الاستحقاق لا بد منها فلا يتوجه على البائع طلب لتركه ركنا من ارکان الحكم واذا بطل الركن بطل الكل وان قلنا انما هى استحسان ففي جريها على

المتطلى وليس هناك ما يخالفه اه ويفهم من كلامهم ان الوجبة لعدم الرجوع هو الطعن في بيعة الاستحقاق وتكذيبها واما طلب المشتري النسخة من رسم الاستحقاق ليشتمل الوثيقة ويسأل عنها اهل العلم ويراجع شهودها لعل ما قيد عنهم من فصول الوثيقة لا يشهدون به ونحو هذا مما لا يتضمن تكذيبهم ويفعله المشتري نقاديا من مشقة الرجوع على البائع سيما ان كان بعيد الغيبة فاذا حصص الحق رجع فانه لا يبطل حق المشتري في الرجوع على بائعه قاله في حواشى التحفة للشيخ ابى علي وهو جلي فروع الاول من تلفت له دابة فوجدتها بيد رجل اشترها من يد متغلب او غيره فذهب ليقيم البيعة فقال قد بعته او رددتها واخذت ثمنى فان ثبتت الاقالة او اراه المشتري خاصم كل منهما بينه وان لم تثبت الاقالة او قال بعته من غائب بعيد الغيبة او من رجل لا نعرفه حلف على ذلك

وبرئ الشانى من اعتراف دابة اى استحقتها فوضع القيمة وذهب ليقيم البينة وضرب له الاجل فزاد عليه
فحكم بالقيمة المستحق منه ثم جاء بالدابة وقد اثبتها اخذ (١٠٦) القيمة والدابة وان لم يثبتها اخذ

الدابة فقط ولا كلام للآخر الا ان يكون القاضى اعطاه القيمة على ان يردّها ان جاءت الدابة
السالك قال فى العتية وان استحققت الامة بالحرية لم يلزمها الذهاب مع المشتري الى موضع بائعها ليرتجع منه ثمنها وانما يكتب له القاضى بصفحتها ذكره ابن عبدوس من ابن القاسم وقال ابن حبيب يلزمها ذلك ابن كنانة ان كانت غرته يعنى بان اعترفت بالرق حال البيع لزمتها وإلا فلا قال ابن رشد وهو جيد فينبغي ان يحمل على التفسير لقول ابن القاسم وابن حبيب وافق ابو ابراهيم بلزومها فيما قرب وبه العمل قال الجلائى الذى كانت تجرى عليه الاحكام بالمحضرة الفاسية انهم لا يكلفون المستحق بحررية بالذهاب مع المستحق من يده إلا فى المواضع القرية بحيث لا يكون على الحر فى ذلك كبير ضرر ولا امتهان ولا سيما ان كانت انشى وإلا فان كان فيه ضرر رجع بالصفة ويكلفون

المستحق بحميل بحضوره لاجل معلوم ان احتاج اليه المستحق منه (ويحلف) والرجراجى
عبد) قام له شاهد بحق مالى مع شاهدة (اوسفيه) كذلك (اذا بدا) اى ظهر (شهيد) له (فقط) اى

فحسب ولم يجد آخر (لا) يحلف (صبي) مع شاهدة او (اب تلاً) الابن وهو تميم (بما لم يعامل قط) ويأتي مفهومه (واوكان) (الاب) (منقفاً) على ابنه الذي قام له شاهد بحيث يكون له نفع في حلفه لسقوط نفقة الابن عنه (و) الحكم انه (يحلف مطلوب) لرد شهادة الشاهد للصبي (ويبقى) الشيء بيد المطلوب إلا ان خيف عدمه فيجعل الشيء او قيمته تحت يد امين (وسجلاً) اي كتب القاضي شهادة الشاهد في سجل بحيث لو مات الشاهد او فسق او عزل القاضي او مات نفذه من بعده فاذا بلغ الصبي حلف فان نكل فلا شيء له خ وحلف عبد او سفيه مع شاهد لاصبي وابوه وان انفق وسجل ليحلف اذا بلغ وان نكل اكتفى بيمين المطلوب (١٠٧) الاولى فان نكل المطلوب اولا اخذ منه الحق عاجلاً ومثل الصبي في حلف المطلوب ما اذا

والرجراجي وغيرهما ان المطلوب يحلف ويبقى الشيء بيده الى رشده كالصبي قاولا لان بطلان حق السفية بنكوله مود الى جواز فعله والفرص انه غير جائز الفعل

❖ فصل في الوكالة ❖

قوله لغيره يتعلق بنيابة وكذا قوله فيه وضميره يعود على الحق وقوله ولو اسقط ذي النخ والحاصل انه لو حذف ذي الثاني وجعل غير صفة لحق وعبادة معطوفاً على امرة لكان اولى ولكن ابن عرفة جعل غير صفة لذى الاول وعطف عبادة على امرة فهو مدخول لذى الثاني عنده إلا انه يبطل جمعه في الامام يوكل في حق نفسه من نكاح ونحوه وعلى ان غير صفة لحق يكون جامعاً لكن لا يصح مع اثبات ذي إلا على ضرب من المجاز ولذا قال الاول حذفه (فامضين بسم نظرا) قوله عن نخ إلا ان يقول وغير

❖ فصل ❖

في مسائل من الوكالة والوكالة لغة الحفظ والكفاية والكفالة وقد فسر بالثلاثة قوله تعالى لا تتخذوا من دوني وكيلاً وشرعاً قال ابن عرفة هي نيابة ذي حق غير ذي

امرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته فتخرج نيابة امام الطاعة اميراً او قاضياً او صاحب صلاة والوصية اه ولو اسقط ذي من قوله غير ذي امرة لكان اولى ولها اركان الوكيل . والموكل . والموكل فيه والصيغة وهي كل ما يدل على ذلك عرفاً (وهل مطلق التوكيل) كقوله وكلتك او انت وكيلى (كاف) في صحة التوكيل (فامضين به نظرا) اي فصم الوكالة ويمضى كل ما فعله حيث كان نظراً (كالذ) اي كما يمضى فعل الوكيل المفوض الذي (بتفويض انجلا) اي ظهر توكيله (سوى) اربعة امور فلا تهضى إلا بتخصيص الموكل له عليها طلاق (زوجة) وبيع (دار) يرود دار سكناء لا مطلقاً (و) تزويج (بكر و) بيع (عبد) الغائم باموره ومفهوم نظرا ان غير النظر لا يمضى ولو من المفوض وهو كذلك إلا ان يقول وغير نظر

نظر النج ابن عرفته مقتضى المذهب منع التوكيل على غير النظر
 لانه فساد وفي البيوع الفاسدة منها تقييد بيع الثمر قبل بدو
 صلاحه بقوله اذا لم يمكن فساد وسياتي للخمى عن المذهب
 منع توكيل السفهيه اه قال ح ومقتضاه انه حمل قول ابن الحاجب
 وغير نظر على ما هو غير نظر عند الوكيل ونحوه في ضيق وحمله
 ابن فرحون على غير النظر عند اهل المعرفة وهو نظر عند الوكيل قال
 والحق ان التوكيل على هذا الوجه ان اراد به الاذن فيما هو سفه
 عند الوكيل فلا ينبغي ان يجوز ولا يتوقف فيه وان اراد به الاذن
 فيما يراه الوكيل صوابا وان كان يراه الناس سفها فان كان الوكيل
 معلوم السفه فلا يجوز ايضا والاّ جاز واذا تصرف الوكيل بغير النظر
 فلا ضمان عليه في جميع الوجوه المذكورة وافعاله كلها ماضية في
 ذلك كله بعد وقوعها لان الموكل اذن له في ذلك النج والامضاء
 الذى ذكره في جميع الوجوه ظاهر من لفظ خ حيث عبر بالامضاء
 ويكون معناه الاّ ان يقول وغير نظر اى عند الناس وهو نظر عند
 الوكيل الذى لم يعلم سفهه فيجوز ابتداء ويمضى بعد الوقوع في
 ذلك وقوله عن نج بما يدل عرفا النج من الوكالة بالعرف ما
 في ق ان من عادتهم ان غار عليهم العدو فمن وجد فرسا لجارة ركب
 لينجوه فلا ضمان عليه ان اخذه منه العدو ومنها ايضا من عادتهم
 انهم اذا نزل بهم لاضياف قام واحد او اثنان من الجماعة يشتريان
 بهيمة على ان ثمنها على جميع اهل المنزل الحاضر منهم والغائب
 فان ثمنها يلزم جميعهم كما انه ايضا اذا اشترى كبراء القبيلة
 ليهدوه الى رئيس قبيلة اخرى ليعينهم على من بغى عليهم وعادتهم
 ان الرشوة على جميع القبيلة فان متولى الشراء لا يلزمه الاّ ما
 ينوبه من الثمن وهو كواحد من القبيلة قاله العلمى في نوازل
 عن عبد الله النالى وابن ابي زيد قال ومعناه ان الطلب اولا بالثمن

فيمضى فعله الاّ الاربعسة
 المسماة نج بما يدل عرفا
 لا بمجرد وكنتك حتى يفوض
 فيمضى النظر الاّ ان يقول وغير
 النظر الاّ الطلاق النج

انما هو على متولى الشراء ثم يرجع على كل من عداه بما ينوبه الله
 لا اذا صرح بالبراءة عند الشراء واعلم البائع ان الثمن على الجميع
 كما قال خ وطولب بثمان وثمان ما لم يصرح بالبراءة انظره قبل
 مسائل الاوصياء ومنها ايضا ما اذا واجر كبير القرية اماما للصلاة
 والعادة انه كوكيلهم فان ذلك لازم لهم ويطلب هو وحده بادائها
 ثم يرجع عليهم كما مر فان لم تكن لهم عادة في ذلك فالشراء
 ولاجارة لازمان لمن عقدهما ولا رجوع لهم على فيرة وبهذا يجمع
 بين فتاوى المتأخرين المختلفة في هذا الاصل فمنهم من افق
 بعدم لزوم الاجارة لغير من عقدها ومنهم من افق بلزومها وذلك
 لاختلاف العرف والعادة فمن افق بعدم اللزوم يعنى حيث
 لا عرف ومن افق باللزوم يعنى مع ثبوت العرف والعادة ومنها
 ايضا ما اذا كانت الخصومة بين القيلتين فيتصدى اكبر كل قبيلة
 للنزاع ومجالسة القضاة فيقضى عليهم ويغلبوا ثم يريد من كان
 صغيرا او كبيرا ولم يحضر النزاع ويدعى انه لم يوكل فافق سبى
 محمد بن عبد الصادق بانهم لا قيام لهم لان الكبراء وكلاء بالعادة
 واحتج بما مر من قى ويقولون ان الزوج وكيل بالعادة عن زوجته
 وكذا الاخ عن اخته كما في التحفة وغيرها ويقولهم ان لآب اذا
 مات وترك اولادا صغارا وكبارا فالكبير وصى على الصغير بالعادة
 قلت ويؤيده ما مر من العلمى وبه كنت حكمت وقت ولايتى
 خطة القضاء في صلح وقع بين فريقين من ميسور وكان قد فقد
 بعض كبراء الفريقين لان الغالب ان الكبراء في مثل هذا وكلاء
 بالعادة كما هو مشاهد ولا يخالفه ما في المعيار عن المازرى في صلح
 عقده اكابر الفريقين في نصف الوادى الذى يستقون به وهناك
 خلق كثير لم يحضر ولم يشاور قال كل من لم يحضر فهو على مطلبه
 ذكر ذلك في نوازل الصلح وكذا ذكر ايضا في نوازل الميعة متصلا

(ام الحكم) اى فيما اذا اطلق ولم يعين (بطلان وذا صحح (١١٠) فاقبلا) ولا تعمل بالآخر وان

كان لابن رشد وعلى الصحيح فالفرق بين الوصية والوكالة فان وصى تصح به الوصية وتكون عامة هو احتياج اليتيم لمن يقوم به فى جميع اموره بعد موت ابيه بخلاف الموكل فانه حى والغالب ان يبقى لنفسه شيئا ثم الوكالة على الخصام لعذر كمرض الموكل او سفره او كونه امرأة جائزة انفاقا وفى جوازها لغيره ثالثهما للطالب دون المطلوب والاو هو المعمول به والمعروف من المذهب وعليه ففى جوازها مطلقا او بعد ان يمدد بينهما ما يكون من دعوى انكار او اقرار نقلا ابن سهل مصححا للشاننى قائلا لظهور الددد واردة احداث الشغب فرع ولا يلزم حضور الموكل مع وكيله لان يد الوكيل كيد موكله فى اقرار وغيره (وان وقع التفويض اثر) توكيل (مقيسد) (ببيع) كوكلتك على بيع دار او مقيد (خصام) و (شبهه) كقبض دين وقال فى شئ من ذلك توكيلا مفوضا (اخصص) التفويض بذلك المتقيد جاعلا

بنوازل الحبس ما يشهد لفساد الصلح بين اهل الحل والعقد حيث لم ياذن غيرهم لانا نقول ما المازرى وما فى نوازل المياه ليس موضوعه ان الكبراء وكلاء بالعادة حتى يخالف ما نحن فيه لان الكلام انما هو اذا ثبت ان عاداتهم وعرفهم ما تقدم كما هو مشاهد فى زماننا اليوم حتى انه لا يختلف فيه اثنان وانظر نوازل الدماء من المعيار والمازنية فيما اذا قال الشهود بنوا فلان فعلوا كذا او قتلوا فلانا انهما شهادة مجملة (ام الحكم بطلان) قوله عن ابن عرفة او بعد ان ينقصد الخ هذا انما هو فيما اذا امتنع الموكل من الجواب حتى يوكل انظر الشئ تنبيه: ذكر العبدوسى فى الذى جعل له الاقرار فى التوكيل فقال لا اجاب حتى اشار موكلى انه ان قال علمت ما عند موكلى اجبر على الجواب ولا يمهل وان قال لا علم عندى فيمهل اذا كان موكله حاضرا او قريبا بحيث لا يلحق خصمه ضرر بانتظاره (وان وقع التفويض اثر مقيد) ذكر ابن سهل ان بهذا العمل قائلا متى انعقد فى وثيقة التوكيل تسمية شئ ثم ذكر بعد ذلك التفويض فانه يرجع لما سمي وان لم يسم شيئا وذكر التفويض التام فهو عام فى الجميع وسيأتى عند قوله وكل وكيل فامنع صاحبه الخ انه قاله جميع الاصحاب ابن عبد السلام عن بعض اشياخه ولا يدخله الخلاف بين الاصوليين فى العموم اذا جرى على سبب خاص هل يقصر على ذلك السبب ام لا وفيه نظر البرزلى ورد شيخنا يعنى ابن عرفة هذا النظر بان العموم فى الوكالة انما هو فى المذكور اولا والعام الجارى على سبب يقتضى غير السبب البرزلى وقد يتخرج فيه الخلاف من مسالة ما اذا خالع زوجته ثم باراها مباراة عامة الخ قلت معنى قول ابن عرفة العموم فى الوكالة انما هو فى المذكور اولا الخ اى انما هو فى احوال المذكور واوقاته فاذا قال وكلتك على بيع كذا وكذا وكالة عامة اى فى

جميع

التفويض (مكملا) لما قبله على نحو ما يأتى فى قوله

جميع الاحوال والاوقات والاسواق والعام الوارد على سبب يقتضى
 اى يتناول ويشمل غير السبب اى على جهة الاستقلال لانه من
 مبتدا وخبر وشرط وجواب كما ياتى فى قوله عليه الصلاة والسلام
 عند قوله وان عمم الابراء والخلع سابق الخ الماء طهور لا يتجسس
 شئ وكما فى قوله عليه السلام وقد مر بشاة ميتة ايما اهاب دبغ
 فقد طهر اى من جلد تلك الشاة وغيرها وقيل من جلدها فقط بخلاف
 العام هنا فانه غير مستقل لانه اذا قال توكيلا مفوضا فهو اما حال
 مما قبله او مصدر فليس بمستقل قاله القرافي فتامله منصفاً ثم
 بعد كتبى هذا وقفت على قول ابن رشد فى كراء الارضين من
 المقدمات اختلف فى اللفظ العام المستقل بنسبة الوارد على سبب
 خاص هل يقصر عليه او يحتمل على عمومىة الاصح منهما ان يحتمل
 على عمومىة لان الحجته انما هى فى قول صاحب الشرع لا فى
 السبب الخ فقوله المستقل بنسبة الخ هو ما ذكرناه والله اعلم وعليه
 فما للبرزلى من انه يجزى على مسالة الخلع هو ما رد به ابن عبد
 السلام على بعض اشياخه وانظر ما ياتى عند قوله وكل وكيل
 فامنن صلحه الخ وبالجملته فالمعتمد فى الوكالة هو ما اقتصر
 عليه الناظم واما الخلع فالمعتمد فيه التعميم واما عكس هذه
 المسالة وهو ان يفوض ويعمم اولاً ثم يسمى ما يدخل تحت العموم
 ويسكت عن الباقي كقوله وكله وكالة مفوضة عامة على بيع
 الدار التى بمحل كذا فهل يقصر كذلك وهو للبرزلى عن بعض
 الروايات او يعمم وهو له ايضا عن الطرر ويؤيده انه اذا باع
 جميع املاكه وسمى البعض فان البيع يقع على الجميع ما سمي
 وما لم يسم ويفهم منه ان الاول هو المعتمد عنده لانه عزاء لبعض
 الروايات ويؤيده ما ياتى عنه عند قوله ويقتضى الخصم بعد نفى
 حقوقه الخ من ان الاخت اذا ابرأت اخاها من جميع التركة

وان عمم الابراء والخلع سابق الخ
 ابن عبد السلام قال بعض اشياخى
 ولا يدخل فى ذلك خلاف
 الاصوليين فى العموم اذا اجزى
 على سبب هل يقصر على ذلك
 السبب او يعمم فى ذلك وفى
 غيره وفيه نظريتان بل يجزى
 فيه اذ لا فرق ورد بان العموم
 هنا لا يستقل فكان قيدها فيما
 قبله بخلاف العام المستقل
 (وليس له) اى للوكيل
 (الاقرار الا بجعله) اى جعل
 الاقرار له من الموكل

(او ان كان) الوكيل (ذا التفويض) اى وكيلاً مفوضاً (لكن) اذا (١١٢) وكله على الخصام ولم يجعل له
الافرار وانى الاخر من مخلصته

لزم الموكل ان يجعل له الافرار وهو قوله (ليجهلاً) بلام الامر مخ ولا الافرار ان لم يفوض او يجعل له ولخصمه اضطرارة اليه واذا جعل له الافرار لزم موكله جميع ما اقر به عليه سواء قال قبضت او قبض موكلى كان القبض المقر به قبل التوكيل او بعده لكن فى البعدى يلزم فيهما وفى القبلى ان قال قبضت من الغريم قبل التوكيل لم يلزم الموكل بخلاف وان قال قبض موكلى فقولان قيل يلزمه وقيل لا كما اختلف ايضا فيما اذا اقر بشئ ليس من الخصومة وهذا معنى قوله (فما بعد توكيل) اى فما اقر به بعد التوكيل (فيلزمه وما) اقر ان موكله فعله (قبيل) اى قبل التوكيل (وما نفاى خصاما) كمن وكل على خصومة فاقر ان موكله وهب دارة لزيد فقد قيل يلزمه وانكره ابن عتاب وغيره وعليه اقتصر ابن عاصم اذ قال (وحيث الافرار اتى بمعزل) (عن الخصام فهو غير معمل) والى القولين فى المسألة اشار بقوله (نعم) اى يلزم (ولا) اى لا يلزم قال الفشتالى فى وثائقه ويلزم الموكل

كان

ما قال عنه وكيله من اقرار وانكار هذا قوله في الوثائق المجموعة وظاهرة سواء كان ذلك فيما قبل
توكيله او بعده وقال غيره اذا قال الوكيل عن الذى وكله انه قبض المال لزم الموكل ذلك وسقط عن
خصمه لانه بمنزلة اقراره وذلك (١١٣) فيما اذا كان بعد توكيله واما اذا كان قبل ذلك قبل توكيله
لم يقبل قوله ولا جازت عليه

شهادته اه زاد ابن عات في
طوره وانفسخت وكالته لانه
انما توكل في باطل اه وقد
علمت القولين من كلام ابن فتوح
والش لم يقف على ذلك فنقل
ما لابن سلون في قول الوكيل
قبضت قبل التوكيل وقال انه
لم يحك فيه خلافا تنبيه
محل جعل الاقرار للوكيل ما لم
يوكل الوصى احدا على الخصامة
عن يثيمه وإلا فلا يجعل له
لاقرار كما لا يقر هو عنه ولا
يرجع المبراة العامة ويكون
شاهدا (وهل ينتهى) التوكيل
(بالسكت) عن الخصومة سواء
كانت معينة ام لا (ستة اشهر)
قال ابن سهل رأيت بعض
شيوخنا يشكروا مساك الوكيل
عن الخصومة ستة اشهر ونحوها
ويرى تجديد التوكيل وقيل
المتطى في الوكيل على الانكاح
ان سقط من رسمه دائمة

كان ذلك النسخ للاشارة للقبض ونحوه اى سواء قال الوكيل بعد
توكيله قبض موكلى قبل التوكيل او بعده ويفهم من تصدير ظم
به انه المعتمد وقوله واما اذا كان قال ذلك قبل توكيله النسخ كذا
في بعض نسخه وفي بعضها وهو الصواب واما اذا قال كان ذلك
قبل توكيله النسخ ولاشارة للقبض ونحوه على كل حال وقوله
ويكون شاهدا النسخ يعنى فيما اقر به على محجوره لا فيما اقر به له
اذ لا تجوز شهادته به واوعدلا كما مر (وهل ينتهى بالسكت
ستة اشهر) تصديرة به يدل على انه الرجح وهو كذلك قال
المكناسى في المجالس الذى عليه العمل تجديد الوكالة بعد ستة
اشهر اذا كانت فترة في خلال العمل اما اذا كان خصامه متصلا
فلا ينسخه طول الزمان وهو مفهوم قول ظم بالسكت وقوله في
خلال العمل لا مفهوم له بل كذلك اذا كانت الفترة ابتداء او
اخرى ومقابل ذلك لسحنون وبه افق ابن مرزوق كما في
وكالات المعيار والحاصل انه اذا سقط من الوثيقة الدوام والاستمرار
ولم يتصل الخصام ولم تكن الخصومة معينة فلا بد من التجديد
وان وجد واحد مما مرفق الدوام والاستمرار لا تجديد كما علمته
ما في المتطية واما ان اتصل فكذلك على ما علمته من النظم
ومن كلام المكناسى ونحوه في المتطية قائلا وان كانت الوكالة
مطلقة واراد ان يخاصم عنه شخصا آخر بقرب انقضاء الاولى
بالايام او اتصل بعض ذلك ببعض وتطاول سنين لم يحتج الى
تجديد وان كان بين انقضاء الاولى والشروع في الثانية ستة

مستمرة وطال ستة اشهر سقطت إلا بتوكيل ثان القول الثانى لسحنون انها لا تبطل بالسكوت المدة
المذكورة غير انه اذا قام بعدها نظر فان كان الموكل حاضرا مثل حتى يعلم ما عنده في ذلك وان كان
غائبا فالوكيل على وكالته واليه اشار بقوله (او ان غاب يستمرسل) التوكيل (وإلا فيسالا) اى فينبغى

اشهر فلا بد من التجديد واما ان كانت الخصومة معينة فكذلك
ايضا على ما يفهم من قول البرزلى اذا وكله على قضية معينة فلا
تنقضى إلا بتمامها اه ونحوه قول الميضى وان كانت الوكالة مقيدة
بخصومة فلان ارشئ بعينه فلا بد من تجديد التوكيل لغير ذلك اه
فعلم منه انه لا يحتاج للتجديد في ذلك المعين وانما يحتاج
التجديد في غيره وهو قول التحفة ومن على خصومة معينة الخ وعلى
ما يفهم من ظاهر النظم كغيره من ان القول الثانى جار كانت الخصومة
معينة ام لا وهو دليل التعليل بالاستصحاب فلا بد من التجديد ولما
كان الخلاف جاريا حتى في المعينة قرره تد على العموم فقال اولا
كانت الخصومة معينة ام لا وقال ثانيا وقول ابن عاصم ومن على
خصومة معينة لا مفهوم له الخ وصوابه ليس خارجا عن محل
الخلاف كما يدل له كلامه المتقدم واذا تقرر الخلاف في المعينة
وغيرها كان ابتداء او بعد ان انشب الخصومة علمت اطلاق
المسكناسى المتقدم وعلمت ايضا اطلاق نظم العمل الآتى لان العمل
كما علمت على مقابل ما سحنون وخلافه جار في المعينة وغيرها
انشب الخصومة ام لا وقوله او محله حيث سكنت ابتداء
فاما اذا انشب الخصام الخ هذا خلاف النقل فقد ذكر ابن سهل عن
سحنون انه سئل عن وكل على محصمة فلم يتم الوكيل بذلك
إلا بعد سنين اما انشب الخصومة قبل ذلك او لم يتعرض لشيء ثم
قام يطلب بتلك الوكالة فقال يبعث الفاضل الى الموكل يسأله الخ
و بالجمللة فخلافا سحنون جار في المعينة وغيرها انشب الخصومة
ام لا كما هو ظاهر النظم وغيره بدليل تعليلهم لذلك بالاستصحاب
وبه تعلم ان تقييد تد محل الخلاف بما اذا سكنت ابتداء غير
سديد وقوله فليس له ان يخصم في غيرها الخ اى طال ام لا
كما مر في النقل ثم ما قاله صاحب المجالس هو قول ناظم العمل

ان يسأل الموكل احتياطا وإلا
فالاصل بالاستصحاب وبقاء
ما كان على ما كان حتى يثبت
العزل وقد علمت ان محل
الخلاف ما لم يصرح بالدوام
والاستمرار وانه جار في المعينة
وغيرها وقول ابن عاصم
(ومن على خصومة معينة)
(توكيله فبالطول لن يوهنه)
لا مفهوم له او محله حيث
سكنت ابتداء فاما اذا انشب
الخصام فلا تبطل بالطول إلا
ان تكون على خصومة معينة
وفرج منها فليس له ان يخصم
في غيرها كما اذا وكله على
خصومة عند قاض معين فليس
له ان يخصم عند غيره وهذا
كله اذا لم يكن

مفوضا وإلا خصم من شاء عند من شاء متى شاء (لتمنع) أيها القاضي (خصيما) خصم (في ثلاث) من المجالس (وشبهها) فسر بالموتين كما في المجالس وبالأشراف على المحكم كما عند أبي الحسن (تنازع) نعمت لخصيما وفي ثلاث يتعلق به أي ائمن خصيما تنازع مع خصمه في ثلاثة مجالس (من توكيله) حيث أبي خصمه ذلك لأنه من حقه وكذا إذا أراد عزل الوكيل (وليكملا) أي الخصومة بنفسه إلا أن يكون لعذر فلا يمنع من التوكيل (وفي سفر والشبه) كمرض (عذر) فلم التوكيل حينئذ (وهل بلا يمين) وهو ما لابن الفخار على ما في الوثائق المجموعة وقبله ابن عرفة وقد اعترضه ابن عات في الطرر (١١٥) بأنه تقول عليه ما لم يقله أو به وهو ما لابن العطار ونص عليه في شفعة المدونة

وبعد ستة من الشهر صور قد جددوا وكالة لأمور وتقييد شارحه لم بغير الخصومة العينة غير سديد لما علمت أن الخلاف فيها وفي غيرها وأن العمل على مقابل ما لسخنون فالطول حينئذ يومئذ خلاف ما اقتصر عليه صاحب التحفة فتأمل والله أعلم وقول تد وإلا خصم من شاء عند من شاء الخ هذا إذا لم يكن عرف وإلا في تقييد بذلك لأن الوكالة تختص وتقييد بالعرف (ويلاحظ ذوو حق لتوكيل واحد) قوله وان لم يقر غيره الخ هذا بالنسبة للقائم في حق نفسه ولك أن تجعل المبالغة مقلوبة أي لا يلزم الحاكم ذلك هذا إذا لم يقر الغير بل وان قام وإنما ذلك من حق المطلوب لا من حق الحاكم ولذا قال وينظر فإن كان المحكم معهم الخ واحترز بقوله معهم عما إذا لم يعمهم كان يدعى أحدهم بالبيع والآخر بالارث ونحو ذلك وقوله وقال أيضا في ورثة طلب أحدهم الخ عبارة ابن عرفة قام بعضهم كما يأتي وكذلك

رشد في ذوى حق في ماء لا يلزم الحاكم جمعهم بل لبعضهم الخصومة في حقه وان لم يقر غيره وينظر فإن كان المحكم معهم فلم يرد عليهم طلب اجتماعهم لخصومتهم أو توكيل واحد وقال أيضا في ورثة طلب أحدهم دين أبيهم من المطلوب ذلك أه كذا وجد بطرة بخط الناظم وأنه أشار بالقول لأول لكلام ابن المناصف وبالثاني لكلام ابن رشد أه والظاهر أنه لا منافاة بينهما ولا مقابلة وأنه متى كان الحق واحدا وذووه مشتركين فيه بارث أو غيره فالحكم بثبوته يعم الجميع كالحكم بسقوطه وإلا فليس هو بحق واحد ولذا لم يتعرض ابن عرفة لهذا التفصيل ولا قابل بين كلام ابن رشد وكلام ابن المناصف بل جعل كلام الثاني دليلا لموضوع الأول ونصه ويجب جواب دعوى أحد الشركاء في حق بارث أو غيره على غريم طلبه أحدهم

هو في اجوبة ابن رشد وعبارة ابن سلون حسبما آخر الوكالات منه
قاموا فيقتضى انهم قاموا كلهم او متعدد منهم ولا يخفى ان البص
صادق بالواحد والمتعدد كلا او بعضا فيكون حينئذ هذا موافقا لما
قبله حيث كان من لم يقيم حاضرا بالبلد كما ياتى فانتعد جواب
ابن رشد في الصورتين ونصه من نسخة اندلسية في غاية الجودة
وسئل رحمه الله عن قوم لهم جنات وآخر لهم ارحى وسقى الجنات
بماء الارحى فقام بعض اصحاب الجنات على بعض اصحاب
الارحى الذين فوقه يخاصمه في السقى فهل يلزم الحاكم في مثل
هذا ان يجمعهم للخصام فاجاب لا يلزم الحاكم ان يجمع اصحاب
الجنات وان علم ان دعواهم مثل دعوى القائم عنده ويلزمه ان
يحكم للقائم عنده بما يوجب الحق له فيما طلبه فان كان المحكم
له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم كان من حق المقوم
عليه ان يوقفهم على ما يدعونه فان ادعوا مثل دعواه قيل لهم اجتمعوا
على رجل يخاصم عنكم او على واحد منكم توكلونه على الخصام
عنكم او يجتمعون جميعا فتدلون بهجتكم معا وليس لكم ان تتعاوروا
بالخصام اذا غاب هذا حضر هذا اه منه باللفظ في الجواب وبعض
اختصار في السؤال ثم سئل ايضا عن ورثة قام بعضهم يطلب دينا
لايبيهم على رجل فقال المطلوب اجتمعوا لخصامي فاجاب من حق
المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه فيدلون بهجتهم
معا او يجتمعون جميعا على وكيل واحد يوكلونه ولا يتعاورونه
البحر فيقول ابن رشد في الجواب الاول لا يلزم الحاكم الى قوله فيما
طلبه هذا انما هو بالنسبة للحاكم في انه لا حق له في الجمع
وقوله فان كان المحكم له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم
البحر صريح في ان المدار على كون المحكم مهمى عم بكونه لا يختص
القائم به دون غيره إلا ومن حق المطلوب توقيف من قام ومن لم

يقيم حيث كان حاضرا بالبلد واحترز بقوله مما لا يختص به دونهم
 مما اذا كان القائم يختص به دونهم لكونه يدلى بالارث وغيره
 يدلى بالشراء او الهبة ونحو ذلك فان المطلوب ليس له حينئذ
 ان يوقف من لم يقيم بل يختصم كلا على حديثه وانما قال في الجواب
 الثماني من حق المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه
 ولم يفصل بين كون المحكم لا يختص به القائم او يختص به الخ
 لكون السائل فرض السؤال في الورثة والمحكم في حقهم لا يختص
 به القائم دون من لم يقيم فلذا قال من حق المطلوب طلب الاجتماع
 من غير تفصيل واذا تقرر هذا صح ما قبله الناظم فيما كتبه
 بطريقه وينظر فان كان المحكم عنهم الخ وصح ما قبله بطريقه ايضا
 عن ابن المناصف من انه اذا كان لجماعة حق واحد الخ لانه
 لا يكون واحدا الا اذا كانوا مشتركين فيه بجهة واحدة كما مر
 في كلام ابن المناصف وابن رشد متحذران معنى وليس في كلام
 الناظم بطلان نسخه ما يدل على انه قابل بينهما وانه اشار بالاول
 لابن المناصف وبالثاني لابن رشد كما قاله تدفهمه الش
 ايضا حيث قال لا يبعد ان تكون او في كلامه بمعنى قيل كما
 وقعت في مواضع من الرسالة الخ واذا لم يكن فيما كتبه الناظم
 بالطرة ما يدل للمقابلة بين الكلامين وانهما في الخارج متحذران
 معنى وجب ان تكون او في قوله او حكم الخ بمعنى الواو الحالية
 وجملة الشرط بعدة صفة له كما ورد ذلك في كلام العرب اى
 والحال ان حكما عم وعليه فقول ابن عرفة طلبه مبنى للمعامل وفاعله
 ضمير احد الشركاء وقوله وان لم يطلبه باقيهم الخ كذا في بعض
 النسخ وفي بعضهما ولم يطلبه بسقوط ان بعد الواو وقوله ان لم
 يقوموا لطلبه معه الخ كذا في بعض النسخ ايضا بان الشرطية
 وبعضها باى التفسيرية وعلى الاول يجب ان يحتمل على التفسير

وان لم يطلبه باقيهم ان لم
 يقوموا لطلبه معه

لما بعد الوار او المباغة وطاره حيث لم يقوموا كانوا حضروا بالبلد
او غيبا عنها فعلى كل حال يكلف المطالب بجواب القائم وحده
واستدل اذالك بمسالة الولاء وموضوعها ان غير القائم فائب عن
البلد وبمسالة ابن رشد في الاجنسات وهو قد جعل المدار على كون
الحكم لا يختص بالقائم فيوقف غيره حينئذ حيث كان حاضرا
بالبلد فلا دليل له في كلام المدونة ولا في كلام ابن رشد على ان
الحاضر الذى لم يقم وهو بالبلد لا يوقفه المطلوب كما قاله سيدي
عمر الفاسي وهو ظاهر ولولا قوله بعد ولو حضر مع شركائه الى
لا يمكن ان يحمل ما هنا على ما اذا كان غير القائم غائبا عن البلد
ليطبق ما استدل به من النقل وقوله ولو حضر مع شركائه او
بعضهم الخ صريح في ان الغير القائم الحاضر بالبلد لا يوقفه المطلوب
واستدل له بجواب ابن رشد الثاني وقد علمت انه لا دليل له
لان ابن رشد انما اجاب عن ذلك فيما اذا قام البعض من الورثة
الصادق بالواحد والمتعدد ومعوم ان الحكم في الورثة لا يختص
بالقائم منهم دون الآخر فلذا اطلق ابن رشد في الجواب كما مر
وقوله اطلاقه وهم الى قد علمت مما مر ان ابن المناصف لم
يطلق بل كلامه ككلام ابن رشد فان كان مراده باطلاقه انه لم
يقيد الموضوع بكون غير القائم حاضرا بالبلد فهذا يرد حتى على
ابن رشد لانه لم يقيد في جوابه معا بذلك وان كان مراده انه
لم يقيد بقيامهم كلهم كما هو ظاهر بل صريحه فان هذا لا دليل له
عليه فيما احتج به لا من المدونة ولا من غيرها وقد اعترض سيدي
عمر في شرحه لهذا المثل تفصيل ابن عرفة المذكور ونقل كلام
السمع كما اعترض عليه ايضا اعترضه على ابن المناصف قائلا
تفصيل ابن عرفة المذكور فيه نظر لاقضائه ان المطلوب لا يوقفهم
للدعوى ان كانوا حضروا في البلد ولم يحضروا كلهم او بعضهم معه

ولو حضر مع شركائه او بعضهم
لخصاصته فلم يدعى عليه ترك
مخاصمتهم مفترقين حتى يقدموا
لخصومتهم واحدا فقط وقول ابن
المناصف اذا كان الجماعة حق
واحد على رجل فاما وكلوا كلهم
واحدا على خصومته او خصومة
مجتهمين ولا يشعأرون عليه
واحدا بعد واحد اطلاقه وهم
من وجهيين اما الاول فلسألوا
في الولاء لمن ورث حقا في
دار الخصومة فيه ولا يتضى له
إلا بحقه والجواب ابن رشد في
قوله في سوال عياض لمن قام من
اصحاب جنات لهم حق في
ماء الخصومة في حقه ويمكنه
الحاكم من ذلك وان لم يكن
بقية اصحابه معه واما الثاني
فالجوابه عن ورثته قام بعضهم
بقوله من حق المطلوب اجتماع
الورثة او توكيل واحد منهم لسمع
ابن القاسم في الاقضية في ورثته
ادعوا منزلا ببيد رجل يركون
من يخاصمه ولا يتعاورون
عليه هذا يوما وهذا يوما اه

ومراد باطلاق ابن المانصف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره فان كلام ابن المانصف صادق بما اذا قام بعض اهل الاشتراك وحده ولا بد من اخراجه ومراعاة الثاني ما اذا حضر معه غيره وهو قوله ولو حضر مع شركائه الخ فلما خالف ابن المانصف وجعل المسألة على وجهين استدلل لكل واحد منهما وقول ابن عرفة ترك مختصماتهم مفتقرين يصدق بتوكيلهم وباجتماعهم فيدلى كل واحد منهم بحجته للذين في كلام (١١٩) ابن المانصف فلا يرد اعتراض المشدالي عليه بقوله في هذا الثاني نظرا لقوله في سماع

ابن القاسم او يحضرون جميعا فيدلون بحجته اه فلو قال الناظم عوضا من هذا البيت اذا قام شخص من ذوى الحق يقتضى نصيبا له فيه وحيدا فاعملا وان قام فيه غير فرد فالزمن بجمع او التوكيل للفرد فاقبلا لحرر المسألة على ما ينبغي والله اعلم (وهل) يابجا (مدع) يابجا لجمع حقوقه هذه المسألة من باب الدعوى وانما ذكرها هنا لكونها عكس التي قبلها لانها حق واحد لجماعة متعددين وهذه حقوق متعددة لشخص واحد على شخص متحد فاذا قال المطلوب لا اجيبك حتى تجمع مقالاتك وتحصير دعواك فسان كانت

الدعوى متعلقة بالميراث لم يلزم ذلك لان الميراث لا يحاط به وان لم تتعلق بالميراث لزمه وهذا هو القول الرابع في كلام المص وبه العمل والقول الاول (نعم) يابجا لجمعها (ان بدا تعنيته) اى الطالب ولدده (اونس) عن مكان المطلوب وكان على مسافة يرفع فيها المطلوب لحل المدعى على ما مر والقول الثاني قوله (ولا) اى لا يابجا وظاهرة حتى في غير الميراث وقد عارضه المتيطى فقال في التبصرة اذا ادعى رجل قبل رجل حقوقا وكشفه عن بعضها وساله الجواب عنها فقال له المطلوب اجمع دعاويك حتى

اجيبك لم يكن له ذلك وله ان يطلب من حقه ما شاء ويترك ما شاء قال المتيطى هذا خلاف ما قاله ابن ابي زمنين في التفرقة بين المواريث وغيرها لان المواريث لا يحاط بها فيلزم المدعى عليه الجواب على ما ادعى عليه منها بخلاف غير الميراث لا يلزم المدعى عليه الجواب حتى يجمع المدعى دواويه كلها (وقيل بجمع عند احلامه فقط) لا عند دعواه (١٢٠) قال في المنتخب ومن وجبت

له على رجل يمين لبعض ما جرى بينهما فقال المدعى عليه ان كنت تريد احلافي فاجمع مطالبك لا حلف لك على ذلك في جميع ذلك يميننا واحدة فذلك من حقه بخلاف من وجبت عليه يمين بسبب ميراث فليس له ذلك اه وهذه تقدمت الحص في قوله كجمع الدعاوى في يمين وكانها ادخلها بـاعتبار ان الجمع اما في اول الدعوى او في آخرها والافهى خارجة عن الموضوع ثم ذكر الرابع بقوله (وتميزارت من سواء قد انجلا) اى فلا يلزم جمع الدعاوى ولا اليمين في الارث ويلزمان في غرة (وان غاب بعض من ذوى الحق) الواحد وقام بعض وسدعت دعواه كما مر وحلف له المطلوب (يكتفى باحلاف بعض) فلا

بالدعاوى التى يدلى فيها من جهة الميراث فيطلب الخصم ان يحصرها على ما فى علمه فيمتنع الآخر فنكت استحسن تكليفه حصرها على ما فى علمه فاذا ادعى بدعى اخرى حلف انه لم يعلم بها وقت حصره لغيرها ويكلف المطالب حينئذ بجوابها تقليلا للشغب واللدد ولا يعرف هذا الا من ابتلى به وبهذا كنت احكم ثم بعد كتيبى هذا وقفت على ما يوافقه ونقله شارح ناظم العمل عند قوله فى باب القضاء جمع الدعاوى فى يمين الخ والحمد لله على الموافقة (وان غاب بعض من ذوى الحق) هذه المسألة تعرض لها الزرقانى اول باب الوكالة عند قوله وواحد فى خصوصته وجعلها عامة فيمن يملك امر نفسه ومن لا قائل هذا هو الذى جرى به العمل قال ولو اقام غير من احلفه بنية عمل بها فى حظه فقط انظر تمامه وبه تعلم انه لا مفهوم للمالك امر نفسه وهذا خاص بلال اذ هو الذى تجب فيه اليمين وهذا خلاف ما نقله الش من المعيار عند قوله وباجما ذور حق لتوكيل واحد النعم من ان بعض الورثة اذا ادعى حقا لمورثه وطلب يمين المدعى عليه فله ذلك وليس المطالب ان يقول لا احلف حتى ياتى بشركاؤه فاحلف له يميننا واحدة بل عليه ان يحلف لكل من جاء منهم اذا طلب ذلك وان جاءوا كلهم فيمين واحدة اه وهو مذهب الرسالة كما رايت فى المعين اذا شهد شهود لرجل ان

يمين لمن حضر بعد (ان يحكم تحصلا) لاحلاف قال فى المشيطة واذا وجبت اليمين هذا لورثة يملكون امور انفسهم على رجل وتنقاضى اليمين ادهم فيمينه تجزئ على الجميع اذا كانت بامر الحاكم وذلك حكم مضى واذا كانت بغير امر الحاكم فكل من قام منهم يحلفه يميننا ثنائية ومثله لابي بكر بن عبد الرحمن وغير واحد من الموثقين وبه الحكم ولا بن ابي زيد فى الرسالة لمن غاب

هذا وارث ابيه مع قوم آخرين وشهدوا مع ذلك ان هذه الدار
لا ييه لم يقض القاضى لهذا إلا بمقدار حظه ويترك القاضى باقيةا
في يد المدعى عليه حتى يأتى من يستحقه وهذا معنى ما في المدونة
وروى عن مالك انها تنتزع من يد المطلوب وتوقف اه ونحوه في
المتيطية ومثله في تبصرة ابن فرحون قبيل فصل لافضية والشهادات
(وكل وكيل فامنع صاحبه) قول ته وفي سماع عيسى من وكلت
رجلا على خصومة النج هذا جعله ابن رشد وفاقا قائلا ان الوكيل
لا يتعدى ما سمي له وانما اجاز في هذا السماع صاحبه لقول
موكلته فوضت اليه في الخصومة وجعلت امره جائزا فيما يصنع
فلم يخالف قول اصبح ليس لوكيل الخصومة صلح اى لانه لم
يذكر له فيها تفويض ولا قول عيسى من وكل على قبض ديونه
وفوض اليه النظر فيها لا يجوز صاحبه لا مكان صرف تفويض
النظر في قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله وتأخير ما
يقتضى تأخيره قال وذهب بعض الناس الى ان قوله هنا بجواز الصلح
خلاف لقول عيسى يعنى ولقول اصبح وليس ذلك عندي بصحيح
اه قلت ما قاله ابن رشد رحمه الله في وجه التوفيق ونفى
الخلاف لا يظهر لمن تأمل اذ كما يمكن ان يصرف التفويض في
قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله النج كذلك يمكن ان
يصرف التفويض في مسالة السماع للخصام عند اى قاض شاء
او تأخير الخصومة لبعض الاوقات او تقديمها ونحو ذلك لما مر من
ان الوكالة المقيدة اذا اعتقها تفويض وتعميم فهو راجع لحوال المقيد
فقط والتفويض هنا اعقب الخصومة فهو راجع لذلك وقد علمت
ان العمل عليه واقتصر في المتيطية والفشتالية وغيرهما كالمكناسي
في مجالسه على ذلك قال في اختصار المتيطية وكل من وكل على
القاضى للدين او على الخصومة او على امر بعينه وفوض اليه

ان يحلف وان كانت اليمين
بامر الحاكم (وكل وكيل) لم
يؤذن له في الصلح (فامنع
صاحبه سوى وكيل بتفويض
يصادف منهلا) اى صوابا
سدادا واصل المنهمل المورد
ومنازل المناوز فان لم يكن
سدادا لم يجوز لان كل من ناب
عن غيره معزول من غير المصاحبة
ابن عرفة في نوازل اصبح
الوكالة عن الخصام فقط لا تشمل
صاحبا ولا اقرارا ولا يصح من
الوكيل احدهما إلا بنص موكله
عليه وفي سماع عيسى من
وكلت رجلا على خصومة وانها

فوصت اليه وامره جائز فيما يصنع جاز صاحبه وليس بخلاف لاصبغ لقواها فوصت اليه وامره جائز (بتوكيل ذى التفويض) اى فى جواز توكيل الوكيل المفوض لغيره على ما وكل فيه (قولان) ابن رشد ولا ظهور ان له ان يوكل وان لم يجعل له الموكل ذلك فمن اراد (١٢٢) الخروج من الخلاف نص على جماعه له فى رسم التوكيل (و)

فيه فلا يجوز صاحبه وان كان نظرا حتى يفوض اليه اى ينص له عليه وقاله جميع اصحابنا اه وعلى هذا عول ظم رحمه الله فى منعه من الصلح مطلقا كما هو ظاهره سوى وكيل التفويض (بتوكيل ذى التفويض قولان) قال فى ضييح المعروف من المذهب ان له ان يوكل وعليه اقتصر فى التفتة حيث قال وذا له تقديم من يراه بمثله او بعض ما اقتضاه

وقال ابن ناجى فى شهادة المدونة العمل عندنا ان المفوض اليه لا يوكل إلا بالتخصيص عليه وكذا العمل عندنا انه لا يحل عنه العصمة ولا يبيع عنه الربع للعرف وإلا فالاصل دخوله اه وافهم قوله للعرف ان هذه الامور انما خرجت عندهم لاجل العرف وان المدار فى ذلك عليه فان جرى عرف بلد بمثل ذلك عملوا عليه وإلا فلا وجينئذ فقول نخ وتخصص وتقييد بالعرف شامل للمفوض والمخصوص خلافا لبعض شراحه (والذى يخص فلا إلا بنص) قال فى مختصر المتبعية واذا جعل الموكل للوكيل توكيل غيره قلت بعد ذلك اقسامه فى ذلك مقامه وانزله منزله واذن له ان يوكل عنه من شاء بمثله او بما شاء من فصوله وتكمل العقد فان قلت واذن له ان يوكل عنه من شاء ولم تزد بمثله او بما شاء منه لم يكن للوكيل الثانى ان يخاضع عن الوكيل الاول حتى يجعل له من الاقرار والانكار ما جعله للاول (بتوكيل ذى التقديم) قال الشس واما مقدم القاضى فاختلف فى جواز توكيله بلا اذن القاضى والعمل على المنع إلا باذنه وفى نوازل الرهن من المعيار

الوكيل (الذى يخص فلا) اى فلا يجوز توكيله ولا يعصى (الإلأبص) عليه من الموكل (قد) انجلا) وانصحه (ولكن وكيل) على شيء (لا يليق به) ان يباشره بنفسه كتوكيل ذى قدر على بيع دابة او ثوب بسوق (فجائز او على شيء كثير) لا يقدر على ان يليه وحده (توكلا) اى فجائز ان يوكل غيره فى المسالين مستقلا فى الاولى ومعينا فى الثانية لاقتضاء حال التوكيل لذلك نخ ومنع ذمى فى بيع او شراء او تقاض او صدو على عدوة وتوكيله إلا ان لا يليق به او يكثر فلا يعزل الثانى بعزل الاول (بتوكيل) اى فى توكيل (ذى التقديم من عند حاكم) وهو مقدم القاضى (بلا اذنه قولان بالمنع فاعملا) لانه المشهور قال فى

المدونة وان لم يكن يتيم وصى

فاقام القاضى له خليفة كان كالوصى فى جميع اموره فقال ابو الحسن فى ان فاقام القاضى فى النكاح وغيره ويقوم من هنا ان مقدم القاضى له ان يوكل كالوصى والمشهور انه لا يوكل (وكل وكيل) على شيء (ممكن عزله) اى يجوز لموكله ان يعزله (سوى وكيل خصام

ان نزاع تحصلا بان قضاء الخصم ثلاثا (ولا مذر) من مرض او نحوه (او الوكيل (ذى الاجر) اى العوض من جعل او اجارة لها له من الحق فى ذلك مخ وهل لا تلزم او ان وقعت باجرة او جعل فكهما والا لم تلزم تردد (والعروس) اى الزوجة (ان بدا لها الحق فى التوكيل) كما اذا قال لها ان تزوجت عليك فامرك او امر الداخلة عليك بيدك توكيلا مخ ان فوضه لها توكيلا فله العزل الا لتعلق حق (فى) التوكيل (الذ) لغته فى الذى (تحصلا له امر زوج الغير) بان يوكل اجنبيا غير الزوجة على طلاقها كالتى قبلها الا ان الوكيل هنا غير الزوجة (قولان) ذكرهما فى التوضيح عن اللخمى وعبد الحق و اشار لهما مخ بقوله وهل له عزل وكيله قولان غير ان العزل هو المشهور كما جزم به اولا اذ قال ان فوضه لها توكيلا فله العزل وحكى عليه ابن عرفة لاتفاق مقابله من الشذوذ بحيث لا ينبغي ان يذكر (والذى) توكل (على دفع دين) عين (او طعام) فى ذمة الموكل (توكلا) اى وكله ربه على ان يدفعه (لرب له) اى لرجل (١٢٣) آخر له عليه مثله (فى بلدة) اى غير بلدة الموكل ولا مفهوم

له ومثل هذا مدين له خراج ان الذى به العمل وانعقدت عليه الوثائق جواز توكيله ونحوه فى المتبعية عن بعض المؤثقتين انظر ما مر عند قوله ويبيعك ولا نكاح بالسبب اجعلا وتقدم هناك ان الراجح انه بمنزلة الوصى فهما قولان مشهوران كما فى شرح نظم العمل المطلق (ان نزاع تحصلا ولا عذر) قال فى مختصر المتبعية فان ظهر من الوكيل شئ من التفريط او ميل مع خصمه او غش يبطل بذلك حق موكله او مرض فلموكل عزله اذا ثبت ذلك اه (ولا يابى خصم) تقدم عند قوله

اى على بيع الرهن من غير ان يكون الرهن تحت يده (وقيل لا) كتب عليه الناظم رحمه الله تعالى ما نصه نفى النفى ايجاب اى وقيل لا يمنع عزله اه وجملته ما ذكره الناظم من الوكلاء الذين لا يعزلون سبعة حكى الخلاف فى اثنين وضابط ذلك كل وكالة تعلق بها حق للوكيل او لاجنبى فلا يجوز العزل عنها كما قاله اليزناسنى فى رب دين وكله الغريم على قبض خراج له انه لا عزل له حتى يستوفى دينه (ولا يابى) اى لا يمتنع (خصم من اجابة خصمه) اذا ادعى عليه (ويطلب تاخيرا) عن جوابه (الى ان يوكل) من يجيب عنه ويخاصم بل يجيب باقرار او انكار ثم يوكل ان شاء ويجبوه المحاكم على الجواب قال ابن سهل وهو الصحيح عندى لان اللدد فيه ظاهر وقال ابن سلون القول بعدم توكيله حتى يقر او ينكر هو الصحيح اه وفى المتبعية والوثائق المجموعة انه المعمول به (وقيل له التوكيل فى الحين) قبل ان يجيب وهو لابن العطار قال له ان يوكل قبل المجاوبة اذا كان الوكيل بالحضرة يجيب عنه قال ابن الهندي وهو اصح لانه قد اجيز للحاضر ان يوكل ابن عرفة وحكمها لذاتها الجواز ثم قال وعلى المعروف ففى

جوازها مطلقا او بعد ان ينعقد بينهما ما يكون من دعوى (١٢٤) اقرار او انكار نقلا ابن سهل قائلا

وذكر ابن العطار ان له ان يوكل
قبل المجاورة اذا كان الوكيل
حاضرا اه ثم اشار الناظم رحمه
الله الى اخذ النسخ فذكر انه
يتضمن بذلك في ثلاثة مواضع
فقال (واحكمم الخصم برسم
لانساح) مما جاء به خصمه
(ليسالا) عنه يعنى الشهود الذين
شهدوا عليه فيذكرهم حقيقة
لعلمهم يرجعون قال في البصرة
قال ابن المواز ان سال المشهود
عليه ان يتنسخ شهادة الشهود
فذلك له لانه قادر على ان
يسألهم ويذكرهم فان ذكروا ما
ذكرهم فعليهم ان يرجعوا انظر
الفصل السادس من الركن الاول
او يسال العلماء من مضمون تلك
الشهادة وهل في الرسم ما يخل
به (ولكن) ياخذ النسخة
(بلا نقل) والنقل هو ان يضع
الشاهدان علامتهما آخر الوثيقة
ويكتبون تحتهما ونقل سواء كانا
هما الكاتبان للنسخة او لا والمراد
هنا ما يشمل هذا وتسمية الشهود
والسجيل بعدها على القاضي
(كذا من شهادة عليه به) اى
في رسم احكم له بالنسخ حيث
طلبه (واحتاج ان يتاملا) اى في الرسم (وقيل على الاطلاق) اى الحكم باخذ

النسخة مطلقا احتاج لتأمل ام لا ابن عرفة وفي تمكين المطلوب من نسخة ما شهد به عليه مطامنا
 او ان كان فيما يشكل ويحتاج المطلوب فيه الى تدبير وتامل نهلا المازرى عن القاضي والشيخ المازرى
 وعليه العمل (اما وكالة) اى اما انتساح وكالة (وشبهه) كايضاء او حصانة (من الذ فيه حق)
 لطالب النسخ لكونه اشترى او استاجر او تزوج معن عقد له بشئ من ذلك (فاكمل) اى اعطاه
 النسخة كاملة بالنقل وتسمية الشهود والتسجيل على القاضي لتتم له الحجة في تمسكه بتبنييه على
 الحاكم ايضا ان يعطى النسخة (١٢٥) من حكمه حيث طلبت منه ولا امتناع له من ذلك
 وبهذا افتييت ووافقتنى على

فتاوى شيخنا ابو عبد الله
 جنوس وشيخنا ابو العباس
 احمد بن عبد العزيز السجلهاسى
 وصاحبنا ابو محمد عبد القادر
 ابو خريص القاضي وغيرهم
 وقضى بها ورجع اليها بعد ان
 كان مصمما على خلاف ذلك
 القاضي ابو القاسم العميرى
 رحمة الله على جميعهم ولما كانت
 الوكالة نيابة عن الغير باذنه
 نصا او عرفا كتصرف الزوج
 فى مال زوجته قال مالك هو
 محمول على الوكالة نقله ح
 واختلف اذا لم يكن واحد منهما
 قال فى ضيقه اذا قسام من
 الغائب محتسب فى شئ

به سيدى عبد القادر القاسى والقاضى ابن سودة كما بيناه فى
 شرحنا للتحفة وقوله إلا ان ياتى القائم باظهر من هذا مع ما زاده
 ابن غالب صريح فى انه اذا كان اشهد بالرسم او اقرانه عنده
 فانه لا يخرج من السجن حتى ياتى به وذلك يقع فى هذا الزمان
 كثيرا وقول ته فى التبنييه على الحاكم ايضا ان يعطى النسخة
 من حكمه الخ نص فى اوائل نوازل القضاء من الزبائى ان منع
 الحكيم وقضاة الكور الحكم عليه من سجل الحكم وما بقى عليه
 بدعة محرمة لانه حيف وجور نقله سيدى قاسم بن ضجوا ولعل
 ته لم يقف عليه قلت وقد آل الامر الى فساد من تعذر الانصاف
 وقلته العلم واتباع الشهوات حتى انه لا يكاد يثبت حكم مكن
 المحكوم عليه من نسخته وقد شاهدنا من ذلك العجب العجيب
 حتى ان من جملة ما وقع ان المحكوم عليه ليس له إلا مجرد
 الدعوى ومع ذلك اخذ النسخة من الحكم عليه بالحس فافق
 بطلان الحكم وهكذا فلم يبق إلا قلب الحقائق نسال الله السلامة
 وقولهم فى التوطئة كتصرف الزوج فى مال الزوجة الخ هذا من

تسور فيه على الغائب او اخذ له او فى عيب احدث عليه فى داره او ارضه فهل يمكن القاضي
 هذا القائم من مخاصمة ذلك المتعدى او لا فى ذلك خمسة اقوال واليهما اشار بقوله (وهل تسمع
 الدعوى بدون نيابة) او لا فى ذلك خمسة اقوال واجملها فى خ اذ قال وفى تمكين الدعوى لغائب
 بلا وكالة تردد الاول (نعم) اى تسمع فيمكن من ذلك القريب والاجنبى وهو قول ابن القاسم وقال
 سحنون يوكل من ينوب عن الغائب وقاله ابن الماجشون واصبغ والثانى (لا) اى لا يمكن من ذلك
 احد إلا بتوكيل من الغائب وقاله مطرف فى الواضحة وابن الماجشون ايضا والثالث (نعم من ذى

قربة اقبلا) اى يمكن الاب والابن ومن له قرابة قريبة فيخاصم ثم لا يخرج الملك من يد حائزة ولا يزال العيب الذى احدث لاحتمال ان يقر الغائب بذلك او رضاه به وهذا مما لم يقر المطلوب بالتعدى والّا نزع الشئ من يده وجعل بيد امين الرابع (نعم) يمكن القريب والاجنبى (ان يخف فوت) كالبعد والدابة والثوب لان هذه تحول وتنفوت وتغيب بخلاف الاصول والديون فلا يمكن فيهما الا الاب والابن حكاة ابن حبيب ومطرف الخامس (نعم فى اقامة البينة) اى فيمكن من اقامة البينة مخافة موت الشهود او غيبتهم ولا يمكن من الخصومة وحيث قيل بالتمكين فهل ذلك فى القريب الغيبة وبعدها او فى البعيدة خاصة واما القريبة (١٢٦) فلا بد من الوكالة قولان

اشار لهما بقوله (والبعد شرط وقيل لا) هذا وفى الخطاب واختلف اذا مكن القائم عن الغائب فقيل ذلك فى القريب الغيبة وبعدها وهو الظاهر من رواية اشهب وقيل ذلك فى القريب الغيبة دون البعيدة والى هذا ذهب سحنون وابن حبيب وهو عكس كلام الناظم فتكون ثلاثة اقوال تسم ان محل الاقوال المذكورة فى النظم ما لم يتعلق للقائم حق بالشئ المدعى فيه من ضمان كالمستعير والمرتهن والشئ مما يغاب عليه او استيفاء حق فى ذمة الغائب

الوكالة بالعادة وله فروع تقدمت اول الباب ومنها ذبح الاصحية المشار له بقول خ او بعادة كقريب ومنها ما اشار له الناظم هنا وقد اشار فى النخبة لمسالة الزوجة حيث قال والزوج للزوجة كالموكل النخ ومنها مسالة لايمان المشار اليها بقول خ وبر ان غاب بقضاء وكيل تقاض الى ان قال وهل ثم وكيل ضيعة النخ (من ذى قرابة اقبلا) فى آخر شهادات البرزلى ما نصه العمل انه لا يمكن ولو كان قريب القرابة وقال ناظم عمل فاس وفى عقار غائب يحتسب قيسامه اخ وابن واب وقال فى التحفة

وغائب ينوب فى القيام عنه اب وابن فى الخصام والظاهر ان المراد بالاب والابن الجنس فيشمل الجد وان علا والولد وان سفل وبادنى تأمل تعلم ان اقوالا ثلاثة من الاقوال الخمسة متفقة على تمكين الاب والابن وما ذكره عن ح من انه يمكن فى القريبة دون البعيدة لا وجه له (ومن يستغنى حقا بعون)

كمرتهن وزوجة واولاد تجب لهم النفقة عليه والّا فله المخاصمة والدعوى واقامة البينة قوله بخلاف المدعى قال صاحب الاشراف اذا سرقت الودعة فليس للمودع مخاصمة السارق الا بتوكيل من ربها واذا ثبت حق الغائب ووجبت عليه يعين الاستظهار فهل تنتظر ويدفع الحق للوكيل او يؤخر حتى يحلف الموكل قولان ذكرهما الخطاب وقد مر قوله كمن غاب ولا قول اربعة (ومن يستغنى حقا بعون) احتاج اليه لعدم اجابة المطلوب (فاجرة) اى العون (عليه) اى على الطالب المبتغى (ومطلوب مقرر ولا انجلا مطال) اى من المطلوب والمجمل حال (او الداد به) اى بالحق (صوبه) اى صوبين هذا القيد وهو ان الاجرة على الطالب اذا لم يكن من المطلوب لدد ولا مطل (والّا) بيان وجد منه

احدهما (فيعطى الاجر) للعون (مطلوب اعتلا) تتميم واسهل منه قول ابن عاصم واجرة العون على طلب حق ومن سواه ان الد تستحق قال ابن العطار محمد ابن احمد يستاجر الطالب عوناً ياتي به بالمطلوب إلا ان يتبين ان المطلوب الد بالطالب ودعاه للقاضي فابى وامتنع او منعه حقاً يقر به ويمطله فيه فيغرم المطلوب اجرة العون لا الطالب وصوبه المشيطي قائلًا لانه اذا علم ان الاجرة عليه بعثه ذلك على الطاعة اولا (١٢٧) وعدم العصيان وقال ابن الفخار وقول ابن العطار خطأ اذ لا نعلم ذنباً يوجب استباحة

مال مسلم إلا الكفر وحده وردة ابن عرفة بان عرفت بان الظلم الذي لا يوجب استباحة مال الظالم هو الظلم الذي لا يودى الى اتلاف مال المظلوم وإلا فلا يبعد اغرامه كمنع آلة التذكية ممن اضط لها حتى زمت المذكى وشبهه

فصل *

(وان عزم لا براء) في اثناء رسم (والخلع سابق) في اوله (فقرر) لذلك لا براء على ما يرجع للخلع فقط (وتعميم) لذلك لا براء في جميع الحقوق كما هو مقتضى اللفظ (جميعا) حال من فاعل (ناهلا) والجملة خبراى ناهل كل منهما لان يعمل به قال البرزلى اذ عمت المبراة

قوله وردة ابن عرفة الخ لا يقال قد يرد ما قاله ابن عرفة بان المماطل يريد للاتلاف ولم يحصل اتلاف بالفعل بخلاف مانع الآلة حتى مات المذكى فقد حصل للاتلاف عن تسببه فوجب غرمه ولو لم يحصل منه إلا مجرد الارادة لم يغرم فلم يتخذ المقيس والمقيس عليه لانا نقول مراده انه تسبب بعصيانه في اتلاف الاجرة على الطالب اذ لو لم تكن على المطلوب لكانت على الطالب وجعل بعضهم هذا من العقوبة بالمال والاولى ما قاله ابن عرفة

فصل * وان عزم لا براء *

قول ته عن البرزلى واذا تعقب الجمل استثناء الخ قد يشل له بقول القائل اكرم الناس ولا تهنهم وانكح فئاتهم إلا زيدا او إلا بنى فلان ومثاله في الصفة اكرم الناس واكرم فتاة بنى كذا العلماء منهم اذا جعلت العلماء صفة للناس او عطف ببيان عليه وقد يبحث فيما قاله البرزلى من الجريان المذكور من ان الخلاف بين الاصوليين انما هو في العام المستقل والعام الوارد على الخلع ونحوه غير مستقل كما مر وقوله كقوله اسباب الزوجية وغيرها الخ هذا نص في العموم ليس من محل الخلاف وانما محله اذا قال وابرائه براءة تامة الخ

بعد عقد الخلع فهل ترجع لجميع الدعاوى كلها مما يتعلق بالخلع وغيرها وهى فتوى ابن رشد او ترجع الى احكام الخلع خاصة وهو ما لابن الحاج واختاره ابن مرزوق قائلًا انه الحق الذى لا عوج فيه ولا امثا لانه الحق وغيره محتمل قال البرزلى وهو عندى يجرى على الخلاف في مسالة العام اذا جرى على سبب خاص هل يقصر على سببه او يعم واذا تعقب الجمل استثناء او صفة او قيد هل يرجع للجميع او لا وعند الاصوليين في ذلك خلاف اد ومحل الخلاف ما لم تقم قرينة على العموم كقوله اسباب الزوجية وغيرها

او ابراهما براءة تامة او تبارى براءة تامة الخ او سلمت له في جميع مطالبها ونحو ذلك قال سيدى العربى الفاسى حسبما في اول الاقضية من الزياق اذا شهدوا ان المرأة اختلعت من زوجها وسلمت له في جميع مطالبها ثم قامت بعد ذلك تطالبه بحق فقال لها انك سلمت لى في جميع المطالب فقالت انما سلمت لك فيما كان من مطالب الزوجية فقط واما غيرها فانا على حق فيه فان الشهود يستفسرون عما شهدوا به وما الذى فهموه من حال المرأة عند الشهادة هل ما ادعته الآن او ما ادعاه الزوج عليها اه عليه فالخلافى انما هو اذا استفسروا ولم يجيبوا بغير ما كتبه وقالوا ما سمعناه منها كتبناه ولم نفهم من حالها ولا من حاله شيئا آخر او ماتوا او غابوا قبل الاستفسار وإلا فيعمل على ما فهموه وما فسروا به الشهادة ولعل هذا هو مراد ناظم عمل فاس حيث قال

وفصلوا الجمل فى لابسـراء للخلع اسقاطا على السـواء
وهذا على ما لابن رشد واما على ما لابن الحاج فانهم يستفسرون ايضا لكن اذا لم يبينوا غير ما سمعوه او ماتوا او غابوا فان المرأة تسال فان قالت ما اردت إلا الصداق حلفت واخذت كذا لابن مرزوق في جوابه له وهذا نص في ان الشهادة الاصلية يدخلها الاستفسار خلافا لمن قال يدخل الاستمرائية وقوله عليه السلام لا ينجسه شئ فلفظ شئ عام جرى على سبب خاص وهو خرق الحيض ولحوم الكلاب والنتن وقوله فان كانت قرينة فاجدر الخ هذا من كلام ابن السبكي وقوله وفي تقديم ظم القصر اشارة الى ترجيحه الخ كأنه يشير الى ان القول بالقصر وعدم التعميم هو الموافق لما مرفى قوله وان وقع التفويض الخ ولكن ذكر فى المعيار ان العمل على ما قاله ابن رشد من التعميم وذكر ناظم العمل المطلق فى باب الخلع ان كلا من القولين وقع الحكم به ولكن ما تقدم

وقال فى جمع الجوامع والعام
الوارد على سبب خاص معتبر
عمومه عند الاكثر قال الحلى
نظرا لظاهر اللفظ مثاله حديث
الترمذى وغيره عن ابى سعيد
الخدري قيسل يا رسول الله
انتوضا من بئر بضاعة وهو يبر
ثلقى فيه خرق الحيض ولحوم
الكلاب والنتن فقال ان الماء
طهور لا ينجسه شئ اى مما
ذكر وغيره وقيل مما ذكر وهو
ساكت عن غيره من فان كانت
قرينة فاجدرش اى فاولى
باعتبار العموم مثاله قوله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما وسبب نزولها على ما
قيل رجل سرق رداء صفوان
فذكر السرقة قرينة على انه
لم يرد بالسارق ذلك الرجل
فقط انظر بقيته ان شئت
وفي تقديم ظم القصر اشارة
الى ترجيحه ومرايضا فى قوله
(وان وقع التفويض اثر مقيد
ببيع خصام شبه اخصص مكمل)

(ويقتضى الخصم بعد نفى حقوقه) في رسم انعقدت فيه المباراة بينه وبين خصمه وأنه لم يبق لواحد منهما على الآخر دعوى ولا حجة ولا يمين بوجه من الوجوه كلها قديمها وحديثها ثم قام احدهما على صاحبه بحق ثابت ببينة تاريخها قبل المباراة ولم يذكر ذلك الحق في رسم المباراة ولا تعرض له فإنه يقتضى له بحقه الثابت بالبينة وهو معنى قوله (ببينة) متعلق ببقتضى (والرسم) أى رسم المباراة (من نفيا) أى ابطالها (خلا) خبر والجملة حال وما قاله ظم في هذا البيت تبع فيه نقل ابن عات في طرره عن ابن عتاب كما في الخطاب قال البرزلى وعليه فيحتاج الى اسقاط البينة الغائبة والمحاصرة والسرو والاعلان وان قام ببينة فهي زور وافك لاعمل عليها اه قال الخطاب وما قاله خلاف المشهور يعنى والمشهور هو ما قاله في المختصر وان ابرا فلانا مما له قبله او من كل حق او ابراءه برئ

في قوله وان وقع التفويض الخ يقوى ما صدر به ظم وما للاصوليين ان سلمنا انه يدخل هنا يقوى ما لابن رشد تنبيهه قد يقال هذه المسألة هي قول نخ وان ابرا فلانا من كل حق او ابراءه برئ مطلقا الخ لانهم مثلوا له بمسألة ظم المتقدمة في قوله ومن في حساب يدعى غلطا الخ ولا براء حينئذ جبار على سبب خاص الذى هو الحماسة وقد فرع البرزلى حسبا في نوازل لاقضية والشهادات منه خلاف ابن رشد وابن الحاج على مثل ذلك الا براء العام في تركته الورثة قال وهذا ما لم يعين السياق قصرة او عمومه فان قصرة او عموم حكم عليه بذلك والّا جاء القولان واما ان لم يجر ذلك على سبب فلا اشكال في العموم كمسألة لاقرار التي في خ والله اعلم ومن هذا ما اشار له الناظم هنا بقوله (ويقتضى الخصم بعد نفى حقوقه) فان كان على سبب خاص كبراء في ارث او قراض وقع بعدهما تعميم جرى على ما مر والّا فهو على عمومه ونص الطرر الذى اشار اليه هو قوله في ترجمة براءة الوصى عن اليتيمة انظر لو انعقد بين شخصين انه لم يبق لواحد منهما دعوى ولا حجة ولا يمين ولا علقته بوجه من الوجوه كلها قديمها وحديثها ثم قام احدهما على صاحبه بحق قبل تاريخ الاشهاد وثبت ببينة انه ياخذ صاحبه به ولا يضره الاشهاد لان ظاهر الاشهاد المذكور انهما لم يقصدا فيه لاسقاط البينة قاله ابن عات قال البرزلى فعلى هذا يقتضى الى اسقاط البينة المحاصرة والغائبة الخ قللت تأمل هذا مع انه قال لم يبق لاحدهما دعوى ولا حجة والحجة هي البينة فاذا كانت تقبل دعواه مع كونه اسقطها وجته مع كونه ابطالها فكذلك تقبل اذا اطل بينة السرو والاعلان واذا قبلت البينة مع الاعتراف بعدم البقاء فكذلك مع الاعتراف بالاسقاط وقد تقدم في المسألة قبل هذه ان محل الخلاف اذا لم تقم قرينة على

مطلقا ومن التدفى والسرقة فلا تقبل دعواه وان بصاك إلا ببينة انه بعده اه

التعميم واى قرينة اصروح من قوله لم يبق بينهما دعوى ولا حجة
 الخ وحيث ذمنا في الطرر لعل موضوعه انه قام ببينة نسيها او لم
 يكن يعلمها بدليل قوله لان ظاهر الاشهاد انهما لم يقصدا فيه
 لاسقاط البينة يعنى التى لم يعلمها وهو معنى قول البرزلى والغائبة
 اى التى لم يعلمها وفى خ فان نفاها واستخلفه فلا بينة الا لعذر
 كنسيان الخ واذا كانت تقبل البينة فى دعوى النسيان فما حرجى
 فى دعوى عدم العلم واذا كانت تقبل ايضا مع الحكم بالاستخلاف
 واستخلافه بالفعل فكذلك مع الابراء من غير حكم ولا حلف او
 اخرى فعلى هذا يحمل ما فى الطرر لان كلامه صريح فيه وتبعه
 الناظم وعليه فما فى ح من انه خلاف المشهور ونقله بعد
 ذلك عن ابن رشد انه اذا كان تاريخ الابراء بعد تاريخ الحق
 الذى يقوم به الآخر فلا خلاف فى اعمال الابراء وان جهل
 تقدمه او تاخره لعدم تاريخهما او تاريخ احدهما دون الآخر
 فالمشهور كذلك ايضا الخ كله خارج عن موضوعنا اذ ليس فى كلام
 ابن رشد ما يدل على ان الطالب يدعى النسيان او عدم العلم
 بل فيه لاطلاق فيمكن حمله على عدم ادعائه ذلك والا فهو
 معارض لما مر عن خ وهو مذهب المدونة وان كان قد تقدم انه
 خلاف الراجح ولعل ظم لم يقف على كون ما فى خ من قبولها
 لعذر كنسيان خلاف الراجح فاعمدت - وما ذكره اعنى ح عن
 ابن عبد الحكم من انه لا يخلفه ولو ادعى النسيان او الغلط واعتمدت
 ظم فيما مر يعارضه ما مر عن خ ايضا وتقدم ان تحليفه حيث
 لا بينة اقوى وما هنا مع البينة فلا معارضة فلهذا افق ابن
 قتات بما تراه وتبعه ابن عات وظم وسلمه البرزلى ايضا ثم رايت
 فى نوازل سيدى عيسى السجستاني فى رجل تبارى مع اخوته
 فى كل دعوى ثم اطلع على دين كان لوالده على بعضهم وهو لم يعلم

به يوم المبارقة هل يدخل في المبارقة وان لم يعلم به ام لا قال ان
العمل على اعمال الابرار لعمومه ولكن هذا لا يرد على ظم اذ لعل
العمل الذي للسجتي لم يكن في زمانه فتأمل ذلك كله وقول ت
عن ابن سحنون برعي في اجماعنا من كل قليل او كثير الخ يعني
اذا كان ما وقعت فيه البراءة بيد المبرر بالفتح قال البرزلي اثر ما
مر عنه في البيت الذي قبله ما نصه ومثله وقعت مسالة اختلف
فيها شيوخنا وهو ان رجلا ابرأته اخته من جميع تركته ايها ما كان
من ذلك في ذمة او امانة ابراء تاما عاما وقد كان في التركة ارض
او دار او عين عند غيرهما فاراد الاخ للاختصاص به للفظ البراءة
وتعميمها فافق شيخنا احمد الغبريني رحمه الله بانه ليس له منه
إلا قدر ميراثه وانه غير داخل تحت الابرار وافق شيخنا الامام اولا
ان الاخ يختص به فلما عرف بفتوى المفتي المذكور رجع اليه وهو
الاحسن لانه ليس في ذمته ولا في امانته اه قلنت ويستثنى من
ذلك ايضا الابرار من المعين فانه لا يدخل بالعموم بل بالتخصيص
عليه فاذا قال ابرأته من جميع الدعاوى فلا تدخل الدابة والدار
والثوب ونحوها حتى ينص عليها فيقول من داري او دابتي ونحو
ذلك كما في ح وذكره ابن ناجي في الربع فقال وقعت مسالة
بالقيروان وهي ان رجلا ابرا فلانا من جميع الدعاوى كلها فافق
بعض شيوخنا بان الربع لا يدخل حتى ينص عليه وبه العمل اه
واليه اشار ناظم العمل المطلق بقوله

والربع من ذاك العموم خصا إلا اذا نص عليه نصـــــــــــــــــا
تنبيهان الاول قال في النوادر عن ابن سحنون اذا قال لاحق لي
عليك فيما اعلم ثم اقام بينة ان له عليه حقا مسمى فانها تقبل
بينته وليس هذه براءة في اجماعنا ولو قال قد علمت اني لاحق
لي عليك او استيقنت فلا دعوى له عليه في ذلك ولا تقبل منه

وقد قرره بما في النوادر عن ابن
سحنون ومن اقرانه لاحق
له قبل فلان فهو جائز عليه
وفلان برعي في اجماعنا من
كل قليل او كثير دين او دعيته
او عارية او كفالة او غصب
او قرض او قراض او اجارة او غير
ذلك ثم قال ولو قال غلطت في
الحساب فليس له ان يحتلفه
والإ ما نفعت بسراة ولا
انقطعت معاملة انظر الخطاب

البينة في اجتماعها الثاني لإبراء من المعين اسقاط لمطالبته به
فهو في الحقيقة هبة فيما كان يعرف أصله المبرئ بالكسر كما ان
الاقرار بالمعين ايضا هبة وحينئذ فان حيزت من المبرئ بالكسر
والمقر بالكسر قبل المانع فذلك وإلا بطلت قال في باب الكفالة
من المدونة وما اقرب به الصحيح انه لغيره فللذى اقر له اخذ
ذلك ما لم يمرض المقر او يموت وإلا فلا شيء له ولو قامت له
بذلك بينة إلا العتق والكفالة اذا قامت بهما بينة بعد موته
فانهما في راس المال ولا يبطلان اه وفي هبات المعيار ما نصه قال
ابن دحون لابن زرب فلو ان رجلا اقر بدار لابن له صغير قال
يحمل هذا الاقرار محمل الهبة ان كانت الدار معروفة للاب فلا
بد من خروجه منها ان كانت دار سكناه وان لم يعرف ملكها له
جاز اقراره وان لم يحزها وفيها ايضا عن ابن لبابة في الرجل يقول
هذه القرية لامرأتي وانما اعتمدها ان كانت القرية معروفة
للزوج فمحمل ذلك على الهبة ان حيزت صحته وإلا فلا وان
كانت لا تعرف للزوج فالاقرار نافذ اه ونحوه للمكناسي في مجالسهم
وق في باب الاقرار عن ابن رشد قال الوشر يسي ويعرف
اصل الملك للمقر بان يكون بحوزة ستة اشهر او عشرة اه وبهذا تعلم
ان قولهم اقرار الصحيح صحيح لا تالحقه فيه تهمة ولا توليجه محله في
غير المعينات او فيها وحيزت حيث كان يعرف أصلها المقر ويقيد
ايضا قولهم اقرار الصحيح صحيح النخ بما اذا كان مثل المقر له يملك
مثل ذلك بارث او تكسب ونحوهما وإلا فهو محمول على الهبة يبطل
بعدم الحيابة واخراجه من يده المقر له قال ابو الفضل البرزلي في مسائل
اليومع ما نصه اقرار الام بدين لابنة في صحته نافذ إلا ان تكون
الابنة غير معروفة بكسب ولا فائدة من ميراث او غيره فاقرارها
ح بما لا يشبه ان يكون لها محض توليجه اه وقد قال في المعيار

ثم تكلم على العهدة في البيع اذا طرا استحقاق او ظهر عيب او وجبت فيه يمين وكان المتولى للبيع غير مالكة وحاصله انه اذا كان وكيلاً مفوضاً او مخصوصاً ولم يعلم بذلك المشتري فلعهدة عليه وإلا فعلى المالك فقال (وعهدة بيع) أي الرجوع بالثمن عند الاستحقاق وثبوت العيب القديم فان لم يثبت العيب وادعاء المشتري ونفقاء البائع او نفى كونه قديماً وقال انه حدث عند المشتري فالقول للبائع فيهما كما قال في المختصر والقول للبائع في العيب او قدمه يعني مع يمينه فيكون له الثمن (مع يمين على الذي تولاه) أي تولى البيع وباشره (بالتفويض) مطلقة (اولاً) يكون بالتفويض تولى البيع (ووكلاً) عليه بالخصوص (ولكنه لم يخبر) المشتري انه يبيع غيره ولا علم بذلك المشتري من قبل غيره (ولاً) بان اخبره او علم من غيره انه وكيل مخصوص (فلاً) عهدة عليه ولا تباعة وانما كلامه مع المالك ثم شبه في ذلك فقال (كما تولاه نخاس) بائع الدواب (وسمسار) اعم منه فانه لا عهدة عليهما لعلم المشتري بانهما انما يبيعان ملك الغير وانما يسالان كما قال (اكملأ) أي المسألة (بان يسالاعن له الملك) (٣٣٣) أي ملك ما باعه ثم (ان بدا) أي ظهر المالك وعرف (فيأحبذا) ذلك لاستراحته

النساء لا يعرفن بالتكسب فهن محمولات على عدمه وقد قالوا ايضاً	البسائع ووجود المشتري من
اذا ادعت المرأة من متاع البيت الذي شأنه ان يكون للنساء ما لا	يطلب بحقه (ولجلفاً) أي
يشبه ان تملكه لضعف حالها وصدقها وعدم معرفتها بالتكسب لا	السمسار والنخاس (ان تجهلاً)
يكون لها منه إلا قدر صدقها وبهذا كنت افق واللّه اعلم (وذو غيبة	أي ادعى جهل المالك وقسلاً
تنأ) ظاهرة علم المشتري بالوكالة ام لا وهو ظاهر (تأمل كلاماً للخمى)	لا نعرفه فان حلفاً برئاً (وان
	نكلاً فالسجين) عليهما (ان

ريبة بدت) بان اتهمتا على كتمه ابن عرفة وفيها وما باعه الطوافون والنخاسون ومن يعلم انه يبيع للناس لا عهدة فيه عليهم لا في عيب ولا استحقاق والتباعة على ربه ان وجده وإلا اتبع قللت كذا ذكره الأكثر ولم يقيدوها بشئ وقال المازري لكن يومرون باعلام المشتري السلعة من وكلهم ببيعها ليحاكموه فيها المستطى ان قال السمسار لا اعرف البائع حلف فان نكل واستريب سجين قدر ما يرى السلطان (وذو غيبة تنأ) مبتدا أي والغائب غيبة بعيدة (ومجبوبة المسلاً) أي والمرأة من الاشراف الذين من شأنهم حجب نسائهم (على من تولى بيع ملكيهما هما) أي العهدة واليمين فهما مبتدا والمجورور قبله خبره والجملة خبر ذو (وان باع موسى) على ايتام (تلزماه) أي العهدة واليمين وهذا اذا باع في غير مئونتهم بل ليتخبر لهم ومثله الوصي والقاضي وإلا ففي التوضيح ما نصه واما القاضي والوصي ففي المدونة لا عهدة عليهما فيما وليا بيعه والعهدة في مال اليتيم فان هلك مال اليتيم ثم استحققت السلعة فلا شيء على لايتام وحمله للخمى على ما بيع للانفاق عليهم للضرورة قال واما ان اتجر الوصي لليتيم اتبعت ذمته كالوكيل اه والى هذا اشار بقوله (تأمل كلاماً للخمى بذا) أي في هذا الفرع

وقوله والوصى اذا باع لمن يلى عليه الى قوله وانما يرجع في عين ذلك الثمن. تأمل هذا مع ما تقدم عن المدونة من ان العهدة في مال اليتيم فان هلك فلا شئ على الايتام النخ فان كلامها صريح في ان العهدة في مال اليتيم سواء كان الثمن قائما بعينه ام لا وهو ظاهر لانه ان لم يكن قائما فقد صون به ماله فيرجع في المال المصون فان قلت هذا بين وما في المدونة اذا لم يبين قلت لانه وان بين فقد صون به ماله اللهم الا ان يقال العادة انه اذا بين انما يرجع فيما وجد من الثمن لان المشتري دخل على ذلك بحسب العادة وعليه فيقال هو وان صون به ماله فان المشتري امنه عليه حيث علم بانه مال يتييم واشتره ثم ظاهر ظم كغيره مما مر انه لا عهدة في مال اليتيم الذي بيع للانفاق كان المبيع رقيقا او غيره وهذا كله بالنسبة للرجوع بعهدة العيب والاستحقاق واما بالنسبة لكون بيع الحاكم بيع براءة كالوارث فهذا هو قول خ ومنع منه بيع حاكم النخ ولم يتعرض له الناظم وعبرة اللخمي التي اشار ظم الى تأملها هي قوله في كتاب التدليس على نعل بعضهم ما حاصله واما الوكيل على شئ بعينه فعليه اتباعه ان لم يبين انه وكيل فان بين فلا شئ عليه وكذا الوصى يبيع لمن يلىه للنفقة او لبعض ماله وبين ذلك فلا تباعة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق لم يرجع على من يلى عليه بشئ واجيز البيع على هذه الصفة وانه متى وجد عيبا او استحق بعد ايقاف الثمن لا شئ له للضرورة وبيع القاضى كببيع الوصى ويفترق الجواب فيمن صرف اليه الثمن فان كان للانفاق او لدفع صدق عنه رجع على من اخذ الثمن ان كان قائما في الاستحقاق والعيب وان انفق لم يرجع عليهم بشئ وان اشترى رقبة فاعتقها ففي رد العتق وعدمه قولان للمدونة وغيرها والاول احسن وان كان البيع

وعول عليه لا اطلاق المدونة وقال في المفيد وان اتجر الوصى ليطيمه اتبعت ذمته كالوكيل المفوض اليه وعامل القراض وهو في هذا بخلاف ما يبيعه للانفاق على اليتيم لان ذلك ضرورة وهذا لا ضرورة فيه اد وقال ايضا والوصى اذا باع لمن يلى عليه لنفقه او لبعض ماله وبين ذلك فلا تباعة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق على من يلى عليه لم يكن عليه شئ

وبيع القاضى كبيع الوصى لا تباعة عليه اه ونحوه فى التيطية وزاد انه يرجع على الوصى ايضا اذا استحق المبيع وثبت انه كان يعلم انه (١٣٥) ليس لليتيم او انه حبس لانه غار فيلزمه الثمن فى ماله

فان اشترى بالثمن رقبة واعتقها

ففى رد العتق ولزومه ويغرم

الوصى قولان لها ولكتاب محمد

(وابن يونس) اى وتامل كلاما

لابن يونس فى معارضته مسألة

علم المشتري بعد العقد بانه

وكيل وعلمه بانه غاصب فيخير

فى الاولى ولا يخير فى الثانية

اذا اجاز المالك و اشار بذلك

الى ما فى صحيح من قوله فرع

فان علم المتابع بعد البيع ان

المبيع لغير المتولى فيخيره مالك

فى الرد والله اسلك اذا علم وذلك

اذا ثبت انه لغيره وعارضه

ابن يونس بان المذهب فى

الغاصب اذا باع ما غصبه

ثم قام المغصوب منه ورضى

بالبيع لا خيار المشتري اذ لم

يدخل على ان العهدة على

المغصوب منه واجاب بان ذمة

المغصوب منه خير من ذمة

الغاصب ورد بان هذا الحكم

ليس مقصورا على الغاصب

بل ولا مقال للمشتري من ذى

شبهة فى اجازة المستحق

لانفاد دين رجوع المشتري على الغرماء كان الثمن قائما او استهلكه

او ضاع منهم وان تجر الوصى لثيمه اتبعت ذمته كالوكيل المفوض

اليه وعامل القراض لان هذا لا ضرورة فيه اه ببعض اختصار وقد

تبين ان ظاهرها وجوب العهدة على الايتام مطلقا وتفصيل اللخمي

قد رايتهم وعلل جواز البيع على هذه الصفة بالضرورة وانظر شرح

المتن عند قول خ فى الوكالة وبالعهد ما لم يعلم الخ فان ظاهر

كلامهم ان العهدة فى مال الايتام مطلقا لا فى عين الثمن ولا فيما

بيع للانفاق بل فيما بايدى الايتام لانهم صوبوا به مالههم كما

قدمناه وكما ياتى قريبا آخر الصفقة وانظر فصل بيع الوصى من ابن

سليمون وانظر شرحنا للتحفة و آخر فصل مسائل من احكام البيع

وانظر شرحنا للشامل فى باب الوكالة والله اعلم وانظر التيطية فى

باب العيوب فانه اقتصر على ما للخمي قوله وبيع القاضى كبيع

الوصى الخ انظر الشراح عند قول خ ومنع منه بيع حاكم

وارث الخ وقوله قولان الخ اى واما ان كان البيع لانفاد ديون

على الهالك فالعهدة فى مال الغرماء بقى الثمن بايديهم او

استهلكه او ضاع منهم قوله اللخمي (وابن يونس) قول ته

فى معارضته مسألة علم المشتري بعد العقد الخ تامل لا يعارض

هذا ما تقدم له من ان العهدة على الوكيل حيث لم يعلم المشتري

بوكالته لانه هناك لم يطلع على الوكالة إلا بعد الاستحقاق وهنا

قبل ذلك لانه اذا اطلع على ان الملك لغير المتولى وسكت سقطت

عهده عن المتولى لانه بسكوته رضى بالعهدة على المالك وقوله

فصار كالعيب الذى يجهله المتبايعان لا يقسام به اى لانه

كالمدخول عليه وعليه فحقه ان يقول الذى يعلمه المتبايعان

واجيب بانه خلف ذلك علته اخرى وهى ان الاستحقاق قائم فى جميع البياعات او اكثرها فصار

كالعيب الذى يجهله المتبايعان لا يقام به بخلاف الوكالة فان احتمالها ضعيف اذا الغالب ان المتولى

للمبيع هو المالك اه (ومسألة التوكيل) هنا لو اقر الوكيل بالعيب في المبيع وانه قديم لم يلزم الموكل ولو اقر الوكيل على الشراء حين ردت الدراهم لعيبها لزم الموكل بذلها (١٣٦) كما قال خ وان ردت

دراهمك لزيف فان عرفها (ومسألة التوكيل) ما اشار اليه تـ عن ابن عرفة هنا ذكره ابن عرفة في مأمورك لزمتك وهو قوله (مع زائف جلا) اى ظهر وكلاهما في المدونة فقال ابن يونس يحتمل انه اختلاف قول ابن عرفة قد يفرق بانقطاع ما وكل عليه في مسألة العهدة فصار كاجنبى وعدمه في مسألة الوكالات فان قلت انه منقطع في مسألة الوكالة لانه انما وكل على دفع الدراهم قسلت لفظها في المدونة ارايت ان وكلت رجلا ليسلم لى في طعام الى اجل ودفعت اليه الدراهم وذكر المسألة وظاهر كلام المازرى كالمقتضى انه اختلاف قول وذكر في كتاب الوكالات عن بعض المشاخرين انه انما صدقه في مسألة الوكالة لان الطعام المسلم فيه لم يقبض فبقى بعض افعسال الوكيل فصدق ولو قبض الطعام انقطعت وكالته ولا يصمدق وهو مثل ما فرقتم به قبل ان اراه والله اعلم وجلبنا ما ذكرنا لضرورة

كلام المص اذ لا يفهم بدونه مع انه في غنى عن ذلك ولو اقتصر على ان قال (وان باع موصى او قضاة نعم ولا) لكفاة في الاشارة الى كلام اللخمي والمدونة ثم قال

ما تقدم للخمى من ان الوصى والحاكم اذا باعا للانفاق وبين ذلك
 لا عهدة على لايتام في غير الثمن على ما مر وجهه انه اذا تبين انه
 يبيع للنفقة يكون حينئذ بيع براءة في غير الرقيق وهي لا تنفع
 على الصحيح المشهور كما في نخ وغيره ولذا لم يعول شراح نخ على
 تفصيل اللخمى المذكور فقالوا عند قوله ومنع منه بيع حاكم
 ووارث رقيقا فقط ما نصه مفهومه انها في غير الرقيق لا تنفع كان
 البائع حاكما او وارثا او غيرهما قالوا وعلى انها مختصة بالرقيق
 فهي في الرد في العيب فقط لا في الاستحقاق فانه اذا استحق
 يرجع ولا تنفع مطلقا وهو الموافق لقول نخ ايضا في الشناول وان
 لا عهدة النخ اى فانه لا ينفع اشتراط عدمها واذا لم ينفع عدمها
 مع الاشتراط فكذلك في مسالتنا لانه اذا بين انه يبيع للانفاق
 فهو يشترط انه لا عهدة الا في الثمن ان وجده ولا يخفى ما في هذا
 البيع من الغرر وايضا فقد بين انه يبيع للانفاق ولكن المشتري
 يجهل كونه لا يرجع الا في الثمن وسياتي في التنبيه عند قول
 ظم كما جرى من البيع صفقة النخ انه يعذر بجهله فالصواب
 التمسك بكلام المدونة وقد قالوا ان امسك المحجور في الثمن ونحوه
 فانه يضمن في المال المصون والله اعلم وانظر التنبيه الذي احلناك
 عليه ولا بد الرابع اذا قال الوكيل اشتريته لنفسى وقال الموكل
 بل لى فاقول للموكل وكذا عامل القراض بخلاف الغاصب والمودع
 عنده انظر آخر اختلاف المتباعين من العاصمية وعند قول نخ في
 القراض كل أخذ مال للتنمية فتعدى وانظر ابن عرفة في الوكالة
 اى قبل نحو ثمانى اوراق من آخرها وانظر عند قوله وهل لا
 تلزم او ان وقعت باجرة او جعل فكهما النخ فانه صرح بان القول
 للوكيل خلاف ما قدمناه الخامس قال ابن يونس في باب الوكالة
 عن ابن القاسم ومن اشترى لك سلعة بامرك واسلفك الثمن من

عنده فليس له حبسها بالثمن لانها عنده كالوديعة لا كالرهن وقد قال مالك فيمن امر رجلا يشتري له لولوا من بلد وينقد عنه فقدم وزعم انه ابتاعه له ونقد فيه وتلف اللولو فيجلف انه قد ابتاع له ما امره به ونقد عنه ويرجع بالثمن على الامر لانه امنه فلو كان كالرهن عنده لضمنه السادس قل ابن يونس عن ابن القاسم واذا كان غائبا ببلد لم يجز ان يامر ب شراء سلعة بدينه الذى له عليه الا ان يوكل وكيفا في ذلك البلد يقبضها منه قال ولوادعى المأمور انه اشتراها وتلفت فان كان الامر او وكيله في البلد فالقول للمأمور وان لم يكونا معه في البلد فان اقام بينة على الشراء فقول له والا فهو ضامن له قال بعض الثوريين والفرق بين مسالة اللولو يدعى الوكيل ضياعه وبين الذى امر غريمه ان يكتال الطعام في غرائره فيدعى ضياعه بعد الكيل ان مسالة الغرائر ادعى ضياع ما في ذمته فلا يبرأ حتى يثبت زواله وفي مسالة اللولو انما ادعى ضياع ما صرف فيه الثمن الذى اسلفه وهو اللولو ولو ادعى انه اخرج الثمن فضاع قبل شرائه له لم يضمن الا بينة كمسالة الغرائر من بابى الوكالة والسلام (وعقد كراء الوقف) ظاهر قوله ان جرى على فسخه بالزبد النخ انه يبطل سواء اشترط انه يفسخ بزيادة الثلث او باقل او باكثر او اطلق وهو كذلك بدليل التعليل بالغرر وقوله يثبت لا مفهوم له كما ياقى وقول ثم ويناسبه تعقيبه النخ يريد لان المعنى حيثذ وان لا يقع الكراء على قبول الزيادة فلا يبطل ولا يفسخ لكن مع الغبن فلا يحسن الاستدراك الا على هذه الوجه لا على الوجه الاول وقوله بثلاث النخ لا مفهوم له لان الناطر والوصى وكيلان ولا يشترط في غبنهما بلوغ الثلث بل اذا نقصا عن كراء المثل نقصا بينا فذلك غبن بالنسبة اليهما كما في ح عند قول نخ والا بغبن ولو خالف

(وعقد كراء الوقف) في الاصول
والرباع الحبسة (يبطل)
لفساده (ان جرى) اى وقع
(على فسخه بالزبد) اى
الزيادة (من مكترجلا) اى ظهر
وزاد على الكراء الاول (والا)
وان لم يزد احد فلا فسخ هذا
على ان قوله والا (فلا) من
تمام التصوير راجع لقوله يفسخ
ويحتمل رجوعه لقوله يبطل
اى والا يجز على ذلك فلا
يبطل ويناسبه تعقيبه بقوله
(لكن مع) ثبوت الغبن فسخه
بثلاث

اي زيادة الثلث (وانصاب هما) اي المكتري الاول والثاني (فيه) اي في الانصاب (و)
 في (الملا سواء او) المكتري (الثاني يرجح فيهما) اي في الملا والانصاب و اشار بذلك الى ما في العيار
 سئل سيدى ابراهيم اليزناسنى هل يجوز هذا الذى يعقد اليوم في اكريته لاجباس وذلك انه ينادى
 على الربع ويكرى مسانته (١٣٩) على قبول زيادة الثلث فيسكن المكتري مدة ثم ياتي من
 يزيد عليه الثلث فان زاد هو وإلا

اخرج هو وفسخ عقده فاجاب
 الرواية لا يفسخ كراء الوقف
 لزيادة الوجه في قبول الزيادة ان
 يثبت الغبن مع تساوى احوال
 المكتريين في الملا والانصاب
 او يكون الثاني ارجح والكراء على
 قبول زيادة الثلث باطل لانه
 من الغرر وذريعة الى بيع وسلف
 في قول ابن القاسم والى سلف
 جر نفعاً في قول سحنون على
 اختلافهما فيما تردد بين تمام البيع
 وفسخه واما صاحب الاجباس
 فحكمه حكم الوصى هكذا تواترت
 نصوص المتقدمين والوصى يختلف
 فيما ولى من المعاملات باتفاق
 اه والى هذا الاخير اشار بقوله
 (وناظر وقف كالوصى تمنزلاً)
 يعني في الحلف فيما تولى معاملته
 واما في ادعائه الاصلاح والانفاق
 او الدفع لاهل الارزاق فلا يقبل

العادة الخ وهو ظاهر قولهم كل وكيل معزول عن غير المصاحبة ولا
 مصاحبة في اقل من كراء المثل مع التساوى في الانصاب والملا
 وقد قال في المدونة اذا باع الوكيل او ابتاع بما لا يشبه من الثمن
 لم يلزمك اه وبهذا قرر في قول خ ولا يفسخ كراءه لزيادة وقول ته
 ينادى على الربع الخ كذا هو في الطرر عن المشاور قال ابن رمال
 ومفهومه انه لو اكراه من غير نداء فتقبل الزيادة ثبت ان الكراء
 الاول فيه غبن ام لا لانه لو نودى عليه لاحتمل ان يعطى فيه
 اكثر من الذى يستحقه اذ لا حد لثمن المنافع قال ولم ار هذا نصاً
 وقول ته ذريعة الى بيع وسلف اي لانه اذا نقذ الكراء وزاد
 بعد مضى بعض المدة فما ناب الماضى من الكراء يبيع للمنافع وما
 ناب الباقي سلف وان لم ينقد فينزل مع اشتراطه منزلة النقذ
 بالفعل لانه الغالب مع الشرط وان لم يشترط فيودى للجهل بقدر
 المدة في الاجارة وقدر الاجرة وقولهم عن ابن عات ان فات وقت
 كرائها الخ هذا الشرط راجع لما قبل الاستثناء اذ لا معنى لقوله إلا
 بثبوت غبن فتتقص ان فات وقت كرائها لانه مع فوات وقت
 الكراء لا نقض ويحتمل وهو الظاهر ان قوله وقت كرائها يتنازع
 فيه فات وثبوت غبن اي لم تنقص ان فات وقت كرائها إلا
 بثبوت غبن وقت كرائها فيلزم بكراء المثل الذي لا غبن فيه
 وقولهم فان كان قبل ذلك الخ اي فان كان قد وجد زيادة قبل

قوله إلا بينة ابن عرفة قال ابن عات عن المشاور ان اكرى ناظر لاجباس على يد القاضي ربع الحبس
 بعد النداء عليه والاستقصاء ثم جاءت زيادة لم يكن له نقض الكراء ولا قبول الزيادة إلا ان يثبت
 بالبينة ان في الكراء غبناً على الحبس فتقبل الزيادة ولو ممن كان حاضراً وكذا الوصى في مواجرة يتيمة
 وكرائه ربعه ثم يجد زيادة لم تنقص لاجارة إلا بثبوت غبن ان فات وقت كرائها فان كان قبل ذلك

نقص الكراء واخذت الزيادة ابن عرفة ظاهرا ول كلامه (١٢٠) ان لم يكن غبن لم تقبل

الزيادة ولو لم يفت الابان
ولا ول اقبس والثاني احوط
وقد يؤخذ من قوله في كتاب
العشق الاول من المسدونة
بيع السلطان على خيار
ثلاثة ايام فان وجد زيادة
والا فلينفذ البيع واستمر
العمل في كراء الناظر في
حبس تونس على انه على
قبول الزيادة فيكون مقده
لازما للمكترى غير لازم
للمكترى انظر تمامه في ابن
غازي منسود قوله ولا يفسخ
كراؤه لزيادة وما ذكره من العمل
مثله عندنا بفاس الا انهم
يكتسبون التزم فلان عقد موضع
كذا بكذا من غير اشهاد على
الناظر انه اكترى له والا لم
يفسخ الا بثبوت الغبن وما
حطه ناظر الوقف عن المكترى
لمصلحة تعود على الحبس
يمضي والله اعلم (وفي دفع
باقى الحق) اى باقى الثمن
اذا اشترى عبدا مثلا او دابة
وكان قد دفع بعض الثمن ثم
وجد عيبا فقال البائع لا اجيبك
فيه حتى تودى الباقي فان كان

العيب ظاهرا ليس في ثبوته طول لم يقض عليه بالدفع حتى يحاكمه في العيب

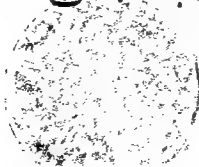
ظاهرا



وان كان مما يطول فقولا ولا مفهوم لقوله باقى الثمن بل مثله اذا كان لم يدفع من الثمن شيئا ففى القضاء به عليه (قبل تحاكم به) سبب (عيب اذا يخفى) العيب (وكان مطولا) وبه العمل كما قيدناه (والا) يكن فيه طول (فلا) يدفعه ويحاكمه قبل (او لا) يدفع شيئا قبل التحاكم وهذا قسم قوله وفى دفع اليه (خلافا) مبتدا خبره قوله وفى دفع الخ ابن عرفة عن ابن عات من امتنع من دفع ثمن ما ابتاعه لدعوى عيب به ان كان ظاهرا لا طول فى القيام به لم يلزمه دفعه حتى يحاكمه وقال ابن رشد ان كان ينتضى من ساعته اه وفى المفيد عن ابن مزين اما ان كان من العيوب التى ينتضى فيها من ساعته فانه (١٤١) لا يقضيه حتى يحكم بينهما وان كان امرا تتناول فيه الايام فانه يقضى للبائع باخذ ثمنه

ظاهرا فرع قال اللخمي وغيره من اشترى عبدا بيعه مشكوك فى زواله فانه لارد له بعدم زواله قلت وكثيرا ما يشترى الانسان العبد والدابة بهما مرض مشكوك زواله وبروه فانه لا رد له اذا لم يبرأ فان يبيع على البراءة من ورم كذا دون كذا ففى البرزلى من اشترى بغلة بها ورم تبرأ منه البائع وتشهد اهل المعرفة انه لا يمكن التبرى منه لعدم لاحاطة به ان له الرد ولا تصح البراءة فيه حيث شهد ارباب المعرفة بان الورم فى هذا الموضع يختلف يمكن ان يكون من مرض كذا او مرض كذا (ومن ابى يمينا لكون المال غاب) قوله ولم يحك اكثر الشيوخ غير هذا هو المذهب قال ابو الحسن انظر قضاة البوادرى يفعلون هذا وليس لاجل دعوى العدم لانهم لا يعلمونه وانما ذلك خوف اللدد لضعف الاحكام فيحتمل ان يوخذ له رهن او حميل فحينئذ يحلف اه وقيل غير هذا انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين

احلف وتدعى العدم فاحضر المال واحلف فجعله فى ذلك اذ لا يجب له الحق الا بعد اليمين وقيل لا يحلف حتى يحضر المال قال ابن ناجى واستمر العمل عندنا بتونس عليه قال وذكر القولين ابو حفص العطار فذكر الاول عن نفسه والثانى عن عبد الواحد وقيل يكفى ان يشهد على المطلوب انه على بحقه ويحلف الطالب ثم يدفع له ولا تقبل بينته بالعدم ولم يحك اكثر الشيوخ غير اه وفى ابن سلمون فيمن ادعى انه قضاء وقال احلف وازن لك فقال صاحب الحق لا احلف حتى يحضر المال الخ ففى ذلك نظر ولا شك ان احضار المال فى هذه اوجب لكون الحق ثابتا واليمين انما هى لرد دعوى القضاء وان كان لا ياخذ الا بعدها بخلاف ما اذا كانت مكملية للصلاب



* فصل في التولييع *

مصدر اولج اذا ادخل وفي العرف هو العطية في صورة المعاوضة طلبا لاسقاط الحيازة او دفع المعة وذلك ان الرجل يريد ان يعطى ملكا في المرض او في الصحة على ان لا يحاز عنه إلا بعد موته وذلك مما يطل العطية او يعطى بعض اولاده فيخشي اللوم من غيره فيشهد في جميع ذلك انه باعه بكذا وقبض الثمن معاينة او بالاعتراف والتولييع كما في (١٤٢) الميعار على ثلاثة اقسام معلوم

ومظنون وموهوم فالمعلوم يوجب

* فصل في التولييع *

وهو لغة الادخال وعرفا ادخال المالك شيئا في ملك غيره مجازا بهبة او صدقة في صورة المعاوضة لاسقاط حوز او غيره من الاغراض (اولم تفسر) تقدم انها لا تصح من غير العالم بما تصح به الشهادة إلا مفسرة وقول تـ اشهدنا بذلك فلان وفلان على شهادتهما الخ يحتمل ان يكون لفظ شهادتهما اسم مصدر بمعنى اشهاد ويكون قوله توسطنا للعقد الخ يعني من غير اشهاد وهذا اولي من جعلها من شهادة النقل تنبييه اذ احابى البتة في الثمن فقط مثل ان يبيع بمائة ما يساوى مائتين فعند ابن القاسم للورثة نقض البيع كله لانه اراد به التولييع ولو اتم هو بقية الثمن ما كان ذلك له لان اصل البيع وقع على التولييع اليه وقيل ان اتم هو بقية الثمن فلا كلام للورثة قاله في الباب الحادى عشر من الفائق قلت ظاهر ما للتحفة في فصل مسائل من احكام البيع انه يكون له من المبيع بقدر ثمنه فقط انظر شرحنا عليها تنبييه آخر اذا حابى المريض ولده في عين المبيع مثل ان يقصد الى خيار دورة او عبيدة فيبيعه منه بمثل الثمن او اكثر فللورثة نقض البيع في ذلك قاله

الرد والمظنون يوجب اليمين إلا ان يعزى الظن فيصير كالمعلوم والموهوم لا رد فيه ولا يمين فالمعلوم ما ثبت ببينة او اقرار واليه اشار ظم بقوله (ويثبت توليع باقرار مشترك) بان الشراء لا اصل له وانما هي عطية وتولييع (وبينة) الواو بمعنى او اوى ويثبت التولييع ايضا ببينة فسرته (اولم تفسر) عطف على محذوف كما قدرنا (وقيل لا) اى لا تقبل إلا اذا فسرت قال ابن عات التولييع يكون باحد اشياء ثلاث الاول ان يقول الشهود قد توسطنا للعقدين البائع والمشتري واتفقنا على ان البيع الذى عقدها في الظاهر انما هو سمعة لا حقيقة

له الثانى ان يقولوا اقر بذلك عندنا المشتري الثالث ان يقولوا اشهدنا بذلك فلان وفلان على شهادتهما باحد هذين الوجهين اه وفي المتطى فلو اقر بذلك لآب لم يستصبر به الا بن وعد اقراره ندما منه ثم قال فان شهدت بذلك بينة بان البيع وقع على وجه التولييع شهادة مجملة فقال ابن حارث لا تجوز حتى تفسر وقال ابن زرب وغيره الشهادة بذلك تامة لان الشاهد العدل تحمل شهادته على اتم الوجوه اه ومحل الخلاف ما لم يكن الشاهد من اهل العلم وإلا قبلت كما مر في قوله

المخمي والتونسي ومثله في سماع ابي زيد قال محمد وهذا احسن اه
 وبوافقه ما ياتي عند قوله واشهاد زوج الخ (لكن يحلف) ظاهرة
 كان البائع صحيحا او مريضا وهو ظاهر اطلاقهم وصرح به الش
 وهو الموافق لاحد شقي التردد الآتي في قوله وفي كونه مشهود
 لعرض الخ وحاصل ما للظم في هذه الابيات ان التوليح اذا لم
 يثبت بينة ولا باقرار فاما مع المعاينة لقبض الثمن ام لا وفي كل
 اما مع الميل او عدمه فالاول وهو المعاينة مع الميل هو المشار اليه
 بقوله وان بدا فلا الى قوله مع تهمة اي ميل لانه سبب لها
 واما المعاينة مع عدم الميل فهو قوله كان لم يكن ميل الخ لانه تشبيه
 في الخلاف مع كون الموضوع بحاله الذي هو المعاينة واما مع
 عدم المعاينة مع الميل فهو قوله لكن يحلف الى قوله قبض حق
 الخ واما عدم المعاينة مع عدم الميل فهو قوله او القبض لم يصر
 فحقه التقديم عند قوله اذا لم يعاين قبض ثم الموضوع في الصور
 كلها ان المبيع لم يقبض كان المشتري كبيرا او صغيرا لكن لا يمين
 على الصغير الآن وانما يحلف الكبير واما ان قبضه المشتري قبل
 حصول المانع فلا توليح قطعاً على ما يظهر انه المعتمد من احد
 قولين اذ لا وجه لعدم صحته مع حيازته في الصحة بل صرح
 الونشريسي كما في نوازل العلمى بان هذا هو المذهب اه وسواء في
 الصور كلها باع الاب ملك نفسه من ولده او وارثه كزوجته ونحوها
 او اشترى ملك اجنبي لولده اذ المدار على كونها عطية للوارث في
 صورة البيع وذلك موجود حتى في شراء الاب لولده من اجنبي
 وسواء قال اشتريته له من ماله او لم يقل ذلك كما قال بعض
 ان خلاف اصبغ جبار في الصورتين وهو الظاهر من جهة النظر
 خلافا لابن رشد حيث قصر خلاف اصبغ على الاولى دون الثانية
 واعتمده ثم ان قول المص لكن يحلف الى قوله او القبض ام

شهادة اعتاق الخ (والا) يثبت
 التوليح بشئ مما ذكر (فلا)
 توليح والعقد ماض (لكن يحلف)
 المشتري (ان جرى نزاع) من
 بقية الورثة (ب) ان ادعوا انه
 (توليح) و الحمال انه (ميل)
 تحصلا فيحلف (اذا لم يعاين
 قبض حق) للثمن فتشقى
 التهمة ويحصل الظن حينئذ
 فتوجه اليمين لاجتماع الامرين
 الميل وعدم معاينة القبض فان
 عوبن القبض فاما ان تكون
 تهمة ام لا فان لم تكن تهمة
 فلا يمين وان كانت فتقولان
 الى ذلك اشعار ظم بقوله
 (وان بدا) قبض الثمن (فلا)
 يمين قال في الميضية ومن باع
 من بعض اولاده وذكر في عقد
 التبايع انه باع ذلك بيعا
 صحيحا بثمن قبضه منه ثم
 مات البائع فقام سائر بنيه
 فذكروا ان ذلك البيع توليح
 وانه لم يدفع له ثمنه فلا
 تجب عليه يمين الا ان يثبت
 ان الاب كان يميل اليه دون

غيره فنجب اليمين انه ابتاع بيعا صحيحا ودفع الثمن إلا ان تشهد بينة التبايع بمعينة قبض الثمن فلا يحلف وان ثبت ان لآب يميل اليه وتنقطع بذلك دعواهم اه ونحوه في المعين ونقله الخطاب (وخلاف فيه) اى في اليمين وذكر الضمير باعتبار تناوبها بالحلف وإلا فاليمين مؤنثة بلا خلاف كما قاله العلامة بهرام (مع تهمة) باستحلال ذلك او (١٤٤) تهمة قوية (جلا) تستميم

البيت قال في المتطية ولو نص في عقد التبايع على معاينة البينة لقبض لآب جميع الثمن لم يترتب على لآب يمين وان شهد بميل لآب اليه وانحرف عنه سائر اولاده وقد قال اشهب لا يمين في ذلك على المدعى عليه بوجه وقال ابن حبيب ان كان متهما باستحلال ذلك حلف وإلا فلا يمين عليه اه واعلم ان الخلاف في اليمين كما هو موضوع المص الذى هو معاينة القبض مع وجود التهمة كذلك هو مع الميل بمجرده ففى التبصرة قال ابن رشد وقد قالوا في لآب يمين من بعض اولاده ملكا ثم يقوم اخوته من بعد موت ابيهم يدعون انه توليهم من ابيهم ان كتب في الوثيقة قبض الثمن بالمعينة فلا يمين

يصر يمكن ان يحمل على الخلاف في ذلك كله في خصوص لزوم اليمين وعدمها كما هو ظاهرة ويمكن ان يحمل على ان الخلاف في ذلك في لزوم البيع وعدمه هذا ما عندنا في حل المص وامامة فقد وقع منه ما تراه والله اعلم (مع تهمة) اى الميل وما نقله ته عن المتطية هنا متقدم معنى مع آخر النقل الذى نقله عنه قبله وانما زاد هنا عليه بخلاف ابن حبيب والمتطية ذكر الكلام الاول في محل والكلام الثانى في محل آخر وانما نبه الناظم بقوله وخلاف فيه لئلا يتوهم ان المعاينة لا خلاف فيها وقوله كذلك هو مع الميل بمجرده الخ اى ليس هنا إلا الميل ولا معاينة وهو قول ظم لكن يحلف ولذا جعلنا في التحصيل قوله وخلاف فيه راجع للمساكين وقوله وانما اختلفت اقوال العلماء الى قوله ولا مضاء والرد الخ منه تفهم ما اشرنا اليه في التحصيل من انه يمكن ان يحمل ظم على ان الخلاف في لزوم البيع وعدمه الخ وما ياتى للناظم في قوله واشهاد زوج صح وفي قوله مثله وفي كون مشهود لعرس صريح في ذلك وقوله وعلمت الاقسام الثلاثة الخ يعنى التى هى كونه معلوما او مظنونا او موهوما فالعلوم ما ثبت ببينة او اقرار والمظنون هو المشار اليه بقوله لكن يحلف الخ والموهوم هو قوله وان بدا الخ وقوله ثم شبه في مطلق الخلاف الخ الظاهر كما تقدم في التحصيل انه تشبيه تام اى كما اذا كان القبض بالمعينة وام يكن ميل ولا عرف اصل المال المقبوض

فهما

على لآب وإلا ففى اليمين ثلاثة اقوال ثالثها ان

اثبتوا ميل ابيهم اليه دونهم حلف وإلا فلا اه وانما اختلفت اقوال العلماء في اليمين وعدمها ولا مضاء والرد في المسألة بحسب وجود القرائن قوة وضعفا وقد علمت الاقسام الثلاثة من كلام المص ثم شبه في مطلق الخلاف لانه كان في اليمين وعدمها وهذا في امضاء البيع وردة فقال

(كان ام يكن ميل) من لآب مثلاً (ولم يعرف اصله) اى المال المدفوع فان عرف صحح بلا خلاف وإلا فقولان اصحهما المضى قال فى معين الحكم واذا اشترى لآب لابنه الصغير فى حجرة ربعا او غيره وقال ان المال للابن فان عرف الشهود الوجه الذى ذكره لآب مضى ذلك للابن وان لم يذكر لآب وجهها فهل يصح ذلك للابن ففى ذلك قولان احدهما انه يصح للابن قاله ابن القاسم وبه القضاء وعليه العمل والاخر انه لا يصح إلا ان يعرف له مال وإلا كان ذلك توليحا قاله مطرف واصبغ ولا ينفعه اشهاد لآب بعد ذلك انه انما يكرهها له فان مات لآب وهو صغير رجع ميراثا وقال فى الطرر عن المشاور وان ابتاع رجل املاكا (١٢٥) وكتبها باسم ابنه ولا يعلم للابن مال فان مالكا يلزمه اقراره ويجعلها للابن وان اعتموها

لآب او سكنها حتى مات وهو الصحيح وبه العمل لانه قد يكون للابن مال بحيث لا يعلم واصبغ يجعله توليحا وليس بشئ اه من الاستغناء ومثله فى النهاية والوثائق المجموعة فلو اشترى لآب لابنه من اجنبى ولم يقل من مال ابنه صح ولم يكن توليحا باتفاق اصبغ وغيره ولا يحتاج الى حوز لمصولة بالشراء له وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب له على الصحيح المعمول به قاله فى المعيار (او القبض لم يبصر)

فهما احتمالا لان وما قلناه اقعد بالنظم وحاصلها انه يعمم فيما تقدم اشترى له من نفسه او من غيره وفى هذه والتى بعدها كذلك اشترى له من اجنبى او من نفسه لكن ثارة يعاين القبض وهو ما هنا وثارة لا وهو قوله او القبض لم يبصر مع قوله لكن يحلف وقوله ولم يعرف اصله راجع لجميع الصور وما قرر به انه هو قوله او القبض لم يبصر من انه فيما اذا لم يقبض المبيع الخ يرد بان الموضوع فى هذه المسائل كلها انما هو فيما اذا لم يقبض اما اذا قبض فى الصحة فلا توليخ ولو فرضنا انه عطية كما تقدم فى التحصيل وقوله فان مات لآب وهو صغير رجع ميراثا الخ هذا من كلام اصبغ وقوله باتفاق اصبغ وغيره الخ هذا ما لابن رشد وقال غيره خلاف اصبغ جار فى صورتين كما مر فى التحصيل وهو الظاهر لان اصبغ اذا خالف فيما اذا قال من مال الابن فاحرى ان يخالف فيما اذا لم يقل وقوله وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب له الخ هذا هو عين قوله فيما مر من مال ابنه (او القبض لم يبصر)

يعنى ان لآب اذا باع من نفسه اولده ملكا واشهد بقبض الثمن ولم يحضر المال ولا رآه الشهود وبقي الملك بيد لآب الى ان مات ففى صحة هذا البيع وفسخه لكونه توليحا قولان والاصح المعمول به منهما صحته ونفى كونه توليحا كما فى الفرع الذى قبله والى ذلك اشار بقوله (وبالنفى فاعملا) قال فى الطرر قال سعيد بن مالك عن بعض شيوخه فيمن باع من ابنه ارضا واشهد انه قبض الثمن ولم يحضر المال ولا اراه الشهود ثم قام فيه ورثته بعد موته وادعوا التوليخ انه ماض ان اقر بالقبض وكان لابن كبير او ان كانت الارض بيده الى ان مات اه وفى سماع حسين بن عاصم قال ابن القاسم سئل مالك عن اشهد فى صحته انى قد بعث منزلى هذا من امرأتى او ابنتى او وارثى بمال

عظيم ولم يراحد من الشهود الثمن ولم يزل بيد البائع الى (١٤٦) ان مات فقل لا يجوز هذا

وليس بيعا وانما هو تولى

وخديعة ووصية لوارث اه نقله

ابن سلجون وغيره وجعله ابن رشد

مقابلا للمعروف من قول مالك

وقال غيره هذه الرواية شذوذ ولذا

قال ظم وبالنفي فاعملا وانما

جعلنا كلام المص في الاولى

فيما اذا اشترى الاب من اجنبي

لولده الصغير وان كان خلاف

ظاهرة وفي الثانية فيما اذا باع

من نفسه لولده ولم يقبض المبيع

ليطابق النقل فيهما ولما اختلف

في الاولى ما مر من قوله لكن

يختلف النج المتيطي انه اذا لم

يكن ميل وهو بين القبض مضى

البيع ولا يمين ولانه لو كان

المراد بنفي القبض في الثانية

عدم قبض الثمن كما قال الش

لنا في قوله لكن يختلف مشتر

اذا لم يعاين قبض يعني والبيع

ماض وما نقله عن المعيار من

جواب ابن لب شاهد لنا لا

له (وفي كون مشهود لعرس)

اي زوجه (يبيعه بعلة موت)

الباع الاولى للتعدية والثانية

للظرفية وهما متعلقان بمشهود

واعرس ، علق ببيع اي وفي

كون الشهود يبيعه للزوجة في مرض الموت (والريب لها انجلا ولا روية)

قبض

اي كان القبض لم يصبر وقوله وانما جعلنا كلام المص في الاولى الى قوله وفي الثانية فيما اذا باع من نفسه لولده النج تقدم ان موضوع هذه المسائل هو عدم قبض المبيع وقوله لكن يختلف النج البيع لازم مع اليمين واذا كان البيع لازما مع الميل واليمين في تلك فاحرى مع عدم الميل في هذين اذا حملناه فيهما على بيع الاب من ولده فلما راى ت ذلك حمل الاولى على شرائه لولده من اجنبي وهذه على شرائه له من ماله وقد علمت انه لا معارضة بهذا المعنى حتى يقال بنفي المخالفة بل مثل هذا يقال فيه لئلا يتكرر لان الثاني مأخوذ من الاول بالاخرى وقد تقدم في التفصيل ان قوله كان لم يكن ميل النج هو فيما اذا عوين قبض الثمن ولم يعرف اصله فال موضوع حينئذ مختلف وما ذكره عن المتيطي هنا هو عين ما قبل المبالغة فيما نقله عنه عند قوله وخلاف فيه وما ذكره قبله عن حسين بن عاصم سيشير له ظم بعد فلا يحسن ان يشرح به قوله وبالنفي فاعملا والّا تناقض كلامه وقوله بعد لنا في قوله لكن يختلف النج اي لتكرره معه (وفي كون مشهود لعرس النج) الموافق لاطلاق المص وغيره في قوله لكن يختلف ان جرى نزاع النج هو لزوم البيع وعدم كونه تولى ليجا وقد تقدم انه لا فرق في هذه المسائل بين الصحة والمرض وعليه فلو استغنى الناظم عن هذه بما قدمه لكفاه لان المدار على كون البيع للوارث وقبض المبيع في المرض كلا قبض لانه بعد حصول المانع لكن نقل العلمى في بيع التولى ما يفيد ان الراجع في هذه المسألة التفصيل بين ان يبيع منها خيار املاكم واغبط امواله فالمنقول عن سحنون ولم يحك اللحى فيه خلافا انه لا يجوز ولو عاينت البينة قبض الثمن قال وان لم يحابها بعين المبيع ولا بشئ منه فان كان الدفع بالمعينة فلا كلام وان كان بالاقرار والمرض مخوف لم يفد اقراره

للثمن (تاليجا) فيرد (اولا) فيمضى (تردد) وأشار الى ما في ابن سلون عن ابن الحاج في رجل توفي فورثه زوجه وابناه من غيرها وباع في مرضه خادما من زوجته فاعترض وصى لابنين البيع وقال انه تولي بيع وليس بشراء ولم يتضمن عقد البيع معاينة الشهود لقبض الثمن فافق ابو محمد بن عتاب وابن الحاج بابطال البيع وان ترجع الخادم ميراثا وافق ابن رشد واصبغ بن محمد بنفوذ البيع وخلوصه للزوجة وأشار القاضي ابن حمديس بالاصلاح وان تكون الخادم نصفها للزوجة ونصفها ميراثا. قال وهو عندى للاختيار اه ومفهوم قوله ولا روية انه لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع وهو كذلك ومفهوم بعلته موت انه لو صح من ذلك المرض لصح ولزم الاقرار وليس له فيه رجوع اه قال في رسم الوصايا من سماع القرينين قال اشهب وسمعت يسال (١١٤٧) عن اعتراف في مرضه لامرأة له بثلاثين دينارا ثم صح وقال انما اردت ان اربحها اتري

هل يلزمه قال نعم اقر لها وهو مريض وينكرها وهو صحيح وسئل عنها سحنون فقال مثله اه قال ابن رشد هذا كما قال لان الاقرار في المرض يلزمه اذا صح ولا خلاف في هذا وانما الخلاف فيما اذا اقر احد الزوجين لصاحبه في مرضه ثم مات من مرضه ذلك وقد مضى تحصيل القول فيه اه ومفهوم بعلته موت انه لو اشهد لها وهو صحيح فان سلم وجه ذلك

بقبض الثمن وعد توليها اه وقوله لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع الخ يعنى على المعتمد من احد قولين تقدما وقوله ومفهوم بعلته موت الى قوله ولزم الاقرار الخ ينبغي ان يتم الكلام عند قوله لصح وفاعلم البيع وقوله ولزم الاقرار الخ كلام مستأنف اى لصح البيع في مسالتنا ولزم الاقرار ايضا لو اقر لها بشئ في الذمة وانما قلنا ينبغي ان يتم الكلام الخ لان ما نقله عن سماع القرينين انما هو في خصوص الاقرار وان كانت مسالتنا فيها الاقرار بقبض الثمن ايضا لكن صحة الاقرار فيها تعلم من صحة البيع ويفيدنا بعد ذلك فائدة اخرى وهو لزوم الاقرار اذا لم يكن هناك بيع (واشهاد زوج صح) هذا ايضا مما يندرج تحت قوله لكن يختلف ان جرى نزاع الخ فما ذكره ظم هنا مقابل ويحتمل انه مخصص لما مر لاشتمال هذه المسألة على امور

وسببه فهو صحيح باتفاق وان لم يعلم فقولا الصحة وهو قول ابن القاسم في المدونة والعينية وهى رواية المصريين وعدمها وهى رواية المدنيين وسماع حسين بن عاصم المتقدم وبه افق اهل قرطبة وايها تبع ظم اذا قال (واشهاد زوج صح) اى صحيح (للعرس يجتلا به) اى فيه (كابنه) اى كشهادته لابنه اذا فرق (تاليج) خبر عن قوله واشهاد وانما يكون تاليجا عند من قاله بشرطين (ان حق انخفى عظيم) صفة لقوله حق وانخفى مطاوع اخفى والمعنى انه اذا اشهد في صحته ببيع منزله من زوجه او ابنه كما تقدم من سماع حسين بن عاصم (وما قد بيع لن يتحولا) اى لم يزل عن يد البائع الى ان مات قال ابن سلون وسئل الفقهاء بقرطبة في رجل باع من ام ولده او زوجه نصف دار له في صحته واشهد بالبيع وقبض الثمن ثم توفي فقام اخوه واثبت عقدا ان اخاه لم يزل ساكنا

في الدار الى ان مات وبعداوة الاخ له وانه كان يقول (١٤٨) لا اورثه شيئا فاجاب

ابو محمد بن عتاب بانه اذا ثبت سكناه لها فان ذلك مبطل للعقد ولا حق لها في الثمن اذ ليس من الاقرار للوارث وانما قصد هبة الدار لتسقط الحيازة وهذا قول من تقدم من شيوخنا وبمثله قال اصبع بن محمد وابن رشد واجاب ابن الحاج ان ما عقده من ذلك غير جائز ولا نافذ وما ثبت من السكنى مبطل له ومع ذلك فان عقد البيع لم يتضمن معاينة القبض للثمن وذلك مما يستتراب فيه ويظن به القصد الى التولييع والمخدعة وبذلك جاءت الرواية من ابن القاسم وسئل مالك عن اشهد في صحته افي قد بعث منزلي هذا من امرائي او ابني او ابنتي او وارثي بهال عظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يزل يبد البائع فقال لا يجوز هذا وليس هو ببيعنا وانما هو تولييع وخديعة ووصية لوارث وهذا نص في النازلة اه فعول المص على هذه الرواية لاعتماد اهل قرطبة لها وقد علمت ان الرواية شاذة وخلاف

توجب قوة التهمة وهو مقتضى صنيع ظم لانه اتى به فقها مسلما وقوله وقد علمت ان الرواية شاذة يعني والمشهور المعروف من قول مالك هو رواية المصريين ان اقرار الصحيح صحيح لا تلحقه فيه تهمة ولا تولييع ولكن هذا فيما اقر به في ذمته او اقر ببيعين لا يعرف اصل ملكه له والا فهو هبة لا بد فيه من الحوز في الصحة كما قدمناه عند قوله ويتضي الخصم بعد نفى حقوقه الخ وقوله ونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن الخ يعني من كون الحق عظيما وربما يكون المبيع انفس امواله وكونه كان يقول انه لا يورثه الخ الى غير ذلك وقد تقدم عن الفائق ما اذا باع لاحد الورثة انفس امواله او ما يساوي مائتين بمائة وبهذه القرائن والخصوصيات لا تكون فتواهم مخالفة لرواية المصريين وتقدم له عن المعيار انه اذا قويت التهمة يصير المظنون كالمعلوم وبهذا يتم حكمه على الرواية بالشذوذ مع كون اهل قرطبة اعتمدها وتلك القرائن والخصوصيات اصلها لصاحب المعيار في معاوضاته في الورقة الخامسة والعشرين والمائة فانظرها هناك ولاجل هذه الخصوصيات ذكر الناظم هذه المسألة فرعا مستقلا فيكون التولييع على هذا كما يثبت بالبيئة او الاقرار كذلك يثبت بالقرائن بل جعل ابن رشد قول ابن القاسم الذي رواه حسين المذكور موافقا لقول مالك في الرسم المذكور من سماع ابن القاسم في رجل ولى ابنه حائطا اشتراه منذ زمان بثمن يسير وثمنه اليوم كثير وله ولد غيره قال ان حازه له فهو جائز وموافق لقول ابن القاسم في كتاب داود من سماع عيسى في الرجل يبيع من ولده الصغير الارض بعشرة دنانير وهي تساوي مائة ولا تزال بيد الاب حتى يموت قال اراها مورثة ولا ارى للولد الا العشرة اه والله اعلم وهذا كله يويد ما درج عليه ظم كما قاله سيدى عمر لان ذلك كله من اعمال القرائن وقد

المعروف من قول مالك كما مر ونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن وفيها خصوصيات افتي

افتي ابو العباس الوشيري بهذا حسبا في نوازل العلى قائلا
 اشهادها لها في الصحة بالبيع بدون معاينة قبض توليج مبطل للعقد
 وموهن له كان البيع غبطة املاكه وخيارها ام لا اه وقوله عن
 مصطفى ان اقرار الصحيح صحيح الخ هو كقول ابن سلون في باب
 الاقرار عن صاحب الكافي وكل من اقر لوارث او غيره في صحته
 بشئ من المال والديون او البراءات او قبض اثمان المبيعات فاقراره
 جائز عليه لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن به توليج ولا اجنبى
 والوارث في ذلك سواء وكذلك القريب والبعيد والعدو والصديق
 في الاقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من اقر واشهد على نفسه
 في الصحة ببيع شئ وقبض ثمنه الى معاينة قبض الثمن الا ان
 يكون المقر له ممن يعرف بالاكراه والتعدي ويأتى مدعى ذلك بما
 تعرف به صحة تهمة فيلزمه اليمين حينئذ بانه دفع من الثمن
 ما شهدت به البينة اه تنبيه قال الش بعد شرحه لهذه
 الابيات من اول الفصل الى هنا مرادهم بالتهمة حيث يطلقونها
 في هذه المسائل قوتها لا مطلقها اذ لا ينفك عنها عند وقوع هذا
 العقد مع الولد والزوجة فمن راي قوة التهمة حكم بالتوليج وفسخ
 البيع ومن راي ضعفها ابقى الامر على ظاهره وحكم بصحة البيع هذا
 وجه اختلاف العلماء فخلافتهم في حال لا حقيقة ولما كان الميل مما
 يقوى التهمة عبروا في بعض الالفاظ بالميل عن التهمة اه بنى وما
 ذكر رحمه الله هو الحق ولما قويت التهمة في نازلة قرطبة وفيها
 ما مر عن مالك حكموا بفسخ البيع والله اعلم (وان وقع الصلح الكريه)
 قوله عن اصبح يجوز حرامه ومكروهه الخ يريد حرام على دعوى
 احدهما ومعناه على قوله انه لا يجوز ابتداء ولكن ان وقع لا
 يفسخ والمراد بالمكروه ما اختلف في جوازه ابتداء وعدم جوازه وهو
 المنوع في ظاهر الحكم فقط ولهذا قال في المجالس المكتاسية ان

كون الوارث اخسا وثبوت
 العداوة بينه وبين اخيه وانه
 كان يقول لا اورثه واعتمد
 هذه الفتاوى ايضا لاجهوى
 وتورك بها على المختصر وفيه
 نظر قال الشيخ مصطفى وما
 ذكره ابن سلون وابن سويل
 كله انما يأتى على رواية
 المدنيين ولا يأتى على رواية
 المصريين والمشهور المعلوم من
 قول ابن القاسم في المدونة
 والعقبة ان اقرار الصحيح صحيح
 لا تلحقه تهمة ولا يظن به
 توليج سواء كان له ميل ومحبة
 المقر له او لا نعم ان كان له ميل
 يحلف ما كان ذلك توليجا وانه
 دفع الثمن كما قال حسين بن
 عاصم وغيره قال حسين وما زلت
 اتعجب من هؤلاء الشيوخ وعدم
 تنبيههم على مذهب ابن القاسم
 المشهور له في المدونة والعقبة اه
 (وان وقع الصلح الكريه) اى
 (وان وقع الصلح على وجه مكروه
 فامضين ولو حادئا) اى
 ولو كان الاطلاع عليه حادئا

(وافسخ حراما وقيل لا) يحتمل وقيل لا يفسخ الحرام فيكون اشارة الى قول اصبيغ يجوز حرامه ومكروهه وبه قرر الشئ ويحتمل وقيل لا يمضي المكروه اذا عثر عليه بحدثنه بل يفسخ لان المراد به المختلف في حرمة لان الحرام بكل وجه يفسخ بلا خلاف وكذا المكروه الحقيقي لا قاتل بفسخه لانه من قبيل الحلال قال في ضريح الخمي اختلف في الصلح الحرام والمكروه اذا نزل فقال مطرف ان كان الصلح حراما ففسخ ابدا فيرد ان كان قائما والقيمة ان فات وان (١٥٠) كان من الاشياء المكروهة يمضي

وقال ابن الماجشون ان كان حراما ففسخ ابدا وان كان مكروها ففسخ بحدثن وقوعه فان طال يمضي وقال اصبيغ يجوز حرامه ومكروهه وان كان بحدثن وقوعه يخ لعل المراد بالحرام المتفق على تحريمه والمكروه المختلف فيه اه وقال ابن عرفة عن المقدمات ما عقدة حرام في حق كل واحد منهما يفسخ اتفاقا كدعواه بعشرة دنانير فاقوله بخمسة وصالحه عن الجميع بدراهم الى اجل وما حرم في حق احدهما كصالحه عن عشرة دنانير انكرها بدراهم موجلة ففي فسخه وامضائه قولان المشهور واصبيغ والمكروه ما ظاهرة الفساد غير محقق كونه في جهة معينة كدعوى كل واحد منهما على صاحبه دنانير او دراهم فيصالحان على تاخير كل منهما صاحبه لاجل قيل يمضي وقال ابن الماجشون يفسخ ما لم يطل اه يعني انه جائز على دعوى كل منهما مع انكار الآخر ممنوع في ظاهر الحكم لانه صريح اسلفني واسلفك وكذا لو كانت الدعوى من احدهما وانكره الآخر وصالحه على التأخير فانه جائز على دعوى كل ممنوع على ظاهر الحكم لانه سلف جر نفعا فالسلف التأخير والنفع سقوط اليمين المتوجهة على المدعي بتقدير نكول الآخر وردها عليه فيختلف او ينكل فيسقط حقه حينئذ وقد تنقل ظم من الصلح ولو زاد بيتا آخر

ما لم يطل اه يعني انه جائز على دعوى كل منهما مع انكار الآخر ممنوع في ظاهر الحكم لانه صريح اسلفني واسلفك وكذا لو كانت الدعوى من احدهما وانكره الآخر وصالحه على التأخير فانه جائز على دعوى كل ممنوع على ظاهر الحكم لانه سلف جر نفعا فالسلف التأخير والنفع سقوط اليمين المتوجهة على المدعي بتقدير نكول الآخر وردها عليه فيختلف او ينكل فيسقط حقه حينئذ وقد تنقل ظم من الصلح ولو زاد بيتا آخر

قبله فقال مثلا ويبيع هبات واقتداء اجارة هو الصالح فارع الشرط فيها وكلا وان وقع الصالح الخ
 خ الصالح على غير المدعى ببيع او اجارة وعلى بعضه هبة وجاز عن دين بما يباع به وعن ذهب
 بورق وعكسه ان حل وعجل وعلى لاقتداء من يمين او السكوت او الانكار ان جاز على دعوى كل
 وظاهر الحكم ولا يحل لظالم (وغرم خراج من) اى شخص (على غير) متعلق بقوله (ادعى بملك)
 اى فيه (به سكناه) مبتدا وخبر والمجملته صفة ملك (بيعا) مفعول ادعى (تقبلا) خبر عن قوله
 غرم والمعنى ان من سكن بيتا مثلا او استغله فجاءه من ادعى انه له فقال الساكن اشتريته منك
 غرم والمعنى ان من سكن بيتا مثلا او استغله فجاءه من ادعى انه له فقال الساكن اشتريته منك
 فان اثبت ما ادعياه من (١٥١) الشراء فذلك وإلا غرم كراء البيت مع تسليمه لمدعيه قاله
 ابن زرب وقضى به فقال له

مما يرد عليه اذ الفاسد على دعوى احدهما مختلف فيه ولا يسمى
 مكروها كما يدل عليه كلام ابن عرفة الذى نقله تـ والمشهور المعمول
 به انه يفسخ ولو كان ممنوعا على ظاهر الحكم فقط كما فى خ والمعيار
 وغيرهما فتصدير ظم فيه بالمضى فيه نظر (وغرم خراج من على غير)
 وجه الخلاف الذى فى تـ ان الاصل عدم الانتقال المالك لكن عارضه
 اصل آخر وهو ان الاصل عدم العداء والراجع ما درج عليه ظم
 ومحل الخلاف اذا لم تكن حيازة قاطعة كالعشر سنين وإلا فيصدق
 الحائز بيمينه انه اشتراه منه او هبته له قال فى التحفة . واليمين
 له ان ادعى الشراء منه فعليه * وقوله ولو قال الدار ملكى
 ولم يدع ابتياعها الخ يعنى او ادعى انه ابتاعها من غيره فلا يغرم
 كما فى القلشاني وقوله وصوب المشدالى الخ هو عين ما فى ظم
 وما مر عن القلشاني يفهم من الحكم عليه برد الغلة ان الرقبة ترد كذلك
 اذ لا تكون له الغلة إلا حيث تكون الرقبة له (ولا يشمل الاشهاد)
 ابن دحون ليس الغلة بالضمان
 يقال ليس فى مثل هذا لان هذا
 مقر بان الدار كانت للقائم
 وزعم انه ابتاعها ولم يثبت
 ذلك فهو يرجع عليه بالغلة
 وقيل لا غلة عليه ولو ادعى
 الشراء منه لان الاصل عدم
 العداء وانه لا يلزم للاشهاد
 كفى بالله شهيدا ولو قال الدار
 ملكى ولم يدع ابتياعها ثم
 اثبت القائم ملكها لم يرجع عليه
 بالغلة ابن سهل هو دليل ما
 فى شفعتها وفى المعيار وممثل
 ابن حسون المالمقى عمـ

استحق من يد مجهول لا يعلم تعديه هل يرجع عليه بالغلة فيه فاجاب لا رجوع عليه اتفاقا
 واجاب ابن الهيثم ان ثبت الاصل للقائم وانه لم يفوته فى علمهم وادعى الحائز الشراء منه او من
 غيره ولا بينة فاختلف فيها قول مالك واصحابه فمرة قالوا يحمل على الشراء حتى يثبت الغصب ومرة
 قالوا انه كالغاصب حتى يثبت الشراء وصوب المشدالى الفرق بين ان يدعى الشراء من القائم فيرد
 الغلة او من غيره فلا يردّها وقوله ادعى يعنى ولم يثبت ذلك وحلف الآخر (ولا يشمل الاشهاد بالحكم)
 الذى هو عقد نكاح او بيع او وكالة او نحوها حالة كون الحكم (مسندا لزيد على عمرو) كقوله اشترى
 زيد بن خالد الشريف من عمرو بن ابي بكر الانصارى جميع الملك بقرية كذا المتصير للبائع المذكور

بالشراء أو الهبة من فلان أو بالميراث من أبيه مثلا أو (١٥٢) اشترى فلان العدل الرضى من

قولهم فلا يشمل لأشهاد شيئا من عدة الورثة ولا الهبة ولا
المخارجة الخ قال في المعيار اتفق الموثقون عن آخرهم على أن
الوثائق لا يثبت منها بشهادة شهودها إلا ما جئ بها من أجله ما
لم يحايلها من أجله فلا يثبت بشبوتها اه ولما ذكر ابن فتوح أنه
إذا عقد في وثيقة مثل اشترى فلان من فلانة جميع الملك
الذى بكذا التصير إلى البائعة بالابتيع من فلان أو بالميراث من
أبيها أو بالصدقة من فلان قل فإن تضمن لأشهاد معرفة الشهود
بذلك ثبت التصير المذكور وإلا لم يصح ثم قال وتحسين ذلك أن
تقول شهد على أشهاد المبتاع والبائعة على أنفسهما من عرفهما
بحال الصحة وجواز الأمر ممن عرف أن جميع المبيع المذكور نصير
إلى البائعة فلانة بالابتيع من فلان بأشهادهما بذلك على أنفسهما
أو بالصدقة من فلان بأشهادهما على نفسه بذلك أو بالميراث
المذكور وعرف موت أبيهما فلان وأن أهل الأحاطة بميراثه في
عليهم فلان وفلانة المذكوران المالكان لأنفسهما وعرف اقتسامهما مع
أخيها وأن المبيع المذكور صار إليهما بالاقسام المذكور بأشهادهما
بذلك على أنفسهما اه وقال في الطرر في مبحث انكاح الوصى
عند قول ابن فتوح ممن يعرف لأيصاء المذكور الخ ما نصه
قد قال أهل العلم أن في العقد نقصانا إذا قلت ممن يعرف
الأيصاء حتى يقول بأشهاد والد الزوجة أو والد الزوج على أنفسهما
بذلك في عهدة الذى توفى فيه كل واحد منهما وإذا قلت معرفة
الأيصاء ولم تفسره بأشهاد الموصى بذلك على نفسه فيجتمل أن
تكون المعرفة معرفة سماع اه يعنى وشهادة السماع لا تجوز إلا
بشروط ولهذا قال ابن فتوح في التخصيل المتقدم يزيد بأشهادهما
على أنفسهما بالابتيع والمخارجة ولا يقتصر على قوله ممن عرف
جميع كذا تصير إلى البائعة فلانة بالابتيع من فلان أو بالمخارجة

فلان البائع له بحكم التوكيل
على فلان أو بما له على لا يتم
فلان وفلانة من الأيصاء عليهم
من قبل أبيهم فلا يشمل لأشهاد
بالحكم الذى هو الشراء (سواء
من الحلال) جمع حلية وأراد
بها ما يشمل لأوصاف كالشريف
والعدل وغيرهما مما يذكر في
الحكايات كقولهم الحمد لله كان
على ملك فلان جميع الدار
الفلانية واستمر ملكة لها إلى
أن توفى فورثه زوجها فلانة
وولدها منها فلان وفلان واه
فلانة صار واجب فلانة لفلان
بهبة أو مخارجة أو غير ذلك إلى
أن يقول حضر جميع الورثة
المذكورين مثلا ووافقوا على ما
ذكر كما حضر معهم فلان واشترى
منهم جميع الدار المذكورة إلى
قولهم شهد عليهما بحال صحة
وطوع وجواز وعرفهما أو
عرف بهما تعريفا فلا يشمل
لأشهاد شيئا من عدة الورثة
ولا الهبة ولا المخارجة إلا
أن يضمن الشهود شهادتهم
بذلك كان يقولوا صار المبيع
للبائع بالابتيع من فلان

منه الخ وان كان لا يتم ذلك حتى يزيّدوا باشهادهما على انفسهما فكيف يتم اذا قال المتصير الى البائعة بالهبة والمخارجة من فلان ولم يذكر كونه يعرف التصيير المذكور واذا ذكر معرفته فهل هي معرفة باشهاد او سماع فالتصيير ونحوه حينئذ اذا قام فيه فلان الذى ذكروا انه تصير للبائعة منه وانكره فلا تكون شهادتهم عاملة عليهم لانهم انما ساقوه مساقى الحكاية فيحتمل انهم لم يعرفوه ولو صرحوا بالمعرفة احتمل ايضا ان تكون معرفته سماع فلا تقبل ايضا مجملة حيث صرحوا بالمعرفة إلا من اهل العلم كما مر فلذلك كان التخصيص هو التصريح بالمعرفة او بالاشهاد ومن هذا ايضا قولهم تلقى الواضع شكله اثره الشهادة من فلان وهو عدل رضى مهن تقبل شهادته ان جميع الملك لفلان الخ فقوله وهو عدل رضى مجرد حكاية فلا تشبث بتزكية فلان به وهكذا وقد غلب الجهل على المؤثرين في هذا الزمان فلا يتفطنون لمثل هذا ولا يعطون للمتعاقدين حقهما فانا لله وانا اليه راجعون وفي الشئ هنا زيادة على ما قدمناه عن ابن فتوح وقول ناظم العمل والبيع والصلح على الحكاية من اول العلوم للنهائية ليس معناه ان الحكاية حجة على فلان الذى تصير الملك منه للبائعة في المثال المذكور ونحوه بل معناه ان كتب الوثيقة على الحكاية جائز في البيع والصلح وغيرهما ولكن لا حجة فيها على فلان اذا قام اذ لا يقول بذلك احد اصلا كما نبه عليه شراحه والشهادة حينئذ انما تعمل على البائعة في المثال المذكور اذا قامت وانكرت الاشهاد (وما سيق للتقييد كابن محمد) هذا عطف على قوله سواء اى ولا يشمل الاشهاد ايضا الامر الذى سيق للتقييد كابن محمد والطوع والجواز وانما احتاج للتنبيه عليه مع دخوله في قوله سواء لان التقييد هنا اوتى به للاخراج فلم يكن حكاية محضة فلذا جرى

او عقد بيع او نكاح مثلا قال في
 التائق واما ما ياتى فيه من
 خبر او حكاية لم تتضمنه معرفة
 الشهود فلا يثبت بشرط الوثيقة
 إلا ان يزيده الشهود عند
 شهادتهم او يشهد بذلك
 غيرهم اه ولما كان في بعض ذلك
 اختلاف نص عليه بخصوصه
 فقال عاطفا على سواء (وما سيق
 للتقييد كابن محمد) كقولك وكل
 القاسم بن محمد فلا يثبت نسب
 القاسم بالتوكيل المذكور على
 المذهب قال في جمع الجوامع
 قال مالك وبعض اصحابنا
 الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان
 شهادة بالوكالة فقط والمذهب
 بالنسبة ضمنا وبالوكالة اصلا اه
 وقال السيوطى في نظمهم
 (والحكم بالنسبة مدلول الخبر
 دون ثبوتها على القول لاغر
 من ثم قال مالك من شهدا
 في ذا بتوكيل فما عنه اعتدى
 لانتساب واماننا ذهب
 وكالة اصلا وضمنا بالنسب)
 واحتج القائلون بالثانى بقوله

في الحديث كذبتم لرد قول اليهود والنصارى كنا نعبد عزيز ابن الله والمسيح ابن الله بوقول قريش لو كنا نعلم انك رسول الله حيث كتب اليهم هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ومن ثم استحسن ابن عرفة امتناع ابن سلامة من وضع شهادته على صداق ولد ابن عبد السلام حيث حلاه الشهود بما ليس فيه وحلوا اياه بمفتى افرقيته ولم يكن يرمئ مقتيها فقال له ابن عبد السلام يا جاهل لا شاهد على الشهود عليه من حيث لا يجاب والقبول وما يتوقف عليه ذلك من الشروط ولا سند فقط (وطوع) اى وكطوع (وجواز ذا) اى هذا القول الذى هو الغناء ذلك هو (١٥٤) (الصحيح) و (به) (اعملا) قال

في الفائق قال ابن الهندي قول الموثق وهما بحال الصحة وجواز الامر محمول على الانطلاق من الولاية وانهم لم يوقعوا شهادتهم على ذلك حتى كان عندهم من الباطن ما علموا به انطلاقتهم من الولاية وذلك اذا كانوا من اهل العلم وقيل لا يتشع بذلك وان كانوا من اهل العلم الا ان يصرحوا بانطلاقهم من الولاية قال ابن فحكى وهو اصح القولين اذ يمكن ان يكون الشهود لم يعلموا بالولاية فلا تكون شهادتهم بالجواز انطلاقا الا مع التصريح ونحوه المتيقن قال وهو الصواب اذ ليس على الشهود البحث عن ذلك والناس محمولون على الصحة وجواز

الامر حتى يثبت خلافه وفي شرح التلخيص ان الفتوى بترك الاعتداد بما يقوله الموثقون شهد حتى عليهما طوعا في صحة عقولهما وجواز امرهما وان ذلك لا يكون ترشيدا لمن وصف بانه جائز الامر لكونهم لم يقصدوا الشهادة به ولو قصدوا الى الشهادة بذلك لم يحل لهم ان يشهدوا حتى يختبروا من وصف بذلك ويعلموا رشده ولهذا يقولون اذا ارادوا ذلك وعلم بكون فلان وفلان رشدين لا ولاية عليهما اه وقد علم من هذه النقول ان عدم الكفاية انما هو في الانطلاق من الولاية واما بالعتل والطوع فمما لا يخفى فلا يشهد عليه بانه في حال عقل وطوع وهو بخلاف ذلك لا زورا وقولهم بحال كمال يشمل العقل والطوع والرشد فينبغي ان

يعتبر في الاولين دون الثالث (١٤٥) إلا مع التصريح به والله اعلم (واحكام) قض عالم (ذى جور

تزد) وان كانت مستقيمة في ظاهر الامر إلا ان يثبت صحة باطنها قاله ابن رشد (كجاهل) اى كقاض عدل غير عالم (ولم يستشر) العلماء فتد احكامه كلها ايضا وقيل لا تنقض كلها بل يتصفحها القاضى الذى ولى بعده فما الفاه صوابا نفذه وما لارده إلا ان يوافق قولاً من اقوال اهل العلم ومفهوم لم يستشر انه اذا كان يشاور العلماء فى احكامه قولان ايضا الصحيح منهما انها تستعقب فما كان منها صحيحا مضى وما لارد والثانى ترد مطلقا واليهما اشار بقوله (او لا وصحح تساملا) معنى قوله او لا اى انتفى كونه لم يشاور بان شاور فتنفذ ايضا احكامه كلها وقيل تساملا ويمضى منها ما كان صحيحا وصحح قال فى المختصر ونفذ حكم جائر او جاهل لم يشاور العلماء وإلا تعقب ومضى غير الجور ولا يتعقب حكم العدل العالم وهو قوله (وعدل) عالم (فلا) ينقض حكمه ولا يتصفح وان سأل الحاكم عليه وهو عند الجهل محمول على العدالة ان ولأه

حتى يصرح به فيقول ممن يعلم انطلاقة الخ لكن قوله فينبغى الخ كان الصواب ان يقول فيجب (واحكام ذى جور تزد) قوله إلا ان يوافق قولاً الخ اى واوضعا لان حكمه يرفع الخلاف وظاهرهم انه يرفعه ولو لم يقصد رفعه كما هنا وقد تقدم انه لا يعتبر من قضاة الوقت إلا ما وافق المشهور او ما به العمل وعليه فقوله إلا ان يوافق قولاً اى مشهورا او معمولاً به (وعدل فلا) قوله ولا يتصفح الخ فيه تناقض مع قوله بعد إلا ان يظهر عند النظر اليها الحاجة خطأ الخ لان نفى التصريح يستلزم نفى النظر اليها ولهذا تعقب ابن عبد السلام قولهم لا يتعقب حكم العدل العالم ولا ينقض إلا اذا خالف الحق بان نفى التعقب يستلزم نفى النقض فكيف ينقض منها ما خالف الحق اى نفى التعقب اعم فنفيه يستلزم نفى الاخص الذى هو النظر اليها حتى يعلم مخالفتها للحق واجاب عن ذلك بان مرادهم بالتعقب المنفى هو نظر ما جهل حاكمه من احكامه هل وافق الحق ام خالفه والنقض هو فسخ ما علم الخطأ فيه لظهور مخالفتها للحق من غير احتياج الى نظره ابن هرفته وجوابه حسن اه وبه تعلم ان الصواب اسقاط قوله عند النظر اليها الحاجة تنبيهه قال ابن هرفته ونزلت بشيخنا ابي عبد الله بن الجباب فازلت وهى انه اشترى جنه واحداث فيها بناء معتبرا واستحققت من يسهه فحكم عليه القاضى ابن عبد الرفيع بقيمته منقوصا وانكر ذلك لكون المشهور المعروف من المذهب ان له قيمته قائما وكان اهل الانصاف والمعرفة ينسبون الحاكم المذكور للحكم بالشاذ فرفع شيخنا المذكور امرة للسلطان بعد موت الحاكم المذكور وطالب منه ان يجعل له مجلسا فاجتمع كل من يطلق عليه اسم فقيه معتبر حقيقة او مجازا وكان رئيس المجلس ابن عبد السلام ولكن كان صرف السلطان عند الحكم فى النزلة

عدل فتنفذ احكامه كلها إلا ان يظهر فى شئ منها عند النظر اليها الحاجة خطأ ظاهرا لم يختلف

لاعتذاره له الى الاجمى قاضى لانكحة فقال لاجمى لاهل المجلس
ما تشهدون به من حال ابن عبد الرقيق هل كان من قضاة العدل
والعلم ام لا فقال جلهم هو من قضاة العلم والعدل فقال اشهدوا علي
باني امصيت حكمه هذا وكل ذلك بمحض ابن عبد السلام ولم
يتعرض له في ذلك بسؤال ولا انكار فكان ابن الحاجب ينكر هذا
الحكم ايضا ويحتج بما مر من ان العدل العالم ينقض حكمه اليين
الخطا ولا ايمن من خطأ الحكم بقيمته منقوضا اه منه في باب القضاء
والغرض من هذا قوله اشهدوا علي باني امصيت حكمه هذا من غير
تصفح ولا نظر قال ابن عرفة في باب الاستحقاق بعد ان تعرض للنزلة
ايضا وكان المجلس المذكور وانا في ابتداء الطلب قبل تمكيني من
الوقوف على البيان والوادع ثم تمكنت من مطالعتهما فوجدت الصواب
مع ابن عبد الرقيق فذكرت ذلك لبعض الفقهاء الذين نظروا في نازله
وكان ينسب المحاكم المذكور الى الحكم بالشاذ وربما سمعت مثله
من شيخنا ابن عبد السلام فقلت الصواب ما حكم به ابن عبد الرقيق
لان المنصوص ان البناء اذا كان من بناء الملوك وذوى الشرف ان
القيمة فيه منقوضا حسبما في الرواية عن مالك ابن رشد لان من
بنى بنيان لامراء فقد اتلف ماله فيما لا يسوغ له من السرف
المنهى فقال لي ابو القاسم الغبريني لو كان كذلك لضمنه في تسجيل
حكمه بذلك فقلت انما ذكرت هذا لقصور من انتصب لامضاء حكم
المحاكم ولم يعتل إلا بانه من قضاة العدل الذى لا ينبغي ان تتعقب
احكامهم اه بنح وما ذكره ظاهر حيث كان بناء ابن الحباب يشبه
بناء الملوك واما كونه من البناء المعتبر والرفيع فلا يتم الحكم بقيمته
مقلوما اذ قد يكون بناء معتبرا وليس من بناء الملوك وكيف لا وقد
وقع في الرواية ما معناه ارايت ما ينيته بناء حسنا وهو من بناء
الناس فقال لك ذلك اى قيمته قائما (وانهض خلاف قواعد)

فيه فيرد قاله ابن رشد خ
ونقص وبين السبب مطلقا ما
خالف قاطعا او جلى قياس
والقاطع يشمل النص الصريح
والاجماع والقواعد القطعية والى
الاربعة اشار النظم بقوله
(وانهض خلاف قواعد)
ونص واجماع وقيس قد انفجلا
مثال ما خالف القواعد المسألة
المعروفة بالسريجية متى حكم
حاكم بتقرر النكاح فيها نقص
وهى من قال ان طلقك او وقع
طليك طلاقى فانت طالق قبله
ثلاثا او اقل وطاها واحدة فانها
قنين منه ويلزمه الثلاث وان
ماتت او مات وحكم بالتوارث
بينهما نقص الحكم لان من
قاعدة الشرع اجتماع الشرط

مع المشروط وقال ابن سريج (١٥٧) وغيره من ائمة الشافعية لا يقع عليه طلاق ابدا وقال بعض

الشافعية يقع المنجز دون

المعلق وقال بعضهم وابو حنيفة

يقع مع المنجز تمام الثلاث قال

الطوطوشى وليس لاصحابنا

في هذه المسألة ما يعول عليه

صح من ق وانظر كيف يصح

هذا مع قولهم المراد بالعالم هنا

المجتهد ومع ما مر في الجاهل

انه اذا وافق قول عالم لسم

ينقض ومثال مخالفة النص

الحكم بالشفعة للجار قال ابن

الماجشون هو من الخطا بين

الذى ينقض فيه حكم العدل

العالم قال وحديث الشفعة

للشريك اصح وليس من

لاضطراب بخلاف ما تمسك

به ابو حنيفة والكوفيون من

حديث جار الدار احق بدار

الجار قال القمراوى ورد بان

المخالف متمسك بسنة هبها

مرجوة عندك فهي عنده راجعة

فقول ابن الماجشون مشكل وفي

المذونة واذا قضى القاضى بقضية

فيها اختلاف بين العلماء ثم تبين

ان الحق في غير ما قضى به رجوع

اليه وانما لم ينقض ما حكم فيه

غرة مما فيه اختلاف بين العلماء

قولهم وقال ابن سريج الخ من جملة ما احتج به على عدم وقوع

الطلاق فيها راسا ان اثباته يردى الى رفعه لانها لو طلقت قبله

ثلاثا بطل هذا من اصله واجيب بان مالكا قد وقع له اعتبار ما ادى

اثباته الى رفعه وعدم ابطاله في مواضع منها من اعتق اياه او ولده

في مرضه مثلا صح عتقه وورثه مع ان ارثه يردى لنفيه لان العتية

في المرض كالوصية لا تصح وارث فثبت ارثه يبطل العتية وبطلان

العتية يبطل حرثه وبطلان حرثه يبطل ارثه ومع ذلك قال

باعتبار ما ذكر انظر مصطفى عند قوله وان طلقك فانك طالق قبله

الخ واحتج من قال ببطلان الطلاق ان الشاهدين اذا شهدا على

معتهما بدين عليه فان شهادتهما باطلة لان اعمالها يردى لبطلان

عتقهما وكذا من جرح الشاهد الذى عدله فان تجريحه لا يقبل

وكذلك المرأة تاخذ الزوج العبد في صداقها او كذب الفرع لاصل

في باب النقل ونحو ذلك وقوله وانظر كيف يصح هذا مع قولهم المراد

بالعالم هنا المجتهد الخ انظر فان قائل هذا لا يصح قوله لانه اذا

كان مجتهدا فلا ينقض قوله لقول مجتهد آخر كما في السريجية ونحوها

وايضا فقد رايت ما تقدم في ابن عبد الرقيق وقد سلم ذلك ابن عرفة

وغيره وايضا قد قالوا ان قضاة الامصار لا تعقب احكامهم لجهلهم على

العدالة والعلم كما قال الخ ان كان اهلا او قاضى مصر الخ وايضا فانهم

قالوا ان الجاهل اذا وافق قولا لا ينقض حكمه فالصواب ان مرادهم

بالعالم هنا المقلد كما هو ظاهر اطلاقهم ولا تلتفت الى سواء وقد علوا

وجه عدم تعقبه بان تصفحه وتعقبه يردى الى التسلسل وكثرة

الهرج وتفاقم الحال وان لا يثبت حكم ولا ينقطع شغب في اى حال

فالتعليل المذكور صريح في انه لا يشترط في عدم تصفح احكامه

إلا العدالة والعلم وقوله وانما لم ينقض ما حكم فيه غيره الخ

ينبغي ان يقرأ قوله غير بالرفع على انه فاعل وما حكم مفعوله

اد وقال ابن رشد لا خلاى في نقضه حكم من قبله ان كان خطا لم يختلف فيه وان اختلف فيه

لم يردده وقيل يردده ان كان شاذًا وقال ابن الماجشون يردده وان كان قويا مشهورا اذا خالف سنة قائمة اه وعول عليه في المختصر وفيه نظر ومثال مخالفة الاجماع بالحكم بالميراث كله للاخ دون المجد لان الائمة كلهم على قولين المال كله للمجد او يقاسم الاخ اما حرمان المجد بالكية فلم يقل به احد ومثال مخالفة النياس الجلي وهو ما قطع فيه بنفى الفارق (١٥٨) بين لاصل والفرع قبول شهادة الكافر فان الفاسق لا تجوز

شهادته لفسقه والكافر اشد فسقا منه تنبيه مرادهم بالعالم هنا الاجتهاد اما قضاة الزمان فلا يعتبر من احكامهم الا ما وافق الراجح او المشهور او ما جرى به العمل وغير ذلك ينقص ويرد عليهم قاله ابن عرفة والعقباني والبرزلي والسنوسي وغيرهم انظر طالع الامساني

فصل

(وشاور) ايها القاضي (ذو علم) ممن يوثق به في علمه ودينه وفهمه ونظرة ومعرفته باحكام من مضى فينبغي له ذلك قاله المييطي وقال ابن المواز لا يدع القاضي مشاورا اهل العلم عند ما يتوجه اليه الحكم ولا يجلس للفتنة الا بحضرة عدول ليحفظوا اقرار الخصوم خوف رجوع بعضهم عما يقر به وان كان مما يقتضى فيه بعلمه فان اخذه بما لاخلاف فيه احسن

* فصل وشاور *

محل المشورة اذا لم تكن الفتوى مرسله والا فارسالها يغني عن مشورتهم واحضارهم لانه حينئذ ان خرج الحق ردوه اليه اذ لا يمضى من احكام القضاة الا ما وافق المشهور اللهم الا اذا كانت هناك قضية يعلم بعدم وصولها اليهم واشكل عليه الامر فيها فقد تقدم في قوله ولتأمر بتقييد غامض لتسال عنه او لان تماملا (ولا تفت في حكم)

ظاهرة

وقال سحنون لا ينبغي ان يكون معه من يشغله عن تمام فكره كانوا اهل فقه او غيرهم (وسو) بين الخصمين (بمجلس) ولو مسلما وكافرا فيسوى بينهما مجلسا وكلاما ونظرا وطلاقة وجه وضدها ويقول مالكم وما شأنكم او ايكم المدعى ولا يخص احدهما بالكلام (ولا تفت في حكم) لتلا احتمال الخصم ليعرف

مذهبك في النازلة والنهي على المنع وقيل على الكراهة وقيل بالجواز كما في امور الديانات (واحضر ذوى
 العلل) اى العلماء وقد قال اولاً انه يشاورهم وهما قولان قال اشهب ومحمد يحضرون وقال مطرف وابن
 الماجشون يشاورهم وبإيهما عمل كفى ما لم يكن في حضورهم تشويش عليه وعطف نخ احد القولين
 على الآخر فقال واحضر العلماء وشاورهم وهل ذلك على الوجوب او على الندب ظاهر المازرى الاول
 وابن المناصف الثانى قاله الخطاب (وكن) ايها القاضى (ذا تان) في الامور التى تنزل بين يديك ولا
 تعجل ترى ان الاسراع براعة فان من تانى اصاب او كاد ومن تعجل اخطا او كاد الحديث وانما العجلة
 مطلوبة في امور مخصوصة قرى الصيف وتجهيز الميت وانكاح البكر اذا ادركت واداء الصلاة وقضاء الدين
 والتوبة عند اقتراف الذنب ونظمها بعضهم فقال بادر بتوبة قرى والدفن بكر جهاد مع صلاة دين
 (عارفا بعوائد) لاهل بلدة معمول بها شرعا ليحكمهم عليها ولذا قيل يطلب في القاضى ان يكون بالديار
 وقيل بالعكس ليقبل حاسدوه اما عوائد خالفت الشرع فلا عبرة بها ولا حاجة لمعرفة الا لتستقى
 (واحدث) ايها القاضى (قضاء) (١٥٩) للفجور) اى لاهل المعاصى قضاء يليق بهم بشرط

<p>ان يكون ما تحدته له اصل في الشرع كما ياتى (كما جلا) اى طهر (من لاموى) عمر بن عبد العزيز لامام العدل رآه بعض الائمة في المنام مع الخلفاء الاربعة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو اقرب</p>	<p>ظاهرة المنع وبه صرح في التختة بقوله ومنع لافشاء للحكام الخ وجرى العمل بخلافه قال ناظمه وشاع افتاء القضاة في الخصام مما بغير حكمهم له قـوام (كما جلا عن لاموى) قوله وقال المشذلى انه تعظيم الخ يدل على انه تعظيم قوله فيما ياتى واحلاف مطلوب بزواج ليعقلا</p>
--	---

اليه منهم فقال له يا رسول الله لم هذا فقال له لانهم كانوا يحكمون بالحق في زمن الحق وهو كان
 يحكم بالحق في زمن الباطل ولما ذكر في الرسالة قوله تحدث للناس اقصية بقدر ما احدثوا من
 الفجور وقال في اولها من الواجبات ترك ما احدثه المحدثون جمع شراحيها بين كلاميها بان الاول
 فيما ليس له مستند في الشرع من نص او اجماع او قياس وما هنا فيما له اصل من ذلك وظاهر
 كلام النوادر ان هذا الحكم عام في كل زمان لانه قال وقد كان سحنون يقبل التوكيل من الطالب ولا
 يقبله من المطلوب فقل له في ذلك فقال تحدث للناس اقصية التي وعنه ايضا انه كان لا يقبل
 الحميل من المديان حتى يثبت العدم في السجن فقل له في ذلك فقال لا تستخرج حقوق الناس
 الا بالتضييق بالضرب والسجن وروى ابن وضاح ان حسين ابن عاصم كان يحلف الناس بالطلاق
 قال فذكرته لسحنون فقال لي من اين اخذه قلت من قول عمر بن عبد العزيز فقال مثل ابن عاصم
 يتاول هذا اه فقال الوانوفى هذا كلام موجه يحتمل المدح والذم وقال المشذلى عن بعضهم انه تعظيم
 لشان ابن عاصم لانه ممن اخذ عن ابن القاسم وجعل بعضهم من ذلك ما احدثوه من العقوبة بالمال

وافق بجوازها ابو القاسم البرزلي واستدل للجواز بوجوه واملى في ذلك جزءا وردة عليه عصره ابو العباس الشماع والف عليه تاليفا دل على تجزئة واتساع علمه ونقص كل ما عقده البرزلي وقال وهذا كله مفروض مع وجود الامام وتمكنه من اقامة الحدود (١٦٠) واجرائها على احكام الشريعة

والا فقد يقال ان ذلك اولي من الاهمال وترك القوى ياكل الضعيف والله اعلم قال الشافعي وقد يشهد للعقوبة بالمال حديث التنفيل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه يصيد في حرم المدينة فخذوا سلبه قال عياض لم يأخذ به من ائمة الفتوى الا الشافعي في قول له قديم وخالفه ائمة الاصحاب قال النووي قال به سعد ابن ابي وقاص وجماعة من الصحابة ولا يصير الشافعي مخالفا لائمة الاصحاب اذا كانت السنة معه وهذا القول هو المختار لصحة الحديث وعمل الصحابة على وفقه اه وفي مسلم عن عامر بن سعد ان سعدا وجد عبدا يقطع شجرة فسلبه وقال لا ارد ما نقلني رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت ولا شاهد لهم فيه لانه في حق من صاد

وقوله قلت ولا شاهد لهم فيه الخ قد يقال هذا حكم ما لا قيمة له من الاشجار التي لا ثمرة لها واما ما له قيمة فيضمن قيمته فمعنى قوله عليه السلام فخذوا سلبه اي فعاقبوه باخذ ماله على معصيته التي ارتكبها فان تمحض الحق لله كالصيد في الحرم فانما يأخذ ماله فقط وان كان لله ولا آدمى فيؤخذ ماله لحق الله ويغرم بعد ذلك حق الآدمي اذا ما من حق لا آدمى الا وفيه حق الله الذي هو اثم الجريمة والاقدام والحديث الكريم دل على اخذ السلب على معصية الله كان معها حق آدمى ام لا ويدل لهذا ما قاله في المتبعية ونقله في الدر النثور وابن فرحون من ان الصواب ان المحاكم متى علم تلدد المطلوب واستخفافه ان يودبه ويبيع للعون الذي مضى اثره اخذ اجرتهم منه اه فلا يخفى ان الملد تسبب بلده في اتلاف اجرة العون على خصمه فوجب غرمها عليه ولزمه مع ذلك الادب كما ترى الا ان الشافعي جعل محل الادب غرم المال للحديث المذكور وهو ما اختاره النووي فالجئة قائمة والكلام في افعال الحدود الشرعية كالزنى والسرقة ونحوهما انظر شارح العمل عند قوله

ولم تجز عقوبة بالمال او فيه عن قول من لا اقوال لانها منسوخة الا امسور ما زال حكمها على اللبس يدور كاجرة الماد في الخصم والطرح المغشوش من طعام وانظر ما ياتي آخر الفصل (فالقضاء صناعة) قوله بان فيه امورا زائدة لا يحسنها كل الفقهاء الخ وهذه الامور الزائدة هي النظر للصورة

في الحرم فيبعد ان نقول به ولا سبيل الى جعل ذلك في غيره كمن رعى حيث لا يجوز له او قطع شجرة مما وكا غيره فلا يؤخذ سلبه وانما عليه قيمة ما اتلفه (فالقضاء صناعة) لان علم القضاء وان كان احد انواع الفقه فان فيه امورا زائدة قد لا يحسنها كل الفقهاء

الجزئية

وقد يحسنها من لا باع له في الفقه (كفتوى) ابن عرفة فقها القضاء والفتوى مبنيان على اعمال النظر في الصور الجزئية وادراك ما اشتملت عليه من الاوصاف الكائنة فيها فيلغى طردها ويعمل معتبرها (وتخل) حقيقته اخراج الخالة من الدقيق والمراد به هنا التامل في النازلة وما اشتملت عليه من الاوصاف الكائنة حتى يلغى طردها كما قال ابن عرفة ويردها الى باب الاجارة او الوديعة (واحذر النقل مسجلا) فلا يجوز لافتاء بنصوص المختصرات إلا لمن عرف ما للايمة عليها من تقييد او اطلاق (فقد قال بعض العارفين) من الموثقين (اذا انخفى) اى خفى (على قاض امر في العتود ولا انجلي) بل التبس عليه امر في العقود لقدمها وطال الخصام وكثر الشغب ورجا في تقطيعها تقريبا امر الخصمين (يساغ له التظهير ان كان يرتجى به قطع ما يخشى من الطول والبلا) اى الفتنة (كما) اى كالذى جاء (عن ابان نجبل) اى (١٦١) ولد (عثمان قد بدا) اى ظهر (من المحرق) بيان لما واستحسنه مالك وهو قوله

الجزئية وادراك ما اشتملت عليه حتى يدخلها تحت كلياتها كما امر اول الكتاب وقوله من لا باع له في الفقه اى في حفظ احكام مسائل الجزئية وقد كان لا يحسنها لان ادخال الجزئيات تحت كلياتها عسير لكثرة ما يقع من الاشتباه بسبب اشتغال الجزئى على اوصاف مختلفة بعضها ينزع الى هذه الكليته وبعضها الى غيرها قال ابن سهل رحمه الله كثيرا ما سمعت شيخنا ابن عتاب رضى الله عنه يقول الفتيان صناعة وقد قال قبله ابو ايوب الفتيان دربة واولا حضور الشورى في مجالس الحكم ما دريت ما اقول في اول مجلس شاورنى فيه سليمان بن ايوب وانا احفظ المدونة والمستخرجة

ادرى ما هى اه وفي البصرة اذا طال الخصام في امر وكثر الشغب فيه فلا باس للقاضى ان يحرق كتبهم اذا رجا بذلك تفارب امرهم واستحسنه مالك اه (وسحنون) امر (بالتايب والصفح في النفا) قال ابن عرفة ومما جرى به العمل من انواع التعزير ضرب القفا مجردا عن سائر بالا كف عياض وحلف رجل بالطلاق في مجلس سحنون فامر بصفع قفاه اه (ويابى) اى وكان سحنون ايضا يمنع (كفيل) من غريم) حتى يثبت عدمه بل يسجنه حتى يثبت عدمه في السجن والذى في المدونة يحبس او ياتي بحميل التونسي يريد بالوجه خ وحبس لثبوت عسرة ان يحبل حاله ولم يسال الصبر له بحميل بوجهه فيغرم ان لم يات به (وابطلا) هو اى سحنون (وكيلا من المطلوب) فلم يقبله (لا لعدرة) بمرض او سفر او نحوهما (وان) يربع (شاهد يربع لديه تهلا) حتى يزول رعبه قال ابن فروحون كان سحنون اذا دخل عليه الشاهد ورعب منه اعرض عنه حتى يستانس وتذهب روعته فاذا

طال ذلك به هون عليه وقال له ليس مهى سوط ولا عصا ولا (١٩٣) عليك بأس اد ما علمت ودع

ما لم تعلم (وكان له بيت)
في الجامع بناء لنفسه (لافراد
تأهله وخصمين) ف (قط) اذا
كثرت عليه الخصوم ويدخل عليه
اثنين مع من يشهد عليهما حتى
يفرغ منهما ثم يدعوا آخرين
وهكذا (اولا ثم اولا وللبيض)
من العلماء حسبما نقله ابن
العتار (نزع الشيء) المتنازع
فيه حيوانا او غيره (من يد حائز)
له (اذا خيف امر بالبقاء) اى
ببقائه بيده (ويجعل بحفظ
امين) حتى يقع الفصل فيه
خوف تقابل عليه او تفويت
(هكذا) اى من باب احداث
القضاء (منع والد فقير من اخذ
المال للولد) ال عوض عن الضمير
اى اخذ مال ولده مع ان الولي
هو الاب الذى يحوز مال ولده
ف (اعملا) قال ابن عرفة شاهدت
ابن عبد السلام حكم على رجل
ان لا يقبض ميراث ولد له
صغير فكلته في ذلك فقال انه
فقير وكان ابن عبد الرافع يحكم
بذلك وكذا اذا اراد ابو الزوجة
ان يحبس شورتها وثيابها خوفا
عليها من الزوج بعد ان

ودفع لها ما تنجمل به فانهم يفصل في الاب بين ان يكون مامونا او لا قال

واحلاف

الطليطلى وقد شاهدت اقواما (١٦٣) وضعت عندهم ثياب بناتهم خوفا عليها فاكلوها وتعدروا لانصاف
لهن منهم لقلته ذات ايديهم

(واحلاف مطلوب) هذا تقدم عند قوله ومن يحلف بلا من له
العلا ان الزرقاني وغيره اعتمدوه وقد ذكرناه في شرحنا للتخفة في
باب اليمين وتقدم ايضا ان حسين بن عاصم كان يفعل (وقد قيل
في المعروف بالظلم) البرزلي عن ابن عرفة من عرف بالفساد يدعى
الى المحاكم دون القضية وان ادى الى غرم المال لان ما بيده من اموال
الناس والتباعات لا ملك له فيها فبيعت المال اولى به لان فساد
لا يكفه إلا المحاكم من باب ما لا يتوصل للواجب إلا به اه قلنا
وهذا يقتضى ان القاضي اذا ثبت عنده ان هذا معزوف بالظلم
والفساد وافشى ذلك عنده على السنة الناس فانه يامر حينئذ خصمه
ان يرفعه للمحاكم ولا يقضى هو بينهما وحينئذ فليست المعرفة
بالظلم والفساد موكولة الى الخصم اذ لا يضبط امر بهذا وما من خصم
إلا ويزعم ان خصمه من اهل الظلم والفساد فيردى ذلك الى
تعطيل ابواب الشريعة نعم اذا فرضنا انه رفعه للمحاكم فاغرمه مالا
وتجاوز فيه الحد ثم قسام يدعى على الشاكى انه ظلمه في رفعه
للمحاكم وانه علم انه يتجاوز فيه الحد فان دعواه على الشاكى لا
تسمع حيث كان معروفا بالظلم على المعتمد من اقوال ذكرها
بقوله وهل يصمن شاكيه لمغرم زائد على قدر الرسول ان ظلم او
الجميع او لا اقوال وهذا مستثنى من قولهم الظالم وان ظلم لا يظلم
الرخ لان الفرض ان هذا لا ينكف إلا بذلك (وشبه الذى قدمت)
من ذلك ما افق به البرزلي من جواز العقوبة بالمال كما مر اول
الفصل ومع هذا فان العقوبة بالمال على فرض جوازها لا ينبغي
تعميمها بل كثير من افراد الناس يمكن اقامة الحدود الشرعية فيهم
فلا تهمل في حقهم وكثير من الافراد لا يمكن الانتصاف منهم ولا
اقامتها عليهم فعقوبتهم بالمال اولى من الاهمال فهذا يختلف باختلاف
افراد الناس والغالب ان من سجن لاعطاء المال يمكن اقامة

في الدين ما ليس منه مبتدأ خبره (بدعى ذميم مصلا) بالنصب حال من بدعى لوصفه او من الضمير

في ذميمة (كما جاء عن خير الوري فاعلمهم) اى فاعلم الجماعة من ذلك يعنى من قوله صلى الله عليه وسلم اياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقوله صلى الله عليه وسلم شر الامور محدثاتها وقوله صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد اى مردود عليه ونحوها من الاحاديث فانها بظاهرها وارادة على قول الاموى قضية برده واجب بان الاحاديث الواردة في ذلك ليست على اطلاقها بل مقيدة (١٦٤) بما اذا لم يكن لتلك البدعة

اصل في الشرع والا فلا تكون بدعة مذمومة بل قد تكون بدعة مدحوة كقول عمر بن الخطاب فيما احدثه من جمع الناس على اسماء في تراويح رمضان نعمت البدعة هذه والى الجواب عن المعارضة اثار بقوله (فقال تقى الدين) ابن تيمية (ذا) اى ذم البدعة (ليس مسجلا) اى مطلقا كيفما كان (ولكن) وصف الذم ثابت (لما) ليس استناد له يرى) في الشرع بان لم يقم عليه دليل شرعى (والا) بان قام عليه دليل يقتضى وجوبه ككتيب العلم او نديه كما في الجمع المذكور فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جمع بالناس ليثنين او ثلاثا واجتمعوا

الحق عليه اذا لم يخش من ذلك فتنة ونحوها والعمال اليوم يطلقونها ويعممونها في جميع الافراد رغبة في تحصيل المال وذلك خرق للشرعة والله تعالى اعلم (فشرعى عليه فعولا) قوله وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة الخ اشار به الى قول الشئ الحاصل ان البدعة على قسمين لغوية وهى التى تنقسم الى احكام الشرعية الخمسة وشرعية وهى محرمة او مكروهة فاللغوية اعم لان كتب العلم مثلا بدعة لغة وهو واجب شرعا وكذا الجمع المذكور مندوب شرعا وهو بدعة لغة وكذا التخيل هو شرعا مباح وهو بدعة لغة ومعنى كون ذلك بدعة لغة انه لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ثم كان والشرعية في الحرام والمكروه وعليه فكل بدعة شرعية هى بدعة لغوية ولا عكس فان ما دل على وجوبه او نديه او اباحتها دليل شرعى بدعة لغوية لا شرعية قال ونظمها ابن غازى فقال كن تابعا ووافقه من اتبع وقسم الخمسة هذا البسودع واجبة كمثلى كتب العلم ونقط مصحف لاجل الفهم ومستحبة كمثلى الكائنات والجسر والحراب والمدارس ثم مباحة كمثلى المختل وذات كره كخوان الماكسل ثم حرام كاغتسال بالفتسات وكسايات عاريات مائسلات

في الثالثة حتى غص المسجد باهله فلم يخرج لهم وترك وقال خشيت ان يفرض فلما امن عمر ما خشيه رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع (ف) الجمع (شرعى عليه فعولا) وهكذا كل ما ثبت له اصل يقتضى الذم او الاباحة كمنخل الدقيق او الوجوب كما تقدم بخلاف ما اقتضى الشرع تحريمه كالمكوس او الكراهة كالزيادة على الصاع في الفطرة وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة باعتبار اللغة وعليه قول عمر واما باعتبار الشرع فقسمان لا غير والله اعلم

فالكانس

* فصل *

في ذكر مسائل جرى بها العمل بفاس (وفي البلدة الغراء) المشهورة (فاس وربنا يقي أهلها من كل داء) أي ضرر (تفضلا جرى عمل باللاي تاتي) أي في المسائل التي تاتي بخلاف المشهور (كما جرى) العمل (باندلس ببعض منها) (١٦٥) فاصلا) أي يجعل اصلا وانما جعل ذلك اصلا وان كان

خلاف المشهور (لما قد فشا من

قبح حال وحيلة) أي لما فشا

أي شاع وكثر في الناس من قلة

الدين وكثرة التحيل على اكل

اموال الناس بالباطل (فيجئسا)

بالسين المهملة من خسسات

الكلب اذا طردته أي فيطرد

ويبعد المتحيل (الذي للغى)

عند الرشد (ينبغي توصلا)

بحمله على خلاف المشهور

حتى لا يتوصل الى ما قصده

بحيلته من اسقاط حق مشاله

ان يشتري شقصا من اصل

ويخساف من الشريك ان

ياخذ بالشفعة فيعطى المسال

سرا ويشهد البائع انه تبرع

عليه فاصدا بذلك اسقاط الشفعة

لازم لا شفعة في الهبة على

المشهور فيحكم عليه بالشفعة

في التبرع وان كان خلاف

المشهور وقد ذكر الناظم جملة

فالكناس آلة الكنس وجمع الكناسة والجسر بكسر الجيم القنطرة والمخل الآلة التي يخرج بها الخالة من الدقيق والخوان المائدة ليس عليها طعام والفتات اجزاء الطعام وكاسيات على حذف مضاف أي ولبسة النساء الكاسيات العاريات والمراد بذلك لباس النساء الثياب الرقيقة الخفيفة النسج التي يظهر ما تحتها فهي كاسية لوجود الثوب عليها عارية باعتبار ظهور ما تحتها ومعنى مائلات أي منحرفات عن الشريعة بسبب هذا الفعل وزاد في الحديث ميلات أي لقلوب الرجال

* فصل وفي البلدة الغراء *

اعلم ان العمل بمقابل المشهور لاحد امور ثلاثة اما لكونه الراجح فهم يعبرون به لرجحانيته كما في قول نخ وهل يراعى حيث المدعى عليه وبه عمل وفيها لاطلاق وعمل به واما لجرى العرف به في ذلك البلد او في ذلك الزمان كمسألة الشروط في النكاح تكتب على الطوع والعرف شرطيتها في العقد كما ياتي في قواه فاحمل على الشرط الخ ومسألة الشفعة في التبرع وذات القروء ونحو ذلك المشار اليه بقوله (لما قد فشى من قبح حال الخ) واما لمصلحة عامة او سبب كذلك كغرم الراعي المشترك وبيع الصفقة وتاريخ التسجيل ونحو ذلك ثم ان الوجه الثاني يتغير بتغير العرف والثالث يدوم ما دامت تلك المصلحة وذلك السبب ومن الاول قولهم ان

من ذلك اذ قال (فمن ذاك) أي الذي جرى به العمل (الاستفسار) بالسين والراء وبالصاد واللام والاول اشهر وهو استفهام الشهود الليف عما شهدوا به وان لم يكن فيه اجمال وهل هو من حق القاضي او من حق المشهود عليه جعلوه عوضا عن التزكية التي هي الاصل في الشهود ولذا قال (والتزكيات دع) أي اتركها مع ذلك لانها شهادة مدخول فيها على عدم العدالة إلا السلامة من جرحة

الكذب فلا بد منها كما م. (نعم) اذا كان في اللقيف ذو مروءة (قد يزكى ذو المروءة) منهم (واقبلا) ح رجوعا للاصل (وذات قروء في اعتماد باشهر) يعني ان المطلقة اذا كانت ممن تحيض وءدتها بالاقراء كما قال الله تعالى واطلقتا يترصدن بانفسهن ثلاثه قروء فاذا ادعت انقضاء عدتها وانها رأت الحيضة الثالثة فالشهور انها تصدق فيما يمكن فيه ذلك ولو شهرا مخ وصدقت في انقضاء مدة الاقراء والوضع بلا يمين ما امكن ابن الحاجب وامكان (١٦٦) انقضاء الاقراء مبني على الاختلاف في اقل الحيض والظهر

ضمن الاقرار كالاقرار على الشهور المعمول به وهو كثير (وذات قروء) قوله فيما يمكن فيه ولو شهرا الخ فان قلت كيف يتصور حيضها ثلاثه في شهر مع ان اقل الطهر نصف شهر قلت كان يطلقها اول ليلة من الشهر وهي طاهر فتحيض وينقطع عنها قبل طلوع الفجر ايضا فتمكث خمسة عشر يوما طاهرا ثم تحيض في الليلة السادسة عشرة وينقطع عنها قبل الفجر ايضا وتستمر كذلك ثم تحيض عقب آخر يوم من الشهر لان العبرة في الطهر بالايام قاله الزرقاني قلت قال في مختصر المتطية عن مالك ولا تصدق في اقل من خمسة واربعين يوما وبه جرى العمل عند الشيوخ اه وعلى ما به العمل اليوم من انه لا بد من ثلاثة اشهر تنتظر اقصى الاجلين فان حاضت ثلاثا قبل ثلاثة اشهر انتظرت تمامها وان تمت لاشهر قبل ان تحيض ثلاثا انتظرت ما بقى لها ثم هذا ظاهر بالنسبة لما اذا ارادت النزوح واما بالنسبة لما اذا اراد ارتجاعها وادعت انها حاضت ثلاثا فيما يمكن ولو شهرا او خمسة واربعين على ما مر فانها تصدق وقد بطلت رجعتها ولا يفيدها تكذيبها نفسها لان هذا حق لله قوله خرق للاجماع الخ الاولى انه خرق للكتاب والسنة لان ذلك ثابت بهما لا بخصوص الاجماع (وترك لعان)

في العدة والاستبراء وجرى العمل بانها لا تصدق في اقل من ثلاثة اشهر قال في ضييع من ابن العربي عادة النساء عندنا ان تحيض مرة في الشهر وقد رقت الاديان فلا تصدق المرأة في ادل من ثلاثة اشهر اه يعني وتصدق في ثلاثه اشهر فاكثروا بد من سوالها فان لم تحض ثلاث مرات لم تخرج من العدة ولو انقضت الثلاثة الاشهر او اكثر ولو اعتادته في كالسنة هذا مرادة وانهما اذا ادعت انقضاء عدتها في اقل من ثلاثة اشهر لا تصدق لانها تعتد بثلاثة اشهر وان لم تحض ثلاثا وهي ممن تحيض كما هو ظاهر كلامه فان هذا لا قائل به

وحمله عليه جهل وخرق للاجماع (وتاريخ تسجيل) اي ما شهد به القضاة قوله على انفسهم (وشبه تحصلا) كالحكام قال الغزنائي العمل ان لا يورخ ذلك وكتب عليه ظم جرى العمل بفاس بالتاريخ في ذلك (وترك لعان مطلقا) كان الزوجان عدلين ام لا (او) بتركه (لفاسق) فقط كما هو مذهب ابي حنيفة لا يمكن الزوجان منه إلا اذا كانا عدلين لقوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله فسمها شهادة والمذهب وان فسقا اورقا لا كفرا واعترض علي المصنف ايضا ما

قوله على سبيل الشك والترديد الخ قد يجاب عن ظم بان او
بمعنى الواو والمعطوف عليه محذوف اى غير فاسق ولفاسق وهو
تفسير لاطلاق وقوله وان الزوج يجلد الخ هو عطف على قوله
بالمنع اى لا قائل بالمنع وبان الزوج يجلد ولا يمكن منه اذا
طلبه وقوله محكمة اى ليست منسوخة وقوله ولولم تقم الزوجة
كذا نسختنا بلو الاغائية وصوابه اذا لم تقم الخ وقوله عن ابن
عرفته ولا نص في حكمه الخ زاد عليه والمحق انه ان كان لنفى
حمل وجب لئلا يلحق بنسبه ما ليس منه وإلا فالاولى تركه
بترك سببه فان وقع سببه وجب الخ ثم وجدت نحوه في سراج
ابن العربى ذكره في المعيار عنه ايضا قسالى ان شهادة الرجل على
زوجته بروية الزنى مكروهة اذ لا تفيد اكثر من الفراق والفرار
مع الستراولى اه وتاسل قول ابن عرفته ولا نص في حكمه مع
قولها في اللعان يجب بثلاثة اوجه اما بنفى الحمل او ادعاء
الروية الخ وقوله احياء سنة الخ اى احياء امر اذنت فيه
السنة واباحتها لا انه مطلوب الفعل فهو كقولهم طلاق السنة كذا
قال الشافعى وقد يقال هو مطلوب الفعل في الحمل وكذا في الروية
حيث جرى سببه لوجوب دفع معرة القذف والمحدث كما
لا بن عرفته وعليه فيمكن ان يحمل قول ابن الهندي اردت احياء
سنة اى امر طلبته السنة واجبه لدفع المعرة فلا يقال انما تستر
بهذا الكلام قال البرزلى وقد وقع زمبان الامير ابى يحيى وثلاثنا
بجامع الزيتونة وقد وقع بعد ذلك مرة اخرى ولا غرابة في وقوع
سببه في هذا الزمان لكثرة المفساد نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها
وما بطن اه قللت وقد وقع مرارا بعد الاربعين والمائتين والالف
بجامع القرويين من فاس حرسهما الله فما ذكره ظم من تركه
مطلقا لا يعول عليه وقد اعترض سيدى احمد بن عبد العزيز الهلالي

ذكره من جريان العمل بترك
اللعان مطلقا او لفاسق على
سبيل الشك والترديد بانه لا
قائل بالمنع منه وان الزوج
يجلد اذا قذف زوجته ولا
يمكن من اللعان اذا طلبه
والآية محكمة وما ذكره من
الترك لعله لم يتفق سببه
ولولم تقم الزوجة بحققها فياجب
الزوج اليه ابن عرفته ولا نص
في حكمه ابن عباس لا عن
ابن الهندي فعوتب فقال
اردت احياء سنة اندرست
اه البرزلى قد اغنى الله عن
بيانها بما ذكر في القرآن والستر
اولى وانما تستر بهذا الكلام
حين عوتب قسالى في الطراز
وكانت ملاعنته بالمسجد الجامع
بقوطبة سنة ثمان وثلاثين
وثلاثمائة (و) جرى العمل

بترك (عهدة مملوك ببيع لتبطلا) اى العهدتان خ ورد فى عهدة الثلاث بكل حادث وفى عهدة السنة
بجذام وبرص وجنون ان اشروطنا او اعتيدنا فان لم يكن شرط لهما ولا عادة لم يقص بهما فهو جار على
المشهور (كنوكيل عون من سوى امرأة جرى) خدمة القاضى الذين يتصرفون بين يديه نوعان
احدهما من له معرفة بمبادئ الخصام وفصول الاحكام وهم الذين يتوكلون فى المسائل المهمة والثانى
من لا معرفة لهم بذلك وانما عملهم الاتيان بالمطلوب لا (١٦٨) غير وهؤلاء يسمون بالاعوان

وام يجبر العرف بتوكيلهم إلا
ان يتوكل الواحد منهم للمرأة
او نحوها فى الشئ القريب
(ولا قافة) اى جرى العمل
بتركها فى مسالة الشريكين
فى الكامة وطأها بطهر وغيرها
من مسائل الاستحقاق ولعله
لم يتفق او لم يوجد القاييف
(والفرج للنسوة انجلا) المشهور
ان المرأة مصدقة فى داء
فرجها اذا ادعى عليها وفى
بكراتها وقال سمعون بنظرهما
النساء وبه العمل لقلة امانتهن
(نعم) جرى العمل بما ذكر
(ك) ما جرى به (الذى يجرى
من البيع صفقة بلا حاكم بيع
الفضولى اشملا) ولم يشرح عليها
الشارح بصورة بيع الصفقة ان
تكون دار او عبد مثلا مشتركا
بين رجلين او اكثر ملكوا ذلك دفعة فى زمن واحد بان ورثوه من اب مثلا او اشتروه
او وهب لهم فاذا اراد احدهم ان يبيع وكانت حصته اذا باعها مفردة ينقص ثمنها فله ان يبيع الدار
كلها ويخير شريكه بين ان يمضى البيع للمشتري فيأخذ منه ما نابه من الثمن وبين ان يضم الجميع
ويدفع للبائع حصته من الثمن الذى باع به والجارى على المنصوص فيمن اراد البيع ولم يوافق
شريكه ان يرفع للقاضى فيجبر له المتنع ويبعان دفعة واحدة بعد اثبات الموجبات لكن جرى

وقوله
او وهب لهم فاذا اراد احدهم ان يبيع وكانت حصته اذا باعها مفردة ينقص ثمنها فله ان يبيع الدار
كلها ويخير شريكه بين ان يمضى البيع للمشتري فيأخذ منه ما نابه من الثمن وبين ان يضم الجميع
ويدفع للبائع حصته من الثمن الذى باع به والجارى على المنصوص فيمن اراد البيع ولم يوافق
شريكه ان يرفع للقاضى فيجبر له المتنع ويبعان دفعة واحدة بعد اثبات الموجبات لكن جرى

العمل بخلاف هذا وهو ان المالك للصفقة يبيع نصيبه ونصيب غيره ممن شاركه بدون رفع للحاكم وهو معنى كلام ظم كما جرى العمل ايضا ان المشتري يشترط على البائع ان لا يدفع الثمن الا بعد كمال الصفقة ويكتب ذلك في الوثيقة وان ضم الصفقة على البائع فهو الذي يجرى على ذلك فان ضم شراكه انصرف المشتري ولا (١٦٩) عهدة عليه وان كملوا البيع دفع المشتري الثمن ومن ضم وباع بالقرب فلا كلام معه

وقوله واجازة ابن داود النخ بمثله اجاب ابن الحاج ايضا وبمثل الاول اجاب ابن رشد كما في الشارح والمعتبر المعمول به هو ما لابن داود وابن الحاج الا انه غير مقيد بما لا يقبل القسمة وغير خاص هنا بمسألة الوصية المذكورة بل كل ما لا ينقسم او ينقسم يباع ويجعل ثمنه في حبس آخر كما في الشئ وغيره وقوله قبل هذا ويكتب في الوثيقة ان ضم الصفقة على البائع النخ من هنا تعلم ما يقع كثيرا في هذا الزمان من مواجزة المشتري للبائع بشئ زائد على الثمن ليضم له الصفقة فان تلك الاجرة تحسب من الثمن ولا ينفرد بها البائع ان امضى اشراكه معه اذ هو لا يقضى له بالا على شئ يجب عليه فعله اذ الواجب عليه لا يستحق عليه اجرا وبه كنت احكم وافتي غير ما مرة فان ضم اشراكه ولم يبيعوا فالظاهر انهم لا يجب عليهم ان يرفعوا له نصيبه في الاجرة لانه مقر على نفسه انها زائدة على الثمن فهو مواخذ باقراره وقد ذكر في الباب الثالث من الالتزامات ان الملتزم بكسر الزاى اذا كان يعلم ان الملتزم له لم يجب عليه الفعل فانه يلزمه ذلك الالتزام ويجعل على انه قصد الترهيب في اتيانه بذلك الفعل لان ذلك قرينة ومعروف اه وهذا ظاهر لو كان المشتري في هذا المسألة لا يتم بالتواطى مع البائع في ان ذلك من الثمن الا لانه يريد ان يحاسبه به ولا يسميها اجرة لينفرد بها اذ ذلك الفعل الذي هو الضم او التسليم يجب عليه فعله بدون اجرة والله اعلم وقوله واما الموصى

لاصيل للدخيل واختلف في تصفيق الورثة على الموصى لهم بالثلث حسبا فمنعه محمد بن اسمعيل واجازة ابن داود وغيره ويجعل الثمن في حبس آخر الا ان يقبل القسمة فيقسم ولا يباع الحبس كما في قحييس الجزء المشاع فانه يقسم فان لم يقبل بيع وجعل ثمن الجزء في حبس آخر ندبا عند ابن القاسم وجوبا فيقضى به عند عبد الملك واما الموصى له ملكا فيجبره الوارث قطعا واما ثبوت كون

ذلك المشتري مما لا يقبل القسمة وأنه يراد للاختصاص بالانتفاع به لا مجرد الغلة كالحمام والرحى
فليس العمل على واحد منهما بل الصفقة جارية فيما يقبل القسمة وما لا وكذا فيها هو من رباع
الغلة وغيرها وجه الآخر بأن رباع الغلة لا يخط ثمن بعضها عن جملتها بل ربما كانت الرغبة في
البعض أكثر قاله عياض من ابن رشد قال ابن عرفة عقبه (١٧٠) والمعروف أن شراء الجملة

أكثر ثمنًا في رباع الغلة وغيرها إلا
أن يكون عندهم وأن كان فهو نادر
لا حكم له ومن الشروط أيضا
أن لا يبيع المالك للصفقة
حصته وهذا التبعيض يصدق
بوجوه أحدها أن يبيع حصته
كلها مفردة ولا شك أن هذا
رضا بالتبعيض فلا كلام له بعد
الثاني أن يبيع بعض حصته
ويترك البعض ثم يحتاج لبيع
فيريده أن يصفق على الجميع
ليزاد في الثمن فليس له ذلك
لأنه اسقط حقه فيه لما باع
بعض حصته الثالث أن يبيع
حصته ونصيب بعض من
شاركه كدار بين أربعة فأراد
أحدهم بيع حصته ويجبر على
البيع معه الشريك الواحد
ليكون المبيع النصف فله ذلك
على ما لابن الحاج وليس له
ذلك على ما لابن رشد قاله

الونشريسي ففي نوازل الاحباس من المعيار سئل ابن رشد وابن الحاج عن ربيع
محبس على قوم وبعضه مطلق ومعناه أن الربع المذكور بعضه محبس على قوم المحبس وأقاربهم والبعض
الآخر ملك للورثة فأراد الذي له في المطلق حصته أن يبيع وأن يجبر من معه من الشركاء في
المطلق أن يبيع معه لاستغزار الثمن فأجاب ابن رشد بأنه لا يجبرهم على البيع معه لأن التبعيض

حاصل على كل حال واجاب ابن الحاج باذنه يجبر من معه من الشركاء في المطلق على البيع معه من اجل ان يبعدهم سبب (١٧١) الى كثرة الثمن في حصته واذا باع حصته وحده قل الثمن فيها فهو ضرر عليه وقد قال

على كل حال وقوله وقد يقال لا يلزم من البيع على جميع الاشراك الخ هذا اعتراض على الونشريسي بان مسالة الدار بين اربعة ليست كمسالة الحبس المطلق حتى تجرى على حكمها لان الشريك المحبس المطلق لا يملك الصفقة عليه فالتبعض حاصل بما لا قدرة له على رفعه بخلاف مسالة الدار فللمصنف اختيار في التبعض وذلك من الترجيح بلا مرجح وللونشريسي ان يقول تعليل ابن رشد بان التبعض حاصل على كل حال جازا في مسالة الدار بالمساواة او بالاحرى وقوله واما المنع من البيع على جميعهم الخ يعنى في مسالة الحبس المطلق والضمير في قوله جميعهم يرجع للورثة وقوله واى فرق الخ هو احتجاج ظاهر لكن لا يلزم ابن رشد هذا الا لو قال بالجواز في هذا مع ان تعليلهم المتقدم يدل على عدم الجواز كما مر وقوله وهذا وجه رابع الخ الفرق بين هذا الوجه والوجه الثالث انه في الثالث يملك الصفقة على الجميع لكن اراد ان يصفق على البعض دون غيره بخلاف الرابع فانه انما يملك الصفقة فيه على من يريد التصفيق عليه ومنه مسالة الحبس المطلق خلافا لابن رشد وقوله وسواء باع الشريك اليه الخ الضمير في قوله اليه يرجع لشريك ايهم اى سواء باع الشريك الوارث لشريك ايهم او لاجنبى فعلى كل حال له التصفيق على الورثة الذين معه وقوله وانما وقع النظر الخ هذا وجه خامس في التبعض بناء على ان مسالة الدار بين اربعة تجرى فيها خلاف ابن رشد وابن الحاج كما قال الونشريسي والفرق بين هذا الخامس وبين مسالة الدار مع ان التصفيق انما هو على البعض فيهما ان البيع في مسالة الدار لاجنبى وفي هذه للبعض الذى لم

او لاجنبى ولا نزاع في هذين الوجهين وانما وقع النظر اذا باع لواحد من بقية الشركاء فقال الشيخ ميارة ان من جملة الشروط ايضا ان يكون البيع لاجنبى والا فهو تبعض للبيع لا تصفيق للبيع فلا

يجبر الشريك على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها كما لو كانوا خمسة فباع واحد منهم لثان صفقة فإراد الثالث الضم وامتنع الباقيان فلا يجبران على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها واحتج لذلك بما نقله من جواب لبعض المتأخرين في نصف (١٧٢) جناب بين ورثة اشترى

واحد منهم من آخر جميع النصف بحكم الصفقة فقام آخر وأخذ بالشفعة من يد المشتري في جميع النصف المبيع أولا فأجاب بأنه لا شفعة للقائم في نصيب المشتري من النصف المذكور وله شفعة ما يبيع من نصيب غيره ان لم يكن مانع من شفعته والشفعة ممن تجدد ملكه وكيف يشتري العاقل متاع نفسه من نفسه أو من بائع مقر له بملكه قلت هذا توجيه لمنع القائم من اخذ الجميع وهو ظاهر ولا قائل به وقوله ان لم يكن مانع يقال له ان من المانع لاخذ جميع النصف ما عدى نصيب المشتري كون المشتري شريكا مستحقا للاخذ بالشفعة وترك للشريك حصته فيكون نصيب الباقيين بين القائم والمشتري على حسب نصيبهما وهذا الحكم هو الواجب في بيع الصفقة أيضا اذا اراد كل واحد

يرد التصفيق عليه وانما قلنا ان التصفيق في هذا انما هو على البعض لان المشتري هنا لا تصفيق عليه اذ يستحيل ان يشتري الانسان ملكه وقوله فاجاب بأنه لا شفعة للقائم الخ ما اجاب به هذا المجيب هو قول خ وترك للشريك حصته وقوله ان لم يكن مانع يعني من مقاسمة أو سكوت سنة أو مساومة ونحو ذلك وقوله يقال له ان من المانع الى قوله وترك للشريك حصته الخ هذا هو عين ما اجاب به المجيب فلو حذف تلك الجملة لكان أولى وقوله فيكون نصيب الباقيين الخ كذا في نسختنا وصوابه فيكون نصيب البائع وذلك لان الموضوع ان الباقيين لم يبيعا ولو باعا لكان نصيبهما مع نصيب البائع قبلهما بين القائم المرید للشفعة على ما مر لم ولناظم على ما للثمة وبين المشتري وهما حينئذ داخلان في لفظ البائع وان لم يبيعا وقاما مع القائم فهما داخلان في لفظ قائم ويقسم المبيع بينهم وبين المشتري على قدر الحصص وان لم يقوموا فهو محل النزاع فلا يجبران على البيع أو الضم على ما لم بل على الشفعة أو اسقاطها ويجبران عليه أو على الضم على ما للثمة وغاية ما تمسك به م تعبیر المجيب في جوابه بالشفعة دون الضم فقال له قد تعبيرة بالشفعة انما هو للمشاكلت لما في السؤال وإلا فالاصل في التعبير ان يقول انه لا ضم للقائم في نصيب المشتري لان فرض السؤال ان البيع وقع صفقة وقوله لا على الضم أو الترك لو قال او البيع لكان اظهر وقوله ولا شك في الفرق الخ هو على حذف مضاف اي في عدم الفرق وبالجملته

من الشركاء ان يضم فان المبيع يقسم بينهم فصار المال في الجواب واحدا سواء عبر بما بالشفعة أو بالضم في مسألة الشركاء في نصف الجنان وحينئذ فلا دليل له فيها لما قاله في مسألة الخمسة من ان الباقيين يجبرون على الشفعة أو اسقاطها لا على الضم أو الترك ولا شك في الفرق

بين الامرين في هذه وما قاله فيها يحتاج الى نص واحتجاجه بقوله لان البيع اذا كان للشريك
فالمسالة من باب التبعيض لا من باب بيع الصفقة يرد بانم ليس كل تبعيض يمنع الصفقة كما في
النصف بين الشركاء يبيع (١٧٣) احدهم لاجنبى ففى بيعه تبعيض بالنسبة لباقى الدار وهو

نصف الشريك وتصفى

بالنسبة لشركاء البائع فى النصف
فكذلك هنا فى البيع تصفىق
بالنسبة لمن عدى المشتري
من الشركاء وتبعيض بالنسبة
لنصيب المشتري فانه لا
يشترى نصيب نفسه المملوك
له واطلاق البيع عليه مجاز
قريبته استحالة ذلك شرعا
وعادة وموجب الصفقة هو ما
على البائع من الضرر والغبن
فى بيع حصته مفردة فاذا جمعها
زاد ثمنها وهذا المعنى لا فرق
فيه بين ان يبيع الجميع لاجنبى
او يبيع لاحد الشركاء ما عدى
نصيبه بل ربما كان هذا اغزر
فى الثمن لان مالك البعض قد
يعطى من الثمن ليكمل له ملك
الجميع اكثر مما يعطيه غيره ونص
المدونة وغيرها الذى هو الاصل
فى الجبر على البيع شامل لما
قلنا قال فى المدونة واذا دعا
احدا لاشراك الى قسم ما ينقسم

فما احتج به ميارة ليس صريحا فى النازلة وقوله كما فى النصف
بين الشركاء يبيع احدهم النخ يعنى والنصف الآخر لا يملك الصفقة
به كمسالة الجنان المتقدمة ومسالة الدارين اثنين مات احدهما
وترك ورثة وليس مرادة مسالة الدارين اربعة لانه تقدم له
اعتراضها على الوشريسى حيث قال وقد يقال لا يلزم النخ وعليه
فقد يقال لا تقوم له حجة على م لان مسالة الدارين التى احتج
بها لا يملك البائع فيها الصفقة على مالك النصف الآخر بخلاف
مسالة النزاع فانه يملكها حتى على المشتري وقد صفق ما عدى
حصته المشتري وبالمجمل فمسالة الدارين اربعة ان كان البيع
فيها لاجنبى واراد ان يصفق على احدهم دون الباقيين فهى مسالة
الوشريسى التى الحقها بمسالة الحبس المطلق ومسالة الدارين
اثنين مات احدهما عن ورثة كمسالة الحبس المطلق فى ان
تعليل ابن رشد يجرى فيها ايضا وان كان البائع فى الدارين
اربعة احد الاربعة فهى مسالة النزاع ومنه نصف الجنان بين
خمسة او نصف الدارين اربعة ونحو ذلك فان قلنا ان تعليل
ابن رشد بان التبعيض حاصل على كل حال النخ جار فى مسالة
الدارين اربعة قطعاً كما فهم الوشريسى فمسالة النزاع كذلك على
ما لابن رشد دون ما لابن الحاج فما للثمة حيثئذ جار على ما لابن
الحاج وما لم جار على ما لابن رشد وان قلنا ان تعليل ابن رشد
لا يجرى فى مسالة الدارين اربعة لوجود الفارق بين مسالتى
الحبس والدار بين اثنين وبين مسالة الدارين اربعة فتبقى

من ربع او حيوان او عرض وشركتهم يارث او غيره اجبر على القسم من اباه فان لم ينقسم ذلك فمن
دعا الى البيع اجبر له من اباه ثم لا يى اخذ الجميع بما يعطى فيه اه فقولها فمن دعا الى البيع
اجبر له من اباه ظاهرة باع لاجنبى او لاحد الشركاء وقال ابن الحاجب ويجبر من ابى البيع فيها

مسألة الدارين اربعة ومسألة النزاع معرضتين للاجتهاد ولا دليل
 لم فيما احتج به من نصف الجنان كما مروته بنى اعتراضه على
 م على هذا الوجه وحاصله ان مسألتى الحبس والدار بين
 اثنين مسألة واحدة في المعنى والدار بين اربعة ان كان البيع فيها
 لاجنبى او لاحدهم مسألة اخرى في المعنى ايضا فان قلنا ان خلاف
 ابن رشد بحسب ظاهرة وتعليله يجرى في مسألة الدارين اثنين
 لزم ان يجرى ايضا في الدارين اربعة بقسميها كذلك او بالاخرى
 وان قلنا خلافه يجرى في مسألة الدارين اثنين لوجود الفارق
 كما هو ظاهر بقيت مسألة الدارين اربعة بقسميها معرضة
 للاجتهاد إلا انه قد يقال مسألة النزاع التى هى البيع لاحد الشركاء
 غاية الامر فيها ان المشتري التزم النقص الداخل على البائع
 والمتنع من البيع لم يلتزمه فيجب على التزامه معه او على البيع
 اذ لو فرضنا ان البائع باع لاجنبى وضم هذا المشتري ذلك لم يكن
 بد للمتنع من ان يضم معه او يسلم البيع فهذا المشتري حينئذ
 (راى الامر يفضى الى آخره فصيّر آخره اولاً) وبهذا يترجح ما قاله
 ولا يبقى حينئذ معرضاً للنظر إلا مسألة الدارين اربعة ان وقع
 البيع فيها لاجنبى وقلنا ان تعليل ابن رشد لا يجرى فيها ويترجح
 فيها بحسب الظاهر عدم تمكينه من التصفيق لان عدوله عن
 تصفيق الجميع الى تصفيق النصف ونحوه مع كون تصفيق الجميع
 اغزر ثمننا بحسب العادة دليل على مجرد قصد الضرر بالمصفق عليه
 واعمال الخيلة عليه كما لا يخفى على منصف والله اعلم وان فرضنا
 ان بعض الناس قد يرغب فى شراء النصف مثلاً دون الجملة
 فذلك نادر والعادة تكذبه وعليه فمسألة الدارين اثنين مات
 احدهما عن ورثته كالتفق على تصفيق الورثة بعضهم على بعض
 دون شريك ايهم اذ لا يجبر الاصيل للدخيل وهى ترجح ما لابن

لا ينقسم لمن طلبه اذا كانت حصته تنقص مفردة لدفع الضرر بالشركة فالعلة هي دفع الضرر ولا فرق فيه بين الاجنبي واحد الشركاء وفي المختصر والمبيع ان نقصت حصة شريكه مفردة وفي التلقين فان اجابه الاخر والا اجبر (١٧٥) على البيع معه والحاصل ان التصفيق انما هو لاجل الضرر وهو يرتفع بكل من البيعتين ولا

الحاج في الحبس المطلق واما مسالة الدارين اربعة بقسميها فقد ابدينا فيها ما ظهر لنا فتامله منصفاً وقوله ولا كبير ضرر على المبيع عليه الخ الحق ان عليه في ذلك كبير ضرر اذ الغالب ان الممتنع من البيع او الضم انه لا قدرة له على الضم لعدم ما يضم به او لغلاء في المبيع ونحو ذلك فهو يريد ان يتمسك بحصته لما له فيه من المنفعة فيلتبس الوجه لعدم خروجها من يده بعدم اجمال البيع وهذا مشاهد في غالب الناس وقوله وخالفني فيها صاحبنا ابو حفص الخ يعني سيدى عمر الفاسى ولت شرح على هذا النظم ولم يتعرض فيه للذات وتبع م ناظم العمل فقال
والبيع مهمى كان للشريك فهو تبعض بلا تشكيك
وقوله في التنبيه الثالث اذا كان احد الشركاء غائبا الخ يعنى وكذلك اذا كان محجورا ولا ينظر حينئذ لكونه اولى ما يباع عليه لان البيع جبرى ولا بسداد في الثمن اذا الغبن فيها لا يتصور كما قال ناظم العمل

والغبن فيها ليس ذا تصور لحاصل التخيير والتخيير
فان كان الشريك حاضرا رشيدا وعلم وسكت قال ناظمه ايضا
والزم البيع ولا كلاما ان علوا وسكتوا اعواما
تنبيه تقدم ان الشريك اذا رضى بتبعض صفقته او اسقط الشفيع شفيعه يجبر الدخيل للاصيل دون العكس قالوا الا ان يدعى الدخيل انه جهل كون الاصيل يصفق عليه فيكون عيبا وله القيام على البائع ان لم يعلم ان مدخلهم واحد او علم وجهل كونه

في تحفة لاصحاب وزيادة والله اعلم (وقد خولف المشهور) ايضا (فيها) اى فاس (بزائد) متعلق بقوله (بخلع) اى في مسالة خلع المرأة زوجها بان تنفق على ولدها منه ازيد (على) اى من (الحولين) مدة الرضاع مذهب المدونة سقوط الزائد على الحولين وقال المغيرة واشهب وابن نافع وسحنون لا يستط

يصدق عليه واذا رد هذا المشتري ما اشترى على بائعه بالعيب المذكور
 اجبر البائع على البيع مع شريكه على ما هو الاصل في ذلك قاله
 ابو الضياء سيدي مصباح قال ابو الحسن علي بن عثمان الوائلي
 وبه سجلت الحكم غير ما مره وهو بين لانه اذا كان عالما بان
 مدخلهم واحد وعلم بانه مطالب بالبيع صفقة فقد دخل على
 ذلك ورضى بالعيب وان لم يعلم بان مدخلهم واحد او علم وجهل
 الحكم كان من حقه ان يقوم بالعيب لان من حقه ان يقول
 اشتريت ليتقرر ملكي فاذا كنت مجبورا على البيع كان ذلك عيبا
 فان كان قائما خير بين الرد والامساك وان فات بحدوث عيب
 عنده خير بين ان يتمسك ويرجع بقيمة العيب او يرد ما نقصه
 العيب وان لم يعلم بكون ذلك عيبا حتى باع حصته مفردة فيتناول
 المشتري منه منزلته انظر تمامه في تكميل المنهاج قلت وظاهر
 هذا ان الجهل بالحكم موثر كجهل بالسبب وقد قالوا المشهور ان
 الجهل بالحكم غير موثر كتمكين المعتقة تحت العبد جاهلة ان لها
 الخيار بعقتها وكاسقاط الشفعة عالما بالبيع جاهلا بوجوبها بخلاف
 الجهل بالسبب فهو موثر اتفاقا كتمكين المعتقة جاهلا بالعقود او
 اسقاط الشفعة جاهلا بالبيع قال ابو عبد الله المقرئ والصحيح
 التفريق في الجهل بالحكم بين ما لا يخفى غالبا كجهل وجوب
 الحد في الزنى والشرب والسرقة وجوب الشفعة مع العلم بالبيع
 وبين ما قد يخفى كجهل المعتقة ان لها الخيار ولذلك علل ابن
 القصار المشهور بما اذا اشتهر ثبوت الخيار لها بحيث لا يخفى على
 امة واما ان امكن جهلها فلا اه قال في التوضيح الاقرب ان قول
 ابن القصار تقييد اه وبه تعلم ان قول اخ في العيوب وخير مشروطته
 غيرهما الخ مبني على تعليل ابن القصار ونحوه قول الميطني وان
 علم المشتري انه بيع سلطان او ميراث وجهل انه بيع براءة ارى

ان تكون له العهدة ومنه ما مر من انه اذا اشترى شقصا جاهلا بان شريكه بائعه متهدا مدخله مع بائعه النخ فتيين ان الجهل بالحكم يفرق فيه كما مرو هذا ما وعدناك به عند قوله تأملا كلاما للنخمي النخ وبالمجلة فيبيع السلطان والوارث للدين بيع براءة في الرقيق من العيب فقط واما في غير الرقيق او فيه بالنسبة للاستحقاق فليس بيع براءة والمشتري الرجوع في مال لا يتام على المذهب باع للانفاق او لغيره خلافا للنخمي حيث قال اذا باع للانفاق لا يرجع إلا في الثمن ان وجده قائما وقد تقدم رده بانه اذا تبين انه يبيع للانفاق قد يكون المشتري جاهلا بانه مع ذلك البيان لا يرجع إلا بالثمن ومثل هذا الجهل كثير غالب فيكون معذورا وبان غاية المشتري انه امنه على الثمن وهم قالوا اذا امن لا ضمان عليه إلا ان يصون به ماله فيضمن في المصون كما قالوا عند قول نخ وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه النخ فاضف هذا الى ما تقدم وانظر تحصيل هذا فيما ياتي عند قوله وبيع رقيق بالبراءة النخ (كالرشد فاقبلا) قوله يمكن ان يكون مراده النخ قال ابن سهل من ابن العطار انما يكون للاب تجديد السفه على ولده قرب البلوغ واذا بعد ازيد من العام لم يكن له ذلك إلا ببينة تشهد بسفهه اى ويحكم الحاكم بسفهه اه ونحوه في المتيطة فان لا ليس للاب ان يحجر على ولده إلا باحد وجهين اما ان يكون سفهه حين الحلم او قريبا منه ولا يخرج حينئذ من حجره إلا ان يرشده او يحكم الحاكم باطلاقه والوجه الآخر ان يكون للاب اغفل الحجر عليه حتى بعد من سن الاحتمام فلا يكون له تسفيهه إلا ببينة عند الامام اه قلت ويحتمل ان يكون ظم اشار الى ان المعتبر في الرشد والتسفيه هو الحال لا الولاية فاذا ظهر رشده وحسن تصرفه فلا عبرة بالولاية عليه كما ان المهمل اذا تبين سفهه بطل تصرفه وان لم يحجر عليه قال ناظم العمل

وصوبه غير واحد وبه العمل
(كالرشد فاقبلا) يمكن ان يكون
مراده الولد الذكر الذى له
اب اذا بلغ ولم يجدد عليه
الحجر وجهل حاله فعن بعض
المؤلفين ان تسفيهه جائز قبل
انقضاء عامين من بلوغه وقيل
يخرج بالعام ونحوه وقيل بمجرد
البلوغ وهو ظاهر ما في اول
النكاح من المدونة من قولها
اذا بلغ الولد ذهب حيث
شاه وقاله ابن ابي زيد انه
اراد بنفسه لا بماله قاله ابن
سلون

ويستفي الحجر اذا بدا الرشاد فمن تصرف مضى ولا فساد
وقوله لان المعمول به في لائثي الحج تامل هذا مع قول ناظم العمل
تخرج بالعامين من بعد الدخول جائزة لانفعال الرشاد تستول
فاما ان يقال قد لم يقف عليه او يقال ما قاله ناظم العمل ليس
عليه العمل الآن بل على ما قاله ابن رشد وغيره من ان العمل
انها لا تخرج إلا بمضى السبع (كخط) لا قرب ان يحصل على
ان الرفع على خط الشاهد او العاصي يثبت بالشاهد الواحد بلا
يعين كما نص عليه غير واحد منهم سيدي يعيش الزغاي في كواكب
السيارة وغيره (شفعة في تبرع) اي لغير ثواب والشفعة حينئذ
بقيمة الشقص ومحل وجوب الشفقة فيه على ما في ظلم اذا شاع
وكثر التحيل بذلك على اسقاط الشفقة ولذا قال ابن ناجي لما
ذكر القولين بالشفعة وعدمها وهو المشهور قال ومحل عندى ما لم
يتكرر من الناس التحيل على اسقاطها فيحكم بها وبه قال ابو عمر
الاشيلي الحج قال سيدي عمر فما قاله ابو عمر الاشيلي غير مخالف
للمشهور بل هو جار عليه على ما ذكره ابن ناجي لانه قامت عنده
قرائن فالتحيل المذكور من تكرار ذلك بين الناس ونحو ذلك ولذا
قال هذه حيلة من حيل الفجار وبالجملة فمدار المسألة على تكرار
ذلك في الناس وقصدتهم اليه فان ثبت ذلك في زمن او بلد
فلا عمل على الشفقة وإلا فلا وما للنس من ان العمل اليوم على
المشهور لا يخالف لانه حيث لا يتكرر التحيل بذلك في ذلك
الزمان او البلد وكذا اذا كثر التحيل على اسقاطها بالزيادة في الثمن
كان يشتري الشقص بعشرة مثلاً في الباطن ويظهر انه اسلمها له في
شقص ونحوها فاذا تم لاجل صير له الشقص في ذلك فلا يقدر
الشريك على الشفقة لغلو ثمن الشقص فيمكن من الشفقة حينئذ
بالثمن المدفوع راس مال لا بمثل الشقص ولا يقال اخذ العقار

وانما قلنا هذا لان المعمول به
في لائثي انها تخرج من الحجر
اذا كانت ذات اب بمعنى
سبع سنين من دخولها وان
كانت مهملة فتعني سهوا او
بعضى صام من الدخول وان
كانت ذات وصى او مقدم
قبالفك لا غير (كخط) اي
كجواز الشهادة على خط الميت
او العسائب من غير تفرقة
بين الاموال وغيرها خ وجازت
على خط مقر بلا يعين وخط
شاهد مات او غاب ببعده وان
يغير مال فيهما اه فهو جار على
المشهور (ووقف) يعنى على
البنين دون البنات جرى
العمل بجوازة وهو احد اقوال
سبعة فيه (شفعة في تبرع)
تقدم شرحه

(كراء) اى وجرى العمل ايضا بالشفعة في الكراء قال الزرقاني وفيها صورتان احدهما دار مثلا مشتركة بين رجلين اكرى احدهما نصيبه والثانية رجلان اكثرى دارا ثم اكرى احدهما نصيبه فلا آخران ياخذ بالشفعة فيهما (١٧٩) لكن بشرط ان يسكن ما يسكن من دار واحاوت او رعى او

غيرها واما ان يشفع ليكرى لغيره فلا وقد نص على هذا الشرط اللخمي (كذا غرم الرعاة) جمع راع والمراد الراعي المشترك الذى يدفع الناس اليه مواشيهم ودوابهم المشهور لا ضمان عليه لانهم امين وعن الحسن وابن المسيب ومكحول انه يضمن كالصانع قال ابن حبيب ولاخذ به احب الي وحكم به اليزناسني وغيره وبه العمل (قمد انجلا) وشرط نكاح (اى شرط وقع في نكاح كان لا يتزوج عليها وان فعل فامرها بيدها واختلفا هل كان ذلك شرطيا في صلب العقد او تطوع به بعده فانه يحتمل على الشرط (ان نزاع بطوعه جرى مطلقا) اى ايهم الموثق او كتب طوعا وكان ذلك مند عقد النكاح او قبله (فاحمل على المشرط واعدلا) وينبنى على حملة على الشرط انها اذا وقعت الثلاث لم يكن

له ان يذاكرها بخلاف المتطوع لها خ وناكر مخيرة لم يدخل بها ومملكة مطلقا ان زادت على الواحدة ان نواها وبادر وحلف ان دخل ولم يكرر امرها بيدها ولم يشترط في العقد وفي حملة على الشرط ان اطلق قولان الثاني لابن العطار والاول حكاة ابن فكتور وقال وهو الصواب (ولا خاطئة) على المشهور

انه اذا انكر المدعى عليه انه لا يمين عليه حتى يثبت (١٨٠) الخاطئة بينه وبين المدعى

وجرى العمل بقول ابن نافع
انها تتوجه عليه بدون خلطة
قال ابن عرفة وعليه مضى
عمل القضاة وبه اخذ ابن
لبابة قال ابن الهندي وكان
بعضهم يتوسط في هذا فان
ادعى قوم على امثالهم لم
يوجبها وان ادعى على الرجل
العدل من ليس مثله كلفه
وابتائها وكان الغبري يستحسن
الفرق بين المدعى على
المرأة فلا بد منها بخلافها على
الرجل ونحو هذا ما ذكره
ظم بقوله (لكن ببلدة) ابي
عمر (يوسف) بن عبد البر
وهي قرطبة (يخص بها) اى
بأبائهما (ذات الحجاب وذو
العلا) اى الدعوة على المسرة
ذات الحجاب التي ليس من
شأنها المعاملات ودخول
الاسواق والرجل ذو الصفات
العلا يدعى عليه غير شكله
(وفي فاس اخصص) اثباتها
(بالنساء) اى بالدعوى على
النساء (ان ادعى عليهن
ذكران وفي الغير اهمل) جرى
العمل في هذا كله مضموما

الشرط الخ مما يبنى عليه ايضا انها اذا قضت في التمليك بواحدة
فقط فهي بائنة ان حانها على الشرط لانها قد استقطت من
مداقها لذلك الشرط فصار خلعا وان حملناه على الطوع فهي رجعية
بلا خلاف كما في الفائق وينبنى عليه ايضا التزام الزوج نفقة
رئيسه او التزام السيد نفقة عبده فان حمل على الشرط فهو النكاح
قبل الدخول وثبت بعده مع سقوط النفقة من الزوج والسيد وان
حمل على الطوع لم يفسد وثبت النفقة عليهما (لكن ببلدة يوسف)
اشاربه الى قول ابن عبد البر المعمول به عندنا ان من عرف
بمعاملة الناس مثل التجار فاليمين عليه لمن ادعى معاملته ومن
كان بخلافه مثل المرأة المستورة الحكيمة والرجل المستور المنقوص
من مداخلة المدعى وملابسته فلا تجب اليمين إلا بالخلطة اذ بنح
قلت ولعمري ان هذا هو الصواب في هذا الزمان القليل الخير
ولقد شاهدنا غالب سفلة الناس يدعى بدعاوى على المعالوم بالخير
والعدل مع بعده عنه وعدم مخالطة امثاله وملابستهم وليس غرضه
إلا لاذراء به وحط مرتبته حتى صغار الدعايات يلتفتون السفلة
ذلك حتى انهم ربما ادعوا عليه بالتهمة بما فيه معرفة كالسرقة
والغصب ونحوها لسماعهم ان يمين التهمة تتوجه مطلقا على
المشهور المعمول به فينبغي لكل من راقب الله تعالى ان لا يمكنهم
من تحليفه بما يدعيه عليه من المعاملة في الفرض المذكور واما
ايمان التهم بما فيه معرفة فقد ذكر العبدوسى وغيره انها لا تتوجه
إلا على من يشار اليه بمثل ذلك ولا تتوجه على المشهور بالفضل
اتفاقا بل يوجب رامي بذلك وقد غلب على الناس اليوم عدم
الفرقة بين ذوى المروءة وغيرهم فتقول الناظم (وفي فاس اخصص
بالنساء) الخ اى اخصص في فاس اليوم العمل المذكور بالنساء
وينبغي ان اهل المروءة مثلهن في الدعاوى التي فيها معرفة كما مر

اراءة

(الى غير هذا من امور) جرى العمل بها فليس وقد اتنى بجمعها



الامام ابو زيد عبد الرحمن الفاسي رحمه الله فنظمها وشرح نظمها وتبعه غيره (وقصدنا) بما ذكرنا منها (اراءه مبنى لليب لينبلا) (١٨١) اى والمقصود ان ينظر الحاذق اللبيب فى تلك المسائل

وما احتوت عليه من مصالح عامة

لاجلها عدل عن المشهور الى

غيره ليقس عليه (فان قيل ان

البعض مما ذكرته ضعيف) قال

الناظم فى طرة نسخته كالا حلاف

بالطلاق ونزع الشئ من يد

حائزة قبل ثبوت موجب ذلك

قلت (نعم) وضعيف كما

قلت (لكن على العرف عولا)

فانه اصل من الاصول

* فصل *

والعرف الجارى بين الناس

فى موضع التداعى يبين اللفظ

المجمل فى الوثيقة اولفظ الشاهد

واحد المتداعيين ويخصص

العام ويفسر المبهم ويقيد المطلق

والى ذلك اشار بقوله (بيان)

المجمل وهو ما لم تتضح دلالة

(وتخصيص) لعمام وهو لفظ

يستغرق الصالح له من غير

حصص (وتفسير مبهم) اى مغلق

لا يفهم معناه (شهيد) فيه

حذف العاطف والمضاف اى

وتفسير لفظ شهيد ادى به او

تلقى منه ثم مات او غاب

(اراءه مبنى) اى تنبيه لليب على بيان هذه الاحكام وما اعتبر

فيها من المصالح ليتسع فهمه فى الشريعة ومعرفته العلل ومدارك

لاحكام فيكون نبیلا نجیبا (لكن على العرف عولا) اى فاذا كان

يرجى ان الحالف ينكل عن اليمين بالطلاق عرفا اى غالبا ويتكبرا

على اليمين بالله فعمل على هذا العرف والغالب وهكذا

* فصل *

(بيان) هذا مع ما عطف عليه مبتدا خبره لعرف جرى اى

وقع ولو ادخل الباء على عرف مكان اللام لكان اظهر قاله الش

وقولته والجملة خبر الخ فيه تجوز لان الجور المتعلق بالاستقرار

لا يسمى جملة بل شبيه بها والمعنى ان العرف يبين المجمل فى لفظ

المتعاقدين كما اذا تبايعا بدراهم وفى البلد سكك فانه يعطى من

السكة التى العرف والغالب التعامل بها او قال فى الوثيقة شرى

فلان من فلان لان لفظ شرى يطلق على البيع والشراء او اشهدنا

الغريم حوله ان بذمته كذا فان لفظ غريم يطلق على المدين

ورب الدين فاذا جرى العرف باستعماله فى احدهما خاصة

فان لفظ الموثق يحمل عليه واما العام فكقوله حبست على اولادى

الموجودين لى او بعث من ولد لى او حبست عليه ونحو ذلك فاذا

كان العرف مثلا ان الولد انما يطلق على الذكر دون الانثى مثلا

فانها لا تدخل وهكذا والمبهم قريب من المجمل او عينه وكذا

الطلق فاذا تعذر استفسار الشاهد لغيته او موته فانه يقضى بما

هو العرف (شهيد) جعله ت على حذف مضاف وابقاه م على

ظاهرة وكان ظم حينئذ اطلق فاعيل واراد به المصدر اى شهادة

(وتقييد ل) اجل (عرف جرى حالا) جمع حلية حال من فاعل جرى والجملة خبر عن قوله بيان

وما عطف عليه والمعنى ان بيان المجمل مثلا كائن او يكون لما تقرر من العرف الجارى حال كونه كالحلية

المتمم بها (ب) اى بذلك العرف (الحكم والفتوى) بفتح (١٨٢) الوار والفاء لقوله من لام

فعلى اسمائى الوار بدل باء واما

الفتيا بالضم فبالياء على الاصح

(فان صح) اى ثبت (ما جرى

به العرف فاحكم) به (ناظرا)

فيه ومتاملا (ومختلا) ممييزا

(صحيحا) وهو ما وافق الشرع

(وصدا) وهو ما خالف الشرع

فالغ (والذى هو غالب) اى

الذى يقع على الوجهين موافقا

للشرع ثارة ومخالفا اخرى فاعتبر

الغالب منهما (فاعط لكل) منهما

(ما اقتضاه) فمن وافقت دعواه

العرف اجعله له كشاهد (وكما

باحلاف ذى عرف صحيح)

لازم (وغالب) اقتضى ذلك

العرف اللازم او الغالب الصحة

او الفساد ولم يمثل ظم لما يقع

صحيحا دائما او غالبا لكثيره ومثل

للفاسد دائما او غالبا فقال (ففاسده

بالجعل والمحرث) اى المزارعة

(مثلا وبيع ثمار) اشتمل عليها

حائط (بعض انواعها بلا بدو) اى

لم يبد صلاحها ولا هو تابع لما بدا

صلاحه كعنب وثين وزيتون وهو

متاخر الطيب منهما و (غراس)

اى والمغارسه (منه) وظاهره ان

هذه الامور كلها لا تقع الا

فاسده وهو بعيد ولكن الفساد فيها اكثر من غيرها الذى جعله غالبا كما قال (والغالب)

كائنه لعرف وذلك فى ابواب كالاختلاف فى متاع البيت وكشهادة

القمط والعقود لمن ادعى الحائط وشهادة الرهن فى قدر الدين ونحو

ذلك (ذى عرف صحيح) قول ثم لازم الخ فان اللازم لا يمين

فيه على فرض وجوده على انه ما من عرف الا ويمكن مخالفته

ولذا وجبت اليمين كما قال (وكما باحلاف) فالظاهر حينئذ ان

الوار وبمعنى او وان متعلق صحيح محذوف اى صحيح فى الغالب

وقوله وغالب المعطوف اى او فاسد فى غالب والضمير فى قوله

ففساده يرجع لغالب الفساد وقوله والغالب الخ الوار فيه داخله

على ما بعده اى واجعل الرهن من الغالب حال كونه مثالا له

وتكون هذه الفروع كلها مثالا لما غلب فساد وتترك التمثيل لغالب

الصحة كالنكاح والبيع ونحوهما لكثرتهم لانها الاصل فى العقود الخ

وفى البت مدعيه كمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد واما ما

قاله الشئ وتبعه ثم من ان قوله ففساده بالجعل الى قوله والغالب

الخ هو مثال للفساد دائما فغير ظاهر لانها بالضرورة قد تكون

صحيحة ولا يمكن القطع بفسادها فى كل عقد وما ذكره ظم فى

الرهن انما هو اذا لم يعاين دفع السلعة والا فالى قول لمدعى الصحة

قال ناظم العمل

واوجبوا اليمين مهمى يدعى فى الرهن ان الدفع ليس السلعة

فالوقت لا تكفى فيه المعاينة الخ انظر شرحه وهذا كلامه اذا

ثبت العرف بغلبة الفساد واختلفا فى الصحة والفساد فى هذه

الامور ونحوها واما ان اختلفا فى اصل العقد فالقول لمنكره اجماعا

وان ادعى احدهما البيع وادعى الآخر العارية فالقول لمدعى

العارية كما فى التبصرة وغيرها وفى الورقة الرابعة عشرة من بيوع

البرزلى اعنى اختصاره ان من ابتاع طعاما الى اجل فلها حل للاجل

قال المشتري هو سلف فالقول لمدعى السلف قول واحد وان

ادعى

ادعى

ادعى

ادعى احدهما القرض وادعى الآخر الوديعة فهو قول مخ او قال
قرض في قراض او وديعة الخ وان قال له اعطني ثمن الثوب
الذى بعث لك فقال ما بعثته وانما امرتني ان نبيعه لك فاقترص
في المتبعية في باب القراض على ان ربه مصدق في البيع يمينه
ويغرم المشتري قيمته على الصفة التي وصفها ونحوه في اجوبة
ابن رشد قائل لانهما اتفقا على صحة العقد اه فتامله مع ما تقدم
من ان القول لم ينكر العقد اجماعا وانظر شرحنا للتحفة في اختلاف
المبتاعين وانظر نوازل الدهاوي والمصنوعات من الدرر المكنونة
(والثنيا) فان الغالب فيهما الفساد والقول لمدعى اشتراطهما في
العقد ويسميهما العامة اليوم بيع واقالة وما في نظم العمل والتحفة
من ان القول لمدعى الطوعية خلاف المعتمد كما لابن رحال في
حاشية التحفة واختاره في شرحها ايضا وبه افق المجاصي
قائلا راى فيها تابع لراى بعض شيوخنا رحمهم الله وانه متى ثبت
رسم لاقلالة ولو بصورة التطوع فهو محمول على انه شرط في نفس
العقد وقول المتبعية ما لم يقل ولا ثنيا ولا خيار ذلك عرف زمنه
اذ لا تعرف عامة زماننا الثنيا بل الشهود يجبرون المساطير من غير
تحقيق لمعنى ما يكتبون اه وقال ابن رحال في شرح المختصر على
قولهم ينبغي ان يقرأ الرسم على من ادعى الفساد فان فهم معنى قول
الموثق ولا ثنيا ولا خيار فذلك وان لم يقرأ عليه حتى مات او قرئ
ولم يفهم معنى ذلك فالقول لمدعى الفساد الخ ما نصه وقولهم
ينبغي حقهم ان يقولوا يجب قال وكذلك البيهقي المقصودة للثوثق
في الوديعة والقراض ونحوهما وفي نوازل سيدى عيسى السجستاني
لما سئل عن حكم الثنيا هل الغلظة فيها للبائع لانها في معنى
الرهن الذى ليس الدين فيه من بيع وما حكمها ان مات المشتري
قبل ان ياخذ البائع بالاقلالة قال في الجواب ما حاصله

فيه الفساد (اجعلنا له) مثالا
(الرهن) فانه كثيرا ما يشترط
غلظه او بيعه عند الاجل بلا
مشاورة او تبقى الدار مثلا تحت
يد الراهن ويعطى المرتهن
الكراء الى ان يرد له دراهمه وما
هو الا سلف جر نفعا (والثنيا)
فيكتبونها طوعا وهم قد
دخلوا عليها و(قراضا) يكون
بالعروض مثلا (وشركة) بالتجور
او بالذم او غيرها (كذا الشبه)
كالصرف والمبادلة والصلح
والمرا بحة وغيرها مما (لويحكى)
لكان مطولا فيكفى اولى الالباب
اي اصحاب العقول الكاملة
(وم) اي اشارة وما كوضع
اشاركا وما (بحاجب) ثم اخبر
بانه اراد ان يتكلم على شيء من
مسائل الوثيق فقال (نعم)
لذوى الوثيق ابغى تحولا

الظاهر في بيع الثياب انه رهن عندهم وعليه فالغلل فيما ليس فيه الدين من يبيع لا تطيب للمشتري ويدل على انه رهن عندهم انهم يعتقدون بقاء المبيع على ملك الراهن وانهم يبيعونه تحت يده وان كان هذا فاحكام الرهنية جارية عليه ثم اذا كان النزاع في كون الاقالة شرطا فالقول لمدعى الشرطية لانه الغالب واذا كان البيع فاسدا فللوثة القيام اه من نوازله واجاب ايضا عن مثلها بما نصه الذي افتى به في بياعات نواحي سوس وجبال وردنا انها رهون لانهم يعتقدون بقاءها على ملك بائعها ويطلبون فيها زيادة الاثمان والمبيع بيد مشتريه فاذا كان هذا فلا تفوت ببيع الثاني بل هو على ملك الاول إلا ان رضى بامضاء البيع فيها والسلام اه قلت ولعمري ان هذا هو الحق فيما يفعله الناس في بلدنا وزمننا هذا حتى ان كثيرا منهم يطلق عليه لفظ الرهنية ويدل عليه ايضا انه يبيعه باقل من قيمته بكثير واذا كلم في ذلك قال انما هو رهن وكتب البيع والطوع بالاقالة انما هو من حيل الموثق ليتوصل الى ما لا يجوز بصورة المجاوز فالصواب انها رهون والغلة فيها للبائع ولا يبطل حق ورثة البائع فيها بهوت المشتري ثم اذا فرغنا على انها ليست برهن بل بيع فاسد فاذا امضى البائع البيع فيها بعد مدة فقال ابو الحسن المنصوص ان كل فاسد لا يصح فيه امضاء البيع إلا بعد فسخ العقد الاول واذا لم يتعرض لفسخه فسخ الثاني وبقي العقد الاول على فساد اه ثم محل كون القول لمدعى الشرطية ما لم يبعد ما بين البيع والاقالة كالشهرين والثلاثة والإلا فالامر في ذلك على الصحة لان الغالب ان لا يصبر البائع بعدم كسب الاقالة الى مثل هذا الزمان فيما يظهر والله اعلم

* فصل *

(تنبيه) اى استيظ (اذا) اى يا صاحب (التوثيق) من وثق الشيء اذا شدة وربطه والوثيقة تربط المتقاعدين لما التزمه او احدهما والمعنى كن ايها الموثق ذا يقظة وفطنة ونباهة حتى لا تقع فيما يضر بك او بالشهود عليه او له والمغفل لا تجوز شهادته إلا فيما لا يلتبس وعلم التوثيق صناعة شريفة وبصاعة منيفة تحفظ بها دماء المسلمين واموالهم وتصان اعراضهم وانسابهم إلا انها اليوم استحالته الى فساد كما قال الامام ابن عبد السلام وبالجملة فالخطط الشرعية في زماننا اسماء شريفة على مسميات خسيصة قال مالك ولا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل في نفسه مأمون لقوله تعالى وليكتب بينكم كاتب بالعدل وليكن سالما من اللحن ذا خط بين يقرأ بسهولة والفاظ بينة غير محتملة ولا مجهولة (واعمل بما يرى من الكتب قاضى الوقت) بما يرى من (الترك واقبلا) منه ذلك ولا تخالفه ولا تتعرض عليه ثم (١٨٥) ذكر مسائل كان نهى عنها القاضى في زمانه وهو ابو عبد الله

او اخر المائة التاسعة ومسائل

كان امر بكتبتها فقال (فمن

* فصل *

(فمن ذاك عيب الربع) قول ته ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها الخ ومحل لزوم هذا اذا لم يعظم العيب وإلا فله القيام وان تطوع باسقاطه بعد العقد انظر ما تقدم في التنبيه الثانى عند قول ظم تأملا كلاما للخمى بذا ومسألة التوكيل الخ وان تنازعا في كونه شرطا او طوعا والعادة اشتراطه فاجره على قوله فيما مر فاحمل على

الشراء تحته في وثيقة اخرى ويحال عليه وان المشتري رضى بتلك العيوب ودخل عليها فلا قيام له بها ولا للبائع وليس العمل اليوم على هذا وانما يكتب في وثيقة البيع نفسه ان المشتري دخل على عيب كذا بعد ان رآه واطلع عليه ان كان هناك عيب او انه تطوع بعد تمام البيع وانبراه انه لا يرجع بعيب يجده في الدار مثلا ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها (ونسج طلاق) امر بكتبه (في الصداق) يعنى اذا ارادت المطلقة ان تتزوج فلا بد ان تاتى برسم الطلاق وينسج (مكمل) اى بنقل شهوده علامتهم ان وجدوا او الرفع عليهم ان فقدوا (ومن بعده) اى ومن بعد كتبه مكمل (فاشهد) اى اكتب شهادتك بالنكاح هذا معنى كلامه وليس مراده ان الطلاق يكتب في رسم الصداق لاول لان الغالب كونه عند الزوجة فلا يتمكن الزوج منه عند طلاقها إلا ان تكون هي الطالبة لذلك ومما امر ايضا بكتبه في الصداق الواجبات لنكاح القيمة كما اشار له بقوله (كذا السبب) اى سبب انكاح القيمة (اكتب قبيل نكاح واكتبه مفعلا) بكسر الصاد او فتحها حال من الفاعل او المفعول

(بعقد نكاح البكر) اى فيه فان كان لها وصى نسخ رسم لا يصاء أولا وان كان لها مقدم قاض نسخ رسم التقديم وهذا على انه كالوصى فى جميع الامور النكاح وغيره وهو ما فى ارخاء الستور من المدونة والذى به العمل هو ان القاضى يزوجه فيكتب ح ثبوت يتمها واهمالها وغير ذلك مما ذكر فى شروط انكاح البكر اليشمة البالغ وغيرها (إلا) البكر (التي لها اب علم) اى معلوم معروف انه ابوها لا من قوله فقط او من قولها فكثيرا ما يدعى زوج كالم او الكافل انه اب وليس به (حتى بلا غيبة) اى حاصر (فلا) يحتاج فيه لكتب شئ قبل الصداق واما التي لها اب غائب فلا بد من اثبات غيبته وبيان بعدها او قربها ليعلم من له العقد عليها من قريب او حاكم خ وزوج الحاكم فى كافر يقيمة وان اسر او فقد فلا بعد والحاصل لا ينبغي ان يشهد فى النكاح على الولي إلا بعد معرفة ولايته ولو بالولاية العامة لقولها من لا ولي لها فالحاكم (طلاقا ثلاثا فى الزمام لتكتبن) اى اذا شهدت فى طلاق ثلاث فاكتمنه فى زمامك واحفظه عندك فان المطلق ثلاثا قد ينسدم فيذهب الى عدلين فيشهدهما انه طلقها طلقته واحدة خلعية ثم يقوم بذلك الرسم ويراجعها (١٨٦) وقد نزلت وما قام بالشهادة

الثانية حلفهما القاضى انهما لم يقع بينهما غير تلك الطلقة الواحدة وتراجعا فسمع بذلك شاهدا الثلاث فاخرجها براءة الثلاث من زمام القضاة ففرق بينهما وادبا بما يليق بهما واستفيد منه حلف الزوجين

عند المراجعة ولعلمه مع الاستراية والله اعلم (كذلك حرام) اى الطلاق للشاهدين يلفظ الحرام اكتبه ايضا فى الزمام وهذا على المشهور من ان اللازم فيه الثلاث لا على ما جرى به العمل (و) الطلاق (الذى قد تكملا) به الثلاث وهى الطلقة الثالثة اكتبها ايضا وكذا الطلاق يلفظ البتة وكل ما يلزم فيه الثلاث (ولا سيما ان كان) يعنى التحريم (فاعلم موبدا) كما لو فرق بينهما لاجل رضاع او نكاح فى العدة ودخل بها (وبادر) ايها الشاهد الموثق (بكتب الرسم) اذ قد يعرض عارض من مرض او موت او غيبة او نسيان فيضيع الحق وقد التزمت حفظه بشهادتك واذا كتبه وغاب عنك ربه ثم جاءك بعد مدة وقد نسيته او محله (افتش) عليه (محسبلا) قائلا حسبي الله (بلا اجرة) تاخذها ثانيا على التفتيش (يكفيك ما قد شرطته من الاجر بدع) ان كنت شرطت شيئا فان دخلت على عدم التعيين واعطاك اجر المثل فخذة (واقبلنه ووصلا) كالا من المشهود له وعليه حقه ولا تطلب زيادة حيث لا بخش كما فى هبة الثواب ونكاح التفويض (اذا لم يكن شرط وفى بخش) اى اذا نقصك من اجرة المثل (فاطلبن) وفاعها (برفق وحفظ المروعة واجملا) اى كن

للمشاهدين فلا مفهوم للثلاث حينئذ فيما مروا للحرام بل اليمين
كذلك على ما به العمل من لزوم طلقة فيه (وبيع رقيق بالبراءة
فاكتبن) ظاهرة كان البائع حاكما او وصيا او غيرهما وهو كذلك لان
مبنى الوثائق على قطع النزاع فان لم يكتب في الوثيقة ان البيع على
البراءة فبيع الوارث والوصى والحاكم محمول على البراءة في الرقيق فقط
كما قال خ ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقا فقط الخ وهذا كله
بالنسبة للرد بالعيب واما بالنسبة للاستحقاق في الرقيق او للاستحقاق
والرد بالعيب وغيره فالعهدة في مال لايتام ان كان لهم مال فان هلك
مالهم ولم يبق شئ فلا شئ على القاضي والوصى وتفصيل اللخمي
بين البيع للانفاق فالعهدة في الثمن فقط ان كان قائما او للتجارة
فالعهدة على الوصى كالوكيل المفوض اليه يرد بانه في مسالة
لانفاق صون به ماله فالعهدة عليه في ذلك المال المصون كما
مرت للاشارة اليه آخر مسالة الصفقة وعند قوله تاملا كلاما للخمى
الخ ولا يقال انه شرط وبين انه يبيع للانفاق وانه ان استحق
بعد انفاقه الثمن لا شئ له لانا نقول هذا من البراءة في غير
عيب الرقيق وهي لا تنفع كما يفيد اطلاق خ وغيره ولان اشتراطه
ذلك يعود على لايتام بخس حتى انه لا يشتريه منه على ذلك
الشرط إلا القليل ولانه اذا اقتصر في البيان على قوله انه يبيع
لنفقتهم ولم يزد انه اذا استحق لا رجوع له يكون مدلسا والمشتري
قد لا يعلم ان ما يبيع لنفقة لايتام لا رجوع فيه بعد الاستحقاق
والعيب ولم نر من يعتمد كلام اللخمي من قضاة زماننا في هذه
المسالة ولذا قلنا فيما مر الواجب التمسك بكلام المدونة واما ان
اتجر لهم فالعهدة على الوصى فان غرم رجوع في مال لايتام ان كان
لهم مال وللا فلا يتبعهم بشئ وليس معناه انه لا يرجع في مال
لايتام وان كان لهم مال كما قد يتبادر لان الوصى مأمور بالشجر

جميلا اى آتيا بمسا يجمع
اى يحسن من ترك العنف
والضجر ورفع الصوت فان
الم نصب يابى ذلك وفيه تلميح
لقوله صلى الله عليه وسلم ما
قدر يابى فاتقوا الله واجملوا في
الطلب قال ابن عرفة وللعلماء على
اخذ الاجرة على الشهادة اختلاف
والصحيح الجواز وبه استمر العمل
في مشارق الارض ومغاريها
(وبيع رقيق بالبراءة فاكتبن
من العيب) اى مما امر به
ان بيع الرقيق يكتب على
البراءة من العيب فلا يرجع
فيه بعيب قديم لان ذلك
اذا دخل المتبايعان عليه كان
اقطع للنزاع وابتعد من الخصام
والاختلاف في قدم العيب
وحسبونه ومحل ذلك

لهم وكل من فعل ما امر به شرعا لم يضمن فتحصل انه ان اتجر
لهم فالرجوع في مالهم ان كان لانه ان عدم الوصى رجع في مالهم
ايضا فان لم يكن لهم مال غرم الوصى ان كان له مال ولألا اتبع
ذمته بخلاف مسالة لانفاق فان الوصى لا يغرم ان لم يكن
له مال فضلا عن اتباع ذمته بل ينظر فيمن صرف له ذلك الثمن
على ما مر له تفصيله هناك فتامله تنبيهه قال في الخطة في
فصل مسائل من احكام البيع ما نصه

وكما القاضي يبيع مطلقا يبيع براءة به تحقه
ونحو قوله في نظم العمل المطلق
ما باعه السلطان من مال السفير

بيع براءة فلا عهدة في

وشرحه بما في التيطية بقولها واما ما باعه السلطان على مفلس
او في مغنم او لقضاء دين او وصية او على صغير فهو بيع براءة وان
لم يشترطه وليس للمبتاع رده بعيب قديم ولا في ذلك عهدة ثلاث
ولا سنة هذا هو المشهور وبه العمل اه قال اعني ناظم العمل المطلق
بعد نقله ما مر عن التيطية ما حاصله فمرادنا بالعهدا المنفية في
البيت عهد لاسلام وهي درك العيب والاستحقاق اه وفيه نظر فانه
في التيطية خصص ذلك بالعيب وعهدة السنة والثلاث وايضا فانه
زاد بعد ذلك ما نصه فان قلنا المشهور المعمول به فهل يكون بيع
السلطان يبيع براءة في كل شيء او في بيع الرقيق خاصة في
ذلك روايتان عن مالك رواية ابن حبيب انها عامة في كل شيء
ورواية ابن القاسم واشهب انها خاصة بالرقيق اه في فتعين صرف
التشهير والعمل لرواية ابن القاسم وعليه قول خ اذ قال ومنع منه
بيع حاكم النج فصار عهدة الاستحقاق في الرقيق وعهدة الاستحقاق
والعيب في غيره لا يصح التبري فيها من حاكم ولا من غيره على

رواية ابن القاسم واشهب وهذا هو الذي اعتمدت شخ وغيره والعهد
حينئذ في مال لا يتم على ما مر تفصيله (ان يجهل) انظر ما مر
عند قوله وفي دفع باقي الحق النخ (ولا تكتبن طوعا بعيب بمركب)
ظاهره انه اذا طاع له بعد العقد باسقاط العيب فان الشاهد لا
يكتب ذلك وهو ظاهر اذا علم الشاهد انهما شرطا ذلك في العقد
وكانت العادة شرطية ذلك في العقد كما مر نحوه في قوله (وشرط
نكاح ان نزاع بطوعه جرى مطلقا فاحمل على الشرط واعدلا) النخ
لانه لا فائدة لكتابة الطوعية لانه محمول على الشرط فيكون براءة
في غير الرقيق واما ان لم يكن عرفيا باشتراطه في العقد ولا علم
الشاهد اشتراطه فيه فلا وجه للنهي عن كتبه حيث لم يحط عنه
شيئا من الثمن في مقابلة الطوعية حقيقة عن طيب نفس لا
انه شرطه في العقد ولا انه جرى العرف باشتراطه فاذا تحقق
ذلك كتب حينئذ ولا فلا وجه للنهي عنه على انه اذا طلبه
احدهما بعد ذلك بالشهادة بما وقع بين يديه من اعترافهما بتلك
الطوعية لتنازعهما في الاعتراف المذكور لم يكن بد من الشهادة
بذلك وكتابته لان لاحدهما نفع في ذلك اما يريد الفسخ والانحلال
واما يريد اللزوم والالزام وان لم يشهد دخل في قوله تعالى ومن
يكتبها فانه آثم قلبه فتبين بهذا انه حيث لم يعلم الشاهد باشتراطه
ولا جرى العرف به فالنهي حينئذ انما هو على المبادرة الى الكتب
حتى يتحقق الطوعية وان جرى العرف او علم الشاهد باشتراطه
فالنهي عن المبادرة ايضا يعني ويرشدهما الى ترك ذلك الشرط
وفسخ ذلك العقد وتجديد عقد صحيح فان امتنعا وطلباه بعد ذلك
او احدهما بالشهادة بما في علمه لم يكن له بدمن الشهادة بذلك
في الصورتين والشرع يصحح ذلك او يبطله وقوله وعليه فلا مفهوم
لمركب النخ صوابه حيث علم الشاهد وجرى العرف باشتراطه

(ان يجهل) العيب (ولا)
بان علم (فضلا) اي فلا بد من
تفصيله وبيان عينه ومقداره
بخلاف ما اذا جهل فيجوز
البيع على البراءة ولو لم يطل
الرقيق في ملك بائعه وهذا
على ما به العمل (ولكن على
المشهور بالطول قيدن) الجواز
نخ وتبرا غيرهما فيه مما لم
يعلم ان طالت اقامته وحد
بعضهم الطول بستة اشهر لانها
اقل مدة يظهر فيها العيب ان
كان (واقوالها والطرق) يسكون
البراءة (شتى) اي الطرق في
بيع البراءة مفترقة (فضلا)
ثم اشار الى ما ينهى عن كتبه
فقال (ولا تكتبن طوعا بعيب
بمركب كبخل) او حصار فلا
يكتب الشاهد على المشتري
انه تطوع بعدم القيام بعيب
يجده في ذلك لانها براءة في
غير الرقيق وعليه فلا مفهوم

كما مر تفصيله وخصاصه ان التطوع بعد العقد حيث لم يجز
 العرف باشتراطه فاما ان يكون التطوع المذكور على اسقاط شئ
 من الثمن فهذا لا يجوز حيث لم يكن العيب معلوما وإلا جاز كما
 يجوز مجانا ان جهل العيب لانه حينئذ هبة مجهول كما مر وانظر
 لالتزامات ان شئت وانظر شارح العمل عند قوله في الجامع وترك
 شئ للتطوع فشا الخ واما تعليل النهي عند كتب هذه المسائل
 بان فيها خلافا او بانها هدية مديان في بعضها فهو وان قاله
 المكناسى ايضا في مجالسه لا يحمل على ظاهرة وإلا ادى الى ان
 كل مختلف ينهى عن كتبه والشهادة فيه وهو يودى الى عدم جواز
 الشهادة وكتابتها في كثير من ابواب الفقه وانما معنى النهي عدم
 المبادرة حتى يتحقق الصحة ويرشدهما الى الترك اذا تحقق
 الفساد او جرى العرف به على حسب ما مر (وشرط في الغريم)
 معنى النهي في هذا ايضا انه لا يبادر للكتابة كما في الذى قبله
 اذ الغالب ان يفعله المدين لا عن طيب نفس بل لاضطرارة
 لاخذ الدين فهو في نفس الامر عديم ولكن يلتزم ذلك لانه لو لم
 يلتزمه لم يعامله رب الدين فيجب على الشاهد ان يتثبت حتى
 يخلص له انه يفعله عن طيب نفس لكونه مليا او انه فعله
 لاضطرارة فيرشدهما الى تركه فان لم يخلص له احد الامرين او
 خاص له ولو الثانى منهما كتب وادى بما في علمه من ذلك ان
 طلباه او احدهما لان النفع ثابت لاحدهما او لهما بشهادته والشرع
 يصح ذلك او يطله ولا عليه وحينئذ فقول ظم (على الملا لما
 قد جرى في شرطه من تردد) الخ تعليل لطلب التحقيق وعدم
 المبادرة والراجع المعمول به من هذا التردد هو اعمال الشرط المذكور
 كما في المتيطة وغيرها قال ناظم العمل المطلق
 ومن اقر بالملا ثم ادعى بانه ذو عدم ما انتفع

لمركب (وشرط في الغريم على
 الملا) اى اذا التزم المدين انه
 لا يدعى العدم وان ادعاه لا
 يقبل منه فلا تشهد بذلك
 (لما قد جرى في شرطه من
 تردد) بين العلماء هل ينفع
 ذلك ويعمل به فلا تقبل منه
 بينة العدم حتى يشهد بذهاب
 ما كان بهداه او لا

بمن له يشهد حتى يعلم ما تلف ماله بامر هجما
 قلت وقيدة ح في اول الالتزام بما اذا لم يكن معلوما بالفقر وانه
 كاذب في الشهادة بالملا وإلا فتتفعم بيبته وحينئذ فانما امر الناظم
 كالمكناسي بالتثبت في هذه المسائل وعدم المبادرة وان كان التثبت
 مطلوباً في الشهادة مطلقاً لان الشهادة فيها على اقرار المتعاقدين
 وكثيراً ما يسرع الشاهد للكتب في مثلها قبل ان يخلص له حقيقتها
 وليس النهي خاصاً بهذه الفروع التي هنا بل كذلك ما في معناها
 كالطوع بالثنيا والطوع بنفقة الربيب ونحو ذلك (كصديق)
 هذا ايضا من معنى ما قبله اى لا يبادر الى كتبه حتى يتحقق ان
 المدين التزمه عن طيب نفس كالفرع الذى قبله وهو في الحقيقة
 من معناه لان المدين يقول لو لم نلتزم تصديقه في نفى القضاء
 ما عاملنى كما يقول في الذى قبله لو لم نلتزم له عدم العجز والعدم
 ما عاملنى ايضا وهذا في اشتراط ذلك في العقد واما بعده فهديته
 مديان في هذه وكذا في التي قبلها فيما يظهر لان تطوعه بعدم قبول
 بيته عدم ظاهر في ذلك ما لم يكن تطوع له بذلك ليدخره وإلا
 فهو كالمشترط في العقد لان التأخير ابتداء سلف وقوله ومحصله
 ان كل شرط اختلف في لزومه فلا يلزمه الخ اى فلا يلزمه كتبه قبل
 التحقق او قبل الطلب فيما يلزم تفصيله ويجب ان يتحمل ذلك
 حيث افتقر اليه كما قل خ والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية
 وقوله واخرى ما لا يلزمه الخ اى واخرى الشرط الذى لا يلزم
 المشهود عليه فلا يلزمه كتبه وفيه شئ لما فيه من النفع للزوج
 ونحوه ولا سيما اذا كانت هناك شهادة شاهد واحد للزوجة بانه
 جعل ذلك معلق بالطلاق لانه تجب عليه اليمين لرد شهادة
 الشاهد فاذا شهد له عدلان بانه لم يكن معلقاً بالطلاق لم تجب
 عليه يمين حيث اتحد مجلس الشهادتين (وعرس باضرار) هذا

(كصديق ذى حق بنفى
 القضاء) اى كشرط رب الدين
 انه مصدق في نفى القضاء
 وانه لا يحلف بيمين القضاء
 وقد تقدم في قوله بانفاذ
 ايضاء بدين لربه بلا حلف
 قولان كالمصدق فاقبلا (فلا)
 تكتب ذلك لانه هديته
 مديان ومحصله ان كل شرط
 اختلف في لزومه فلا يلزمه
 واخرى ما لا يلزم قطعاً كشرط
 ان لا يتزوج عليها ولا يخرجها
 من بلدها وان لا عهداً اولاً
 مواضعه او لاجائحة الخ (وعرس
 باضرار بلا حلف جرى) عطف
 على ذى يعنى ان شرطته الزوجة
 على زوجها انها مصدقة في
 دعوى الاضرار بسلا يمين لا
 تكتبه لان ذلك ذريعة لان
 تطلق نفسها متى شاءت وتدعى
 الضرر سيما والنساء ناقصات
 عقل ودين فاسدات الراى
 (والأ) بان تشترط التصديق
 مع يمينهما (فصدق) اى
 فكتب التصديق بذلك ولا
 حرج (والسماع به اقبلا)

اى ويثبت الضرر حيث لا شرط بشهادة السماع خ ورد المال بشهادة السماع على الضرر

(كذلك الاستحفاظ فانترك) اي لما يلحق الشاهد من (١٩٢) الضرر من الشهود عليه لان

الاستحفاظ وهو الاسترعاء

ايضا كالذى قبله اي لا تبادر حتى ترشدهما الى الترك وإلا فاكذب
واد الشهادة بما وقع بين يديك فان هذا النكاح فيه خلاف فقال
سحنون مرة يفسخ قبل البناء فقط وقال مرة اخرى يفسخ قبل
وبعد وقال مرة الشرط لازم وكيف لا يشهد ولا يكتب مع كون
شهادته ينبنى عليها ما ذكر ولم اقف على الراجح من هذه الاقوال
وانظر ابن سلون في فصل الشروط في النكاح (كذلك الاستحفاظ)
الاستحفاظ هو من نط ما قبله اي لا تبادر الى كنبه قبل ان تتحقق
صدق الذي اشهدك به اذ كثير من الناس يستحفظ ويسترعى
في البيع ونحوه وليس حامله عليه الخوف من المشتري ونحوه بل
مجرد اعمال الحيلة وانه ان ظهر له في البيع بخس او خرج وقت
الغلاء ونحوه وقد انتفع بالثمن قام بالاسترعاء واثبت ان المشتري
كان ممن يخاف منه فهذا وجب التثبت في مثله ولا خلاف
في جواز الشهادة به وقد يجب تحملها حيث افتقر اليه فكيف
ينهى عن كنبه مع كونه تنبنى عليه حقوق وقول ت لما يلحق
الشاهد من الضرر من المشهود عليه الخ هذه العلة لو رويتم لم
تختص بالاسترعاء كما لا يخفى وقوله او من القاضى الخ اي او
خوفا من القاضى على القول بانه لا يكتب إلا باذنه لانه اذا
كتبه بغير اذنه خاف منه وقد اشيع الكلام عليه صاحب المعيار
في نوازل الصالح ونقل الشئ بعضه هنا وقوله وفي مجالس المكناسى
ان القاضى ينهى عنه الخ يعنى عن كنبه قبل تحقق سببه بدليل
قوله واكثر ما يفعله اهل الحيل اذ مع تحقق سببه لا حيلة هذا
ما ظهر لى في تقرير هذه المسائل التى نهى عن كنبها اللهم إلا ان
يكون نهيه عن ذلك لاجل انه حمل العدول فيقصر النهى حيث
على المتهم دون غيره ويؤيده ما فى الفائق قال رايت عقدا مسجلا على
القاضى سيدى احمد بن قاسم العقبانى باشارة من والده ان لا يعقد

ايضا ويسمى ايداع الشهادة
انما يكون فى الغالب على
الظالم خوفا من سطوته او من
القاضى لما ذكره من انه لا
يكتب إلا عن اذن القاضى
فيسجل عليه او يكتب بخطه
اذنت للعدلين فلان وفلان ان
يكتبا لاسترعاء فلان وفي مجالس
المكناسى ان القاضى ينهى
عنه لانه خدعة ولا يصحط
معه عقد واكثر ما يفعله اهل
الحيل وينمع فى التبرعات
مطلقا ولا يصل فيه ما فى
المستخرجة ان مالكا سئل عن
الرجل يهرب عبده لدار الحرب
فيكتب له اخرج وانت حر
بعد ان يشهد انه غير ملتزم
لعتقه قال مالكا لا يلزمه
العتق والعبد رقيق ومسئول
سحنون من رجل طلب منه
السلطان عبده ليشتريه منه
فاعتقه او دبره وقال انما فعل
ذلك خوفا من السلطان فقال
لا يلزمه شئ من ذلك قال
ابن سهل وكل ما استرعى فيه
من عتق او طلاق او حبس

وثيقة

ففعه قال ويصدق الشاهد فيما يذكره من التوقع ولولم يعرف إلا من قوله

وثيقة رهن ويشهد فيها إلا العدلان فلان وفلان لمعرفتهما وعد التهما اه
فالتهى حينئذ في هذه الامور ونحوها انما هو بحيث لا يكتبها ويشهد
فيها مطلق العدول بل تخصص بمن له معرفة وعدالة وبالجملة
فالتهى اما عن المبادرة كما قدمناه واما للتهمة فتخصص حينئذ بمن
له معرفة وعدالة والله اعلم وقوله واذا ثبتت الاستطالة والقهر الخ
اعلم انه اذا وقع الاكراه والقهر على البيع ونحوه من المعاضات
فاما ان يستمر الاكراه والضغط بالثخيف والتهديد او الضرب
والسجن الى وقوع العقد او لا يستمر بل وقع الاكراه على العقد ثم
تراخى البيع ونحوه الى الشهر والشهرين مثلا فالصورة الاولى له
القيام ولو لم يسترع والصورة الثانية كذلك على ما قاله ولد ناظم
التخفة في فصل بيع المضغوط واقتصر عليه الشئ م في شرحها
ايضا قالوا ان حكم الضغط منسحب على البائع وان تراخى البيع
عن وقته بالشهرين ونحوهما فيفهم منهما ان هذا هو المعتمد واقتصر
عليه ابن لب في جواب له حسبما في المعيار على انه لا ضغط
حيث تاخر العقد عنه وبقيت صورة الثالثة وهي ان يبيع الدار
ونحوها ويستمرى قبل البيع ونحوه ان ما يفعله من ذلك انما هو
خوفا من ان يقبضها المشتري منه او خوفا من ان ياخذ له مالا
او من ضربه او سجنه ثم يقوم البائع ويثبت ان المشتري ونحوه
ممن يتوقع خوفه وممن يغضب الناس وياخذ اموالهم فانه ينفعه
الاسترعاء في هذه ولا اشكال واما في الصورتين الاولىين فينفعه
ذلك ولو لم يسترع اما في الاولى فلا اشكال وكذا في الثانية على
ما قلنا انه المعتمد وذلك في غير المعروف بالتعدى والظلم واما
المعروف بذلك فهو الصورة الثالثة بل له نقض البيع في الصورة
الثالثة ولو لم يسترع ايضا فقد قال في ثاني مسالة من سماع
يحيى بن يحيى من ابن القاسم ما نصه ارايت ان جاء بالبينة

واما المعاضات فلا بد فيها
من ثبوت التهمة والقيام بها
بعد زوالها بالقورية وقال
سحنون في الذي يغرس او
يجحد علانية فيقول اخرني واقر
فاشهد المدعى في السر انه
انما يصالحه لاجل انكاره واذا
وجد بينة قام فقال لا يلزمه
الصلح ان ثبت جمحة وثبت
اصل الحق والظالم احق بالحمل
عليه اه وصوبه ابن يونس
واذا ثبت الاستطالة والقهر
كان للبائع وغيره القيام ولو لم
يسترع

انه اشترى منه فزعم المدعى ان ذلك المبيع انما باعه منه خوفا
 من شدة وسطوته وهو ممن يقدر على ضرورة عقوبته لو امتنع من
 مبايعته قال ارى يفسخ البيع اذا ثبت عند القاضي ان المشتري
 موصوف بمثل ما زعم البائع من استطالته وظلمه وانه قد فعل
 ذلك بغيره قلت فان زعم البائع انه انما دفع اليه الثمن ثم دس
 اليه من ياخذة منه سرا ولو لم يفعل لقي منه شرا قال لا ارى
 ان يقبل قوله وعليه دفع الثمن بعد ان يحلف الظالم بالله لقد
 دفع اليه الثمن ولم ياخذة منه بعد دفعه اياه اليه ابن رشد
 وروى عن يحيى بن يحيى انه قال يصدق المدعى في دعواه انه
 دس اليه من اخذ منه يمينه لكن انما يشبه ان يصدق على
 ما قاله يحيى بن يحيى اذا شهد للمدعى شهود ان الظالم فعل
 ذلك بغيره اه ابن رشد وهذا اذا اقر بقبض الثمن وانه دس اليه
 من اخذة منه واما لو لم يقر بقبض الثمن وقال انما اشهدت على
 نفسي بقبضه تثبته على نفسي وخوفا من شدة فالاشبه ان يصدق
 في ذلك مع يمينه في المعروف بالغصب والظلم اه بنحو وقد تبين
 بهذا انه مع ثبوت التثنية لا حاجة للاستعزاء في لاقسام الثلاثة
 فقولهم ويكون في المعاوضات مع ثبوت التثنية لعلمهم يريدون في
 الصورة الثانية ليرتفع الخلاف وفي الثالثة لزيادة التاكيد او لانه
 وان كان معروفا بالظلم والتعدي فقد يبيع منه عن رضى فلا دليل
 على انه فعل ذلك بغير رضى الا وجود الاستعزاء فمرادهم انه
 يكون في المعاوضات في مثل هذه الصورة لرفع احتمال الرضى والا
 فلا حاجة اليه في المعروف بالظلم وفي غيره لا ينفع حيث لم
 يثبت ان القهر مقارن للعقد او متقدم عليه كما في الصورتين
 الاولىين فتأمل حينئذ ما معنى قول ناظم العمل
 وفي المعاوضات للاستعزاء مع عقد وقبله وبعدة نفس مع

واذا زوجه خوفا منه واسترعى بذلك وانه لو لم يزوجه لاحتمالها من غير نكاح فالنكاح مقسوخ ابدا
قاله ابن الماجشون وغيره وكذلك التي تخالع ثم تثبت الضرر ان استرعت اتفاقا وكذلك لو لم
تسترع خ ولا يضرها اسقاط البينة المسترعة على الاصح فان صالح واسقط في عقد الصلح الاسترعاء وكان
قد استرعى واسترعى في (١٩٥) الاسترعاء قلم بالاسترعاء في الاسترعاء فان اسقط الاسترعاء
ولا استرعاء في الاسترعاء فلا

قيام له ولو استرعى فيه اذ لا
استرعاء في الاسترعاء على
الصحيح فما يكتب من قولهم
ما تكرر وتناهى لا طائل تحته
واحسن من ذلك كله كما في
ابن غازي عن الميتي ان يقول
كل بيعة تقوم له بالاسترعاء
فهى ساقطة كاذبة واقترارة
ايضا انه لم يسترع ولا وقع
بينه وبينه شئ يوجب
الاسترعاء فان ذلك يسقط
ويخرج به من الخلاف لانه
يصير مكذبا للبيعة ومطلالها وهو
من دقيق الفقه اه وبورخ
فيه بالساعة ليعلم تقدمه ابن
الهندي فان كان تاريخ الاسترعاء
والحبس واحدا لم يضر ذلك
وتقدمه اتم فائدة يطلق
الاسترعاء بمعنى الاستحفاظ كما
تقدم ويطلق على ما قابل

ان ثبت الاكراه فيما عقدا الخ اذ هو بعد العقد لا ينفع
وكذا قبله اذ المدار على ثبوت التيقية ان لم يحمل على المعنى الذي
ذكرناه في الصورة الثالثة وقال في المعيار الاسترعاء لا يجوز الا في
وجهين احدهما التيقية والثاني لانكار يعنى في مسالة الصلح وتامل
ايضا قوله احدثهما التيقية اذ هى اذا ثبتت لا حاجة اليه الا
لدفع احتمال الرضى في الصورة الثالثة على ما ذكرناه وقول ته
واذا زوجه خوفا منه الخ يعنى وثبت بالبينة انه موصوف
باحتيال النساء بغير نكاح ومن هذا المعنى ما ذكره البرزلي في نوازل
الكفالة في قوم تضامنوا ان ما ذهب لاحدهم ضمنه الآخر لعداوة
بينهم قال ان الكفالة غير لازمة لوجود الاكراه بسبب ما بينهم من
العداوة فتضامنهم انما كان للخوف منها اه وقوله والاسترعاء في
الاسترعاء الخ الاسترعاء هو ان يشهد قبل الصلح في السر انه انما
يصالح لوجه كذا وانه غير ملتزم له والاسترعاء في الاسترعاء هو
ان يشهد انه لا يلتزم الصلح وانه متى صالح واشهد على نفسه في
كتاب الصلح انه اسقط عنه الاسترعاء فانه غير ملتزم لاسقاطه فله
القيام في هذا الوجه ايضا فان اسقط عنه الاسترعاء والاسترعاء في
الاسترعاء فلا قيام له ابدا وقوله لانه يصير مكذبا للبينة يعنى
بالصراحة لا بالتضمن فهو بمنزلة من قال لم اشتر من زيد دارة
حين ادعى عليه فيها فلما اثبت زيد ملكيتها اخرج هو رسم شرائها

شهادة الاصل وذلك لان التوثيق باسره ينقسم الى قسمين اصل واسترعاء فالاصل ما يمليه المشهود
عليه على الشاهد كاشهاد المتعاقدين بالبيع او النكاح او غيرهما والاسترعاء شهادة الشاهد بما في علمه
من سر او يسر او حرية او رق او ملك او غير ذلك وكيفية وثيقته يشهد من يضع اسمه عقب
تاريخه بمعرفة فلان وانه رشيد مثلا الخ ان كانوا عدولا او شهودا الموضوعت اسماؤهم عقب تاريخه

يعرفون فلانا وأنه كذا الخ تتمتع مما ينهى عن الشهادة فيه أيضا الرفع على الخطوط والتعديل والتجريح والتدمية وكتب بيع الدار أو غيرها من الأمالك في قطعة (١٩٦) كأشد منفردة عن الأصول

والشهادة بالرجعة حتى تسال المرأة من انقضاء عدتها ان كان مضي شهر فأكثر لطلاقها (وودين) أيها الشاهد متى طلب منك الاداء (بلا اجرة) واخذها جرحه كما قال (والجرح معها) إلا ان يركب دابة المشهود له لعجزه عن المشي ولا دابة له او يكون القاضي على مسافة القصر فأكثر فله حينئذ ان يركب الدابة ياخذ الاجرة وهو قوله (وفصلا به) أي بسبب الاداء (النفسع بالركوب) متعلق بالنفسع والتفصيل هو انه أي الانتفاع بالركوب (للعجز جائز وإلا) يعجز بان قدر على المشي او كانت له دابة (فلا) يجوز (إلا مع) مسافة (القصر سهلا) أي الركوب (كنفسع بانفاق) واخذ اجرة فانه جائز حينئذ يخ والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية وتعين الاداء من كبير يدين وان انتفع فجرح لإلا ركوبه لعسر مشيه او عدم دابته لا كمسافة القصر فله ان ينتفع منه بدابة وثقة (وثق) أيها الشاهد تقدم

اذا شهدت على من لا تعرفه بعينه واسمه (بمعرف عقول) أي ذا عقل تام (بلا جلب) أي لم

يجلب ولم يسق لذلك وانما حضر على جهة الاتفاق (ولاً) يوجد معنى كذلك (فبالخلا) اى فاعتمد على صفة المشهود عليه وحله بحلله اللازمه له حتى تكون العمدة فى الشهادة عليها وحيث وثق بالمعروف يقول وعرف به (١٤٧) تعريفاً كفى او تعريفاً وثق به ولا يسمى المعروف قال ابن عرفة الذى عليه العمل

عندنا ان عين الشاهد من عرفه بالمشهود عليه فالشهادة ساقطة وصارت كالنقل قال فى الفائق ولا بد للشاهد من المعرفة او التعريف بالمشهود عليه او له فان سقط ذلك من العقد فقال ابن عرفة لا يظهر ان الشاهد اذا كان معروفاً بالضبط والتحقق قبلت شهادته وان لم يذكر معرفته ولا تعريفاً وإلاً ردت إلا ان تكون على مشهور معروف اهـ وقيل شهادته باطلة مطلقاً وقيل انها نامية مطلقاً ووجه بانهم حيث لم يذكروا معرفة ولا تعريفاً دل على ان المشهود عليه او له معروف عندهم ولهذا كان كتب المعرفة فى الشهادة على الخلفاء والقضاة وسائر الرساء والولاة من الجفاء ولا بد فى المعرفة من معرفة الاسم والعين واسم الاب ونحوه مما يزول الاشتراك معه او يخفى

تقدم شئ من الكلام على هذا عند قوله شهادة معروف لمعروف الخ ولا ينبغي اليوم ان يشهد من يحتاط لدينه على امارة بتعريف اصلاً وقد ضاعت بذلك اموال وقد قال ابن مرزوق العمل عند شهود العصر بالمغرب اذا شهدهم من لا يعرفونه يصفونه بنعوتهم وحلله اهـ ونحوه فى الطرر ولهذا كنت نهيت الدول وقت ولايتي عن الشهادة عليها بذلك وامرتهم ان لا يشهدوا عليها إلا بحليتها وصفتها ثم لا يحكم الحاكم عليهما حتى يثبت عندها انها المتصفة بذلك وان ماتت كما قاله فى شهادات العياروى اجوبة ابن رشد ان الشاهد اذا قطع بمعرفة المشهود عليه ثم قال بعد ذلك انه لم يعرفها وانما عينها لم حين الشهادة عليهما امارة وثق بها قال ان الشهادة عاملة اذا كان هو الذى ابتدا سؤالها لان ذلك من باب الخبر واما اذا لم يتبد سؤالها مثل ان تكون المرأة التى اشهدته انت بها وقالت له هذه فلانة تعرفك لى فشهادته حينئذ ساقطة اهـ بنحو وتامل كيف لم يجعل ذلك من التناقض وما ذلك إلا لكون المعرفة اعم اذ هما سيسان اما تعريف المعروف الموثوق به لان تعريفه يفيد العلم للشاهد وإلاً ما صح الاعتماد عليه شرعاً واما ان يعرفه بعينه واسمه بلا تعريف معروف وهو قد بين ثانياً ان معرفته ايضا التى قطع بها انما كانت بالسبب الاول لا بالثانى فانظر الى دقة نظر هذا الامام رضى الله عنه ونفعنا به وبامثاله آمين وقوله ولا على من يعرف عينه فقط الخ الشهادة على هذا جائزة لانه يودى على عينه وهو قول خ ولا على من

ولا يكتفى بمعرفة الاسم فقط كمشهور لا يعرف عينه فيسمى نفسه له من غير ثبوت منه بانه هو ولا على من يعرف عينه فقط اذ قد يسمى له باسم غيره حتى ينتفى عنه اللازم فاذا شهد الشاهد من لا يعرفه فالذى ينبغي ان صح دينه وراقب الله تعالى ان يصرفه الى غيره ممن يعرفه ولا يشهد هو

عليه ثم اشار الى صفة العدالة وما ينبغي ان يكون عليه الشاهد فقال (وكن ايها العدل الموثق سالكاً
سبيل العدول المهتمين ذوى العلا) اى القدر والشرف فى الدين فان الشهادة منصب عظيم نطق
بفصلها الكتاب العزيز نسبها الله تعالى لنفسه ولا شراف خلقه فقال لكن الله يشهد بما انزل اليك
انزله بعمله والملائكة يشهدون . انا ارسلناك شاهداً . شهد الله الآيت . وفى الحديث اكرموا الشهود
فان الله يستخرج بهم المحقوق ويدفع بهم الظلم خرجه ابن مساكير عن ابن عباس وقيل فى قوله
تعالى واولا دفاع الله الناس الآيت ان المراد الشهود بشهادتهم يدفع الظالم عن المظلوم ويثبت بهم
النكاح وتستخرج المحقوق (بصدق لسان) ولا تضر الكذبة الواحدة فى السنة اذا لم يترتب عليها
مفسدة (واجتناب كبيرة) وهى ما توءد عليه او فيه حد وقيل كل جريمة تؤذن بقلته اكرث مراتبها
بالدين ورقة الديانة وصحح (وترك) ذنب (صغير) (١٩٨) اى صغيرة خسة كتطيف
ثمرة وسرقة لقمة واما صغائر

يعرف إلا على عينه انظر ما مر عند قوله شهادة معروف الخ فلعل
مرادته بعدم جواز الشهادة عليه اذا لم تكن بصدد الحكم بها الآن
والا جازت والصواب فى هذا كله ان يعلق الشهادة على حليته
وصفته (واجتناب كبيرة) قول ته وقيل كل جريمة تؤذن بقلته
اكرث الخ لا اكرث المبالاة وقوله ورقة معطوف على قلة
مدخول للباء وانظر كيف يخالف هذا القول ما قبله مع تسميتها
جريمة اذ الجريمة الذنب والاثم وكل ذنب توءد عليه (بجاريه)
هو بكسر الباء الموحدة وفتح الجيم يتعلق باعلا اى فاعمل بالكتب
الجارى بين الناس فهو من اضافة الصفة للموصوف قاله الش

غير الخمسة كنظر لاجنية فلا
يسقط العدالة (صائنا مهجة)
المهجة الدم اودم القلب او
الروح والمراد هنا النفس
(حلا) مصدر حلا الشئ فى
عنى حلا وحلاوة حسن اى
مهجة ذات حسن (وكتبك
بين) بحميت يقرأ بسرعة
وسهولة بالفاط بينة غير
محملة ولا مجهولة ولذا ينبغي

للموثق ان يكون له حظ فى اللغة ومعرفته النعوت والاشياء واسماء الاعضاء
والشجاج وان يكون له حظ من علم الفرائض والحساب . كتب موثق احاط بآرائه وابواه واخواه فان
كان مع ذلك ذا خط حسن فهو احسن فقد روى الخط المحسن يزيد الحق وضوحا قالت العرب الخط
احد اللسانين وحسنه احدى الفصاحتين وقيل رداء الخط زمانة لادب (واضبط القول) فقد قالوا
اذا كتب العاقد مائة او الفا فليؤكد بواحدة او بواحد خوفا من الخاق نون فيضاعف العدد (واحصرون
برسم فصولا مع قيود وكملا) المعنى المشهود به حتى يكون مستوفى مبسوطة (ولا تختصر واكتب) كتابته
تودى بها حق كل واحد من المشهود عليه والمشهود له (كما قال ربنا) يريد قوله تعالى وليكتب بينكم
كاتب بالعدل ليس فى كتابته ميل (توق به) اى فى الكتب (لمنا بجاريه) بكل وجه اى يطلب
فى الموثق ان يكون عارفا بالعريية بحيث يسلم من اللحن كله فاذا كان لحنه يغير المعنى بحيث

يُضَيِّرُ الْمُبْتَاعَ بِالْفِعْلِ وَالْمَطْلُوبَ طَالِبًا وَيَقْصُرُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْعَوَامِلِ وَالشَّيْءِ وَالْجَمْعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكْتُبَ بَيْنَ
النَّاسِ اتِّفَاقًا قَالَهُ فِي الْفَاتِقِ (فاعملا) تَتِمِّمُ (وإياك لفظا) إِيَّاهَا الْمَوْثِقُ (ذا اشتراك) تَسْتَعْمَلُهُ فِي وَثِيقَتِكَ
فَإِنَّهُ يُوَدِّي إِلَى إِهْمَالِهَا بِسَبَبِ احْتِمَالِهَا (وإياك) أَنْ تَرَى لِمَا لَمْ تَحْقُقْ كَاتِبًا وَمَعُولًا عَلَى الظَّنِّ (وأحرى
مع الشك) بَلْ لَا تَكْتُبُ (١٩٩) وَلَا تَشْهَدُ إِلَّا عَلَى مَا يَكُونُ عِنْدَكَ مُحَقَّقًا (كالشمس فاكْتُبْ)

قَالَ فِي التَّبَصُّرَةِ وَلَا تَصَحِّحْ لِلشَّاهِدِ

شَهَادَةً إِلَّا بِمَا عِلْمٌ وَقَطَعَ بِمَعْرِفَتِهِ
لَا بِمَا شَكٌّ فِيهِ وَلَا بِمَا يَغْلِبُ
عَلَى الظَّنِّ قَالَ تَعْلَى وَمَا شَهِدْنَا
إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَقَدْ يَأْخُذُ بِالظَّنِّ
الْغَالِبُ بِالْيَقِينِ لِلضَّرُورَةِ فِي
مَوَاضِعَ كَالشَّهَادَةِ بِالتَّفْلِيسِ وَحَصْرِ
الْوَرِثَةِ وَمَا أَشْبَهَهُ خُوعًا وَعَتَمَةً فِي
أَعْسَارِهِ بِصَحْبَةِ وَقَرِينَةٍ ضَرُورَةٍ
الزَّوْجَيْنِ وَمَعَ ذَلِكَ أَكْثَرُهَا إِنَّمَا
يَشْهَدُ فِيهِ عَلَى الْعِلْمِ (وَوَدَيْنِ)
وَإِيَّاكَ حَقَّ النَّاسِ (فَقَدْ وَرَدَ
أَنَّ الذَّنْبَ ثَلَاثَةٌ ذَنْبٌ لَا يَغْفَرُهُ
اللَّهُ وَهُوَ الشِّرْكُ وَذَنْبٌ لَا يَدْعُهُ
اللَّهُ وَهُوَ حَقُّ الْعِبَادِ وَذَنْبٌ لَا
يَعْبَاهُ اللَّهُ بِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
خَلْقِهِ (إِيَّاكَ) حَقَّ النَّاسِ
(فاعدلا) فِي كُلِّ مَا تَلِي مِنْ
حُكْمٍ أَوْ كُتِبَ خُفٌّ أَوْ أَدَاهُ
شَهَادَةُ الزَّمِّ الْعَدْلُ وَالْقِسْطُ أَيْ

وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ هُوَ تَتِمِّمًا كَمَا قَالَهُ تَد (ذا اشتراك) كَقَدِّ وَغَرِيمٍ وَنَحْوَهُمَا
كَمَا مَرَّ عِنْدَ قَوْلِهِ بَيَانًا وَتَخْصِصًا الْخُوعَ وَقَوْلُهُ وَمَعَ ذَلِكَ أَكْثَرُهَا إِنَّمَا
يَشْهَدُ فِيهِ عَلَى الْعِلْمِ يَعْنِي يَقُولُونَ لَا يَعْلَمُونَ لَهُ مَا لَا ظَاهِرًا وَلَا
بَاطِنًا وَلَا يَعْلَمُونَ لَهُ وَارِثًا سِوَاهُ الْخُوعَ وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْأَضْرَارِ
بِهَا إِلَى الْآنِ فَإِنَّ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ مَقْطُوعًا (وَالْإِلْحَاقُ وَالْإِصْلَاحُ)
قَوْلُهُ فِي التَّوْبَةِ فَإِنَّ كَانَتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْعَقْدِ لَمْ يَضُرَّ الْخُوعَ يَعْنِي
كَمَا لَوْ وَقَعَ فِي قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَلَا ثَنْيًا وَلَا خِيَارًا وَقَعَ فِي قَوْلِهِ
وَهُمَا بِحَالِ صِحَّةٍ وَطَوَّعَ إِذَا ذَاكَ لَوْ سَقَطَ مِنَ الْعَقْدِ لَمْ يَضُرَّ وَقَوْلُهُ
أَوْ التَّارِيخِ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْوِثِيقَةَ الْغَيْرَ الْمَوْخُوخَةَ تَامَتْ وَإِنَّمَا تَبْطُلُ إِذَا
عَارَضَتْهَا وَثِيقَةٌ أُخْرَى مَوْخُوخَةٌ كَمَا مَرَّ فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي التَّارِيخِ
حِينَئِذٍ لَمْ يَضُرَّ حَيْثُ لَا مَعَارِضَ وَقَوْلُهُ أَوْ لِأَجْلِ الْخُوعِ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ
الْقَوْلَ لِمَدْعَى الْمَحْضُولِ فَإِنَّ اعْتِرَافًا بِالْأَجْلِ وَادْعَى أَحَدَهُمَا انْقِصَاءُ
وَالْآخَرُ عَدَمُهُ فَالْقَوْلُ لِمَنْكَرِ التَّقْضِي وَعَلَيْهِ فَهَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ لَيْسَا
مِنْ مَحَلِّ الْعَقْدِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِمَا الْقَوْلَانِ الْإِتِّمَانُ خِلَافًا لِلنَّاطِمِ
حَيْثُ جَعَلَهُمَا مِنْ مَحَلِّهِ كَمَا يَأْتِي وَتَبِعَهُ تَد وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي يَسْطَلُ
ذَلِكَ فَقَطْ الْخُوعَ هَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ كَمَا قَالَهُ ابْنُ رَحَالٍ فِي حَاشِيَتِهِ
عَلَى التَّحْفَةِ عِنْدَ قَوْلِهَا وَمَنْ لَطَّابٌ بِحَقِّ شَهِدَا الْخُوعِ وَهُوَ مَا يَفِيدُهُ
أَيْضًا قَوْلُهَا فِي خُطَابِ الْقَضَاةِ

وَيُسَبِّتُ الْقَاضِي عَلَى الْحَوِّ وَمَا أَشْبَهَهُ الرِّسْمَ عَلَى مَا سَلَّمَا

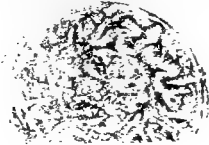
إِلَى مَا إِذَا وَقَعَ فِي الرِّسْمِ الْحَاقُّ أَوْ مَحْوٌ أَوْ بَشَرٌ أَوْ نَحْوُهُ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَمَا
أَسْمَ اللَّهِ تَعْلَى أَوْ فِي اسْمِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْبَغِي لِلكَاتِبِ أَنْ يَقْطَعَ ذَلِكَ الرِّسْمَ وَيَكْتُبَ فِيهِ
وَلَا يَكْتَفِي بِالْإِعْتِذَارِ إِلَّا فَإِنْ اعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ فِي آخِرِ الرِّسْمِ صَحَّ الرِّسْمُ وَكَانَ دَالًا عَلَى التَّسَبُّتِ فِيهِ
وَأَنْ لَمْ يَعْتَذِرْ عَنْهَا وَلَا نَبَهَ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْعَقْدِ لَمْ يَضُرَّ وَصَحَّ الرِّسْمُ وَإِنْ كَانَ فِي مَحَلِّ

العقد المقصود منه كالثمن والمثمن او التاريخ او الاجل مثل عنه الشهود فان حفظوه وبينوه عمل على قولهم وان لم يوجدوا او قالوا لا ندري فقولان احدهما يبطل الرسم كله والثاني يبطل ذلك فقط ويصح غيره مما لا توقف له عليه فقال (واللاحق) في الطرة (٢٠٠) او بين السطرين او الكلمتين

(والاصلاح) لحرف او اكثر (والمحور) ولو لحرف (ان بدت) الثلاثة او شئ منها (كبشر) اي كسط او ازالة (واقحام) اي زيادة حرف او كلمة (برسم) اي فيه (فكالحلا) جمع حلية ما يتزين به ويتجمل قال (وما الحللى للأزينة من نقصة * يتم من حسن اذا الحسن قصرا فاما اذا كان الجمال موفرا * كحسبك لم يحتج الى ان يزورا) وانما يكون البشر ونحوه زينة وحليا (بقيد اعتذار) عنه قال في الفائق يجب على الموثق ان يعتذر من كل ما يقع في الوثيقة من محو او بشر او ضرب او لحق او اقحام قال ابن زرب اللحق والمحو والبشر في الوثائق كالحللى لها ومن اقوى الدلالة على براءتها وتصحيحها وسلامتها من التصنع وانتقده الرعيي قائلا ليس هذا بشئ بل سلامتها من ذلك دليل على حسن التامل قبل

وفي العتبية عن مالك فيمن اتى يذكر من ان لفلان على فلان كذا وكذا صاعا من تمر عجة فمعا الموضع الذي فيه عجة ولا ادري اعجوة ام لا قال يحلف المدين من اي صنف هو فان نكل حلف رب الدين انها عجة او غيرها واخذ ما حلف عليه اه بالمدنى وعليه فاذا قال في الوثيقة ان له بذمة مائة وخمسين دينارا فوقع الحو على خمسين او على لفظ مائة قضى له بما لم يقع عليه محو فان وقع الحو على صفة الدنانير ونحوها حلف المدين على ما يقر به وان وقع الحو على ما لا تتم الوثيقة إلا به كاسم البائع او اسم المشتري او المثمن فلا اشكال في البطلان وقوله لم يحتج الى ان يزور الخ اي لم يحتج الى تحسين وتزوير لان الحسن اذا لم يكن اصليا فتحسينه بالحلى ونحوه تدليس وتزوير له وقوله وانتقده الرعيي الخ الظاهر انهما لم يتواردا على محل واحد لان معنى ما لابن زرب ان مجرد وجود الاعتذار يدل على استعمال الطائفة في مبالغته في مراجعة الفاسطها وتصحيح فصولها وانه لم يكن فيها إلا ما وافق المراد بخلاف ما اذا لم يوجد فيها ذلك فانه لا يدل من اول الامر على انه استعمال الطائفة في مبالغته في اتقانها وتصحيح فصولها بل حتى يراجعها العالم الماهر فحينئذ يقطع بمبالغته في تأسيس مبانيها او بعدمه وقوله وهذا ينظر الخ لا يخفى ان هذا ينظر الى هذين البيتين والى البيتين اللذين قبله ايضا وقوله واين مقسم العفو من مقعد الرضا يعني بون كثير بين مقعد الرضا الذي لم يتقدمه

الكذب لمبانيها وجودة التمهل في تأسيس مبانيها والتقدم بامعان النظر فيها واي ريبة ذنب تستطرق الى ما بواغ في الاتقان له والتجويد وحماء منشئه بفضل براعته من التسخيم والتسويد قلت وهذا ينظر الى قوله وما احسنه وهبك وجدت العفو عن كل زلة فافين مقام العفو من مقعد الرضا

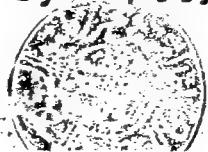


وما دنس تبغى زوال سواده كثرب جديد لم يزل قط ابىضا اظنهما للقاصى عبد الوهاب ولم
تجصرنى مراجعة ذلك رايت فى المذام فى زمن الوباء بعض الفقهاء ممن اخذت عليه فى حالة سيئة
فهاالتى امره فرايته ثانيا فى حالة حسنة فسرتت وسالته فقل لى يا فلان لو لم يكن فى الذنب إلا
تقحم المغفرة لكفى به قبحا اللهم يا من بيده ملكوت كل شىء وخالق كل شىء اعتقر لنا كل شىء ولا
تسالنا عن شىء بفصاك ورحمتك يا ارحم الراحمين وبنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين ونسالك بحق اسمائك الحسنى وصفاتك العليا ان تغفر عنا (لكن الذنب) اى المستحب
والاولى (ان جرت) اى وقعت لأمور المذكورة من المحو وما معه او شىء منها (باسمائه) اى فى اسمائه
(سبحانه) وتعالى (ان يبدلا) ذلك الرسم ويترك ويستأنف غيره اجلالا لاسمائيه تعالى ان تكون
ملاحقة او فيها تسخيم (كذا) (٢٠١) اسم نبي من انبياء الله تعالى يستحب تبديل الرسم لاجله
(ثم ان قيدها انتفى) اى قيد

لأمور المذكورة الذى هو الاعتذار
عنها وانتفاؤه بان لم يعتذر
عنها (بمحو وبشر او شبسه)
هذا كله حشو وجواب الشرط
قوله (ففصلا) اى فصل فيها
باعتبار ما وقعت فيه من الرسم
(فان تبدى عقد) اى موضع
العقد قال فى الطور مثل اعداد
الدنانير او آجالها او تاريخ
الوثيقة (وقيد) مثل امرها

ذنب يوجب العفو وبين المقام الذى تقدمه ذنب وعفى عنه كما
انه بون كثير بين الوثيقة التى بولغ فى اتقانها حتى انه لم يقع
فيها ما يوجب الاعتذار وبين الوثيقة التى لم يبالغ فيها من اول
الامر حتى وقع منه ما يوجب الاعتذار فعفى عنه بسببه وقوله وما
دنس النسخ ما نافية ودنس مبتدا سورته وصفه بالجملة بعده وتقدم
النفى عليه وقوله كثوب خبره اى ليس الدنس الذى تبغى زوال
سواده بالعفو والاعتذار كائن كالثوب الجديد الذى لم يلمسه دنس
قط (قولان صحح) اى صحح كلا منهما وقد علمت ان الثانى منهما
هو المعتمد قوله راجع لما قبل الكاف ربما يقتضى ان اللحق

بيدما ان تزوجت عليها ويتع فى ذلك الحاق او شىء مما ذكر (كما يرى بعد وتاجيل وتاريخ) هذا
من العقد كما مر عن الطور فهى امثلة له (انجلا) تميم (فان كان) اى المحو والمبشور والمصلح
(مجهولا) بان لم يعرف لاصل وسئل الشهود عنه فلم يعرفوه اولم يوجدوا (ففى رد رسمه جميعا) ما
توقف فهم معناه على معرفة المحو ونحوه وما لم يتوقف (او) يرد (الحاوى لذلك) المحو فقط مما تتوقف
صحة معناه عليه (كان جلا به اللحق ولاقحام) اى كما اذا كان اللحق او المقحم طاهرا فانه يبطل
وحده ويصح لاصل (قولان صحح) راجع لما قبل الكاف (وإلا) يكن ما ذكر فى محل العقد او فيه
ولم يجبهل بان سئل الشهود عنه وعن اصل ما شهدوا به فادروا وحفظوا (اجز) الرسم واعمل به (لكن
بلا رسم اسالا) الشهود اذا سألهم عن البشور ونحوه والظاهر انه يرجع اليهم ويعمل على ما حفظوه مطلقا
سواء عرفوا ذلك بدون رسم اولم يعرفوه إلا بعد النظر فى الرسم والذى فى الفائق عن الطور وان كان



في موضع العقد سئلت البينة فان حفظت الشيء بعينه الذي وقع فيه ذلك من غير ان يروا الوثيقة مصت وان لم يحفظوه سئلت عن البشر فان حفظوه ايضا مصت وان لم يحفظوه سقطت الوثيقة تسنييه ولاعتذار عن المحو والصرب ونحوهما قال (٢٠٢) الرعي محلله قبل التاريخ ليكون التاريخ خاتما للوثيقة

ولا مقام ليسا من محل الخلاف وانهما ييطان وحدهما وليس كذلك وقوله عن الطرر وان لم يحفظوه سئلت عن البشر الخ لاولى حذف هذه الجملة كما في عبارة غير واحد لان ما قبله شامل له (وان غاب رسم لا تود) الخ حاصله ان وثيقة الدين اذا غابت فتارة توجد بيد المدين ويدعى دفع ما فيها وهذه فيها خلاف والمشهور الذي درج عليه خ ان القول لربها كما قال ولربها يرد لها ان ادعى سقوطها واما ان لم توجد اصلا وطلب ربه من الشهود تجددها او لاداء بما في عليهم من مضمون فصولها فتارة يحضر ربه ويدعى الدفع وهو ما اشار اليه الناظم هنا وتارة لا يحضر بل يسأل ربه من الشهود التكميد او لاداء قبل ان يعلم ما عند المدين هل يدعى الدفع او عدمه وهى التى اشار لها ظم بعد هذه ولاولى من هاتين الصورتين هى محل استشكلت وجواب طفى والصواب ما لمصطفى اذ هو المنقول عن الكافى وهو الذى اشار له خ بقوله مشبها بما يكون فيه القول للمدين كوثيقة زعم ربه سقوطها ولم يشهد شاهدها إلا بها الخ ووجهه ان المدين وان اقر بان الدين كان في ذمته وقت كذا والاصل هو الاستصحاب وبقاء ما كان على ما كان لكن عدم ظهور الوثيقة شاهد عرفا مصدق للمدين في دعوى القضاء وقد تقدم ان الاصل والغالب اذا تعارضا فان القول لدعى الغالب الذى هو العرف كما مر عن الكافى من ان الذى عليه اكثر الناس اى غالبهم اخذ الوثائق وتمزيقها او الكتابة على ظهرها اذا ادوا ومثله ياتى عن ابن الماجشون فالقول حيثخذ قول الذى فيه شهادته بخطه لان

الذى عليه اكثر الناس اخذ الوثائق اذا ادوا الذين وقد اختلفوا اذا حضر المدين الوثيقة وقال انها لم تصل اليه إلا بعد دفع ما فيها وقال رب الدين سقطت منى فـ قيل يشهد له لا مكان ما ذكره وقيل لا يشهد له لان رب الدين لم يات بما يشبهه فى الاغلب لان الغالب

دفع الوثائق الى من هي عليه اذا ادى الدين واما الحاكم فيجتهد في ذلك ان شهد عنده اه من ابن غازي شارحا به قول المختصر ولم يشهد شاهدها إلا بها ونحوه لصاحب التكملة قال توفى المسألة اشكال لان المدين مقر بالدين مدع للوفاء فعليه البيان اه قال الشيخ مصطفى ولا اشكال لان لاقرار بالدين عارضه عدم وجود الوثيقة الدال على قضاء الدين ثم نقل كلام الميطني وابي عمر محتجا به قائلا بعده فقد علمت انه لا عبرة باقراره بالدين لما عليه اكثر الناس يعني من دفع الوثيقة اذا ادى قال فلا اشكال لمن تأمل وانصف اه قلت وعدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين ولا يصح ان يكون معارضا بمجرد دعوى المدين (٢٠٣) اخفاءها فالظاهر هو الواحدة بالاقرار وبه وقعت الفتوى من

اصحابنا وهم يومئذ متوافرون

رحمة الله عليهم (ومن يستغ)

يطلب (تكرير كتبك رسمه)

بعد ان كتبه اولا (لزم صياغ)

له بفتح الضاد مصدر صاع

(او) يبتغي (اداء) منك عند

القاضي دون الرسم لزعمه صياغه

(فاهلا) جواب من اى فالغ

قوله ولا تشهد له قاله ابن

الماجشون (والا) تمتنع من

الشهادة (وقد وديت) ثانيا

او كررت الكتب (تمض)

شهادتك ويعمل بها فيهما وقال

(مطرف) بخلاف ما قاله

ابن الماجشون من الامتناع

المدين انه قضاها ومحا الوثيقة او كتب على ظهرها واخفاها رب الدين وقوله عدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين الخ يقال عليه انما لا يعارضه لو كان مقرا الآن ببقائه وقد علمت انه لا يقرب قائمه بل يقر بانه قد كان في الذمة وقت كذا فعدم الظهور انما هو معارض للاصل الذي هو الاستصحاب كما قدمناه فما وقعت به الفتوى مصادم لنص الكافي وخ يخالف لما قالوه من تقديم الغالب على الاصل عند التعارض والله اعلم وقول مخ ولم يشهد شاهدها إلا بها الخ هو قول الكافي لم يشهد الشاهد حتى يوتى بالكتب الخ فهمي مسأله واحدة خلافا لمن قال قوله ولم يشهد شاهدها الخ كالزرقاني وابن غازي وطفحي يمكن ان يكون مستانفا ويحمل على مسأله ابن الماجشون ومطرف يعني الاتية في النظم بعد هذه قلت والظاهر ان هذه والاتية متكدان في المعنى ولذا اتى مخ بلفظ يشمل الصورتين وكذا صاحب التحفة حيث قال

مطلقا بل يفصل (اذا كان) الطالب مامونا (فكر) الكتب والاداء (والا) يكن مامونا (فلا) تكرره قال الميطني عقب ما مر منه وفي كتاب ابن حبيب ومن زعم ان صكه بالحق صاع منه وسال الشاهد ان يشهد له بما حفظه منه فذلك له ان حفظ ذلك قاله مطرف وقال ابن الماجشون لا يشهد له اه وقال في التبصرة قال ابن حبيب سمعت ابن الماجشون يقول من كتب على رجل كتابا بحق له واشهد عليه شهودا ثم ادعى ان كتاب الحق صاع وسال الشهود ان يشهدوا له بما حفظوا من ذلك فلا يشهدوا على حرف منه وان كانوا لجميع ما فيه حافظين لانه يخاف ان يكون قد اقتضى حقه منه ودفعه للمديان فمحاها وقد اكتفى اليوم كثير من الناس بمحو كتب الحق دون البراءة منها ولا شهاد

عليها فان جهلوا وقاموا بشهادتهم لم يسع الحاكم إلا قبولها ويقول للشهود عليه اقم بينة براءتك وما
تدفع به الشهادة وقال مطرف لهم ان يشهدوا وانما الكتب تذكرة وقاله مالك واصبغ وقال ابن حبيب
هذا احب الي اذا كان المدعى مامونا وان كان غير مامون فنقول ابن الماجشون احب الي اه ولما كان
قوله وسال الشهود ان يشهدوا يحتمل ان يكتبوا او يودوا جمع الناظم بينهما ويحتمل ان يريد بقوله او
اداء ما في الفائق من انه اذا ادى الشاهد شهادته عند القاضي فانه لا يلزمه اداء لان لا عند ذلك
القاضي ولا عند غيره اذا ادى على نص الرسم ولا اجمال في شيء (٢٠٤) من فصوله اه وعلى هذا
فقوله او اداء معطوف على

وما به قد رقت شهادة وطلب العود فلا اعادة
والتمييز بينهما يكون المدين في الاولى يدعى القضاء وفي الثانية
لم يحضر غير سديد لان عدم حضوره لا يجب سقوط دعواه القضاء
ان حضر مع قيام الشاهد العرفي له على ما مر وبهذا كنت اقيت
لما سئلت عن ادعى على شخص بدين فقال المطلوب لا حق
لك قبلي من سلف فاستظهر المدعى بشاهد واحد وانه كان قد
اسلفه مائة وحازها معاينة قال الشاهد وقد كنت كتبت له بذلك
رسما وزعم الآن ضياعه واعدت له الشهادة بذلك اه فاجبته بما
نصه الحمد لله لا يتنفع المستظهر بالشهادة اعلاه إلا مع وجود اصلها
لا احتمال ان يكون المدين مزق لاصل عند اداء ما فيه او يكون
كتب على ظهرة وبقي بيد ربه ومجرد الاحتمال مانع من القضاء
فكيف به اذا كان غالبا وعلى هذا لاصل جرت فتاويهم فقد قال
العقباتي وغيره لا يعمل على النسخة ان كان لاصل مما لا يصح
نسخه كالدين والوصية والتدنية تقيت ان يتقاضى الحق بالاصل
فيتكرر التقاضى الخ واذا كان لاحتمال مانعا من القضاء بالنسخة

كتبك وعلى كل فارقت المسألة
التي بلها فان الاولى طلب
صاحب الحق من الشاهد
الشهادة والغريم يدعى الاداء
وفي الثانية طلبها منه ولم يعلم
ما عند الغريم لانه لم يحضر
(وفي محض حق الله بادر)
بدفع الشهادة (وودين) عاجلا
ان امكن التعجيل وإلا اخرت
للامكان فان لم تبادر مع الامكان
كان جرحته في حثك وسقطت
شهادتك وهذا اذا كان مما
يستدام تحريمه كما قال
(والتحريم دام كما انجلا
بوقف) اى ومثال ما يستدام
تحريمه كالحبس قال ابن

شاس على غير معين وإلا كان حق مخلوق اذ له اسقاطه ورده (وعق) لامة
والعتق يطوها ويستخدمها استخدام الارقاء (وارضاء) اقرب به مع زوجة هي في عثرته (كطالق) اقر
بطلاقها باننا وبشي مرسلا عليها (وان لم يدم) التحريم كزنى قد فرغ منه او شرب كذلك (خيرت)
في الرفع وعدمه وهو الاولى طلبا للستر لحديث من ستر على مسلم ستره الله وحديث من راي عورة
فسترها كان كمن احبى مودة في قبرها رواه ابو داود والنسائي إلا ان يكون مشهورا بالفسق مستمرا
على ذلك ففكرة مالك الستر عليه ليرتدع قاله حياض (واصبر لتسالا بغير) اى في غير حق الله بتسميه

وكذلك يكون مانعا من القضاء بالشهادة المذكورة واعادتها في
 معنى نسخها والعلية موجودة فيهما والحكم يدور مع علته وقول ابن
 الماجشون ان جهلوا واعادوا شهادتهم قضى بها مقابل ويدل لكونه
 مقابلا قول المشهور يقضى باخذ المدين الوثيقة او تقطيعها اذ لو
 كان رب الدين يتنفع باعادة الشاهد شهادته لم يكن لاخذ الوثيقة
 او تقطيعها فائدة وما لا فائدة فيه يمتنع القضاء به ولهذا نظر ابن
 رحال في قول ابن الماجشون المذكور بكونه لا يجري على المشهور
 ولو حمل الناس على قول ابن الماجشون المذكور لصاعت حقوق
 ولم تحصل للغيرم براءة ابدا اذ عوائد الناس تمزيق الرسوم عند
 اداء الديون كما هو مشاهد قديما وحديثا لا يستطيع ان يردهم
 عن ذلك الى كتب البراءة حاكم ولا غيره اذ هو يمزقها قبل الوصول
 للحاكم والله اعلم ووافقتني على ذلك شجعتي مفتي فاس في حينه
 سيدى محمد بن ابراهيم الدكالى تنبيهه ان الاول اذا وجدت الوثيقة
 مكتوبا على ظهرها بخط لا يعرف كاتبه لفظ خالص او قضى من
 الدين كذا او دفع منه كذا او قضاء كله ونحو ذلك فان رب
 الدين لا يقضى له بشئ مما وجد مكتوبا بظهر وثيقته ولا مقال
 له في ان كاتبه غير عدل او ان بعض الناس تسور عليها وكتب
 ذلك لما عليه غالب الناس اليوم من كتابة مثل ذلك ولا يردهم
 عن ذلك راد ايضا وبه كنت حكمت في وثيقة جاءت من
 السودان في ظهرها بخط مغربي دفعات لا يعرف كاتبها وهى
 بيد ربها والله اعلم انى تقرر ان الديون لا تبطل بالطول ولو
 اربعين سنة على المشهور لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبطل حق امرئ
 مسلم ولو قدم الحج وقيدة بعضهم بقيدين احدهما ان يكون الدين
 ثابتا باشهاد المدين لانه يكون حينئذ اخذه بينة مقصودة للتوثق
 فلا يقبل دعواه القضاء ولو مع الطول الثانى ان لا يكون ربه معلوما

وهو حق المخلوق لا تشهد ولا ترفع شهادتك للقاضي حتى تطلب منك وإلا بان رفعت قبل الطلب
(تنف) شهادتك اى تسقط وتبطل لحرصك عليها والى الاقسام الثلاثة اشارخ بقوله عاطفا على
المبطلات او رفع قبل الطلب فى محض حق الآدمى وفى (٢٠٦) محض حق الله تعالى تجب

المبادرة بالامكان ان استديم
تحريمه كعتق وطلاق ووقف
ورضاع وإلا خير كالزنى اه اى
ويعلم الآدمى بشهادته ان لم
يكن عنده علم بها فان لم يفعل
فروى عيسى يكون جرحه فى
حقه وقال سحنون لا يكون
جرحه انظر الخطاب ثم شبه فى
بطلان الشهادة جملة ما يطلها
ويقدر به فيها لانه جرحه
فقال (كالجرح بالرشا) جمع
رشوة وهى اخذ المال لابطال
حق او تحقيق باطل فيشمل
الحكم والشهادة وفى الحديث
لعن الله الراشى والمرتشى
والرايش اى الواسطة بينهما
اما دفع المال لتحقيق حق او
ابطال باطل فيجوز للدافع دون
الاخذ وسئل بعض الاشباح عن
الهدية تاتى الفقيه على الفتيا
فقال ان كان ينشط للفتيا اهدى
له ام لا فلا باس بها وإلا فلا
ياخذها وهذا ما لم تكن له

بالحرص على قبض ديونه وعدم تاخيرها اذا حلت وإلا فالقول
لدى القضاء اه وهو ظاهر من جهة المعنى ان كان المدين معه
بالبلد حاضرا مليا والاحكام قائمة لان المدعى حينئذ ادعى ما هو
الغالب من عدم التأخير وفى انكحة الميعار ان من طلق زوجته
فماتت وقام ورثتها عليه فادعى دفعه انه لا يقبل قوله إلا ان
يثبت ان بينهما شأنا فانظروا واخرا لكراس السابع قلت
والغالب ان المطلقة لا تخلو من شأن مع مطلقها فلا يحتاج الى
اثبات شأن زائد على ذاك ووجه الدليل منه انه حيث ثبت
الشأن بين المدين ورب الدين فالقول للمدين لان الغالب ان
لا يوخره به الزمن الطويل وكذلك اذا كان معلوما بالحرص على
قضاء ديونه لان الغالب ان لا يوخرها فكل منهما ادعى ما هو
الغالب فى حق رب الدين (كالجرح بالرشا) قوله ومن هذا
المعنى انقطاع الرعية الى العلماء الخ هكذا فى الطور بعد سوجه
حديث من شفع لاخيه الخ قال لان رفع الظلم عن مسلم او ذمى
واجب على كل من قدر عليه ولما سئل ابو عبد الله القورى عن
ثمن الجاه كما فى الميعار قال اختلف فيه علمائنا فمن قائل بالتحريم
مطلقا ومن قائل بالكراهة مطلقا ومن مفصل فيه وانه ان كان
ذو الجاه يحتاج الى نفقة وسفر فاخذ مثل اجرة فذلك جائز وإلا حرم
اه ابن رحال وهذا التفصيل هو الحق فانه يحرم ان كان يمكنه
دفعه من غير مشى ولا حركته كما اذا احترم زيد مثلا بذى جاه
فمنع من اجل احترامه فهذا ونحوه لا يحل له الاخذ من زيدا

خصوصته وانما يستفتيه فى شىء يعرض له ولا حسن ان لا يقبل هدية من صاحب
فتيا ولا مسالة وهو قول ابن عثون وكان يجعل ذلك رشوة وقال عليه السلام من شفع لاخيه شفاعة
واهدى اليه فقد اتى بابا عظيما من ابواب الربا ومن هذا المعنى انقطاع الرعية الى العلماء والمتعلقين

بالسلطان لدفع الظلم عنهم (٢٠٧) وما اهدى للفقهاء رجاء العون على خصومة فلا يحل له قبولها

لأنها رشوة وكذا اذا تنازع

عنده خصمان فاهديا اليه

جميعا او احدهما يرجوان بعينه

في حجة عند حاكم اذا كان

ممن يسمع منه فلا يحل له

ان ياخذ منهما ولا من احدهما

شيئا من ذلك اه من المواق

(واعطاء عمال) اى اخذ

الاعطاء من العمال المضروب

على ايديهم اى الذين جعلت

لهم جباية الاموال دون صرفها

في مصارفها يريد وتكرر

الاخذ (كاكل) اى ومثل الاخذ

منهم الاكل عندهم مكررا ايضا

لان ذلك مما يزرى بالبروءة

ويسقط الشهادة بخلاف الخلفاء

قال سحنون من قبل الجوائز

من العمال المضروب على ايديهم

سقطت شهادتهم ومن كانت

منه الزلة والفتنة فغير مردود

الشهادة لان الامر الخفيف

من الزلة والفتنة لا يضرب في

العدالة والمدمن على الاخذ

منهم ساقط الشهادة واما جوائز

الخلفاء فجائزة لا شك فيها

لاجتماع الخلق على قبول العطية

من الخلفاء ممن يرضى منهم

وممن لا يرضى وما يطام فيه قليل في كثير وظاهرة كفيما كان المجبى قال ابن رشد ان كان

يعنى ولا الانتفاع بخدمة ونحوها انظر شرح الشامل وهكذا يقال

في الفتيا فان كان لا يحتاج الى كتابة ولا مطالعة ولا تعب ولا

مشقة لم يجوز الا جاز له اخذ اجرة المثل فيما يظهر والله اعلم ولما

ذكر البرزلى ما نقله الشن عن المواق قال ابن عبد الغفور وقد

كنت ابتليت بشئ من ذلك لا اقبل هدية خصم فاهدى الي

لحم صيد ولم اعلم فلما قدمت البيت عرفت بذلك فعز علي وتلومت

بذلك فالقي على لساني في النوم واذا قيل لهم لا تفسدوا في

الارض الى قوله لا يشعرون ثم بعده في السحر القى علي ايضا من

علم ان كلبه اكل بضعة مكروهة فليتنج عنه لا يمس به بلعابه فان

مس جسده او شيئا من ثيابه فليصل ولا شئ عليه فرددت ما

كان اهدى الي من ذلك يوما ثانيا قال وهذا دليل على صحة ما

اتى في الخبر ان من صلى وفي جوفه شئ من المحرام لم تقبل

صلاته وقد كان وقع بقلبي ايضا قبل هذا شئ فرايت رجلا في

النوم يعطيني سمنا في آية اوزبدة طرية فكنت اقول ما شانك

فكان يعجز عن الكلام وكان معه رجل كنت اعرفه فقال لي مسالة

طلاق يرغب ان ترخص له فيها فقلت له لا افعل وانصرفت

عنهما وتركتهما فالقي على لساني باثر ذلك ان الذين ياكلون اموال

اليتامى ظلما الآية النج ثم قال والذي رايت لابن عيشون انه

حرم الهدية عموما وانشد على ذلك

فاياكها واقبل نصيحة ناصح فما لك من بعد النصيحة من عذر

ثم قال عن الرماح يجوز للانسان ان يتصون بذى الجاه حتى يودى

عشرة للفقراء وقد يجب ذلك عليه ان امكنه ويصانع على ذلك

ويهاديهم وهو ماجور على ذلك واذا خيف منهم يسلم اليهم اه منه

من مسائل الاكرية (واعطاء عمال) قوله وظاهرة كفيما كان المجبى

النج في الورقة السابعة عشرة من معارضات المعيار ان الامام اذا

المحبي حلالا لكن لم يعدل في قسمه فلاكثر على جواز اخذ المجانزة وكرهه بعضهم وان شاب المحبي حلالا
 وحرام فلاكثر على كراهة لاخذ ومنهم من اجازته وان كان المحبي حراما فمنهم من حرم لاخذ ومنهم من
 اجازته ومنهم من كرهه والعمال الماذون لهم في التصرف (٢٠٨) كالحلفاء انظر المواق وانظر شرح

الجامع (او انجلا يمين بعق او

اطلاق) قال في الرسالة ويودب
 من حلف بعق او طلاق قال
 مطرف وابن الماجشون ومن
 لزوم ذلك او اعتاده فهو جرحته
 فيه المتيطى واستحسن مالك
 ان يضرب من حلف بطلاق
 او عتق عشرة اسواط وكذلك
 المحلف بالمشى الى بيت الله
 ومن تكرر حلفه بذلك وعرف
 به كان جرحته في شهادته
 وان بر في حلفه (ومن يرى
 لمجلس قاض دون عذر تحصلا)
 هو اى العذر والجملة صفة (ثلاثا)
 خ وبمجيئ مجلس القاضى
 ثلاثا بلاعذر الزرقانى اى ثلاثة
 ايام متوالية و اخرى ثلاث
 مرات في يوم سحنون لا يكون
 عدلا من اتى مجلس القاضى
 ثلاث مرات في غير حاجة
 لان فيه اظهار منزلته عنده
 ويجعل ذلك مأكلة للناس
 وينبغي للقاضى ان يمنعه من

اهدى له الغصاب لابل ونحوها يجوز اخذها من الامام ان
 اعطاها لك اه بنح فتامله فان وارث الغاصب وموهوبه ان علما
 كهو كما في خ وغيره فما في المعيار انما هو حيث جهل ارباب ذلك
 ولا يمكن عليهم ولا رده اليهم والّا فلا يجوز ويؤيده ما في المعيار ايضا
 في نوازل الاستحقاق ان حكم ما بايدي القباول الذين يغير بعضهم
 على بعض حكم اللقطة ويجوز شراءه حيث حصل الاياس من معرفة
 اربابه وفي المعاضات منه ايضا يجوز شراء ما لا يعلم مالكة من
 الطعام مما يجلبه الجيش من امتعة الباغية اه قسملت وكذا
 ان علم على القول بجواز العقوبة بالمال فيما يظهر وهو ما يقصده
 الملوك اليوم بخلاف ما يهديه الغصاب فانه ليس من العقوبة
 بالمال في شيء ان علم مالكة اه (كتلتين الخصوم) قال الشيخ
 المسناوى رحمه الله ما يفعله المفتون اليوم من الافتاء قبل الخصام
 انما هو من التلقين الممنوع لانه يستفتى لينظر هل له الحق او
 عليه فيجتال على ابطاله اه وهو صحيح واقع في هذا الزمان كثيرا
 فينبغى لمن احتاط لدينه ان لا يفتى لمن علم ان قصده التفتيل
 المذكور وفي ق ان كان القضاة مولون بالجاه لا بالمرجحات الشرعية
 ففتوى المفتين حينئذ من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي
 البرزلى ونحوه في المعيار لا ينبغي للفقهاء القبول القول ان يكتب
 للقضاة بما يفعلون الا ان يسألوه لان ذلك يودى للأنفة الموزية
 قال وقد اردت بعض شيوخنا اذا ورد عليه سوال فيه حكم قاض
 من بعض الكور لا يجيبه حتى يبعث اليه قاضيه اه وقوله واما

ذلك (كتلتين الخصوم) حجة يستعين بها على خصمه بغير حق واما ما يثبت به ما يثبت
 حقه من ذلك فلا يكون قادحا في شهادته ابن عات لا تجوز شهادة مرتش ولا مدان للخصومة
 فقيها كان او غيره ويضرب على يديه ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض

قصة قرطبة لكبير من الفقهاء بمشورة اهل العلم قاله المواق (ومطل) في نوازل سحنون مطل الغني
جرحة لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغني ظلم والمطل تاخير الدفع عند استحقاق الحق والقدرة عليه
مع الطلب او تركه حيا وهذا اذا تكرر ذلك منه كما يفيد ابن رشد قاله الزرقاني (او شبيهه)
اي شبيه ما ذكر من مسقطات الشهادة مما يخل بالزوجة والدين وان لم يكن معصية من الكبائر
وتجارة لارض حرب وسكنى دار مغصوبة او مع ولد شريب وبوطء من لا توطأ وبالنفائض في الصلاة
وباقتراضه حجارة من المسجد وبعدم احكام الوضوء والغسل والزكاة لمن لزمته وفي التبصرة جملة وافرة
(ومن يشهد سوى عدل) (٢٠٩) يعنى ان الكيفية في شهادة غير العدول وهى شهادة اللئيف
وصورتها ان ياتى المشهود له

بائنى عشر رجلا الى عدل متصيب
للشهادة فيشهدون عنده بما فى
عليهم فيكتب ما شهدوا به
ويوقع اسماءهم عقب التاريخ
كما يشير لذلك اول الرسم
بقوله الحمد لله شهودة الموضوعة
اسماؤهم عقب تاريخه يعرفون
فلانا وفلانا المعرفة الكافية
ويشهدون مع ذلك بكذا الى
ان يورخ ثم يضع اسماءهم
واحدا بعد واحد وهو معنى قوله
(انزلا) هو اى غير العدل (برسم
شهادات ولا تعلمهم) اى
الشهود اللئيف (بما فيه) اى

ما يثبت به حقه الخ يعنى كمن علق الثلاث على تزويج ابنته
مثلا من فلان فيقال له خالع زوجتك وزوجها منه وقد قال ابن
علوان لامرأة عسر عليها التخلص من زوجها الذى اساء عسرتها ادى
عليه ان بداخل دبره برصا فادعت ذلك فحكم بان ينظر الى ذلك
الحل فلما راي زوجها ذلك طلقها البرزلى وهذا التحيل ان ثبت
عنده انها مظلومة فالتوى به سائغة ولآ فهو من تلقين الخصوم
القادح في الشهادة (ومطل) قوله مطل الغني ظلم الخ انظر ما تشوق
النفس اليه هل يصح من ام لا قال الوافعى وقبله غ وصاحب
تكميل المنهاج انه ضامن بظلمه ما آل اليه الامر من النقص في
زرع او فلوس حيث كسر الاول وتغيرت سكة الثانى قلت
وهو ظاهر المعنى حيث كان يرفعه للحاكم ولا ينصفه منه او كانا
بيد لا حاكم به فيكون بمنزلة مانع المديته حتى تلف المذكى
لانه منعه حتى تلفت عليه قيمته او بعضها وقد ذكر ح عند قول

المشهد به (من فصل وقيد) حسبما يذكر لك المشهد له (واجملا) اى قل لكل واحد يقف عندك
من المشهد بما تشهد وما فى علمك فى هذا الامر سؤالا مجملا ولا تفصل وتقول تشهد بكذا وتذكر جميع
الفصول فان من الجائز ان يقول نعم وهو لا يعرف لآ بعضها حياء او حرصا على ان تقبل شهادتهم
فان النفوس تاتى الرد فتكون معينا على الشهادة بالزور (فذا القدر) المذكور فى هذا النظم من اوله
الى آخره (كاف للذى يكتفى به) (وان اردت) ايها القاضى المخاطب اولا (كما لا طالعن المطولا)
من كتب الفقه والاحكام (وايك) ايها الشاهد (انهى عن خلاف لما راي من الامر قاضى المسلمين)
اى لا تخالف القاضى فى شئ مما يرى ويظهر له فيه مصاحبة فهو اعم من قوله اول الفصل

واعمل بما يرى من الكتب قاضي الوقت والثرك (وبجلا) اى عظم القاصى وبجمله لما البسه من حلة الولاية ومنصب النبوة وادع له (واخلص) فى دعائك (له) بان تقصد بدعائك نفعه وانتفاع المسلمين به لا الرياء والسمعة والمداورة ووقوع المنزلة عنده (بالحفظ والعز والهدى) بان تقول حفظه الله اعز الله هداه الله والمجبرور متعلق بقوله (دعائك فى رسم) اى اذا سجلت عليه (وغير واجملا) من الجمال اى اثن عليه بالجميل او من الاجمال اى اجمل فى الدعاء له ولغيره من الولاة وايمة المسلمين وسائر المؤمنين وهو اولى لان الدعاء كلما كان اشمل كان للاجابة اقرب وهو الذى سلكه المصنف اذ قال (فيارب سلم من تولى امورا) من ولاننا وايتمنا (وسدد) (٢١٠) واصلح) حال كونه (وحده

ومع الملا) جماعة المسلمين

خ فى العيوب واتلاف البائع ولاجنبي يوجب الغرم الخ ان رب الطعام اذا امتنع من قبضه مع تمكين المدين منه انما له قيمته يوم عاجز عن اخذه لا مكيلته قال ولم يختلف فى هذا اه وقد علمت انه كذلك فى الامتناع من الدفع بالمساواة لانه كما يجب تضمين الممتنع من الاخذ لما زاده الطعام لكونه متسببا بامتناعه فى اتلافه على الدافع فكذلك المماطل قد تسبب بمطله فى نقص الطعام وغيره عن ثمنه وقت الطلب فيكون ضمان النقص منه وكون الضمان من الدافع فى الاولى ومن الاخذ فى الثانية ظاهرا لهما لا يظهر فان قيل الظالم وان ظلم لا يظلم قلنا والمظلوم ايضا لا يضيع حقه ولا سيما مع مراعاة قولهم الظالم احق بالحمل عليه وتامل قول خ او حبسها عن اسواقها الخ وهذا وان كان مخالفا بظاهرة لقول خ والمثلى ولو بغلاء بمثله الخ والمماطل لا يكون اسوا حالا من الغاصب وبه اعترض القرائى على الوازغى قائلا المطل بالدين

(فحمدا وشكرا) منصوبان على المصدر (للاله الذى هدى) للايمان والاسلام وتعلم العلم والخوض فيه وغيرها من النعم بل له الحمد والشكر (على كل ما اسدى) اى ما امد لنا من النعم فضلا واحسانا فقال فى القاموس السدى من الثوب ما مد منه واسدى اليه احسن (واندى) افضل قاله فى القاموس (واكملا) هذا النظم (بتوقيفهم) تم الذى رمت فظمه) وهو المهم مما يتكرر وقوه بين يدي القضاة ولهذا

لا

سمى قصيدته هذه حسبا وجد بخطه تحفة الحكام ثم اعتذر عما مى

ان يقع فى كلامه من السهو او غيره فقال (فيا من تعاطى العلم) التعاطى تناول وفى التنزيل فتعاطى فقراى تعاطى فقر الناقة قال ابو حبيد يقال تعاطيت الشيء اذا تناولته وعطوت ايضا مثله ومنه الحديث فى صفته صلى الله عليه وسلم فاذا تعوطى الحق لم يعرفه احد والمعنى انه صلى الله عليه وسلم كان من احسن الناس خلقا ما لم يرحقا تعرض له باعمال او ابطال او افساد فاذا راي ذلك تحير وتغير حتى انكزه من عرفه كل ذلك لنصرة الحق (احسن تناول) فيما يظهر لك انه مخالف للنصوص ثم ابتهل وتوسل الى الله تعالى فيما سأل من خير الدنيا والآخرة على ما

حضره في الوقت (عبيدك) صغرة تحقيرا لنفسه واستعطافا لربه واستجلابا لرحمته وكرمه (يا ربى
علي بن قاسم ينادى) يوقع (٢١١) الداء والدعاء متوسلا في دعائه (بخير الخلق طرا وافضلا)

جميعا القائل توسلوا بجاهي

فان جاهي عند الله عظيم

(اغثه اغثه يا مغيث برحمة)

وعجل له مامله رب عاجلا

ثم فسر هذا المامل وبينه بقوله

بعافية دنيا واخرى معا (جميعا

في الحديث ان سالتهم الله

فاسالوه العافية وفيه ايضا اللهم

انا نسالك العفو والعافية في

الدين والدنيا والاخرة (معا)

توكيدا للاولى (فيارب ياربى

تفصل تفصلا) ثم ختم دعاءه

وكتابه بالصلاة والسلام على عين

الرحمة والواسطة في كل نعمته

صلى الله عليه وسلم فقام

(لتعف وتصفح عن ذنوب تقدمت

له رب في الباقي احفظه تقولا

ويسر له ما راسه من مومل

من الختم بالايمان والكون في العلا

ومن يشغ نفعا بذا النظم او دعا

لنظامه آمين رب تفصلا

وصل على الهادي (قال تعالى

وانك لتهدى الى صراط مستقيم

وسلم وآله وصحب ومن للدين

(شعر) رفع (دللا) بضم

الذالين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس تذلل تههدل وتحرك متديلا

والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشعر على ساءده وقام على ساق الجدة فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

لا يوجب زيادة فيه وله طلبه عند الحاكم واخذة منه كيف وقد

دخل عند المعاملة معه على ان يتقاضى حقه كما دفعه وان

يماطله وعلى ان يفلس او يموت مفلسا اه لانا نقول رب الدين لم

يدخل على المماطلة ولا على التفليس لانهما خلاف الغالب ولانه

لم ينصفه منه الحاكم عند رفعه اليه اولا حاكم اصلا وقد فرقوا بين

الغاصب والمماطل بان الغاصب لما كان يغرم الغلة في الجملة

خففوا عنه وبان النهى هنا خاص وهو اقوى من النهى العام وبان

المستعير والمستاجر اذا حبسا الابل من اسواقها ضمنا مع انها اخف

من الغاصب الى غير ذلك كما في زر عند قوله وان بطلت فلوس

النخ وبان المطل من باب التعدي لا من باب الغصب ولا يقاس

احد البابين على الاخر كما اشرنا الى ذلك في حاشيتنا على الزرقاني

وشرحنا للتخفة اوائل البيوع فانظرهما ولا بد وبالجملة فالفرق

بين المطل والغصب ان الاول من باب التعدي ولا من باب

الغصب ويؤيد ما ذكرناه قول نخ في التيمم وقدم ذو ماء سات

الى قوله وضمن قيمته مع ان الماء انما هو من المشليات والمثلى

يضمن بمثله وهم ضمنوه هناك قيمته ورايت في بعض التقايد

الطائون بها الصحة منسوباً للشيخ سعيد بن سليمان السملالى

على الرسالة عند قولها ولا يجوز فسخ دين في دين ما نصه واختلف

فيمن دفع ثمن طعام في وقت الرخص فغفل عن قبضه حتى

كان غاليا قال نزلت بفاس برجل اشترى من رجل مائة صحيفة

في حال الرخص فتغافل عنه حتى غلا فزال اكثر الفقهاء فسد البيع

لانه بيع معين تاخر قبضه اه ما وجدته وهذا كما تراه في الغفلة

واعل الغفلة تنزل منزلة الممتنع من القبض الذي تقدم في كلام

الذالين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس تذلل تههدل وتحرك متديلا

والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشعر على ساءده وقام على ساق الجدة فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

ح لانه حيث كان يمكنه قبضه ومع ذلك تراخى صار كالممتنع
 حكما ولعل ما ذكره من التعليل انما هو فيما اذا اشترى طعاما معينا
 فاجزا على الكيل ونحو ذلك او اسلم فيه في فدادين معينة على
 ان يبع المعين انما يفسد بتأخيرها اذا كان التأخير مشروطا وإلا فلا
 كما قاله طغفي في فصل الصداق عند قول خ ووجب تسليمه ان
 تعين فانظره وبالله تعالى التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم يقول العبد الفقير الى مولاه الغني به
 عن سواه علي بن عبد السلام سائلا الختم بالحسني والموت على
 الاسلام هذا آخر ما قصدت جمعه من الخواشي المفيدة على شرح
 اللامية لشيوخ شيخنا سيدي محمد التاودي بن سودة والله اسأل ان
 يجعله خالصا لوجهه الكريم * موجبا للخلود مع الاحبة والمسلمين
 في جنات النعيم * بجاه عين الرحمة الواسطة في كل نعمة سيدنا
 محمد المصطفى الكريم * عليه وعلى آله واصحابه وازواجه افضل
 الصلاة وازكى التسليم * القائل توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله
 عظيم * وان ينفع به من كتبه او طالعهم ودعائهم ولسائر المسلمين
 بالغفرة وبالجمع لنا ولهم بين خير الدارين خير الدنيا والآخرة وان
 ينفع به كما نفع باصله اعني الشرح والمشرح نفعنا يدوم بدوام
 ملك الله مدده اولا فاولا واقول كما قال الاصل

(فيامن تعاطى العلم احسن تاولا)

وكيف لا وقد قال الشاعر

ومن ذا الذي ترضى سجاية كلها كفى المرء نبلا ان تعد معائبه
 وبرحم الله عبدا يقول آمين وسلام على كافة رسل الله اجمعين
 وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ووافق الفراغ من تأليفهما
 آخر ربيع النبوي لا نور عام خمسين ومائتين والـف وكان ابتداءها
 قبل اوله بايام قلائل اللهم رب كل شئ وولي كل شئ وقاهر كل

ولا الى غاية) بل يستمران
 دائمين ابدا سرمدا (آمين
 رب تقبلا) اي اقبل منا بفضلك
 ومن علينا باحسانك وطولك
 فانت الغني الرب المجيد ونحن
 الفقراء العبيد ليس لنا إلا
 الوقوف ببابك اذلاء والتوسل
 باوليائك واحبابك الفضلاء
 وصلى الله وسلم على سيدنا
 ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم
 تسليما عدد ما ذكره الذاكرون
 وغفل عن ذكره الغافلون سبحان
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام
 على المرسلين والحمد لله رب
 العالمين * ولا حول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم *

وهو حسبنا ونعم

الوكيل

انتهى



شئ وفاطر كل شئ والعالم بكل شئ والحاكم على كل شئ
 والقادر على كل شئ بقدرتك على كل شئ اغفر لي
 وللمسلمين كل شئ وهب لنا وللمسلمين كل شئ
 حتى لا تسالنا عن شئ بحجاء سيدنا محمد الذى
 تكوّن من نوره كل شئ صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله عـدد ما
 خلقت وما انت خالقـه
 من كل شئ آمين
 * انتهى *

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على رسوله الامين * سيدنا
 محمد الخاتم على النبوّة في الدين * وعلى آله وصحبه وايهـة
 الشريعة وكافة المومنين * وبعد فقد تم بعون الله تعالى طبع هذا
 الكتاب الذى اشرفت شمس تحقيقه * وازهرت لدى ارباب
 التحصيل بدور تدقيقه * وهو صغير الحجم * كثير العلم * قد جمع
 كثيرا مما جرى به العمل * من غير تطويل مل * ولا اختصار مغل *
 وكان تمامه في يوم الاثنين الحادى عشر من شهر الله رجب لاصب
 عام اربعة وثلاثمائة والف وذلك بالمطبعة التونسية الرسمية

فهرس شرح العلامة الشيخ الشاودي على
لامية الامام الزقاق

صحيفة

- ٠٠٢ ترجمة صاحب المتن
٠٠٧ الخلاف في عدة ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
٠١٠ مبحث الخطط الست
٠٢٠ فصل فيما يبدأ به القاضى وبيان الدعوى والمدعى والمدعى
عليه وشروط ذلك
٠٢٩ بيان الاجل والتلوم
٠٥٢ فصل ولا يتقاضى دين النخ
٠٦٤ فصل شهادة معروف لمعروف النخ
٠٩١ مسائل من لايمان
١٠٧ فصل فى الوكالة
١٢٧ فصل وان عمم للأبراء
١٤٢ فصل فى التوليع
١٥٨ فصل وشاور ذوى علم النخ
١٦٤ مبحث البدع
١٦٥ فصل وفى البلدة الغراء
١٦٨ بيع الصفقة
١٨١ فصل فيما يقتضيه العرف
١٨٥ فصل فيما يلزم الشاهد ان يتنبه له
٢٠٢ قول المصنف وان غاب رسم لا تود النخ
٢٠٦ بعض ما يقدح فى الشهادة
٢٠٩ شهادة الليف

٤ شرح الخطبة

٨ من بقية المصنف

٩ احكام الربى وفسادها

١٠ الخطط الست

١٨ خطة القضاء بما مع الاما

٢٨ التفسير فيه وما فيه

٣٠ فصل فيما يبرأ به القاضى

٣٥ الاصل بالجواب

٣٦ الاصل بالجواب

٣٩ الاصل

٣٠ اخر جملة وجه من المطلوب

٣١ اخر جملة او طبعه بغيره

المركب

٣٢ اخر جملة بالمال من المطلوب

٣١ جميع الاصل وتفرعها

٣٢ التفسير ودلايلها

٣٦ التفسير كغيره

٣٧ تأجيل من انقضت امر

كرايه

٣٨ فروع العجز بينة

٣٧ اذا انكر المطلوب

٣٨ توجبه اليه من المطلوب

٣٩ وما لا توجبه عليه

٤٠ الاصلاح المشكل

٤١ ما عدا الفاعل من التام

ونحو المسألة ونحو ذلك

٤٢ امر بالامر ان لم تنوب

شروطه

٤٣ اذا امتنع المطلوب

الجواب او قال

- ١٦١ قطع بيع الحج ودفنها اذا انهارت ١٧٧ ما يترتب به الولد
١٦٢ الشاذية بالصبي وخرج انزال الكفيل ١٧٨ الشهادة على الخلع
منه الفرج وتوكيل المطلق
١٦٣ تاتيس الشاغر
١٦٤ ابقوا ذبيته وانفراد به
١٦٥ نزع براكا نضر
١٦٦ دفع الوالدين مال ولدي
١٦٧ منع بيع الاما لمن لا يحق له
١٦٨ الاحلاب بالطلاق
١٦٩ رفع المهر بالكل الى الحاكم دون
الفاضي
١٧٠ تنبيه في المتبرع
١٧١ فصل فيما جرى به العمل بفاس
والاندرلس
١٧٢ استعسار اللعيب وبيع التبركية
١٧٣ اعتداد ذاتا العيب بالاشهر
١٧٤ نكاح العجالات
١٧٥ ترك اللعان
١٧٦ ترك العهدة في الرقبة
١٧٧ توكيل العون
١٧٨ الفاقة
١٧٩ نكح النساء للفرج
١٨٠ بيع الصبغة والعضوي
١٨١ انفاق المختلعة على ولها اكثر من ذوي
١٨٢ فصل في كون العرب بيني وخصه الى
ولكل بموجبه وبراغي الصبي الى
١٨٣ فصل فيما يطلب من المورث
١٨٤ اكتب بحسب التبرع في التبرع
١٨٥ نسخ الطلاق في العراق
١٨٦ اكتب سببا لنكاح البتمة في صرافها
١٨٧ اكتب الطلاق الثلاث في الزمان ونحو
١٨٨ المبادرة لكتاب التبرع وتعتيشه ببلاد
١٨٩ اجرة المورث
١٩٠ ابراة في بيع الرقيق
١٩١ ابراة في غير الرقيق ولو كرها
١٩٢ شرط المهر في الملاء
١٩٣ تصرف في ذن الخفي
١٩٤ تصرف في الفروجة في دعوى الضرر
١٩٥ شهادة السماع بالفرار
١٩٦ الاستحسان
١٩٧ ادا الشهادة وسان الابرة والركوب
١٩٨ التعريض بما يشهد عليه ووصف
١٩٩ محاذرة العمل على او ما

- ١٩٨ الحافظة على كيفية الكتابة وما يكتبه
- ١٩٩ التحكيم والتحقيق
- ٢٠٠ الامكان والاصلاح في الرسم
- ٢٠١ ما وقع من دون تنبيه عليه
- ٢٠٢ الاداء مع غيبة الرسم
- ٢٠٣ تكرير الرسم وطلب الاداء لرعوى الضمان
- ٢٠٤ المبادأة بدق اليه وما يستترام تحريجه
دون ما لم يستترام والعبر في غير ذلك
- ٢٠٦ الرشوة
- ٢٠٧ الاخذ من العمال وكذا الاكل عندهم
- ٢٠٨ الخلق بالعتق والطلاق
- ٢٠٩ التردد لمجلس الفاضل
- ٢٠٨ تلغيق النصوص
- ٢٠٩ المطل
- ٢٠٩ تحرير شهادة اللعيب
- ٢٠٠ تحرير الموثق من مخالفة الفاضل
والاقر به عاقبته
- ٢١٠ الختم